منى مكرم عبيد



مكرم عبيد

١٨٨٩/١٩٨٩

كلمات ومواقف

مكرم عبيد
١٨٨٩/ ١٩٨٩

الغلاف : عبد الغنى أبو العينين

الإخراج الفنى : هاشم الأشمونى

مكرم عبيد

١٨٨٩/١٩٨٩

كلمات ومواقف

منى مكرم عبيد

الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٠

شكر وتقدير

لا يسعنى إلا أن اتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأجلاء الذين أبوا إلا أن يساهموا بكتاباتهم فى تقديم صاحب « المكرميات » وهم حسب الحروف الهجائية :

- كذلك أقدم شكرى الحار لكل من شاركونى بجهد واخلاص اعتز به لتسهيل مهتمى وهنا اخص بالشكر والعرفان الأستاذ فيليب جلاب ولا يستطيع الشكر أن يفيه حقه .
- كذلك أجد من الواجب على أن أسجل خالص شكرى وعميق امتنانى لمؤسسة دار الهلال ورئيس مجلس إدارتها الأستاذ مكرم محمد أحمد لمساعدتى فى الحصول على بعض الصور التاريخية . هناك أيضا الأستاذة علا سيف التى قامت بتصوير بعض المستندات والأستاذ عبد الغنى أبو العينين الذى تولى إخراج هذ الكتاب .
- وأخيرا وليس آخرا فإن دينى كبير لهيئة الكتاب ورئيسها الدكتور سمير سرحان على ترحيبه الكريم لنشر هذا الكتاب وطبعه فى زمن قياسى ، بدونهم جميعا لم يكن ممكنا أن اتشرف بتقديم هذا الكتاب .. جزاهم الله جميعا خير الجزاء . . .

منى مكرم عبيد



تحيـــة وتقديـر بمنـاسبـة
مــرور مائة عـام على ميلاده
١٨٨٩ / ١٩٨٩



مكرم عبيد الانسان ...

منى مكرم عبيد

قضيت سنة أو أكثر أعيش فى جو هذه الخطب الخالدة فلما انتهيت من إعدادها وتبويبها وإعادة النظر فى تنسيقها وترتيبها خيل إلى أننى خرجت من حفلة موسيقية رائعة الأنغام متنوعة الألحان ، سمعت القيثار الحزين ، وسمعت النغم الثائر ، وسمعت دقات الطبول العنيفة تدعو للنضال والقتال وسمعت النغم الفرح المرح . . . ولعل هذا الإحساس الذى خالجنى غير منفصل عن ولع صاحب هذه الخطب بالموسيقى فكان هو فناناً ــ أو ذواقة للفنون ــ بل كان يغنى ويطرب للغناء ويغنى بصوت جميل فى سهراته الخاصة ، وكان دائماً يدندن حين يطرب أو يستغرق فى التفكير ، وهو الأمر الذى لا ينفصل بدوره عن أسلوبه فى الكتابة والخطابة . وكان من أحب أنواع الأغانى إلى نفسه تلك التى يشارك فيها الكورال . ولعل ذلك يقدم بعض التفسير للتجاوب العجيب بينه وبين الجماهير . .

واكتشفت من خلال هذه الخطب الرجل الذى ما كنت أعرفه حيث إننى عاصرته طفلة وشابة فى مطلع الحياة وما كنت أعرف منه إلا الناحية الانسانية ، فقد كان بالنسبة لى بمقام جدى حيث كان يكبر أبى (شقيقه) بثمانى عشرة سنة وكانت تربطنى به محبة عريقة ، وأظن أننى كنت بالنسبة له أعز أولاد إخوته ، فقد كنت أعيش معه فترات طويلة فى منزله بمنشية البكرى أو فى منزله فترات بالاسكندرية فى سيدى بشر ، وكان يصطحبنى إلى الأقصر فى جميع الاجازات .

وفى منزله فى منشية البكرى عايشت السياسة من خلال الاجتماعات التى لم تنقطع ، فقد كان المنزل أقرب إلى منتدى سياسى كبير يرتاده السياسيون والطلبة وغيرهم من مساعديه ، وتغطى جدرانه مجموعة الصور التى تعرفت منها على من لم أعاصرهم من رجال السياسة والوفد والمنفيين فى سيشل وعلى رأسهم سعد زغلول . . . باختصار كانت كل ذرة هواء فى هذا المنزل تستنشق فيها رائحة السياسة .

ومن يعاشر مكرم عبيد من قرب يجد فيه إنساناً يختلف تماماً عن تلك الصورة المبهرة التى عرفه بها الناس ، فقد كنت أسأله عن كل شىء ويرد ببساطة وعطف ولم يحاول أن يثير فى نفسى الدهشة أو الانبهار بالأدوار المتعددة التى قام بها فى الساحة السياسية . وكان من أمتع الأحاديث التى سمعتها منه هو الحديث عن المنفى مما أتاح لى أن أعرف كل التفاصيل ، حتى الصغيرة منها ، عن هذه الفترة الحاسمة من حياته . وكذلك حديثه عن رحلته إلى فلسطين والشام .

وبعد قراءة مجموعة الخطب التى أقدمها إلى القارىء اليوم ، أدركت أن المنفى كان فعلاً هو النقطة المحورية فى حياته ، فمسألة نفيه مع سعد زغلول كانت تعنى ضمناً أنه قد تم اضفاء شرف الوطنية عليه وعلى زملائه فى ظل ظروف بالغة الحرج وكان ذلك ذا أهمية عظمى بالنسبة لمكرم كنقطة تحول حاسمة فى حياته السياسية يمكن استخلاص أربع نتائج منها :

١ — إن فترة المنفى كانت بمثابة العنصر الأساسى الذى دعم فكره ورؤيته الوطنية فالمنفى دعم ارتباطه الوثيق بالوطن ، فهو يقول : « لم نشعر فى حياتنا أننا مصريون عاشقون لمصر بمقدار ما شعرنا بذلك فى المنفى » أيضاً يقول : « ما أحسست طوال عمرى أن الوطن قريب إلى قلبى وفكرى إلا عندما أبعدونى عنه إلى سيشيل ، فكانت أداة الفصل هى هى أداة الوصل . . . وكان المنع فى سبيله هو الجمع فإذا بالنفى والبعد المانع هو هو القرب الجامع » .

٢ — أصبح وثيق الصلة بسعد زغلول ففى هذه الفترة تم التبنى وأصبح يعرف « بابن سعد » وتعلم من سعد زغلول كيف يعيش حياة التحدى والقوة المعنوية التى تقهر الصعاب ورأى أن سعد زغلول مثال يقتدى واجه

الصعوبات وصمد لها ، ويقول بهذه المناسبة « لعلى لم أعرف سعداً ولم أعرف مبلغ حبى له ــ ذلك الحب النادر الذى يغذيه القلب والعقل معاً إلا عندما أتاح الله لى أن أخلو به فى سيشيل فى انتظار قدوم اخواننا من عدن ، فى تلك الفترة القصيرة الحلوة التى كان لها أثر حاسم فى تطور فكرى والتى مازالت أعدها كحقبة من أهم حقبات عمرى ــ فى تلك الفترة علمنى سعد أن أحبه وأحترمه » ، فهو يرى فى سعد زغلول أن شجاعة رأيه ظاهرة من قوة أخلاقه وحماسه وعاطفته وقد تجلت هذه الظاهرة فى صراحته وصلابته ، ويمكن القول إن هذه الصفات هى التى اكتسبها من قربه وتأثره الشديد بسعد زغلول وهى التى رسمت شخصيته فيما بعد .

٣ ــ ثم إن فترة المنفى كانت هى الأساس الذى تم عليه بناء الصداقة والعلاقة الوثيقة بينه وبين مصطفى النحاس ، فقد بقيت صداقتهما وتعاون أحدهما مع الآخر وظهورهما دائماً معاً فيما بعد مثلاً للوفاء والمودة لا نظير له فى الحياة السياسية لذلك كان خلافهما السياسى المعروف بمثابة صدمة عنيفة لمعظم المصريين .

٤ ــ وأخيراً كانت فترة المنفى فرصة أتيحت لمكرم لإثراء لغته العربية على يد عاطف بركات ، الذى كان فيما مضى ناظراً لمدرسة القضاء الشرعى وقد ساعد مكرم كثيراً وطوال عامين تقريباً على تأكيد فصاحته فى اللغة العربية ، حتى قدر له أن يصبح واحداً من أشهر الخطباء فى تاريخ الحياة السياسية المصرية . فلقد كانت خطبه طرازاً فريداً فى الأدب السياسى ورسخت فيه الانتماء إلى روحانية الشرق مهبط الوحى ومنبع الديانات باعتبارها عمق التراث الثقافى والحضارى لهذا الشرق .

وإلى جانب حديث المنفى فطالما استمعت لعمى وهو يحدثنى عن زيارته للشام ، وهى الزيارة التى قام بها فى سنة ١٩٣١ إلى كل من سوريا ولبنان وفلسطين ، وكيف كان الاستقبال الرائع له والشعور المرهف تجاه مصر والوفد ، والتى أثرت فى نفسه أيما تأثير وكان دائماً يردد أمامى القول إنه عندما زار فلسطين قال له بعض الأخوان العرب هناك أنهم جميعاً « وفديون » وأن « غير الوفديين » لا يوجدون إلا فى مصر بلاد الوفد ! . . . وهى عبارة أنقلها عنه ولن أنساها ما حييت ، والجدير بالذكر أن من أهم الدوافع التى شجعتنى على نشر هذه المجموعة

من « المكرميات » هو ذلك الصدى الذى استشعرته عن أثر المكرميات على من قابلتهم من الأخوة العرب فيما بعد من خلال عملى فى الجامعة العربية وعضويتى فى منتدى الفكر العربى (عمان) وسفرى إلى عدد من الأقطار العربية ، لقد كان بعضهم يردد فقرات من هذه الخطب والأحاديث التى استمعوا إليها منذ أكثر من أربعين عاماً ! وكأنها سجلت فى وجدانهم وخواطرهم وأيضاً فى مذكراتهم وكان المرحوم أحمد الشقيرى الزعيم الفلسطينى الراحل ، من أكثر الحافظين لأقوال مكرم عبيد المأثورة .

وليس هذا هو الكتاب الأول للمكرميات ، فقد سبق أن نشرها أحمد قاسم جودة من قبل (١٩٤٤) أول مجموعة باسم « المكرميات » .

وما حفزنى على إعادة النشر أن « مكرميات » أحمد قاسم جودة قد نفدت منذ وقت طويل ، وأنه إذا كانت المكرميات الأولى قد نشرت ومكرم لازال ملء الأسماع والأبصار فإن هذه المكرميات التى أسميها « المكرميات الثانية » مطلوب أن تعيد مكرم عبيد للأسماع والأبصار ، ليس لأنه مكرم عبيد ولكن لأنه أحد الرجال المصريين الذين وهبوا حياتهم لقضية وطنهم ، وكانوا صورة من صور النقاء الوطنى وهو الأمر الذى لم يختلف عليه أحد من أنصاره أو خصومه . وليس أدل على ذلك من أنه عاش فى كافة الحقب السياسية ، ورغم تغير العهود ، وهو موضع تكريم من الجميع على اختلاف انتماءاتهم السياسية .

وإذا كانت مكرميات « أحمد قاسم جودة » قد استهدفت إبراز جوانب شخصية مكرم عبيد ، فإن المكرميات الثانية التى نقوم الآن بنشرها مع ما تسعى إليه من تحقيق هدف المكرميات الأولى فإنها تعمل فى نفس الوقت على تقديم سجل مكرم عبيد من خلال متابعة أمينة لأطوار حياة الرجل السياسية ومواقعه الفكرية ورؤاه الاجتماعية ، وليس من سجل أفضل من ذلك الذى يستخرج من فم رجل عرف بالأمانة حتى أنه من بين ألقابه التى كان يتنادى بها أصحابه فيما بينهم أنه « مكرم النزيه » .

أخيراً ورغم اشتراكى أنا والأستاذ أحمد قاسم جودة فى مواقفنا العاطفية تجاه مكرم ، فأزعم أن « المكرميات الثانية » قد غلب عليها الطابع العلمى سواء فى

الانتقاء أو فى التبويب أو فى فلسفة الاختيار ، فما يكتب بعد وفاة صاحب المكرميات بما يقرب من ثلاثين عاماً (١٩٦١) وبعد هدوء العواطف الحارة تجاهه لابد أن يكون أكثر موضوعية مما كتب عنه فى حياته .

وإذا كنت « مكرمية » بالاسم الأسرى أو بالانتماء الوجدانى أو بالاقتناع التاريخى ، فإنى قبل ذلك وبعده ابنة لهذا الوطن الذى خرج منه مكرم ، وهدفى من نشر « المكرميات » وجه الوطن قبل وجه مكرم وإن كنت لا أرى ثمة تناقض .

ولا يسعنى فى النهاية إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأجلاء الذين أبوا إلا أن يساهموا بكتاباتهم فى تقديم صاحب المكرميات .. كذلك أقدم شكرى الحار لكل من شاركونى بجهد وإخلا اعتز به لتسهيل مهتمى وبدونهم جميعا لم يكن ممكنا ان أتشرف بتقديم هذا الكتاب إلى الذين يشرفنى أن يقرأوه .
جزاهم الله جميعا خير الجزاء ....

* * *



سيبقى مكرم حياً فى ضمير الأمة

إبراهيم فرج

لم يكن مكرم عبيد ملكاً لنفسه أو لأسرته . كان ملكاً لأمته . ولذلك فكل الذين انشقوا على « الوفد » دون استثناء نبذتهم الأمة وأخرجتهم من حظيرتها إلا شخصاً واحداً هو مكرم عبيد . فقد ظل رغم خروجه من الوفد قابعاً فى وجدان الأمة التى استشعرت الأسى العميق على ما حدث بينه وبين صديق عمره وقرين منفاه .

لقد تساءل كثير من المؤرخين وظلوا يتساءلون : كيف حدث هذا ؟ كيف فات على عبقريته مكرم عبيد وذكائه السياسى وعقله الفذ المستنير أن يتنبه إلى أحابيل الشياطين والدساسين .

لكن القدر شاء أن يحدث ما حدث وأن يبقى الأصل قائماً فى قلب مكرم وقلب النحاس . وعبّر مكرم عنه عندما كان يشارك فى تشييع جثمان صبرى أبو علم فقال عبارته البليغة : كل شىء يحدث ويفنى إلا حب النحاس لمكرم وحب مكرم للنحاس . وصدق مكرم وكذب الدساسون المنافقون .

وقد عرف مكرم بإتقان اللغة العربية وتطويعها لمنطقه وأفكاره . ومازال البعض يحفظ بعض خطب وحكم مكرم عبيد عن ظهر قلب . ومن بين ما نسترجعه الآن قولته الشهيرة « نحن مسلمون وطناً مسيحيون ديناً » . وهى ليست من المجاملات كما يظن البعض . وليست من المحسنات اللفظية كما يظن آخرون .

لكنها تعبير عن فهم حقيقى للتفاعل بين الإسلام والمسيحية فى ظل وحدة اللغة فى هذه المنطقة من العالم ، إنها تعبر عن الإخاء الكامل بين المسلمين والمسيحيين فى وطن واحد وفى إطار مصالح واحدة دائمة ومصير واحد .

إن الحديث عن مكرم يحتاج إلى مجلد . فهو وطنى منذ شبابه المبكر . لقد كان دون الثلاثين عندما اعترض على المشروع القضائى البريطانى الذى يحول مصر إلى « إيالة » بريطانية كبعض مستعمرات الهند . وقد استعان سعد زغلول فى رفضه للمشروع البريطانى بمذكرة الشاب مكرم عبيد .

وتولى مكرم وزارة المالية للمرة الأولى فى حكومة مصطفى النحاس عندما قدم الميزانية الشهيرة لمجلس النواب كقطعة من الأدب الرفيع تشمل التخطيط للمشروعات الاجتماعية والاقتصادية بدلاً من مجرد الاقتصاد على أرقام جافة لا يهتم بها أحد . وقال بعض الفقهاء يومذاك إن هذا الرجل يصلح وزيراً للمالية فى أى دولة فى العالم .

وهو أول من تنبه عام ١٩٣٦ إلى تضمين الميزانية كل ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والحد الأدنى للأجور والعلاج الطبى للعمال وتوازن الأجور مع الأسعار . وترتب على ذلك إنصاف العمال والموظفين والطبقات الكادحة .

ويرجع الفضل إلى مكرم عبيد وحكومة النحاس بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية فى تقديم ميزانية عام ١٩٣٧ التى نصت على أن يكون نصف الموظفين والعمال فى الشركات الأجنبية من المصريين وأن يتقاضوا ٩٠٪ من الأجور .

إن دور مكرم فى الجهاد الوطنى ضد الاستعمار البريطانى ودوره فى إلغاء الامتيازات الأجنبية وفى العمل على إنصاف الفئات محدودة الدخل ومواهبه العديدة كخطيب ومحام وكاتب هى التى أهلته لكى يلقب بـ « المجاهد الكبير » و « ابن سعد » ، وهى التى ستبقيه دائماً فى ضمير ووجدان الأمة كرمز حى للوحدة الوطنية ونموذج لكل وطنى مصرى بالأمس واليوم وغداً .

وقد عرف مكرم بإتقان اللغة العربية وتطويعها لمنطقه وأفكاره . ومازال البعض يحفظ بعض خطب وحكم مكرم عبيد عن ظهر قلب . ومن بين ما

نسترجعه الآن قولته الشهيرة « نحن مسلمون وطناً مسيحيون ديناً » . وهى ليست من المجاملات كما يظن البعض . وليست من المحسنات اللفظية كما يظن آخرون . لكنها تعبير عن فهم حقيقى للتفاعل بين الإسلام والمسيحية فى ظل وحدة اللغة فى هذه المنطقة من العالم ، إنها تعبر عن الإخاء الكامل بين المسلمين والمسيحيين فى وطن واحد وفى إطار مصالح واحدة دائمة ومصير واحد .

إن الحديث عن مكرم يحتاج إلى مجلد . فهو وطنى منذ شبابه المبكر . لقد كان دون الثلاثين عندما اعترض على المشروع القضائى البريطانى الذى يحول مصر إلى « إيالة » بريطانية كبعض مستعمرات الهند . وقد استعان سعد زغلول فى رفضه للمشروع البريطانى بمذكرة الشاب مكرم عبيد .

وتولى مكرم وزارة المالية للمرة الأولى فى حكومة مصطفى النحاس عندما قدم الميزانية الشهيرة لمجلس النواب كقطعة من الأدب الرفيع تشمل التخطيط للمشروعات الاجتماعية والاقتصادية بدلاً من مجرد الاقتصاد على أرقام جافة لا يهتم بها أحد . وقال بعض الفقهاء يومذاك إن هذا الرجل يصلح وزيراً للمالية فى أى دولة فى العالم .

وهو أول من تنبه عام ١٩٣٦ إلى تضمين الميزانية كل ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والحد الأدنى للأجور والعلاج الطبى للعمال وتوازن الأجور مع الأسعار . وترتب على ذلك إنصاف العمال والموظفين والطبقات الكادحة .

ويرجع الفضل إلى مكرم عبيد وحكومة النحاس بعد إلغاء الامتيازات الأجنبية فى تقديم ميزانية عام ١٩٣٧ التى نصت على أن يكون نصف الموظفين والعمال فى الشركات الأجنبية من المصريين وأن يتقاضوا ٩٠٪ من الأجور .

إن دور مكرم فى الجهاد الوطنى ضد الاستعمار البريطانى ودوره فى إلغاء الامتيازات الأجنبية وفى العمل على إنصاف الفئات محدودة الدخل ومواهبه العديدة كخطيب ومحام وكاتب هى التى أهلته لكى يلقب بـ « المجاهد الكبير » و « ابن سعد » ، وهى التى ستبقيه دائماً فى ضمير ووجدان الأمة كرمز حى للوحدة الوطنية ونموذج لكل وطنى مصرى بالأمس واليوم وغداً .



الفارس الذهبى للحركة الوطنية

أحمد بهـاء الـدين

مكرم عبيد .. كان الفارس الذهبى للحركة الوطنية المصرية فى مرحلتها الليبراليه ، أى بين ثوره ١٩١٩ وثوره ١٩٥٢ ، ومن يدرس تاريخ تلك المرحلة سيجد أنه « المعيار » الذى تقاس به المواقف الوطنيه السليمة بالنسبة لكل جوانب الحركة الوطنية المصرية فى تلك المرحلة . سواء الموقف من الاحتلال الانجليزى ، أو الدستور أو نزاهة الحكم أو الديمقراطية أو درجة الجهاد والفداء .. يقاس الحق والباطل إلى مقياس مواقفه وسياساته ، فهذا الرجل ابن الأقلية الدينية فى بلد من بلاد العالم الثالث [قبل أن يولد هذا التعبير] استطاع أن يكون سكرتير عام اكبر حزب سياسى فى تاريخ مصر السياسى كله .. وأن يكون عقله المفكر ، ونجمه اللامع ، ورأس حربته القاطعة ، ومحور حركته النشيطة .. كان المفكر والخطيب والكاتب لأوسع الجماهير على الاطلاق ، ونقطة الجذب الأساسية ، وجوهره هذا الحزب الثمينة ، وأقوى مدافعة فى شتى المعارك .

ولم أعرف بالطبع مكرم عبيد ولم أره إلا حين كنت صبيا يافعا مثل غيرى نجرى ونتزاحم إلى حيث كان يعلن أنه سيخطب أو سيتكلم ، وقد كان سيد الفصحاء والبلغاء ، فنقع تحت تأثيره العجيب ، وجاذبيته التى لا حد لها .

وكان سهلا حتى فى تلك السن المبكرة أن ندرك أنه طراز وحده فى الثقافة والذكاء وطبيعة الفنان الخلاق فى السياسة ، وليست هذه دائما من صفات أهل السياسة ، وأنه سابق لعصره فى الكثير من أفكاره واتجاهاته .

ولو كانت هناك فى ذلك الزمن « طبقة سياسة » واسعه على مستوى فكره لتغير الكثير الكثير من حياة مصر السياسة . ولكنه كان طائرا فريدا ، مضطراً إلى أن لا يسبق سربه كثيرا فيفقد قيادته له . وإن كان المؤرخ يستطيع أن يلمح فى طيرانه وتحليقه هذه الشرارة من التوقد والتفوق والسبق .

كان مكرم عبيد لدى الناس « المجاهد الكبير » و « ابن سعد » . . سكرتير عام حزب الوفد . وأخطر الاسلحة على خصومه ومعارضيه ، الواقف فى عين العاصفة السياسية باستمرار وقوف الفارس الذى لا يشق له غبار ، وليس ثمة فى هذا المكان للكتابة عن مكرم عبيد فى تمرد شخصيته . ولكنى أختار نموذجا أو اثنين من اللمحات عن هذه الشخصية التى ما تزال بغير نظير فى السياسة المصرية .

لقد اخترت ـ أولا ـ أن أبحث فى « ميزانياته » . وقد كان وزير مالية حزب الوفد طيلة عضويته فيه ، والميزانية فى كل بلاد العالم هى المؤشر والدليل والأداة العملية فى يد السياسة ، اكثر ما يصف السياسة ويحددها .

وكملاحظة عابرة هامشية لا يمكن إغفال أنها كانت ميزانيات لا نظير لها فى تاريخ البرلمانات المصرية فى الفصاحة والبلاغة والجمال الفنى رغم أنها « ميزانية » لغتها هى المال والاقتصاد والحسابات والأرقام . وكانت هذه قدرة خاصة به وحده ، غير مسبوق ولا ملحوق . وهى إن كانت تبدو ميزة « شكلية » إلا أن هذا كان يقربها إلى أذهان إبسط الجماهير كما لا يحدث لأى ميزانية لا يفقهها إلا المتخصصون . وتلك فى السياسة ميزة هائلة :

إن تتجاوب أوسع الجماهير مع اعقد الموضوعات .

على أن الاهمية الكبرى بالطبع ليست فى الشكل ولكن فى الموضوع ، وسبق مكرم عبيد لفكر عصره هذا فى الموضوع وليس فى الكشل . و « شعبية » مكرم عبيد لم تكن فى حب الجماهير الخارق له ولكن فى « تفكيره الشعبى » ، « التقدمى » بلغة عصرنا هذا . أى بإنشغاله بهموم أوسع الجماهير . ولعل الجماهير كانت تحبه لإحساسها بذلك أكثر من مجرد لمعانه السياسى الشديد وجاذبيته المغناطيسية لهذه الجماهير .

تذكروا أولا وأنتم تقرأون هذه المقتطفات قيلت سنة ١٩٤٢ ! أى قبل أن تدخل هذه المعانى والعبارات قاموس السياسة المصرية ، وتذكروا ثانيا ، ولعل هذا

أهم أنه ليس خطاب أحد زعماء المعارضة أو يحد المشاغبين السياسيين ، ولكنه كان كلام « وزير مالية » وهو منصب من طبائعه البخل ! وأنه كلام من أهم منصب مسئول فى الحكم ، وموجه إلى النواب تحت قبة البرلمان وليس فى سرادق منصوب . . . وموجه إلى نواب هم بصفة عامة ملاك الأراضى فى مصر كلها .

ومع ذلك فهو يقول لهم من هذا المنصب وفوق هذا المنبر . .

« لست أغلو يا حضرات النواب ، بل لعلى لا أدنو من الحقيقة ، إذا ما أكدت أن استقلالنا السياسى لن يقام له وزن أو يكون له أثر إذا لم يقترن باستقلالنا الاقتصادى ، وأنه ما من سبيل إلى الاستقلال الاقتصادى ، إلا إذا كان اقتصادنا شعبيا لا حكومياً كما كان حتى الآن !

أما عن اقتصادنا الحكومى فقد بارك الله للحكومة فى خزانتها ، فميزانيتها موفورة لا تفيض ، واحتياطيها مستفيض ، وموظفوها جيش عرم ينافس صغارهم كبارهم فى ارتفاع المرتبات ، وفى ارتفاع الشكايات فالكل مهضوم ولا يهضم ، مظلوم ولا يظلم ، والكل يطلب المزيد ، وأن تنفتح له الابواب كلما أراد أو كان محسوبا على من يريد !!

[كان هذا طبعا قبل أن يصبح الموظفون هم « البروليتاريا » المطحونة فى مصر !]

كل ما تراه من مظاهر الثراء والترف — يستطرد مكرم عبيد — فى مصر ، إنما هو مستمد من اقتصادنا الحكومى الغنى السخى ، أما اقتصادنا الشعبى فاين هو ؟

هل هو فى تلك البقرة الحلوب ، التى تدر لبنا وعسلا على غير أهلها ؟ أو هو فى الكارثة الاقتصادية التى يعانيها فلاحونا وعمالنا الذين يتكون منهم مجموع الشعب ، أو أكثر من ٩٠ ٪ منه ، والذين يعيشون بين ظهرانينا ، وفى جوارنا وكأنهم من دار غير دارنا ، ومن عصر غير عصرنا ومن مصر غير مصرنا ؟

« الحق أنى ما مررت بقرية من قرانا ورأيت الفلاح يكاد يأكله العمل وغيره يأكل ، ويلبسه العرى وغيره يرفل ، ويضنيه العيش القذر ، والمأوى القذر ، والمرض القذر والماء القذر ، وغيره يتجمل فيجمل ، حتى لكان المسكين يخرج من الجنة لكى يدعنا ندخل ! كلما رأيت هذه المزريات المفجعات وحاولت أن أقارن ، أو أوازن بين ما نرى فى مصر من مفارقات ، تولا فى شعور أشد إيلاما من الحزن

والأسى لانه مقترن بكثير من الخجل ، والكثير من الدجل . فقد كنت أسائل نفسى هل حقا قد حققنا لمصر استقلالها ، فى حين أن مصر الفلاحة ــ مصر العاملة ــ وهى تكاد تكون مصر الكاملة قد إستعبدت للأرض وأصحاب الارض ــ وأى استقلال لشعب قتل الفقر فيه روح الاستقلال والاعتماد على الذات ، فلا يكاد يجد من القوت إلا ما يتناوله من موائد الأسياد قبل الفتات ، وأى دفعة فى ميدان الاقتصاد ، وأى إندفاع ، يمكن ين ينتظر من رجل لا يملك من حطام الدنيا ما يستحق مجرد الدفاع ؟

« وما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال ، إذا ما ظل فى كل عهد من العهود كبش الفداء ومحل الاستغلال ؟ فلنقلها إذن قولة صريحة يا حضرات النواب : فقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى !!

وعندى أنه ما من سبيل إلى ذلك إلا أن يستقر النظام الشعبى الديمقراطى فى مصر . . . . »

هذا الكلام . . ــ نذكر أيها القارىء ــ ليس مكتوبا فى منشور سرى يحض على الثورة ، ولا هو من معارض متطرف ، ولكنه من وزير مالية أكبر حزب ، يلقيه تحت قبه البرلمان ، فى بلد مقاديره العليا فى يد القصر والاحتلال الانجليزى ! ولا أعرف كلاما عن الفلاح المصرى والعامل ، كما سماها « مصر الكاملة » و الـ ٩٠٪ من سكانها أصرح وأعمق من هذا الكلام ، ومنذ خمسين عاما !

ثم يستطرد مكرم عبيد قائلا « . . بل إنى اذهب إلى حد القول أنه لا يكفى لا ستقرار الديمقراطية ان تكون الهيئة الحاكمة ــ أو النيابية ــ ممثلا للأكثرية الساحقة من الشعب ، بل يجب أن تتوافر العقلية الديمقراطية فى الهيئة التى تتوافر لها الاغلبية الشعبية ، حتى تسود الديمقراطية شكلا وفعلا ، وحتى يبرز فى برنامج الحكومة وميزانيتها الطابع الديمقراطى الصحيح » .

ثم يستطرد أيضا فيقول فى نقد ذاتى متقدم وعجيب على عصره وزمانه ، بعد أن عرض أرقام الميزانية . . « ولكنى لا أزعم . وحاشاى أن أزعم أننا نحن الديمقراطيين المصريين قد بلغنا حد الكمال ، فتخلصنا كل التخلص من آثار

العقلية الحكومية التى كان عليها اباؤنا وكانت سائدة فى البلاد جميعها ــ كلا فما نحن إلا أبناء وقتنا وبيئتنا وتربيتنا ، وما زلنا فى بعض اتجاهاتنا العامة نتزلق من حيث لا نتظر ، ونجنى من حيث لا نشعر ، إلا بعض المثل الحكومية البيروقراطية ، فترانا ندفع بأولادنا دفعا إلى وظائف الحكومة ثم لا يهدأ لنا بال ، حتى نضمن ميزانية الدولة والأموال الضخمة ، والمشاريع الضخمة ، التى تنهى كلها إلى الوظائف والتوظيف !

حضرات النواب المحترمين :

ولعلكم تتساءلون يا حضرات النواب هل هذه السياسة التى اسميتها شعبية هى سياسة إشتراكية ، أو عمالية ، أو حرة أو محافظة إلى آخر المصطلحات الحزبية المألوفة فى البلاد الأجنبية ــ

ــ والجواب على هذا مستمد من طبيعة التطور النيابى فى مصر ، فنحن الآن فى دور التنازع بين الديمقراطية أو العقلية الشعبية ، والبيروقراطية أو العقلية الحكومية ، والقول بأن تحديد أجر العامل الحكومى بحيث لا يقل عن خمسة قروش يوميا ، أو إعفاء الفلاح من الضريبة إذا بلغت خمسين قرشا سنويا أو إلغاء السخرة أو ما شاكل ذلك من إجراءات ــ القول بأن هذه الإصطلاحات تنطوى على اتجاهات اشتراكية فيه ظلم للاشتراكية ولنا ، فما هى إلا الألف والياء من قاموس العدالة الاجتماعية !

فلنعمل إذن فى حدودنا ، ولنبذل فى هذا النطاق أحسن جهودنا ، فما زلنا بعيدين ، وفى رأيى أنه يجب أن نكون بعيدين ــ عن كل تقسيم سياسى صناعى فلا نسبق الحوادث ، أو نقتحم الطريق الذى يرسمه لنا التطور البرلمانى الطبيعى !

وما تطورنا الاقتصادى إلا مظهر أساس من مظاهر تطورنا البرلمانى والاجتماعى ، ومن ثم يخطىء الناس إذا اعتقدوا أن الاقتصاد هو مجرد علم المال وما يلحق به من أوضاع ــ كلا ، فإن الاقتصاد علم أصلى من علوم الاجتماع ، وان له آدابا ، كما إن له حساباً ، وأن رجل الاقتصاد على خلاف رجل المال هو الذى يحقق الإصلاح قبل أن يحقق الارباح ــ بل إن القاعدة الأولى والأخيرة لكل علم من علوم الاجتماع ، هو النفع قبل الانتفاع !!



رجل .. وعصر .. !!

بقلم : خالد محمد خالد

.. أمّا « الرجل » ، فهو أحد الممثلين الكبار لعصره ..

وأما « العصر » ، فهو ذلك الزمن العظيم الذى عاشته مصر ، وعاشه هو مع مصره .. !!

الزمن الذى كان وعاء ، لثورة من أكبر ثوراتنا مجدًا ، وخُلدا .. مثلما كان .. فيما أعقب الثورة .. ساحة للجهاد فى سبيل الحرية .. ودفاعا مُستميتا عن الديمقراطية .. وإعلانا مقدسا لحقوق الإنسان ... !!

كان عصرا « عبقريا » ... !!

وقديماً قيل : — « إذا ألتقتْ عبقرية العصر ، بعبقرية الفرد ، فانتظر المعجزة » .. !!

فماذا كانت عبقرية « مكرم عبيد » التى حين ألتقتْ بعبقرية عصره ، أنجبت المعجزة ، التى هى « مكرم عبيد » نفسه .. ؟ !!

أما عبقريتُه ، فكانت آفاقها كثيرة .. وعطاياها غزيرة .. وإلهاماتها دَفّاقة ومُثيرة .. بيد أنى أجمع ذلك كله فى أنها كانت — بعد عبقرية سعد زغلول — لسان العصر وكلمته ..وتعبيره وفكرته .. واتّقاده وحماسته ..

وبعبارة واحدة ــ كان « المُوصِّل الجيِّد » بين عبقرية العصر . . وروح التاريخ . . ومسيرة الحرية . . وإرادة الشعب . . !!

ورجل تشترطه كل هاتيك العظائم ، من الحق أن يكون عظيما . . !!

وإنه لمن ذكاء الصُّدَف ومحاسنها ، أن أُدْعَى من السيدة « مُنى مكرم عبيد » لكتابة هذه المقدمة المتواضعة . ، فى نفس الوقت الذى تُنشر فيه « مُذكراتى » التى تنتظم بين وقائعها ومشاهدها قِصَّتى مع « مكرم عبيد » حاكية آثار عبقريته فى تكوينى كخطيب وكاتب ، وفى تَنْمِيَة وتعلية وشفافيَة إحساس بجمال الكلمة ومُوسيقاها . . وروعة الإلقاء ، وسِحْر الأداء . . مما يجعلنى أقول بحق واعتزاز : ــ إن « مكرم عبيد » كان فى هذا المجال ، وبهذه المثابة ، أحد أساتذتى الكبار الذين تعلمتُ منهم ، وانتفعتُ بهم . . !!

● ● كان العصر الذى تألَّق فيه « مكرم » وتألَّق ، عصر التمكين لأهداف ثورة « ١٩١٩ » فى ضمير الأمة وسُلوكها . .

● ● وعصر تحقيقها ، وتوثيقها . .

● ● وكان عصر البلاغة والبيان . . ومن ثَمَّ كانت الكلمة الأنيقة ــ الحافزة والموعزة . . المسكِرة والمُبهِرة . . أحَدُ أسلحته وأقواها . . وأعتاها وأبقاها . . !!

وكان « مكرم » عَهدَئِذ ، أمير البيان ، وفنَّانَ الكلمة . . مَنطوقةً ، ومسطورة . . مُنذِرةً ، ومُبَشِّرة . . وَدِيعَة ، ومُثيرة . . !!

من أجل ذلك ، كان دوره فى إذكاء الوطنية مميَّزاً وفريدا . . !!

● ● كذلك كان العصر عصر السِّياسة » . . فقد انتهت الثورة المسلَّحة ببعض تنازُلات تقدمت بها بريطانيا ، مُهَيِّئةً المناخ لوسائل أخرى تعتمد على الحوار والتفاوض أى على الدبلوماسية والسياسة . .

وكان « مكرم بشهادة خصومة « ابنَ بَجْدَتِها » وداهِيةَ دَواهيها . . !!

وكان هناك . . ولا يزالُ هُناك . . من يتهمون « مَكْرماً » وسياسته . بالأنانية . . فقد كرَّس زمانه وبيانه ، وَبلاءه ، وذكاءه ، لنفسه ولحزبه . . ؟ !

« وَهَل بذلك يا لَلنَّاسِ مِن عارٍ » . . ؟؟ !!

أما تكريسه جهاده للوفد ؛ فلأن الوفد ـ كان الأمة كلها .. كان ضميرها .. ونبضها ، ومَنهجها ، وقائدها ..!! أو على حد تعبيره هو أميناً وأصبحنا ، فاذا

« الوفد المصرى » ، هو « الوطن المصرى » ... !!

●● وأما اهتمامه بنفس ، فلأنه كان « الدِّينامو » المحرك لهذا الجهاز الضخم .. وكان « سكرتيره العام » .. وكما قال الشاعر : ـ

« إن العَظائمَ كُفْؤُها العظماءُ » .. !!

فهل هذه « أنانيَّة » أمْ « تَحليقٌ » فى المستوى العالى الذى وضَعت الأقدار فيه حزب الوفد وقُطْبَهُ البارز ... ؟؟

الحق أن « مكرم عبيد » ، كان محسوداً على « مكرم عبيد » ... !! كان محسودا على مواهبه ، وعلى قُدراته ، وعلى مكانه بين أبطال ثورة « ١٩ » ..

فالابن البارُّ للثورة .. والتلميذ الذكى المخلص لسعد زغلول والزميل الوفى لسعد فى مَنْفاه .. ثم حامل الراية مع رفاقه فى حياة « سعد » والحَفيظ عليها بعدَ مماته وفى ذِكْراه .. والسياسى الداهية .. وساحر الكلمة .. وأستاذ فَن التوعية السياسية والوطنية بخُطبه ومقالاته .. لا يمكن أن يعيش بلا حُسَّاد ، وحاقِدين .. !!

ولقد عبَّر هو عن هذه الظاهرة فى تهكُّم حاذِق ، وساخرا ، يوم قال فى إحدى روائعه :

« يقول الذين يُحِبونَّنى بعواطفهم »
« ويتعاطفهم : هنيئا لمكرم .. ما أكثر »
« أمْجاده .. فهلاَّ قالوا أيضا : »
« هنيئا لمكرم .. ما أكثر حُسَّاده !! »
« إذ لولا الحسَّاد ، ما كانت الأمجاد »
« كما أنه لولا ازدحام الأمْجاد »
« ما كان اصطغان الحُسَّاد » ... !!!

ولكَم كان بودِّى أن أنقُل فى هذه العُجالة اقْتِباساً من بَيان ذلك المعلِّم الكبير القائل :

« ومَا المسِيحىُّ ديناً ، إلاَّ مُسلم وطَناً » !!!

ولكن ، أنّى يكون لي ذلك ، و«مَزاميرُ داود» تنتظركم وتنتظرونها .. وليس بينكم وبينها ، إلّا أن أرفَع قلمى عن الورَق .. وأدَعكُم مع «المايسترو» العظيم .. يستثيركم بوطنيته .. ويَسْتنفركُم بحماسَته .. ويُشْجِيكُم بسحر بيانه .. وسُمو وُجْدانه ..

ولكن قبل أن أمضى ـ تَعالَوْا نُسْجلْ شكرنا وتقديرنا ، للوفاء النبيل والجليل ، الذى حَدا بالسيدة «مُنى مكرم عبيد» إلى بذل جُهدها المشكور فى جمع هذا القليل الذى نرجو أن يَتبعَه الكثير من خُطب الراحل الكبير الأستاذ «مكرم عبيد باشا» ... ذاكرين ، فَشاكرين أن وفاءها هذا ، ليس لذكرى «مكرم» وحدها .. بل قبل ذلك لِذَاكِرة الشعب أيضا .. أجَلْ . إنه للذكرى . وللذّاكِرة .. !!

أمّا للذكْرَى ـ فَجلال ، وتفخرَة ..

وأمّا للذاكرة ـ فَتَبْصِرَةٌ ، وتَذْكِرَة .. !!!

* * *



مكرم عبيد : المصرية والعروبة

د . سعد الدين ابراهيم

لم تعرف مصر الحديثة شخصية سياسية قبطية فذة أخرى بحجم ووزن مكرم عبيد . فرغم أن الأقباط قد اندمجوا اندماجا كاملا فى حياة مصر السياسية منذ فجر النهضة الحديثة ، ورغم أنهم أسهموا بقسط واف فى كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع اخوانهم المسلمين ، الا أنه لم تظهر من بين صفوفهم قيادة سياسية شعبية كازمية مثل مكرم عبيد . لقد ظهر من بينهم وزراء ، وحتى رؤساء وزراء مرموقين ـ مثل بطرس غالى باشا . وظهر من بينهم كتاب ومفكرون لامعون ـ مثل سلامة موسى ولويس عوض . ولكن مكرم عبيد يظل ظاهرة متفردة بين هؤلاء جميعا طوال هذا القرن . ولعل من مناقبه العديدة التى أعطته هذا التفرد هو أنه كان رائدا وضميرا لشعبه المصرى ، ولانه جمع فى شخصه وفكره وسلوكه بين الاصالة والمعاصرة ، وبين وطنيته المصرية الصميمة وانتمائه العربى القوى ، وسأكتفى هنا بالحديث عن وطنيته المصرية وقوميته العربية .

لم تكن وطنية مكرم عبيد استثناء فى جيله . فقد كان واحدا من عشرات الالاف الذين تشربوا الروح الوطنية فى طفولتهم ، وعبروا عنها سلوكا فى شبابهم ، حينما انخرطوا فى صفوف الحركة الوطنية ، وثاروا مع الثائرين فى عام ١٩١٩ تحت قيادة سعد زغلول . ولكن مكرم عبيد يتفرد عن معظم جيله فى أنه

فهم واحس بهذه الوطنية فى سياقها الأوسع ، الذى يتجاوز مجال السياسة الى مجال الثقافة والعدالة والاقتصاد . وكانت خطابات مكرم عبيد فى تقديمه لميزانيات الدولة منذ عام ١٩٣٦ ، تجعل من هذه الوثيقة المالية برنامج عمل وطنى حقيقى لتكريس الاستقلال واضفاء مضمون اجتماعى حقيقى لوجهه السياسى . فهو الذى نبه الى ضرورة تمصير الأرض الزراعية ونزع ملكيتها من الأجانب ، الذين كانوا يتحكمون فى حوالى ١٥ فى المائة من أجود هذه الأراضى . وهو الذى كان وراء الدعوة الى تمصير البنوك والشركات الأجنبية ـ لا فقط بخلق بنوك وشركات مصرية موازية لها مثلما فعل طلعت حرب ـ ولكن باصدار التشريعات التى تشترط تعيين مصريين فى وظائفها على كل المستويات ، واعتماد اللغة العربية كلغة رسمية فى معاملاتها .

فقد كان مكرم عبيد يدرك تماما وبحق ، إن الاستقلال السياسى الجزئى الذى حصلت عليه مصر فى عام ١٩٢٢ . والذى توسعت رقعته نوعا ما بمعاهدة ١٩٣٦ ، سيظل استقلالا اسميا هشا ما لم يصاحبه استقلال اقتصادى وثقافى . كما كانت دعوته الى تمصير الأرض والتجارة والصناعة وشئون المال تنطوى على دعوة متقدمة لاقرار العدالة الاجتماعية بين المصريين أنفسهم . فأبناء الذوات والميسورين المصريين كانوا قلة قليلة لا تتجاوز الواحد فى المائة من مجموع الشعب ، وكانوا يجيدون اللغات الاجنبية التى تستخدمها الشركات والبنوك والبيوت المالية ، ولم تكن لديهم ادنى صعوبة فى الانخراط فيها اذا ارادو ، بل وكانوا بالفعل منخرطين فيها بحكم ملكيتها لبعض اصولها أو اسهمها . ولكن الهم الحقيقى لمكرم عبيد كان توسيع وتعظيم الفرص أمام ابناء الطبقات الوسطى والفقيرة ، الذين لم يكونوا يمكلون اصولا أو اسهما ، ولا يجيدون غير لغتهم الوطنية . وكان الرجل يصيح بأعلى صوته " كيف يعيش المصرى فقيراً فى بلده ، أجيراً للغنى ، والغنى المصرى أجير للاجنبى " . وكان مكرم عبيد وراء انشاء مكتب حكومى للعمل ، فى الثلاثينات لانصاف العمال والسعى لتشغيل العاطلين منهم ، فى وقت لم تكن الحركة النقابية المصرية قد صلب عودها بعد ، وكانت قياداتها ما تزال فى ايدى عناصر أجنبية ايطالية ويونانية . وقد تحول مكتب العمل هذا فيما بعد الى " مصلحة العمل " فى وزارة جديدة جهد مكرم

عبيد ايضا لانشائها وهى وزارة الشئون الاجتماعية التى ظهرت فى أوائل الاربعينات . وكثيرا ما كانت مقترحات مكرم عبيد للتمصير وانصاف الفقراء تصطدم لا فقط بالنفوذ الأجنبى ، ولكن ايضا بنفوذ اصحاب المصالح الكبرى من المصريين أنفسهم ، بما فى ذلك بعض عناصر حزب الوفد الذى انتمى اليه مكرم عبيد . وكان لبعض هذه المقترحات ان ينتظر الى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ لكى تنفذها . بهذا المعنى كانت " وطنية " مكرم عبيد " وطنية " رائدة من حيث مضمونها الاقتصادى ، ومن حيث مغزاها العدالى .

أما " عروبة " مكرم عبيد فقد عبر عنها الرجل فى وقت مبكر جدا ، وسبق فى ذلك انشاء الجامعة العربية بحوالى خمسة عشر عاما . ففى عام ١٩٣١ ، قام مكرم عبيد بجولة طويلة فى المشرق العربى ــ زار فيها فلسطين وسوريا ولبنان . واستقبل هناك استقبالا شعبيا حافلا . وتحدث فى هذه الاستقبالات بلغة لم يتحدث بها أى سياسى مصرى من قبل فى ذلك الوقت . لقد تحدث عن الحرية والاستقلال والتنمية وضرورة الوحدة العربية ، وربط بين العناصر الأربعة ربطا وثيقا . ومن أقواله المأثورة فى هذا الصدد " .... **نحن عرب ، ويجب أن نذكر فى هذا العصر دائما اننا عرب ، قد وحدت بيننا الالام والامال ، ووثقت روابطنا الكوارث والاشجان ، وصهرتنا المظالم وخطوب الزمان ... نحن عرب فى هذا الجهاد القائم فى كل قطر من اقطار العروبة لاستكمال الحرية ، واحياء مجد الحضارة العربية ... ولهذا يجب أن نعمل متضامنين ، ونسعى الى المجد متعاونين ، ونوثق الوحدة العربية التى تنهض على الاشتراك فى الأمانى والالام ، وفى التاريخ واللغة والخصائص القومية .. فالوحدة العربية حقيقة قائمة ، هى موجودة ولكنها فى حاجة الى تنظيم ، والغرض من التنظيم ايجاد جبهة تناهض الاستعمار ، وتحفظ القوميات ، وتوفر الرخاء ، وتنمى الموارد الاقتصادية وتشجع الانتاج المحلى ، وتزيد فى تبادل المنافع وتنسيق المعاملات ....** " .

ففى هذا السطور القليلة عبر مكرم عبيد فى أوائل الثلاثينات عما سيكرس له الكتاب القوميون فيما بعد مجلدات . ومجلدات فقد كان الرجل بليغا بسيطا فى تعبيره عن أدق الأفكار والمعانى ، ويتوجه بها الى القلب والعقل معا ، دون سفسطه أو تجريد ، ودون اسراف فى العاطفية التى تحول الخطاب السياسى الى

خطاب غوغائى . وفى هذه السطور القليلة لخص مكرم عبيد احد ثوابت الحركة السياسية المصرية منذ العصر الفرعونى الى العصر الحديث ـ مرورا بصلاح الدين ومحمد على وجمال عبد الناصر . وهذا الثابت هو أن مصر لا تكون قوية الا بالتحامها مع مجالها الحيوى ـ الجغرافى ـ الحضارى التحاما عضويا وثيقا . لذلك ما أن حصلت مصر على استقلالها فى عام ١٩٢٢ ، ولو كان منقوصا ، إلا وكان لها أن تتطلع الى هذا المجال الحيوى ـ الجغرافى ـ الحضارى . وكان مكرم عبيد من أول السياسيين المصريين ، بل لعله أولهم على الاطلاق ، فى أدراك هذه الحقيقة والتعبير عنها ، فى وقت كان السياسيون المصريون ما يزالون منشغلين بأمور الداخل المصرى فقط .

هناك الكثير الذى يمكن أن يقال عن عبقرية ومآثر مكرم عبيد ـ المصرى العربى التقدمى . ولكن لا أحد يستطيع أن يقول عنها أو فيها خير من مكرم عبيد نفسه . فكتاباته وخطبه تنطق بهذه العبقرية وبتلك المآثر . وخيرا فعلت سليلته الاستاذه منى مكرم عبيد ، وهى خير خلف لخير سلف ، باعادة نشر هذه " المكرميات " بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد هذا المصرى العربى البار بوطنه وامته . نحن فى زمن يفتقر فيه شبابنا الى القدوة والمثال من بين الاحياء . فلعل فى اطلاعهم على هذه " المكرميات " ان يجدوا ضالتهم المنشودة فى احد الافذاذ الذين رحلوا عنا بأجسادهم ولكنهم ما زالوا أحياء معنا بروحهم وفكرهم وسيرتهم العطرة . فتحية لمكرم عبيد يوم ولد ويوم مات ويوم يبعث حيا .

المعادى ٢٣ / ٧ / ٩٨٩

* * *



مكرم عبيد الزعيم الوطنى

فؤاد سراج الدين

عرفت مكرم منذ اليوم الأول لانضمامى للوفد واشتغالى بالسياسة ، وظلت علاقتى ، تتوطد يوماً بعد يوم لفرط إعجابى ، وتقديرى لمواهبه المتعددة .

كان مكرم فى مقدمة الصفوف المشتركة فى ثورة ١٩١٩ وترك وظيفته وانخرط فى سلك المجاهدين تحت لواء الزعيم خالد الذكر ، سعد زغلول ، وأعجبنى ، سعد وقربه إليه وأطلق عليه لقب « المجاهد الكبير » . ونُفى مع سعد والنحاس ، وكان مناضلاً صلباً ومكافحاً شديد المراس ، وكانت القضية الوطنية هى شغله الشاغل ليلاً ونهاراً ضحى فى سبيلها بحريته وبراحته ونفى بسببها مع سعد والنحاس ، وما كان ذلك ليوهن من عزيمته أو يلين من قناته .

تولى السكرتير العام للوفد المصرى فى عام ١٩٢٧ بعد تولى مصطفى النحاس رئاسة الوفد ، وكان شعلة متقّده من النشاط ، ركز عليه خصوم الوفد هجماتهم لأنهم كانوا يدركون أنه محور النشاط والحركة فى الوفد .

كان مكرم مُلماً بالقضية الوطنية كل الإلمام ، وكان اليد اليمنى لمصطفى النحاس فى كل المفاوضات التى أجراها مع الانجليز وساعد على ذلك إجادته للغة الانجليزية كأحد أبنائها . واحتل مكانة خاصة فى قلب النحاس وأصبح الرجل الثانى فى الوفد .

وكان خطيباً يشار إليه بالبنان ، بل كانت الجماهير تصرّ على سماعه فى كل مناسبة وحفل سياسى ، وكان يسامرهم ببلاغة وقراءة القرآن وحفظ بعض آياته وكان يستشهد ببعضها فى خطبه مما كان يزيدها قوة وروعة .

واشتهر مكرم بالنزاهة وعفة اليد ولم تلحق بسمعته أية شائبة فى يوم من الأيام .

وكان كريماً إلى أبعد الحدود وبيته مفتوحاً للزائرين ليلاً ونهاراً ولم يكن مجده فى المحاماة أقل من مجده السياسى فكان من أبرز محامى مصر ، وترافع فى جميع القضايا السياسية الكبرى وكانت الجماهير تحتشد فى دور المحاكم لسماعه

ورغم صرامته السياسية كان فى جلساته الخاصة فرحاً يحب الموسيقى والغناء ولذلك ربطه بالموسيقار محمد عبد الوهاب رابطة صداقة قوية .

ولم يكن يستطيع السيطرة على عواطفه فكان إذا أحبّ أحبّ إلى ابعد الحدود ، وإذا كره ، كره إلى أبعد الحدود . .

لقد اتفقنا كثيراً واختلفنا كثيراً ، ولكن بقيت علاقتنا فى إطار الاحترام المتبادل ، ولقد فرقتنا السياسة ولكن بقيت بيننا وحدة الهدف وسلامة التعبير وشرف الكفاح من أجل وحدة الأمة المصرية وسيادتها ورفعة شأنها .

كان مكرم وسيظل علامة مضيئة فى تاريخ مصر الحديث ورمزاً للوطنية والنضال .

رحمه الله رحمة واسعة وأجزل له الجزاء بقدر ما أعطى لوطنه .

وإنه ليسعدنى أن تظل شجرة مكرم عبيد تؤتى ثمارها وتواصل عطاءها الوطنى وتستعيد مكانها ومكانتها فى الوفد عن طريق إبنه شقيقته السيدة منى مكرم عبيد ، وقد شاء القدر أن تكون امتداداً لها الكبير فى نفس الذى وهب له عمره وزهرة شبابه وهو النضال فى صدق الوفد .



مكــرم الفنــان

محمد عبد الوهاب

عرفت الكثيرين من رجال السياسة البارزين ولكننى لا أذكر أن علاقة وطنية وحميمة قامت بينى وبين أهل السياسة كالعلاقة التى قامت بينى وبين مكرم عبيد .

وقد رآنى مكرم عبيد وسمعنى أول مرة دون أن أدرى . كنت فى الواقع طفلا صغيرا نحيلا . ولكننى علمت فيما بعد أن وكيل نيابة اسمه مكرم عبيد سمعنى فى أحد المسارح أغنى بين فصول التمثيلية المعروضة كما كان يحدث وقتها وأنه اتصل ببعض ذوى النفوذ طالبا منعى من الغناء أمام الجمهور ، حفاظا على صوتى وأنا فى هذه السن المبكرة . . .

وفى أعتاب تلك الفترة ، تجمعت مجموعة من الرجال البارزين فى المهن الكبيرة كالطب والمحاماة مع عدد من أبناء الذوات الذين تعلموا تعليما عاليا رفيعا ، من محبى الفنون بوجه عام والموسيقى والغناء بوجه خاص .

كان تجمعهم مصدره أنهم يحبون هذه الفنون ويريدون رعايتها . وفى نفس الوقت لم يكن سهلا على أمثالهم متابعة حركة الغناء فى أماكنها العامة . وأسسوا أول نواة لما أصبح بعد ذلك معهد الموسيقى الشرقية . وكان منهم من يحب ويتقن العزف شخصيا على آلة موسيقية ما . وقد اشتهر منهم وتبنى اسم علامه عليهم المرحوم " مصطفى بك رضا " . واتخذوا لهذه الجماعة مقرا عند

التقاء شارع حسن الأكبر فى حى عابدين بميدان باب الخلق حيث توجد دار الكتب . وبالتحديد فى منطقة شعبية تعرف باسم " العلواية " لأن شوارعها ، أو حواريها تتجه من باب الخلق ، صاعدة الى قلب المنطقة .

وكانوا أحيانا يطلبوننا ، نحن الصبية الذين بدأنا نتعلم هناك ونتابع هواية الموسيقى والغناء ، لكى نحيى حفلة خاصة فى مقر المعهد لبعض الباشوات من الأعضاء والأصدقاء ، فخورون برعايتهم لنا . وقد دعيت مرة مع غيرى لكى نحيى سهرة وعلمت أنه سيكون فيها وكيل النيابة . وكان قد بدأ يشتهر سياسيا ، مكرم عبيد . فأشفقت على نفسى . ولكنه كان طيبا وحنونا معى وأبدى اعجابا خاصا بى .

وحدث بعد ذلك أن طلب مكرم عبيد من أصدقائه اذا كان ممكنا أن يقدم المعهد نشيدا سريعا تغنيه الجماهير فى مناسبة عودة سعد زغلول من المنفى . وأسرعت بتقديم لحن من جملة غنائية واحدة بسيطة تنتهى بعبارة " يحيا سعد " . وطرب لها مكرم عبيد طربا كبيرا . وتحولت الجملة الغنائية الى اللحن الذى تتغنى به الجماهير ، دون أن تعرف مصدره . ولكن مكرم عبيد الذى كان يعرف كان أشد الناس ابتهاجا بنجاح النشيد وشيوعه بين الناس . وقد قال لى فيما بعد أنه أبلغ سعد باشا زغلول عن حكايته .

وقد كان مكرم عبيد فنانا حتى أطراف أصابعه . فى كافة مجالات التذوق الفنى وفى تعامله مع الأشياء وفى طريقة حياته . ولكن الموسيقى والغناء كانا غرامه . فهو مستمع نادر للموسيقى الشرقية والغربية وخبير بهما . وكان له صوت رخيم ميزه الملايين الذين سمعوه يخطب فى الجماهير . ومع ذلك فصوته الحقيقى كنت تسمعه حين " يدندن " بلحن شرقى قديم ، وحين كان يرتل القرآن ترتيلا .

ولم يكن ترتيله القرآن أمرا عابرا . ولكنه فى معظم الوقت كنت تكتشف أن ما يتغنى به هامسا هو آيات من القرآن . وبعد أن ينتهى من ترتيل آية ، ويكتشف أنك سمعته يبدأ فى شرح بلاغتها . ويوضح أنها معجزة سماوية . ويستطرد فى الغوص فى المعنى ، وفى عبقرية ما فيها من صياغة وبلاغة وكانت له أذن حساسة فى المقارنة بين كبار المقرئين .

وأذكر جيدا أنه كان يتمتم كثيرا بآية معينة . يعيد فيها ويزيد . ويقول لى :

تأمل ، هذا الكلام المعجز . تأمل هذه الصورة السماوية . تلك كانت الآيا الكريمة التى تقول " الله نور السماوات والأرض . مثل نوره كمشكاة فيها مصباح ، المصباح فى زجاجة ، الزجاجة كأنها كوكب درىّ ، يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية ، يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ، نور على نور ، يهدى الله لنوره من يشاء ، ويضرب الله الأمثال للناس ، والله بكل شيء عليم .

(من سورة النور)

وكان غريبا أن يجد مكرم عبيد فى حياته المزدوجة بالقضايا المعقدة كمحام ، وبالقضايا العامة كسياسى ، مكانا للهدوء والسكون والانطلاق النفسى والروحى فى عالم الفن .

كان بيت مكرم عبيد بالطبع لا ينقطع عنه الرواد والوفود . ولكن فى صالة الدور الأول ، تحت السلم الخشبى الصاعد الى الدور الثانى ، كان لديه بيانو من نوع ممتاز . وكنت أذهب اليه بغير موعد فى معظم الأحيان . فاتركز فى اجتماعاته ، وأجلس الى البيانو أعزف ، وأجرب خواطر لحنية ، بالساعات الطوال ، تحت رعاية كريمة من السيدة زوجته . ولم يكن لهما أبناء . فكان البيت المزدحم بالناس يمكن أن يكون شامل الهدوء .

وكنت أمارس هذه الهواية التى ليست هواية بالنسبة لى ــ على بيانو مكرم عبيد ، بالذات حين تكون لديه قضية كبرى سيترافع فيها . كان يبذل فى المذاكرة والاستعداد لهذه القضايا الكبرى مجهودا هائلا . ويتفق الليالى حتى ساعات الصباح المبكرة مغلقا باب مكتبه على نفسه بين الكتب والمراجع وكأنه فى كل مرة سيترافع لأول مرة . وأحيانا يكون معه غيره من المحامين . وقد يكون معه عدد من المحامين ولكنه عند نقطة قانونية معينة يقول لهم : يجب أن تحضر فلانا ! وقد سألته مرة كيف وهو أنبغ المحامين يقبل ذلك فكان يقول لى : هناك من هم أحسن منى . مرقص باشا (مثلا) أحسن واحد فى موضوع كذا !

ومثل هذا كان يصدر عن رجل يشعر بديهيا بتميزه الشديد عن الآخرين . وقد كان خصومه يتهمونه بأنه يجب أن يكون " أوحدا " أو النجم الساطع

الوحيد . وربما كان هذا جائزا فى السياسة ، وهو نجم الجماهير الأول ، ولكنه كانت لديه حاسة اتقان هائلة ، تجعله يستعين بأحسن الخبرات المتاحة له دون تردد . . .

ولكنه فوق ذلك ، وهذا أهم ، لم يكن مجرد محب للموسيقى والغناء . ولكنه كان خلاقا ومجددا . وقد شجعنى فى حالات كثيرة على التجديد .

وأذكر أنه كان يلح على فى ضرورة ادخال الغناء والموسيقى " الكورالية " الغير موجودة فى ذلك الوقت . وموسيقى الهارمونى . وهى التى تتعارض وتتداخل الأصوات فيها ، فى انسجام شامل . مما كان غريبا على الأذن الشرقية . وأذكر بالتحديد أن أغنية " القمح الليلة .. الليلة .. ليلة عيده ، كانت النموذج الذى قدمته له وأسمعته اياه من هذا النوع الذى كان غير مسبوق فى ذلك الوقت .

كذلك تلحين الجمل الكاملة بعد ان كان السائد هو تلحين الحرف والكلمة ، كأغنية الجندول .، كان مشجعا ومستمعا لها منذ مولدها ، متابعا للتجربة .

وكان النحاس باشا يحب الموسيقى والغناء . وكان يكلمنى كثيرا مبديا اعجابه أو حماسته حسب الظروف . ولكن أغنية الجندول بدت له غير مألوفة . وقابلنى وجها لوجه فى فندق سان استيفانو فيما اذكر فصاح فى وجهى بما معناه : إيه الأغنية اللى عملها دى ؟ وأبدى امتعاضه الشديد منها . وبعد أسابيع أو شهور اتصلت بى السيدة زينب الوكيل وقالت ان الباشا يريد أن يكلمك . وكلمنى ليقول أنه سمعها مرارا وأنه غير رأيه فيها بعد أن كان اختلف مع مكرم باشا خلافا شديدا حولها .

كان مكرم عبيد سياسيا فريدا من نوعه . يسلب قلب الجماهير ، ويتألق بين خاصة الخاصة ، بحكم شخصيته المتميزة وثقافته الواسعة .



مكرم عبيد : ظاهرة مصرية

د . مصطفى الفقى

عانى الجيل الذى أمضى سنوات تعليمه المدرسى والجامعى فى ظل ثورة يوليو ١٩٥٢ من نقص واضح فى المعرفة بالحياة السياسية المصرية فى فترة ما قبل الثورة ، وقد كان مرد ذلك أن مناهج دراسة التاريخ السياسى المصرى قد خضعت فى تلك الفترة لاسلوب انتقائى يقدم وقائعها من خلال منظور موجه اعتمدته الثورات دائما فى تحديد رؤية الماضى ، لذلك كان طبيعيا أن تشدنى تلك الفترة من تاريخنا الوطنى على نحو دفعنى الى الاهتمام بدراستها .. وقائع وأحداث .. حكاما وجماهير .. زعامات وقيادات .. أفكارا وتيارات .. ولقد كان لنموذج السياسى الوطنى مكرم عبيد ، الذى أطلقت عليه الجماهير لقب (المجاهد الكبير) ، كان لهذا النموذج جاذبية لدىّ . ولشخصيته سحر عندى ، لأسباب يمكن ايجازها فيما يلى : -

أولا : أن مكرم عبيد السياسى المصرى القبطى هو أكثر نموذج وطنى يجسد الخروج من مأزق الطائفية ليصبح تعبيرا واضحا عن الزعامة الشعبية بمفهومها الواسع الذى يتجاوز حدود الطائفة ليسطع فى سماء الوطن كله متمتعا بشعبية فى كل الاوساط الوطنية ، الاسلامية منها قبل المسيحية .

ثانيا : لقد أمتلك مكرم عبيد كافة الملكات التى يحتاجها السياسى الناجح -

فى عصره ــ فهو الخطيب المرموق ، والزعيم الحزبى المتألق ، والبرلمانى المتميز ، الذى جعل من نفسه مركزا لدائرة نشطة على المسرح السياسى لسنوات طويلة .

ثالثا : لقد اجتمعت لمكرم عبيد الثقافتان فى وقت واحد ، العربية الاسلامية والغربية المسيحية ولقد أعطى هذا التميز لشخصية مكرم عبيد ميزات خاصة ، فهو لدى الجماهير المصرية ، (ابن سعد البار) الذى صقلت لغة القرآن لسانه وجعلته قريبا من مواطنيه ، ثم هو فى الوقت ذاته خريج جامعة " أكسفورد " الذى يعرف كيف يخاطب العقلية الاوروبية ويجد قبولا كبيرا لديها .

رابعا : لقد كان مكرم عبيد نتاجا طبيعيا للحركة الوطنية الحديثة ، وافرازا مباشرا لريعان الوحدة الوطنية المصرية التى صنعتها الجماهير فى غمار المد الوطنى الذى صاحب الثورة الشعبية فى ١٩١٩ ، كما أن مكرم عبيد قد أدرك بحسه الوطنى المرهف ، وشعوره القومى الصادق ، أن مصر فوق الجميع لا يعلو الولاء لها أى ولاء آخر ، ولا يدانى الانتماء اليها انتماء سواه .

لذلك كان طبيعيا أن أجعل من شخصية مكرم عبيد محورا لرسالة الدكتوراه التى حصلت عليها من جامعة لندن عام ١٩٧٧ فى موضوع يدور حول الاقليات فى الحياة السياسية مع دراسة تطبيقية على الأقباط فى مصر .

. . ويهمنى أن اشير هنا الى أن مكرم عبيد واحد من الساسة المصريين القلائل الذين أدركوا فى وقت مبكر ــ قبل غيرهم ــ أهمية البعد العربى لدور مصر وهو الذى قام بزيارته الشهيرة لسوريا ولبنان وفلسطين فى الثلاثينيات وألقى عديدا من الخطب والدراسات التى تعتبر ارهاصات واعية للمد القومى الذى عرفته المنطقة بعد ذلك بسنوات ، وسوف يجد القارىء فى صفحات هذا الكتاب الذى يضم التراث الخطابى للسياسى المصرى الراحل مكرم عبيد ما يعطيه صورة من فكر هذا الزعيم ، والقدرات السياسية التى تمتع بها ذلك

القطب اللامع فى الحياة السياسية المصرية فى فترة ما بين الثورتين (١٩١٩ — ١٩٥٢) . .

. . فتحية له فى مثواه ، وتهنئة للسيدة منى مكرم عبيد التى اتجهت لنشر هذا الكتاب احياءا لذكراه ، وتقديرا لدوره الوطنى العظيم قبل أن يكون وفاء للرابطة العائلية الوثيقة . .

* * *



مكرم عبيد والرومانسية الوطنية

د . يونان لبيب رزق

مع التصنيفات العديدة للمشتغلين بالحركة الوطنية المصرية فان هناك تصنيفاً لم يحظ بالقدر اللازم من اهتمام المؤرخين . .

ففى تقديرنا أن هذه الحركة الوطنية قد عرفت من بين أولئك الذين انخرطوا فى مجراها العريض من يمكن أن نسميهم بالرومانسيين جنبا الى جنب مع من يمكن أن نصفهم بالراجماتيين .

وإذا كان اسماعيل صدقى ، فى رأينا ، يقدم النموذج الأمثل للساسة البراجمانيين فى تاريخ الحركة الوطنية فان مكرم عبيد يجسد ، فى نظرنا ، النموذج المقابل للساسة الرومانسيين .

فالتعامل مع حقائق الشارع السياسى اليومية ، والقوى التى تشكل حركة هذا الشارع ، وانتحال أدوات هذا التعامل ، مهما بدا من عدم مشروعيتها الوطنية ، كانت سمات أساسية للبرجمانيين من أمثال صدقى .

والنظر الى الاهداف الوطنية الكبرى ، باستكمال اسباب الاستقلال واعمال مبادىء الدستور ، والتضحية من أجل هذه الأهداف بالمصالح الشخصية أو حتى بالوصول الى الحكم على جسدها ، كانت سمات مميزة للرومانسيين من أمثال مكرم ، الأمر الذى تؤكده مجموعة التصرفات التى حكمت المسيرة السياسية للرجل .

فالمعلوم أن هذه المسيرة قد بدأت بتلك الاستقالة المثيرة التى قدمها خريج اكسفورد الذى كان يشغل منصب سكرتير المستشار القضائى فى الحكومة المصرية والتى رفعها الى الأخير فى ابريل عام ١٩١٩ ، وهى الاستقالة التى أعلن فيها أنه اشترك مرتين فى الأضراب عن العمل « ومسئولية وظيفتى ككاتب أسراركم تضعنى فى مركز دقيق إن لم أقل فى مركز كريه » .

ومصدر الاثارة فى هذا العمل أن أحداً لم يكن يتوقع أن يقدم الرجل بثقافته الانجليزية التى كان متصوراً انها تملى عليه انحيازاته ، وبوظيفته المرموقة التى كان مفروضاً أن تجعله يفكر أكثر من مرة قبل التخلى عنها . . لم يكن أحد يتوقع أن يقدم مكرم على هذه الخطوة ، ولكنه فعلها ، وهو أمر لا يقدم عليه الا شخصية رومانسية !

ولا تبدو المذكرة التى قدمها مكرم الى المستشار القضائى السير موريس آموس نتوءاً فى شخصية الرجل دفعته اليه ظروف الثورة ، بل أنها عبرت عن جانب أصيل فى تلك الشخصية الأمر الذى أكدته سلوكياته اللاحقة ، فبعد أن عين استاذا بمدرسة الحقوق ، ورغم اغراء الوظيفة ، فانه سار فى طريقه لا يلوى على شىء مما أدى الى فصله من تلك الوظيفة فى أغسطس ١٩١٩ ، التى لم يكن له مورد رزق غيرها ، وهو عمل رومانسى آخر !

ولا يتردد مكرم لحظة فى السفر الى لندن عام ١٩٢١ للدعاية ضد عدلى أثناء مفاوضاته مع كرزون ويستمر فى خطه المتشدد الذى قاده أخيرا إلى جزيرة سيشل منفياً مع سعد التى لم يعد منها الا عام ١٩٢٣ .

والأمر الذى لا يختلف عليه اثنان أن الرجل كان يملك مواهب مدهشة ، سياسى قادر على المناورة ، وخطيب مقنع ، ومحامى من أشهر ان لم يكن اشهر محامى عصره ، وأخيراً ادارى من أكفأ الاداريين الذين عرفتهم مصر ، كما اعترف بذلك ممثلو بريطانيا فى القاهرة .

والأمر الذى قد لا يختلف عليه اثنان أيضاً أن مكرم وإن كان قد استفاد من تلك المواهب ، فاكتسب كل تلك المكانة السياسية والمهنية ، فانه قد سخرها بالأساس لخدمة القضية الوطنية .

ليس أدل على ذلك من أن مكتب مكرم عبيد المحامى ، وكان اشهر مكاتب المحاماة فى مصر ، لم يكن الرجل يتقاعس فى أى وقت عن ترك هذا المكتب

ليسافر الى أوربا للدعوة للقضية الوطنية بكل ما يترتب على ذلك من خسائر مادية ، الأمر الذى تكرر فى حياة مكرم مرات عديدة !

ولنا أن نلاحظ أن هذه الرومانسية الوطنية قد تبدت فى مواقف الوفد بعد أن أصبح مكرم سكرتيرا عاماً له عام ١٩٢٧ ، وليس من شك أنه كان للرجل نصيب وافر فى صناعة هذه المواقف .

أهم تلك المواقف متصلة بسياسات الحزب الشعبى الكبير تجاه الوجود البريطانى فى مصر ، وقد أدرك ممثلو لندن فى القاهرة أن كثيراً من مواقف الوفد التى لا تساوم مع البريطانيين كانت بايعاز من مكرم حتى انهم كانوا يصفونه فى تقاريرهم بانه « مستشار السوء » لزعيم الوفد ، مصطفى النحاس باشا .

بعد الأزمة الشهيرة التى حدثت فى أعقاب اغتيال السردار السيرلى ستاك عام ١٩٢٤ كان من بين الزعامات الوطنية التى تم اعتقالها .

بعد فشل مفاوضات النحاس ــ هندرسون عام ١٩٣٠ القى المسئولون البريطانيون مسئولية الفشل على عاتق التصلب المكرمى !

أثناء الأزمات التى احاطت بتخلص الحكومات الوفدية من الموظفين البريطانيين فى الادارة المصرية كان رأى رجال دار المندوب السامى أن أصبح مكرم وراء السياسة الواحية الى هذا التخلص !

ثم هناك أيضا المواقف المتصلة بسياسات الوفد تجاه أوتوقراطية القصر ، وكان أظهرها العمل على افشال الحكومات الناطقة باسمه ، حكومة محمود ١٩٢٩ــ ١٩٣٠ ، وقد ذهب مكرم إلى لندن وشن حملة ناجحة ضدها ، وحكومة صدقى ١٩٣٠ ــ ١٩٣٣ ، وكان مكرم مهندس حركة الرفض الوطنى العام تجاهها .

ولعل كل ذلك يقود الى الاعتراف بأن توصيف « المجاهد الكبير » الذى أطلقه الوفديون على مكرم لم يأت من فراغ .

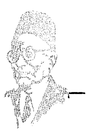
ولا نظن أن عديدين يختلفون معنا فى الرأى أن أشهر علاقة قد جمعت بين رجلين فى تاريخ السياسة المصرية كانت هى العلاقة التى جمعت بين مكرم والنحاس ، ولا نظن أيضاً أنهم يختلفون معنا فى أن هذه العلاقة كانت ذات طابع رومانسى .

يؤكد ذلك أنه لم يفسد هذه العلاقة الا دخول طرف ثالث فيها ، وكان هذا الطرف زوجة النحاس نفسه ، السيدة زينب الوكيل .

ويؤكد ذلك مرة أخرى أنه بعد فترة من القطيعة بين الرجلين ، وفى أول مناسبة يلتقى فيها مكرم مع النحاس عام ١٩٤٦ لم يملك الا أن يعانقه وهو يبكى !

أخيرا يبقى من مكرم فى الضمير الوطنى المصرى صورة الرجل ذى الضمير البالغ الحساسية وذى السمعة البالغة النقاء وذى القلب المتقد حماساً للوطن ، وهى صورة لا يصنعها إلا الرومانسيون .

* * *



مكـــرم الأديـــب*

بقلم صاحب المعالى الأستاذ حفنى محمود بك

أخذ نجم مكرم عبيد يظهر منذ ربع قرن فى سماء السياسة والخطابة والكتابة ، فتحولت أنظار الناس إلى ذلك الكوكب المتألق فإذا هو يزداد بريقا ولمعانا ، وإذا الناس يزدادون به إعجابا وافتتانا . وأخذ الشباب يهتف باسم نجم الشباب الذى افتتن به واستعروطيس الحماس الوطنى يزجى ناره الخطيب العبقرى فسحر الناس بالوطنية الثائرة ، والخطابة الثائرة ، وشهدوا فيه الخطيب الساحر والناثر الشاعر ، فإذا الفاتن أمام حساد ينقمون وأعداء يكيدون ، وأتراب يتآمرون . أما الحساد الناقمون فقد أكلتهم نيران الحسد التى تأكل أصحابها ، وحرقتهم نار العبقرية التى لا تبقى على حسادها ، وأما الكائدون فراحوا يهزأون ويسخرون ، سخروا من العبقرية وسخرت منهم ، ومن تسخر منه العبقرية فهو سخرية الناس أجمعين ! وأما الأتراب المتآمرون فكانوا بين كاظم غيظ يريد أن يروى غيظه بمعرفة سر عظمة مكرم حتى إذا ما اكتشفوه وصلوا إلى مرتبته فيسيرون معه فى الميدان أو يسبقونه إذا واتت الأحوال ! قالوا لأنفسهم : هذا رجل قدواتته الفصاحة لأنه رجل أدب : homme de lettres أو أديب : literaturفما ضرنا لو زدنا محصولنا من الأدب العربى أو الأفرنجى !! وعمدوا إلى كتب الأدب

* هذه المقدمه وردت فى كتاب المكرميات ١٩٤٤ تأليف أحمد قاسم جوده

العربية يقرأونها حتى كادوا يستظهرونها . بقى شيء آخر فمكرم عبيد يسجع إذا ما كتب ، إذاً وجب علينا أن نقرأ ونحفظ ما جاء فى الأدب العربى من كتب السجع . وعكفوا على أسجاع الحريرى والبديع وأمثالهما حتى استظهروها وظنوا أنهم قد بلغوا شأو مكرم ولم يبق عليهم إلا أن يطالعوا الناس بألفاظ مزوقة وأسجاع منمقة ــ فيصلوا إلى مرتبة مكرم ، هذا إذا لم يبزوه !

أخذوا الناس بتلك الأسجاع ، فلم يخف قلب أو تطرب أذن . بينا قيثارة مكرم تشجى الأذان وتهز القلوب . ما هذا ؟ لقد سجعنا كما سجع فلم نصنع ما صنع وزوقنا الكلام كما زوق ، فلم يلتفت إلينا أحد . يمينا إن الناس فى هذا البلد لا يفقهون ! فوالله لنحن أعلم منه بفقه اللغة ، وأكثر إطلاعا على آدابها ، وأعرف برصين أساليبها . فلماذا أغفلنا الناس ولم يسمعوا لنا ؟

والإنصاف يدعونا أن نقرر أن بين الذين قلدوا مكرم عبيد من هم أعلم منه بالأدب العربى وأكثر إطلاعا على فقه اللغة وأسانيدها ، وأمهر فى تقليد الأساليب القديمة ومجاراتها . ولو أنهم اختصموا أمام علماء النحو واللغة والصرف لظفروا منهم بأحكام تثبت أنهم يفضلون مكرم وأنه دونهم فى هذه الأبواب وما شابهها !

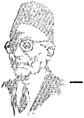
ماذا دهى الناس إذن فجعلهم يغفلون فطاحل الأدباء ويلتفتون إلى من هودونهم فى اللغة والأدب ؟ أتراه مرض حل بالذوق العام فأصابه بالعقم والفساد ؟

الواقع أن الذوق العام صحيح سليم ، أما منطق أولئك الأدباء فمريض سقيم . لم يفتن مكرم الناس لأنه أديب ، فهو فوق الأديب . هو شيء آخر فوق الإدب والأدباء . هو رجل فنى . فهو فنان فى السياسة ، كما هو فنان فى الكتابة والخطابة . حضرته يوما وقد عين وزيرا للمالية ، وقد جاء يُلقى ببيان عن سياسته المالية فى مجلس النواب فبدأ بسجع فى خطبته فشعرت بثورة قد انتابت رجال المال والأعمال الذين كانوا فى المجلس والذين لم يألفوا فى الخطب أو الكتابات المالية إلا تلك العبارات الجافة والتعبيرات المتواترة بينهم فى دائرة تمتاز بالخشونة ، ولا تمت إلى الأساليب الجميلة بسبب ، كأنما قد تواضعوا على أن يكون أكثرهم علما بقواعد المال أبعدهم عن الفن والجمال . وإذا بى أرى مجلس النواب الذى اعتاد أن يتلقى تلك الخطب المالية الجافة ، بين متثائب يدفع النوم عنه دفعا . وبين مهرول إلى خارج القاعة يتلقى النسيم ليفرج

عن نفسه . أو غارق في النوم تداعبه أحلامه . ورأيت المائتين والخمسين نائبا يستمعون بآذانهم ويصفقون بأكفهم لم يغادر المكان منهم أحد . ذكرت إذ ذاك مقالا قرأته لأميل ليدفيج كتبه سنة ١٩٣٢ خلال الأزمة العالمية يقرر فيه أن هذه الازمة إنما ولدها رجال المال الجامدون ، فلو نحتهم الحكومات ، وأتت بعقول مرنة من رجال الأدب والفن لفرجوا الأزمة التى أوجدها أولئك الذين أطلقوا على أنفسهم اسم الماليين وابوا أن يخرجوا عما قرأوه في كتب الاقتصاد من نظريات عتيقة جامدة .

بدأ مكرم يتكلم عن الأجير المصرى ، والسيد الرأسمالى ، وكان بجوارى قطب من أقطاب الاقتصاد فصاح . ما هذا إنها عبارات ذات خطر فوزير المالية لا يطلب منه إلا أن يوازن ميزانيته قلت ولكن وزير المالية رجل سياسى له آراؤه السياسية ومبادؤه الاقتصادية ! . فأشاح بوجه تجمعت فيه علامات الدهشة وعدم الاكتراث وأجاب بشىء من الأنفة والاستخفاف . إن وزير المالية يجب أن لا يعدو مبادىء الاقتصاد بصرف النظر عن سائر الاعتبارات وبالأخص اعتبار الاشتراكية البغيضة . وعبادة وزير المالية تشعرك بنزعة اشتراكية يجب أن لا تمر بخاطر وزير المال .

* * *



المدرسـة القنـائية*

بقلم الكاتب الكبير الأستاذ عباس محمود العقاد

كان أول اشتغالى بوظائف الحكومة فى إقليم قنا وهو أقرب الأقاليم إلى بلدتى أسوان ، فرأيت فيها عجبا بين البلاد المصرية فى ذلك الحين ، وأعنى به تلك الحركة الأدبية التى تُعَدُّ تالية لحركة القاهرة نفسها فى أوائل القرن العشرين ، لأننا لم نعرف مدينة بين مدن هذا القطر جمعت من الأدباء والشعراء من يضارعون أدباء قنا وشعرائها فى الكثرة والجودة ، فلم يكن عددهم فيها يقل عن عشرين ، ولم يكن لمجالسها حديث فيما هو أفضل عند أهلها من رواية النَظْمْ الرائق والنثر البليغ .

وأقول أنه عجب لمن لا يعرف السبب ، ولكنه هو الشيء المنظور لمن يعرف سببه القريب ، (وهو أن إقليم قنا هو الكورة المعروفة فى تاريخ مصر بكورة قوص) ، وهو أنها مقر المدرسة الأدبية الكبرى التى نشأ فيها العلماء والأدباء والفضلاء وظلت عامرة بهم وبتلاميذهم مئات السنين ، وحسبك أنها كانت المدرسة التى نشأ فيها البهاء زهير وجمال الدين بن مطروح ، وهما فى زمانهما رافعا لواء الشعر العربى غير مدافعين .

قال أبو اسحاق البَيْهقَى ، « إن المستولى على إقليم قوص المشترى »

---

* هذه المقدمه وردت فى كتاب المكرميات سنة ١٩٤٤ تأليف أحمد قاسم جوده

والمشترى كما يعلم الشعراء هو عند الأقدمين من مشرقيين ومغربيين رب الآداب والفنون .

ثم قال : « والغالب على إقليمه العلم والفهم والدين والرياسة وحب العمارة وجمع المال والسماح والبهاء والزينة .

فكأنهم جعلوا الذكاء والألمعية طبيعة من طبائع الفلك والاقليم ، وحق لهم أن يفعلوا ذلك لأن هذا الإقليم كان حقا من أجمل الأقاليم المصرية وأخصبها ، وكان العيش فيه منية المتمنى فى ذلك الزمان ، ومن ذلك قول جمال الدين الدشنائى :

لهفى على قوص ولو أننى
أكون من حراس أبوابها

وكانت له شهرة بالفاكهة والنخيل والرياحين وجوده الثمر ، فقال كمال الدين أبو الفضل صاحب الطالع السعيد : « وزنت حبة عنب جاءت عشرة دراهم » وكان على جودة أرضه وهوائه بابا للعالم العربى كله فى ذلك الحين ، فكان باب مكة واليمن والنوبة وسوا كن والمغرب ، وكان واليه يكاتبه ستة ملوك ، وقد أحصى صاحب الطالع السعيد أسماء المئات من الأدباء الذين نشأوا فيه وفى إدفو وأسوان ، وقال إن قاضيه زار أسوان مرة « فخرج أربعمائة راكب بغلة للقائه »ويكْتَون براكب البغلة عن العالِم الذى يتبعه المريدون .

بقى للأدب منزلتهُ فى ذلك الإقليم زمنا طويلا حتى جاء العصر الحديث فوصل ما انقطع منه باجتماع عشرات من الدارسين والمتعلمين فى عاصمة الاقليم الحديثة ــ وهى قنا ــ بلدة صاحب المكرميات . إذ كان فيها مقر المديرية والمحكمة الكلية الأهلية ، والمحكمة الكلية الشرعية وديوان الرى ومكتب الأوقاف ومدارس شتى بين ثانوية وابتدائية ، فكانت بذلك مثابة القضاة والمحامين والمعلمين والمهندسين والفضلاء من كل فن ومشرب ، ولم يكن لهم شاغل يشغلهم باللهو أو السمر فى غير الأدب وأحاديثه والكتب وطرائفها ، فلا عجب أن تكون بقديمها وجديدها صاحبة الحركة الأدبية الثانية بعد حركة القاهرة فى أوائل القرن العشرين .

وقد كان لمدرستها طابع الزمن الذى ازدهرت فيه ، فكان شعرها من قبيل

شعر البهاء وابن مطروح ، سلاسة وعذوبة وظرفا وحسن فكاهة وكان نثرها من قبيل نثر الكتاب المعاصرين لذينك الشاعرين ، وهو على الأغلب نثر القاضى الفاضل والعماد ، أو هو النثر الذى اشتهر بالسجع والجناس والتورية والطباق .

فصاحب المكرميات بحق وليد تلك المدرسة العريقة فى قديمها وحديثها ، ومن عرف هذه الحقيقة عرف لماذا يعنى صاحب المكرميات بجميع هذه المحسنات فى نثره . فلا تخلو خطبه أو فصوله من سجع تتلوه تورية ويمتزج بها جناس هنا ، وطباق هناك ، ولا يزال موفقا فى اختيارها كل التوفيق حيثما ذهب طوع السليقة ، فى هذه الخطب والفصول .

تلك هى مدرسة الأدب الحديث التى نشأ على تراثها المجيد صاحب المعالى مكرم عبيد باشا فى صباه ، فلا يسع القارىء الذى يتابع الصفحات التالية إلا أن يرى فيها الأسلوب الطبيعى المعقول لمن ورث ذخائر المدرسة القنائية من يوم احتفظت بروح النثر والشعر ، كما صاغهما البهاء وابن مطروح والقاضى الفاضل والعماد .

وفيما تقدم تفسير للنشأة دون الشخصية ، ولكن مكرما ليس بالخطيب الأديب الذى تفسره مدرسة النشأة فتغنى عن تفسير الشخصية التى تضيف إليها من عندها وتستقل بهباتها ومزاياها .

فأما تفسير « الشخصية » فى أدب المكرميات فهو أنها من وحى رجل يجمع بين هبة الأديب ونشاط السياسى صاحب الأعمال .

فما من أديب موهوب إلا وله طريقته فى تنبيه « وعيه الباطن » الذى ترجع إليه جميع الهبات الفنية ، فمنهم من ينبه وعيه الباطن بالسماع ، ومنهم من ينبهه بالتبغ أو الشراب ، ومنهم من ينبهه بالرياضة أو السير على الأقدام ، ومنهم من ينبهه بالعزلة فى الرياض والبساتين .

أما طريقة مكرم فى تنبيه وعيه الباطن فهى الطريقة التى توائم الأديب الذى يقرن بالأدب عملا آخر بل أعمالا أخريات ، وتلك الطريقة هى ازدحام الأعمال .

ويلوح هذا عجيبا ولكنه كذلك ليس بعجيب ، لأن « مشغولية الحس » إذا بلغت مداها حجبته عما حوله فترة من الزمن وردته إلى باطنه يسكن إليه ، ومن

ثم كان أروع ما كتب مكرم ، هو ما كتبه وحى الساعة الأخيرة وهو يحسب أنه قد ضاق به الوقت أو سيضيق به عن إنجازه ، فإذا به أنسب الأوقات للخلو إلى نفسه والعكوف على قريحته ، لأنه الوقت الذى استوفى فيه الحس غايته من زحمة العمل وضغط المبادرة ، فانفرد فيه الوحى الباطن بالإيحاء والتنبيه .

وكذلك نرى أن هذه « المكرميات » هى من ثمار الأدب المطبوع فى بابه وأسلوبه . لأنها أدب الأديب الذى نشأ نشأة مكرم وتلقى تراث المدرسة القنائية فى أوجها ، وطبع على العمل الدائم والشواغل الكثيرة ، وكل أدب مطبوع فهو أدب صاحبه لا يتكرر لغيره ، وكذلك هذه الخطب والفصول الشائقات التى نقرأها فى هذه المكرميات ،

* * *



من هو مكـرم عبيـد

(٢٥ أكتوبر ١٨٨٩ - ٦ يونيو ١٩٦١)

١٨٨٩ . ولد مكرم عبيد فى قنا احدى مديريات الصعيد

١٩٠٥ . التحق بالكلية الجديدة باكسفورد انجلترا حيث حصل منها على درجة امتياز فى القانون سنة ١٩٠٨ ، ثم واصل دراسته القانونية فى ليون بفرنسا حتى حصل على ما يعادل الدكتوراة سنة ١٩١٢ وعاد الى مصر .

١٩١٣ . عين سكرتيرا للوقائع المصرية (بوزارة العدل)

١٩١٥ . اختير سكرتيرا خاصا للمستشار القانونى الانجليزى وظل سكرتيرا خاصا لكل مستشار يشغل هذا المنصب طوال مدة الحرب مع كل من مكلبرت وبروفيات وايموس .

١٩١٩ . كان بين الموظفين الذين اضربوا فى جميع مصالح الحكومة ودوائرها احتجاجا على نفى سعد زغلول واستنكارا لملك الحكومة البريطانية ، وبناء على ذلك وجه مذكرة للمستشار ايموس شرح له تعذر التوفيق . بين منصبه الحكومى وشعوره القومى .

١٩١٩ . عين استاذا فى مدرسة الحقوق لمدة سنتين .

١٩٢٠ . صدر قرار الوفد بضمه .

١٩٢١ . أوفده الوفد الى لندن كوكيل لسعد زغلول للدعاية للقضية المصرية اثناء مفاوضات عدلى ــ كيرزون .

١٩٢١ . نفى الى سيشل مع سعد زغلول وعاطف وفتح الله بركات ومصطفى النحاس وسينوث حنا حتى ١٩٢٣ .
١٩٢٣ . تزوج من الانسة عايدة مرقص حنا كريمة مرقص باشا حنا .
١٩٢٤ . انتخب فى أول انتخابات دستورية نائبا لقنا .
١٩٢٤ . بعد قتل السردار السير لى ستاك قبض عليه وزج به الى السجن ثم أفرج عنه بعد التحقيق معه .
١٩٢٥ . يسقط فى الانتخابات فى عهد صدقى .
١٩٢٦ . يعود الى المجلس بعد ائتلاف الاحزاب وعودة الحكم الى الشعب .
١٩٢٧ . انتخب سكرتيرا عاما للوفد .
١٩٢٨ . عين وزيرا للمواصلات فى أول حكومة النحاس .
١٩٢٩ . أوفده النحاس الى لندن اثناء مفاوضات محمد محمود ــ هند رسوف .
١٩٣٠ . وزير مالية حكومة النحاس .
١٩٣٠ . سافر الى لندن مرة اخرى بمناسبة انعقاد المؤتمر البرلمانى الدولى بهدف اقناع حكومة العمال بالعدول عن سياسة الحيدة المطلقة التى تتخذها ازاء الأزمة المصرية الراهنة .
١٩٣١ . قام بجولة موسعة فى بلاد الشام زار فيها فلسطين وسوريا ولبنان . وانتخب نقيب للمحامين ثلاث مرات .
١٩٣٦ . شارك فى ابرام المعاهدة المصرية البريطانية .
١٩٣٦ . استقبل الزعيم النازى هتلر النحاس ومكرم فى برلين .
١٩٣٧ . شارك فى مؤتمر مونترو (بسويسرا) لانهاء الامتيازات الاجنبية الذى جعل المصريين والاجانب سواء أمام القانون لأول مرة منذ قرابة أربعة قرون .
١٩٣٧ . منح لقب الباشوية وعين وزيرا للمالية للمرة الثانية .
١٩٣٨ . اعتدى رجال البوليس على موكب النحاس أثناء سيره من المحطة لداره وكان مكرم يجلس بجواره فاصابت هداوه أحد رجال البوليس رأسه واحدثت فيه جرحا عميقا .

١٩٤٢ . عين وزير للمالية والتموين .
١٩٤٢ . قرر الوفد فصله من عضوية الوفد .
١٩٤٤ . أسس حزب جديد باسم الكتلة الوفدية .
١٩٤٤ . شارك فى وضع بروتكول الاسكندرية لانشاء جامعة الدولة العربية واشترك فى توقيع ميثاق الجامعة فى مارس ١٩٤٥ .
١٩٤٤ . عين وزيرا للمالية فى حكومة أحمد ماهر الأولى والثانية ١٩٤٥ .
١٩٤٥ . ثم عين وزيرا للمالية فى حكومة النقراشى ١٥ يناير ١٩٤٥ .
١٩٤٥ . اصدر جريدة الكتلة لسان حال حزب الكتلة الوفدية .
١٩٤٦ . استقال من وزارة النقراشى فى ١٤ يناير ١٩٤٦ احتجاجا على حوادث كوبرى عباس الشهيرة فى ١١ فبراير ١٩٤٦ .
١٩٤٦ . استقال من الوفد الرسمى بعد معارضته الشديدة لمفاوضات صدقى بيفن والدفاع المشترك .
١٩٤٧ . يحاول الملك اغتياله بالقاء قنبلة فى حديقة منزله ومرة أخرى باحراق كشك الحراسة الموجود أمام منزله .
١٩٤٩ . اشترك فى مؤتمرات سان فرانسيسكو .
١٩٥٣ . رشح لهيئة وضع الدستور الجديد التى كانت تضم الاساتذة العرابى ومحمد الوكيل ومحمود غالب وابراهيم شكرى وحسن الهضيبى ومحمد حسين هيكل ثم الى اللجنة الفرعية للدستور التى كانت تضم الصنهورى وعبد الرحمن الرافعى والسيد صبرى .
١٩٥٣ . بعد الغاء الاحزاب يطبق عليه العزل السياسى .
١٩٦١ . توفى فى ٦ يونيو فى منزله بمنشية البكرى .

* * *



مذكرة الأستاذ إلى المستشار القضائى(1)

كان الأستاذ مكرم عبيد سكرتير المستشار القضائى فى هـذا الوقت ضمن الموظفين الذين أضربوا عن تأدية وظائفهم ، فلما عاد مع الموظفين بعد هذا الاضراب ، قدم المذكرة التالية باللغة الإنجليزية إلى جناب المستشار القضـائى وقد نقلهـا إلى اللغة العربية محمد لبيب عطية بك سكرتير عام النيابة العمومية وقتئذ والمذكرة فى غير حاجة إلى تقدمة إذ هى غنية بما حوته من آيات الوطنية الصادقة ، وها هى ترجمتها :

سيدى العزيز :

« انى أشعر أن لكم على حق استيضاح ما قد يكون خافياً عليكم من أمرى فلقد وقفت على عدد غير قليل من التصريحات التى ترمى إلى الاعتراف باستقلال مصر ، وأشتركت مرتين فى الاضراب عن العمل ، فمسئولية وظيفتى ككاتب أسراركم تضعنى فى مركز دقيق ان لم أقل فى مركز كريه على أننى فيما صدر منى أنما كنت تحت تأثير عاملين :

(1) مذكرات عبد الرحمن فهمى ، يوميات مصر السياسية ، جـ ١ ص ٢٦٥ ـ ٢٧٣ .

أولهما : أن واجباتى كمصرى تختلف اختلافاً بيناً عن واجباتى كموظف وأنه لا يوجد بين هذه وتلك أى تعارض .

ثانيهما : أن دقة مركزى قد خفت عنها كثيراً هذه الصفة بسعة الفكر المعروفة فى ذلك الانجليزى الحر الذى تربطنى به أواصر العمل المصلحى ، وفوق هذا فانه يجدر بى نظراً للحالة الاستثنائية التى تمر بها أن أحيطكم علماً بآرائى السياسية ، لاسيما وأننى أعتقد بدعوة الوطن لنا فى هذه البرهة الخطيرة من حياتنا القومية الا ندع فرصة تمر من غير ايضاح الوجهة الوطنية لكل من تدفعه عوامل الانسانية إلى حب الخير لهذه البلاد .

« أن رأيى السياسى هو رأى الجماعة « مصر للمصريين » وحرية بلادى واستقلالها والسلام وحب الخير للناس أجمعين . وأن المناهج السياسية التى يعنى بوضعها لهذه البلاد لشمة تعتور جمالها الرائع فى شرفه وبساطته .

« لا جرم أن المناهج والضمانات وما نصطلح عليه حلاً للاشكالات التى تقع بين الأمم هى أمور لازمة فى هذا العالم الغالب فيه شأن ما هو واقع على كل شأن آخر ، ولكن ليس فى هذا ما يعدل الكمال ذلك العامل الكريم الذى يهتز لجلاله القلب الانسانى .

وأنه لمن الحق الصراح أن ليس من نهضات انسانية يستظهر بها عهد تاريخى كان المحرك لها حقائق مشطورة ، أو قنعت بالسير عوضاً عن الكثير ، بل ان العامل الفعال فيها جميعاً كان ذلك الكمال الذى تنشده الجماعة ، الجماعة التى تنبذ بطبعها كل ما كان معقداً ، والتى لا تتردد فى الاندفاع بجهد الطاقة سعياً وراء ما قد يأتى به جهد الطاقة من جلال الكمال .

« أن أظهر ما فى هذه الحرب الضروس أنها كشفت عن مذهب فى الكمال أخذ فى أوربا شكل نهضة للاشتراكية المتطرفة ، وفى الشرق المتأنى أظهر أنواع الوطنية أو مشاعر القومية الحالية من شوائب الدين أو المؤثرات الخارجية ، وأننى لثابت اليقين فى أن ما سيسجله التاريخ من مميزات هذا القرن كنتيجتين ملموستين لهذه الحرب هما : الثورة الروسية بصورتها التى فى نفس الجماعة

فى روسيا ، والثورة المصرية بصورتها التى أعلنتها الجماعة فى مصر . أما الفظائع البولشيفية فيلوح لى رجحان رجوعى إلى رد الفعل الناتج من ظهور مذاهب جديدة فى النظامات القائمة التى ثار القوم عليها على رجوعها إلى هدم المبادىء المعروفة .

« وليست ثورتنا ــ تلك الثورة التى حازت فخار هذا الاسم بتولى الجماعة عندنا الحركة الفكرية ــ بعيدة المرامى إلى هذا الحد فى ميدان الأفكار ، ولكنها مع هذا أشد ما يكون أثراً فى العالم الشرقى وخليق بأن عصورنا القديمة مهد المدنية يكون لها المكان الأول بين أمم الشرق فى تقبل ونشر الأفكار التى كانت أرضنا أول ما غرست فيه وماؤنا أول ما ارتوت منه .

« ان صيحة الحرية تلك الصيحة القديمة فى عهدها والحديثة قد عادت ترن فى أجواء وادى النيل ، وتلك الشعلة التى لم يفلح استبداد القرون الطاحنة فى أطفائها ، لا يزال بصيصها فى قلوب الرجال منا ، بل والنساء ، وان الحكم المنصف الذى أتيح له أن يرقب عن كثب مظاهراتنا لابد وأن يكون شعر بعظم قوة الكمال الذى سبح بجماعتنا فى ملكوت لم يسبق لأحد أن يردده أو يحلم بوجوده .

« أربعون يوماً فى هذا الخيال الصافى قد تغير بها وجه الأمة إلى حد كبير تنكرت به عن عارفيها . وكان من ذلك أن انمحى عنها وصمتا الشرق الكبيرتين التعصب للدين والتعصب على النساء ، وتم لنا ما عجزت أربعون حقبة من الخير المادى عن الاتيان به ، وليس هذا مما يغض من قيمة ذلك الخير ، ولكن البلاد وصلت فى تقدمها إلى منزلة لا يمكن معها رفعها إلى مكان أسمى فى المدنية والرقى إلا بفعل محرك أدبى من الحرية والقومية .

اننا الآن نجتاز سبيلاً فى حياتنا السياسية قد اجتازته من قبلنا أمم أوربا السعيدة ، وأننا نشعر ببلوغنا منزلة من الرشد لا تعوزنا فيها يد من الخارج بل وأن تلك اليد قد تغوض تقدمنا إلى الغاية الوطنية التى نحن إليها سائرون .

« لا تظنوا أننا نحقد على انجلترا تلك الأمة التى لها فى التاريخ من مبادىء الحرية ما كان يستهدى به الشرق على ممر الأحقاب ولو أن سياستها سارت على

نحو غير الذى صار ، وتمشت مع الكمال الذى تعرفه ، ووفت لنا بعهدها أن تتركنا أحراراً إذا ما قويت أرجلنا على حملنا ، لو أنها فعلت ذلك لكسبت قلوبنا أبد الآبدين .

« وإذا كانت أربعون حقبة قضيناها تحت الحكم البريطاني لم تكف لتقوية أرجلنا على حملنا فهل من عجب اذا تطلب المصريون عهداً فى الحكم غير الذى كان ؟ هذا ما يقوله أهل الجدل ولكن الواقع أن مصر قد بلغت من المدنية منزلة لا تتفق إلا مع الحرية والاستقلال . وهى فى ذلك لا تقل عن كثير من الأمم التى سفكت انجلترا ــ غير مرة ــ من أجل تحريرها دم أعز أبنائها .

« ومع هذا فان خير ميزان يعرف منه أننا جديرون بالاستقلال أننا نطالب به ، أن هذا القول ليس من عند ياتى بل هو اقتباسى لقول كبير من أعيان كتاب الانجليز ، إذ قال : « ان مقياس استعداد الأمم للدستور هو مطالبتها به » فهاكم المصريين على بكرة أبيهم قد توافقوا من غير أدنى ريب على طلب الحرية والاستقلال باجماع لم يعهد التاريخ مثله . وأننى لأكره أن تكون هذه النقطة محلاً للأخذ والرد ولا سيما وأنى أشعر بموافقتكم اياى على أن الحركة لا ترجع إلى تهيج أو ارهاب بل انها حركة فجائية لا قبل لأحد على دفعها ، قامت فى نفس أمة أفاقت إلى شخصيتها وأشرقت عليها شمس قوميتها .

« وإليكم دليلاً آخر ان كان ثمة من حاجة إلى دليل ، على سلامة الحركة وصدقها ، وهو أنه لا يوجد فيها على الأطلاق أى أثر للتعصب الجنسى أو التعصب الدينى الذى سبقت منى الاشارة اليه ، وليست مذبحة الأرمن إلا حديث خرافة ففى كل الأحوال التى لم يستفز أحد فيها الغوغاء (ولقد أتيح لى أن أرى بعينى رأسى بعض ذلك الاستفزاز وكان أبعد ما يكون عن العقل وأقربه للجنون) ، كانت مظاهراتها بصفة عامة مثالاً للهدوء وسلامة القلب .

« ان الغوغاء فى مصر أسرع ما يكون قلباً وهى على عهد ما كانت أيام هيرودوتس من انبساط النفس ورهزة السرور ، ولقد عنيت بتعرف أن أقرر معه بجهد اليمين أن هذا الشعور الذى هو بشرى النهضة الوطنية ليس منحصراً فى الفئة المتعلمة بل انه أكثر ظهوراً فى الغوغاء التى رأيت لها بنفسى مواقف يطرب لها القلب الظهور .

« فكان قسوس بنى القبط القادة المنشودين لجموع المتظاهرين وما أحلى صيحات البشر التى كانت تصعد من قلوب القوم كلما مر بهم علم يتعانق فيه الهلال والصليب . ثم أن المكان الأول الذى اتخذه الأزهر الشريف منبع العلوم الإسلامية فى حركة التسامح هذه ، فيه ما فيه من المعانى ، وانى لا أرى فى ذلك من عجب ، فالطالب الأزهرى هو الطالب المصرى الوحيد الذى توضع العلوم الأدبية والفلسفية القومية الصحيحة ، وهو يفضل بكثير فى أدبه وحلاوة صيته الأفندى العادى الذى كونه لنا التعليم المصرى « المتنجلز » أى ذلك التعليم الذى رأت السلطات الانجليزية نفحنا به .

« أما بنو القبط فقد ظهر للعيان اندماجهم فى الحركة قلباً وقالباً ، ولقد عزا بعض من لا يؤمن إلا باله المصلحة إلى خيبة رجائهم فى رفع الأنجليز عنهم ما منه يشكون . وقال آخرون ان القبطى ذا الدهاء سلك مع المسلمين سبيل الحكمة صوناً لعنقه ، وقال القاضى « ماك بارنت أمامى فى معرض الكلام عن حوادث أسيوط أنه أصبح لا يعطف على بنى القبط ، وأنهم يستأهلون ما سيجره عليهم الأمر الذى كانوا له ساعين ، قال ذلك وأنه فيما قال لمن الخاطئين وليت شعرى أيجهل القاضى ماك بارنت أن الأقباط هم من بنى الانسان وأن غريزة الوطنية فيهم لابد من أن تجد لها مخرجاً يظهر منه وجودها وبه تستبين ، وإذا كان الأقباط ليسوا انجليزا مثله فلا مفر من أن تصبح وطنيتهم بالقومية المصرية كاسية .

« قيل هذا كله وقيل سواه وجميع ما قيل فى الضلال والبعد عن الحقيقة سواء . لقد دخل الأقباط فى الحركة عند أول عهدها ، لما لم يكن من خطر على الأعناق وأنى لأعلم علم اليقين أن نفراً منهم كانوا من بين أول المناهضين لها . ان أهل الرأى فيهم لا يقلون فى حماستهم عن أخوانهم المسلمين ، وان صبغة الروح لدى العنصرين واحدة فى الوطنية الصادقة . . . انى أذكر ذلك وفى قلبى مرارة من التكلم عن الأقباط والمسلمين كأنهما فريقان قسمتهما السياسة . ان اختلاف الدين لا يجوز أبداً أن يغير شطر الوجهة السياسية فى أمة اتحدت لديها القومية والجنس واللغة وعهود التاريخ والعادات ، وانى لأشعر بأن الوقت قد قرب أو حان عندما يعرف بيننا إلا كلمة مصرى ، ولا يذكر المسلم والقبطى إلا فى دور العبادة . على أنه فى أوربا وأمريكا قد اقتربت الساعة التى لا يكون فيها اختلاف

الدين فيها حتى داخل دور العبادة إلا اختلافا في التعبير وتصبح عبادة مبدع الكائنات مناجاة روحانية وخلوصاً للذات الصمدانية .

لقد ولدت ثورتنا المباركة بطلاً للبلاد في شخص القس سرجيوس ولست أجد ما أختتم به رأيي في هذا الموضوع خيراً من قول مأثور عنه ، قال ذلك القس الكريم : « إذا كانت الحال تدعو لتضحية المليون قبطى فى سبيل حرية سائر المصريين فان التضحية واجبة وثمنها غير ضائع ، قد يكون فى هذا تطرف ممن يؤمنون بالتطرف والكمال فهما خير ما تتشرف به روح الأمم وروح الأفراد .

لقد قصرت قولى حتى الآن على العموميات ولكن لا أرى بدا من ايضاح نقطة واحدة بعض الايضاح وهى :

لماذا لا نقبل نحن بنو مصر الحماية ؟

« ان اعتراضنا على الحماية يتلخص فى كلمتين وهما : أنها ليست إلا قيداً من الأخضاع يضعنا على الدوام تحت حكم الانجليز أو رقابتهم أو وصايتهم كما يقولون والأمة المحتمية فى أحسن صورها ليست إلا أمة غير مستقلة تحميها أخرى أجنبية عنها فهى أمة فاقدة لشخصيتها ولا سبيل لها إلى التحلى بشخصية الأمة التى تحميها .

« وإذا فرضنا جدلاً أن مصر قاصر فى حاجة للوصاية كما يعبر الفقهاء ، فان تلك الوصاية لابد من أن تنتهى مهما بلغ القاصر رشده ، أما الحماية فهى على ما يعلم الناس باقية أبداً ، ولا سبيل لرفعها إلا بثورة أو عمل استثنائى يشبهها .

لقد سمعت بعض الانجليز يقولون : ان الحماية قد تصبح فى النهاية ميزة للبلاد المحمية لا حملاً يثقل كاهلها ولكن هذه العلاقات الخالية من الأغراض لما هو غريب عن السياسة العملية ، ومبدأ العوض سيظل دائماً أساس العلاقات الدولية ، لا أقصد بذلك الطعن على وجاهة هذا المبدأ ولكننى أريد أن أشير إلى أن تطبيقه بين أمتين احداهما حاكمة والأخرى محكومة لابد وأن يؤدى إلى رجحان العمل الثقيل على النفع اليسير لاسيما إذا اختلف الجنسان ، فكيف الحال إذا كان فقدان الاستقلال الذى لا يعدله فى العالم شىء هو أقل غبن فى الصفقة .

« لقد افترضت فى الصورة التى رسمتها حماية غاية فى الكمال ، ولكن لا يغيبن عنكم أن الحماية ليست إلا عهداً أو ارتباطاً فعلياً بين دولتين أحداهما أقوى من الأخرى ، وأن القوى مدفوع بحكم الطبيعة البشرية إلى ان يحرز لنفسه النصيب الأكبر . . أن هذا لهو عين الحق فالحماية على ما عهدنا ليست إلا ضماً ، وهى لا تلحق إلا بالفئات الدنيا من طبقات بنى الانسان ، فهل فى شرعة الانصاف أن مصراً التى كان لها مركز أمة مستقلة تقريباً أمام الشرع وأمام الواقع يقضى عليها بهذا الخضوع المهين رغم تطلعها للحياة والسير فى مدارج التقدم .

« ان ما يقولون به من منحنا قسطاً جديداً من الحكم الذاتى لا يعتاض به عما كان لنا من عهد سيادة تركيا الاسمية من الاستقلال الداخلى التام وليس من أهمية شكل هذا الاستقلال وكونه دستورياً أو ليس كذلك ، لأنه كان فى استطاعتنا الحصول على الدستور من خديوينا ، فخلاصة الأمر أننا كنا متمتعين فى العهد الخارجى باستقلال داخلى تام وقسط غير يسير من الاستقلال الخارجى ومع كليهما رقابة بريطانية ، أما فى العهد الجديد بكل ما سيكون لنا هو قسط ضئيل من الاستقلال الداخلى ولا شىء من الاستقلال الخارجى ثم حكم انجليزى شامل أمام الشرع وأمام الواقع ، فالباب الوحيد الذى كان أمامنا أوصد إلى الأبد وكل مالنا من الأمانى القومية قد خط لها طريق مرسوم فلا يجوز أن تتعدى حداً معقولاً ، ولعلهم يريدون حلاً مشروعاً . فالماء أمامك أيها الظامىء ، ولكن حذار من أن تبل عطشك . . . عفوا ياسيدى أن بدا لكم أثر من لوعتى فان نار اليأس تأكل قلبى كلما أبصرت الظلمة المخيمة على مستقبلنا المخيف . . . ثم أننى أن أنقل لكم صورة صادقة لما يشعر به أغلب المصريين البرهة الحاضرة .

على أن ما يحاوله فكرى أكثر مما تقدم هو ما يقال من أننا سنمنح تحت ظل الحماية حكماً ذاتياً تدريجياً ، ان بدعة الحكم الذاتى التدريجى هى على ما يلوح لى بدعة ابتكرت خصيصياً للأمم الشرقية .

« لقد كنت أفهم دائماً أن الحرية الدستورية التى نالتها انجلترا وفرنسا من قديم العصور ، كان عهداً تاريخياً ليست لذينك الأمتين فقط بل للمدنية بأسرها ، ومع هذا فان هاتين الأمتين لم يكن لهما فى المدنية الشأوا الذى لهما

الان فكانت نسبة الأميين فيهما تفوق نسبتهما عندنا ، ثم انهما لم تكونا على علم بالنظامات الدستورية ولا بصنوف العلوم والمعارف التى يتميز بها العصر الحاضر ، وكانتا فوق ذلك قريبتى العهد باستبداد الملوك بل بما هو أشد من ذلك أى باستبداد الأشراف تحت نظام الاقطاعات ، فمصر فى ذلك هى بلا ريب أحسن حالاً وأكثر استحقاقاً للأحكام الدستورية ، وإذا تركنا جانباً عهد الخلفاء والمماليك الذين كانوا مصريين مثلما كان ملوك النورمان انجليزا يظهر لنا بجلاء أن مصر كان لها من أيام محمد على أسرة مالكة كما لها قومية قائمة ، فمائة عام نحن فيها مستقلون استقلالاً يكاد يكون تاماً . وخمسون شملتنا فيها مدنية الغرب لا ريب تؤهلنا لحكم دستورى بل لاستقلال تام ، أجل فان الحكم الدستورى ليس مما يرغب فيه فقط بل هو من ألزم ما يكون لسرعة تكوين الأمم وتدريبها اللهم إلا إذا كانت من الأمم الهمجية . . . أما حد الانتخاب فهو أمر هين ، على أن ما جرت عليه المبادىء الحديثة هو التوسع فى ذلك قدر المستطاع لاسيما إذا وجد قيد لذلك فى شكل مجلس أعلى ، غير أنى أرى وجوب منح النواب كل القوة الدستورية مهما كانت طريقة انتخابهم ، والبرلمان الاستشارى انما هو نظام لا يرضاه إلا الملوك المستبدون أو القوم المستعمرون ، وليس أمامنا ما قد يعترض به على وجود دستور كامل فى مصر ، إلا امتيازات الأجانب . على أن المصريين قد قبلوا أن تظل هذه الامتيازات سليمة لأننا نراها ضرراً لازماً ، اما انجلترا فترى الغاءها بحكم وجود الحماية . . ولقد سمعت كثيرين من الانجليز يقولون بأن ذلك جدير بأن يبرر لدى المصريين الحماية ، فما أعجب ذلك الحل الذى يروم به الانجليز رفع القيود التى تغل استقلالنا بمحو ذلك الاستقلال نفسه .

« ان جلية الأمر أن الحماية لا تتفق مع ما وصلنا إليه من المدنية ، ومع ما نرجو أن تصل إليه بفضل مبادىء الحرية المعروفة عن الانجليز والروح التى عندهم الآن وأمام مشروع عصبة الأمم التى ينشدها الناس جميعا .

لقد اعترف الرئيس ولسن بالحماية على مصر ، فيجب أن يسهل ذلك على انجلترا اتخاذها معنا سبيل سلام ، فلطالما أثبتت للقليل الضالين (كذا (إلا وسيلة لغلبها فى ميادين السياسة ، فأهل مصر يعلمون اليوم أن خلاصهم لا يكون

إلا بجهدهم هم أنفسهم وأنه قد لا يمد لهم فى ذلك يد المعونة إلا الشعب الانجليزى الحر .

« من أجل هذا ياسيدى أنادى فى شخصك الشعب الانجليزى الحر ليأخذ بناصرنا فى سعينا لتحقيق أمانينا القومية . . ليس فى ذلك من ضر على أحد لاسيما الامبراطورية الانجليزية التى نحن على استعداد لمنحها كل ما يلزمها من الضمانات والامتيازات على شريطة الا يمس ذلك استقلالنا وكرامتنا ، كأمة لها منزلة مهما كانت صغيرة .

« ان مشروع عصبة الأمم الذى سنت فيه قواعد لمنع اعتداء الدول بعضها على بعض وصونها من مؤثرات الرجعيين سيسهل كثيراً حل المسألة المصرية ويرضى كل من له شأن فيها ، على أن أهم ما فى الأمر هو الروح الذى تنظر به المسألة .

« فما نرجوه هو أن الشعب الانجليزى الحر ـ الذى أعرفه والذى عشت بين أبنائه ـ يدقق فى بحث شكايتنا من غير أن يشرك حزب الاستعمار ذاك الذى لا يرى بطبعه إلا ما يجب أن يرى .

« لقد ولدت مصر القديمة من جديد وبدأ لها عهد آخر فى الحياة وفى الحرية ، فمن بين الانجليز الأحرار يرضى لنفسه أن يكون آلة لقتلها أدبياً أو آلة فى ضياع رجاء أمة حديثة ولوعتها وماذاك إلا أشد قسوة من قتلها .

« لقد عثرت بلادى على روحها ، فحق لها أن تعيش حياة من له روح . . لقد تطور العالم فأصبحت الرقاب لا تخضع إلا لحكم المحبة .

إذا كانت انجلترا تؤمن بآلة القوة فهى المنتصرة لا محالة ، ولكن أين لها إلى القلوب سبيل ؟ !! .

* * *



الموظفون ودورهم التاريخي*

سيدى الرئيس ـ ساداتى

موظفو الحكومة يجتمعون ولا دافع لهم سوى وطنيتهم ووجدانهم ليعلنوا الآن كما أعلنوا من قبل . أنهم يكرمون أب الشعب ، وينضمون إلى صفوف الشعب ويستظلون بلواء قائد الشعب ، هذا هو المغزى الأسمى من حفلتنا اليوم بل ومن نهضتنا العجيبة التى قمنا بها نحن الموظفين منذ أن خفق قلب مصر لأول مرة سمع فيها صوت سعد .

قد يعسر أن نتفهم ذلك التطور العجيب فى نفسية الموظفين ، والدور التاريخى الذى لعبوه فى الانقلاب الحديث سيما إذا رجعنا إلى تاريخهم ضد الاحتلال الانجليزى ، فقد كان للورد كرومر سياسة استعمارية بعيدة المرمى ، عرف أن يصقلها ويهذبها ، فكان من السهل أن يدسها أو أن تندس من تلقاء نفسها فى كل مشروعاته الاقتصادية والإجتماعية ، غير أنه أدرك أن لا ضمان

* القيت هذه الخطبه فى حفله اقامها موظفو الحكومه فى فندق الكونتنتال لتكريم سعد زغلول رئيس الوفد المصرى فى يوم ٦ مايو ١٩٢١ وكان الاستاذ مكرم عبيد يومئذ استاذا فى كليه الحقوق ولكنه لم يتردد فى القاء خطابه السياسى الوطنى الاول ، والجدير بالذكر ان هذا الخطاب كان من الاسباب الذى برهن به الانجليز نفيه مع سعد زغلول فيها بعد .

لتحقيق سياسته إذا لم يتحقق أولاً من الأيدى العاملة على تنفيذها ، فحول اهتمامه إلى فئة الموظفين وعول على تهذيبهم هم أيضاً على الطريقة الاستعمارية .

وليس هنا مجال التوسع فيما اقتضته هذه السياسة من التعدى المحزن على برامج التعليم ، فقد انتزعوا من العلوم التى جعلها الله غذاء للنفوس ، كل مادة يمكنها أن تغذى النفس ، وأرادوا أن يكون المصريون المتعلمون موظفين ، وأن يكون الموظفون آلات عاملة على تنفيذ مرامى السياسة ، مؤتمرين وان أمروا ، مرءوسين وان رأسوا ، هكذا شاء اللورد كرومر ، ولكن الله لم يشأ ذلك ، فقد فات الانجليز شيء واحد لم يحسبوا له حساباً ، وهو فى الواقع السبب الرئيسى فى نهضتنا الحالية ، بل هو الكل فى الكل ، فاتهم أن ذاك الفلاح المصرى الذى أرادوا أن يلقنوه العلم مبتوراً ، حتى يصبح أهلاً للتوظف فى الحكومة هو هو ذلك المصرى القديم الذى كتب أول وأمجد صفحة فى كتاب المدنية ، وأن تلك المواهب الكامنة فيه لابد أن تنبثق انبثاقاً إذا ما وصلها القليل من ضوء الشمس ، وأنه بفضل استعداده الفطرى لن يرضى بذلك القليل ، بل سيسعى وسيصل إلى الكثير ، نعم وان فلاحاً موظفاً سيصبح يوماً سعد زغلول .

تكريم شخصية سعد

سيدى الرئيس : أسمح لنا أن نحييك نحن الموظفين المصريين بصفتك مصرياً صميماً قلت عنه مرة ولازلت أقول أن أربعين جيلاً تجرى فى عروقه ، أسمح لنا أن نحييك كأول زعيم مصرى تجلت فى شخصه صفات الزعامة والبطولة المصرية ، وانه ليضحكنى أولئك الذين تدفعهم حماسة الألفاظ إلى القول أنهم لا يكرمون فى سعد زغلول سوى المبدأ ، ولست أدرى إذا كان الغرض مقصوراً على تكريم المبدأ ، فلم لا يكرمون كل زيد وعمرو ممن يدينون به ؟ لا ياسادتى ، انما نحن نكرم فى سعد شخص سعد ، لا مبدأه فقط ، انا نكرم تلك الشخصية البارزة المتدفقة ـ تلك الشخصية التى جعلت من المبدأ

المجرد روحاً ملتهبة تسرى فى القلوب فتحييها وتلهبها ، تلك الشخصية التى جعلت من المبدأ دينا ومن الألفاظ وحياً ، تلك الشخصية التى جعلت من سعد زغلول علماً حياً ومن اسمه أنشودة وطنية ، تلك الشخصية التى امتزجت بنهضتها وطبعتها بطابعها الأسمى فصار الأجانب يدعون رجال الوفد وأنصاره بازغلوليين، وكلنا يعلم من هم أولئك الزغلوليون ، فهم الأمة بأسرها ـ وإذا كان فى الأمة أفراد يدعون أن فى مقدورهم أن يعملوا عمل زغلول فليبرهنوا أولاً على أن لهم شخصية زغلول .

مشروع ملنر

أيها السادة : فى البلاد حركة منظمة ضد سعد باشا ، وضد وحدتنا التى يمثلها الوفد ؛ حركة انقسام خطرة ان لم نقض عليها قضت علينا . يقولون ان الخلاف منحصر فى الشكل والواقع أن الخلاف فى الجوهر والأساس ، ان الحقيقة المجردة ـ ياسادتى ـ هى أن الخلاف دائر على نقطة أصلية وهى مشروع ملنر ، أو بعبارة أخرى هل يمكن للمصريين أن يقلبوا مشروع ملنر فى جوهره مع بعض التعديلات كحل للمسألة المصرية أم لا . هذه هى نقطة الخلاف الحقيقية . فمن جهة يعتقد الانجليز أن الوزارة المصرية تمثل حزب المعتدلين فى البلاد ، وأنها لا ترفض مثل هذا الحل ، ومن الجهة الأخرى هم يعلمون جيد العلم أن سعد باشا كان ولا يزال من أشد المعارضين لهذا المشروع الذى قال عنه أنه حماية واشتراك فعلى فى سياده البلاد ، وأن قبولهم بعض التحفظات الشكلية لن يرضى سعد باشا ـ ذاك المقهور ـ الذى يطالب باستقلال بلاده الحقيقى خارجاً وداخلاً ، وها أنا أتلو على حضراتكم أقوالاً صدرت من مصادر مختلفة ، وفى أوقات مختلفة ، ولحضراتكم أن تصلوا بينها وتستنتجوا منها ما تشاءون . قال لى ولبعض زملائى أحد كبار الانجليز أنه علم أن الدوائر السياسية فى لندن لا تنظر بعين الرضا إلى دخول سعد باشا فى المفاوضات بعد أن هدم مشروع ملنر من أساسه فى كل خطبه التى ألقاها فى مصر ، وقال رشدى باشا لوفد طنطا أن الانجليز لا يقبلون أن يكون سعد باشا رئيساً للمفاوضات ، ولا أظن أن الانجليز تعنيهم التقاليد إذا كانوا يرون فى أشتراك سعد باشا مصلحة

لهم ، ثم قال لى ولغيرى بعض حضرات الخمسة العائدين أنهم لا يوافقون على دخول سعد باشا فى المفاوضات ، لا بسبب نظرية قبول التحفظات مقدماً التى يلهون بها الجمهور البسيط ، بل لأنهم يخشون من دخول سعد باشا أن يطول أمد المفاوضة إلى عشر سنوات ، وتساهل آخر فقدر المدة بثمان سنوات فقط . .

هاكم ياسادتى أقوالاً قيلت علنا فاجمعوا بينها وزنوها حتى يتبين لكم مصدر المعارضة ومرماها ، حاشاً لى أن أقول أن مصرياً يرضى لنفسه أن يتفق مع الانجليز على خذلان بلاده ، ولكنى أعتقد أن هناك فريقاً صغيراً من المصريين يرى أن مشروع ملنر يمكن أن يكون حلاً مناسباً للمسألة المصرية إذا أدخلت عليه بعض تعديلات أكثرها شكلية ــ أنى أتمنى أن أكون مخطئاً فى هذا الاعتقاد ولكنه لا ريب عندى على الأقل فى أن لدى الانجليز ما يحملهم على الاعتقاد بوجود هذا الفريق المعتدل ، وان هذا الفريق أكثر تساهلاً من سعد باشا وأصحابه ، فلا غرابة أذن أن وقفوا وقفة المتفرج على النضال القائم بين الوزارة والوفد وعلى المساعى التى تعمل فى الظاهر وفى الخفاء لهدم الوفد ، هذا وهذا يفسر لنا تمسك الحكومة المصرية ــ إلى حد الاستياتة ــ بمسألة الرئاسة التى يقولون هم أنفسهم أنها شكلية تافهة ، فهل تظنون ياسادتى أن الحكومة المصرية ، ومن ورائها السلطة الانجليزية الفعلية ، تبذل كل هذه الجهود فى جمع الامضاءات ومنع المظاهرات والحفلات ، ومحاربة سعد باشا محاربة يعلم الانجليز والوزارة أنها قد تؤدى وأدت فعلاً إلى نتائج خطيرة ــ هل تظنون أن كل هذه القوى والمساعى تبذل عبثاً لتأييد نظرية شكلية أكثر ما فيها أنها لا تتفق مع التقاليد السياسية ؟ . . . وإذا فرضنا جدلاً أن الوزارة تكون مدفوعة بعامل الجفاء الشخصى ، فهل يمكن أن نقول ذلك عن الانجليز الذين لا يدعون مجالاً للهوى حيث المصلحة . لا . . لا فالنتيجة التى لا مفر منها هى أن الانجليز لا يريدون مبدئياً أن يكون سعد باشا رئيساً للمفاوضات ، كما قال رشدى باشا ، بل أنهم لا يريدونه مفوضاً بالمرة إذا أمكنهم بأى وسيلة من الوسائل أن يبعدوه عن المفاوضات دون أن يكون ذلك مثاراً لسخط الأمة ، فهل نجح الانجليز ؟ نعم ويا للأسف ، قد نجحوا فى الجزء الأول من برنامجهم وهو اقصاء سعد وأصحابه عن المفاوضات . ولكنهم لم ينجحوا فى الجزء الثانى منه وهو كسب رضاء الأمة .

أن البيان الأخير الذى أصدره صاحب الدولة رئيس الوزراء يدل دلالة أكيدة على رغبة الانجليز فى فوز حزب المعتدلين ، ذلك الفوز الذى تمناه لهم صراحة اللورد ملنر فى تقريره ، قد يقول الوزراء أنهم لا يعتبرون أنفسهم معتدلين بالمعنى الانجليزى ، وأنهم أعلنوا فى برنامجهم أنهم سيعملون للاستقلال الذى لاشك فيه ، ولكن هذا غير كاف ياسادتى الوزراء ، طالما أنهم يتوهمون أن زغلولا ببرنامجه المتطرف قد غلب على أمره ، ثقوا أن لسفركم دون الوفد مغزى قد عرف أنصاركم هنا أن يستغلوه فكيف بالانجليز ، وان المفاوضة بيننا وبين الانجليز ليست مفاوضه بين هيئتين بل بين أمتين وأنهم سيعطونكم لا على قدر ما تطلبونه بل على قدر ما يتوخون أن الأمة تطلبه وترضى به ، فاذا كانوا يعتقدون أن الروح الثائرة التى يمثلها سعد زغلول قد ماتت أو همدت فلا أمل لنا فى الحصول على استقلالنا من أى مفاوضة كانت ، أنى أقول ولا أتعب من القول : ان الانجليز سيقيسون مطالبنا لا على مهارة هذا أو ذاك المفوض المصرى ــ فهم أساتذة الأمم كلها فى هذا المضمار ــ بل سيكون مقياسهم الوحيد ما أظهرته وتظهره الأمة من الإيمان بمبدئها الاسمى الذى يمثله سعد : ذلك الرجل الذى قلدناه زمام أمورنا منذ بدء الحركة والذى توجناه بالامس فقط بتاج من الثقة والفخار لم يكلل بها هام بشر سوى الأنبياء ، فاذا سافر الوزراء دون سعد فماذا يحقق الانجليز أن يعتقدوا فى مبلغ قوتنا المعنوية ؟ أنى أترك لكم الجواب. * *

رجاء إلى الوزراء

أنى أتقدم بكل احترام إلى حضرات الوزراء ، وأستحلفهم أن لا يندفعوا فى هذا السبيل الوعر ، وأن يتفهموا نفسية الشعب المصرى الذى وكل سعدا فى المفاوضة على مصير مصر ، سواء فى مؤتمر الصلح أو مع لجنة ملنر ، والذى أراد ويريد أن يكون لسعد الصوت المسموع والكلمة الفاصلة فى هذه المفاوضات الفاصلة ، انى أدعوكم ياسادتى الوزراء أن تنبذوا تلك الاعتبارات الشكلية التقليدية ، وأن تفهموا أنه من العبث أن تطبق الأقيسة العادية على أحوال غير اعتيادية ، أن الأمة جادة ولا تحتمل أن يقال لها وهى فى مفترق الطرق بين

الحياة والموت أن الحياة كل الحياة فى التمسك بتقاليد واجراءات وأشكال تافهة ــ فهل كانت التقاليد السياسية أو النظامية تقضى أن يقوم المصريون عن بكرة أبيهم ويوكلوا بضعة أفراد من الشعب فى المطالبة بحقوقهم السياسية ، أو أن تستقيل الحكومة النظامية الرسمية بناء على طلب لجنة عرفية من موظفيها المصريين . أو أن يكون للوفد المصرى فى باريس وللجنة الوفد فى مصر الكلمة السياسية العليا بين المصريين ، أو أن تعلن الوزارات المصرية الواحدة تلو الأخرى بأنها وزارات ادارية فقط ، وأن العمل السياسى معهود إلى الوفد المصرى ، أو أن تتكون وزارة تدعى وزارة الثقة لأنها محل ثقة الوفد وتعلن للأمة اظهاراً لهذا الثقة أنها متفقة مع الوفد فى مبادئه ، وستدعوه للاشتراك معها فى المفاوضات : كيف جاز لكم ياسادتى الوزراء وأنتم هيئة رسمية نظامية أن تعبثوا بالتقاليد فتعترفوا بهيئة غير تقليدية بل وتستمدوا كل الثقة منها ؟ وإذا جاز لكم هذا بالأمس فلم لا يجوز لكم اليوم ؟ لا لا . . فالواقع الذى لا ريب فيه أن الوفد كان ولا يزال بمثابة وزارة سياسية عهدت إليها شؤون الأمة السياسية ، ولهذا السبب لم تجترىء الوزارات السابقة إلا أن تسمى نفسها وزارات إدارية ، ولما تشكلت الوزارة الحالية على أن تكون وزارة سياسية لم تجد مفراً من أن تعاهد الأمة على أن تعمل بمبادىء الوفد وبالاشتراك معه ، فهى اذن تستمد ثقتها من الوفد وملحقه به ، ومادام الوفد قائماً ومحل ثقة الأمة فلا سبيل لها إلا أن تعمل مع الوفد وتحت رئاسته . هذا هو حكم المنطق والتاريخ والواقع ، ولا ضير على الوزارة فى ذلك بل هو واجبها الوطنى وأنى أدعوها أنا الصغير أن لا تنساه .

سعد هو سعد

أيها السادة :

ليس فى الأمة من يمكنه أن يقول أنا الأمة إلا سعد ، ومهما يكن من الأمر فسعد هو سعد فاوض أو لم يفاوض ، كانت لسعد الكلمة الأولى وستبقى له

الكلمة الأخيرة أيها المصريون انى أناشدكم أن تؤيدوا سعدا وتؤيدونه فبتأييده تؤيدون الحق والحق يؤيدكم تؤيدون الله فى قلوبكم والكمال فى نفوسكم والحرية والكرامة فى وطنكم تؤيدون تقاليدكم لا تقاليدهم ، وليقل كل مصرى مع النبى عليه الصلاة والسلام (لو أعطونى الشمس بيمينى والقمر بشمالى لكى أترك هذا العمل قبل أن ينصره الله أو أهلك فى سبيله فلن أتركه) .

* * *



المفاوضات الرسمية شعبية لا حكومية

محاضرة قانونية

شعب يفصل فى مصيره بل فى وجوده الذاتى ، وقد تقرر أن يكون ذلك بطريق التفاوض الودى ، فمن المعقول أن لا يعهد أمر هذا التفاوض الحيوى إلا إلى هيئة شعبية تتوفر فيها صفة النيابة عن الشعب ، هذا هو الحق الطبيعى لكل شعب يبت فى مصيره (راجع خطاب المستر اسكوث الأخير الذى اعترف فيه بحق الارلنديين فى أنتخاب مفوضيهم بعد الغاء الأحكام العرفية ،) .

ثم ان لشعبنا حقاً خاصاً فوق حقه الطبعى ، فحق التفاوض أو الفصل فى مصيره لم يأته عفواً بل انتزعه انتزاعاً على أثر ثورة فكرية عظيمة أدهشت العالم وقد بدأ التفاوض فعلاً على أيدى نواب الشعب ، أولئك الذين أوجدتهم الثورة وأوجدوها ، فليس من الجائز أذن بل ولا على مصلحة العمل نفسه أن يعهد الجزء الختامى والجوهرى منه إلى هيئة ليس لها بحكم الواقع وبحكم المركز الذى تشغله الصفة اللازمة لتمثيل الشعب فى ثورته السليمة الرائعة .

ليست وزارتنا هيئة ممثلة للشعب ولا لثورته بل هى هيئة حكومية محضة ان توفرت فيها الصفات القانونية للحكم فليس لها أن تنوب عن الشعب فى مفاوضات يتقرر فيها مصيره لاسيما وأن هناك هيئة شعبية ــ هيئة الوفد برئاسة

معالى سعد باشا ــ عهد إليها هذا الحق من الشعب نفسه ، واعترفت الوزارة رسمياً بضرورة أو على الأقل بفائدة الاشتراك معها فى المفاوضات ، فإذا انفردت الوزارة بالمفاوضات ، خولت نفسها حقاً لا تملكه وحرمت الأمة من فائدة محققة ومعترف بها فى برنامج الوزارة نفسها فلا مناص لها إذا بعد أن عجزت عن تنفيذ برنامجها من أن تترك حق المفاوض لمفوضنا الأصلى (أى الوفد) بعد اعتماده رسمياً من ولى الأمر ، أو أن تنزل على حكم الشعب نفسه فتستشيره بالطريقة الدستورية أى بواسطة عقد جمعية وطنية ينتخبها ــ هذا هو بالايجاز رأى السواد الأعظم من الأمة ورأى وفدنا المصرى ، وهو الرأى الذى نبغى أن نقيم عليه الدليل فى بحثنا من الوجهتين القانونية والعملية .

غير أن المعارضين يرون رأياً مخالفاً ويؤيدونه بالأدلة الآتية :

أولاً : أن مثل هذه المفاوضات تعهد عادة فى البلاد المتمدنة إلى السلطة التنفيذية وبالتالى إلى الوزارة .

ثانياً : أنه لا يجوز عقد جمعية وطنية لتعيين مفوضين وللفصل فى نزاع قائم بين أفراد وأن مجرد الطلب بعقد الجمعية بعد صدور المرسوم السلطانى بتعيين المفوضين يعد خروجاً على أمر السلطان وثورة ــ إلى آخر ما جاء فى مقاولات الأستاذ مرقس فهمى .

ثالثاً : أن الوزارة أعلنت فى بيانها أنها متفقة مع الوفد فى مبادئه ، ومادام المبدأ واحداً ووجهة الهيئتين هى الاستقلال فلا أهمية لأشخاص المفوضين ، سيما وأن نتيجة المفاوضات ستعرض على الجمعية الوطنية التى لها أن ترفض أى معاهدة لا تتفق مع الاستقلال التام .

هذه هى الأدلة التى يستند عليها أصحاب هذا الرأى ويرون فيها الكفاية وفوقها ، أما نحن فنقول أنها لا تكفينا بل هى النقص بعينه ، وسنرد على كل وجه على حدته متوخين فى ذلك الايجاز والأخذ بالمبادىء العلمية الصحيحة .

الوجه الأول : (هيئة تنفيذية)

يقولون : أن القانون والعمل فى أوروبا يقضيان بأن المفاوضات السياسية تعهد إلى الوزارة بصفتها الهيئة التنفيذية ، غير أننا نقول أن الوزارة المصرية ليست هيئة تنفيذية بالمعنى المصطلح عليه فى البلاد الدستورية ، لأن وجود الهيئة التنفيذية فى هذه البلاد يفترض وجود هيئة نيابية ولم يصطلح علماء القانون على هذه التسمية إلا فى محال التفريق بين الهيئات التشريعية والتنفيذية ، فلا محل اذن للمقارنة بين وزاراتهم التى تنفذ ارادة الشعب ممثلاً فى المجلس التشريعى ووزارتنا التى لا تنفذ ارادة هيئة تشريعية نيابية لأنها هى نفسها الهيئة التشريعية والتنفيذية معا . فلا حق أذن للوزارة المصرية فى المفاوضة إلا الحق الحكومى الأوتوقراطى الذى لا يفترض وجوداً سياسياً أو قانونياً للشعب . أما فى أوروبا فالمفاوضات السياسية تعهد إلى الوزراء باعتبارهم ممثلين للأحزاب التى تتكون منها أغلبية مجلس النواب ومنفذين لإرادة الأمة أو أغلبيتها بل انه فى الأوقات العصيبة تشكل عادة فى البلاد الديمقراطية وزارات ائتلافية من جميع الأحزاب لتمثل الأمة تمثيلاً تاماً فى أشخاص مفوضيها ، وقد رأينا ذلك فى مؤتمر الصلح إذ كان كل وفد مكوناً من وزراء هم فى الواقع زعماء أحزاب سياسية فكان المستر لويد جورج بصفته زعيماً للأحرار مشتركاً مع وزراء آخرين يمثلون المحافظين والعمال الخ ... (راجع دفاع الموظفين وجه ١٤) .

يستخلص مما تقدم أن وزارتنا لا يمكن أن تعتبر هيئة تنفيذية بالمعنى الدستورى المعروف ، لأنه ليس لدينا هيئة نيابية تنفذ الوزارة ارادتها ، ولا سبيل للوزارة أن تكتسب تلك الصفة التنفيذية إلا إذا عقدت جمعية وطنية توليها ثقتها الرسمية القانونية . وهى ولا شك فى حاجة إلى تلك الثقة بعد أن دب الخلاف بينها وبين وكيل الأمة .

أما إذا رفضت الوزارة أن تعقد الجمعية الوطنية بعد أن فقدت ثقة وكيل الأمة فيمكنها أن تقول أنها تمثل الحكومة ، ولكن لا يمكن اعتبارها ممثلة للشعب لا قانوناً ولا عملاً .

يمكن تلخيص آراء الأستاذ مرقس فهمى فيما يأتى :

١ ــ أن طلب عقد جمعية وطنية بعد تعيين المفوضين بمرسوم سلطانى يعد خروجاً على أمر عظمة السلطان وثورة .

٢ ــ أن الجمعية الوطنية غير مختصة بتعيين المفوضين أو بالفصل فى نزاع قائم بين أفراد .

٣ ــ أن مأمورية الوفد قد انتهت فلا وفد ولا يصح له على أى حال أن يحارب الحكومة .

٤ ــ ان سعد باشا رجل عظيم ولكنه متمسك بالرئاسة خطأ (لا لسبب شخصى والحمد لله) ثم احذروا مثل روبسبيير .

وليسمح لى حضرة الأستاذ الفاضل أن أقول له بكل اخلاص ــ ولكن بلا تردد ــ انه مخطىء ومخطىء جداً فى كل ما جاءنا به من الآراء الأربعة .

١ ــ الثورة : يقول الأستاذ (ان تعيين المفوضين بمقتضى قانوننا ونظامنا انما هو من حق عظمة السلطان وحكومته ، وقد صدر أمره بتعيين من اختارهم ، فقيامة الجماهير فى وجه هذا الأمر وطلب الغائه خروج ظاهر على عظمة السلطان وثورة) .

إذا سمح لى الأستاذ فلى ملحوظة تمهيدية أبديها قبل الدخول فى الموضوع ، ففى الرأى الذى يقول به نقطة ضعف ظاهرة وهى أنه جاء متأخراً وبعد أوانه ، جاء مفسراً لحالة وقعت وفسرت تفسيراً مختلفاً بالمرة من قبل الوزارة وأنصارها فقد كان هؤلاء يقولون أن عقد الجمعية متعذر لضيق الوقت ، وكثيراً ما حاول حضرات المعارضين أن يقنعونا بوجاهة هذا الرأى من الوجهة العالمية فلم يفلحوا لأن الجميع رأوا بحق ان المسألة حيوية فوق كل اعتبارات زمنية ، ولكن جاء الأستاذ فى آخر الأمر وقال للوزارة مكانك . . . فانك لم ترفضى عقد الجمعية الوطنية لاعتبارات زمنية بل لاعتبارات نظرية . إذ أنه لا يجوز أن تعقد الجمعية الوطنية لتعيين مفوضين بل ان مجرد المطالبة بعقدها يعتبر ثورة . . حقيقة انك لما رفضت عقدها لم يكن هذا سبب رفضك ولم يخطر لك قط مثل هذا الخاطر . ولكن ماذا يعنينى ، فقد خطر هذا الخاطر لى ويجب أن تتخذ به سبباً لرفضك مهما كان السبب الحقيقى . والنتيجة المنطقية من كل

ما تقدم هو أنه إذا فرضنا أنه لم يلهم الأستاذ هذا الرأى ثم حصل صدفة أن الوقت اتسع للوزارة وعقدت الجمعية الوطنية فعلاً لأصبحت الأمة بأجمعها وعلى رأسها عظمة السلطان والوزارة مرتكبة لجريمة الثورة الهائلة وهى غافلة عنها لا تدرى ولا تشعر . أى ثورة هذه ياأستاذ التى يثورها الناس دون أن يشعروا بها أنها ولا شك ثورة أفلاطونية ساكنة جامدة .

الواقع أن لا ثورة ولا خروج على السلطان بل خطأ فى التدليل وقع فيه الأستاذ وأوقع فيه سواه ، ما هى الثورة ؟ أن الأستاذ نفسه ليعرفها بأنها خروج الجماهير على السلطة القائمة بالأمر فى البلاد ، أو بعبارة أخرى انتزاع السلطة من ولى الأمر وحلول الجماهير محله . فهل إذا طلبنا من ولى الأمر أن يلغى أمراً أصدره يعتبر هذا انتزاعاً لسلطته أو خروجاً ظاهراً عليه كما يقول الأستاذ ؟ كلا وألف كلا فان طلب الالغاء من عظمة السلطان معناه الاعتراف بسلطته فى الالغاء ، ليست الثورة ياسيدى الأستاذ فى أن يطلب الجمهور الغاء أمر سلطانى بل فى أن يلغى الجماهير فعلاً ذلك الأمر بالرغم من ارادة عظمة السلطان . ليست الثورة طلب الالغاء بل الالغاء الفعلى من قبل الجمهور ، أما الطلب فى ذاته فهو عكس الثورة بل هو حق قانونى لكل مصرى بمقتضى قوانيننا ونظامنا ، والأستاذ لا يجهل أن لكل مصرى الحق القانونى المطلق فى التظلم وتقديم العرائض لعظمة السلطان وان هذا الحق الممنوح لنا بمقتضى قانوننا النظامى هو ركن من أركان الحرية المدنية التى يتمتع بها كل مصرى ، بل أننا إذا تصفحنا التاريخ وجدنا أن حق التظلم أو العرض كان هو الضمان الوحيد للشعوب قبل أن تنال حريتها الدستورية ، بل أن المؤرخين الانجليز يعتبرون أن هذا الحق كان بمثابة حجر الزاوية فى جهاد مجلس العموم للاحتفاظ بحقوقه وحريته ، قصارى القول أن حق التظلم أساس من أساسات حريتنا المدنية المعترف به فى قانوننا النظامى وفى قوانين جميع الممالك المتمدنة ، ولولاه لما أمكن أمة أن تغير قوانينها أو تطالب باصلاحها ، لولاه لما تسنى لشعب أن يطالب بالدستور أو أن يتظلم من أى حاكم أو وزير ، ولولاه لما حق لأحد أن يعهد إلى الخديوى اسماعيل أن يحكم بالاشتراك مع مجلس وزرائه بدلاً من الحكم الفردى الذى كان من حقه القانونى ولما صح لليابانيين أن يطالبوا بالدستور من ملكهم ، بل

لما صح لملكهم أن يقبل طلبهم بمحض ارادته لأن قبوله مختارا لهذا الطلب يعتبر اشتراكاً منه فى الثورة ، ولولاه لأصبح كل مطالب بالاصلاح وكل مصلح ثائراً خارجاً على القانون ، لولاه لكان عدلى باشا نفسه ثائراً لما أشار على عظمة السلطان بتغيير الوزارة السابقة المعينة بأمر عال ، ولولاه لما صح لمجلس التأديب المخصوص الذى انعقد فى أول عهد الوزارة الحالية أن يقرر فى قضية محمد أفندى فريد بأن لكل مصرى ولو كان موظفاً الحق فى تقديم عريضة إلى عظمة السلطان بطلب اسقاط الوزارة ، لولاه لأعتبرتنا محكمة الاستئناف العليا ثائرين لأننا طالبنا فى حفلة الموظفين بعقد الجمعية الوطنية لولاه لابيح الاستبداد قانوناً والجمود نظاماً وحرية الرأى وهماً باطلاً .

لا ياعزيزى الأستاذ فقد جمح بك المنطق هذه المرة ، فمجرد المطالبة ليست ثورة أو خروج على القانون بل هو حق مشروع مقرر بمقتضى المادة ٢٥ من القانون النظامى الصادر فى أول يوليو سنة ١٩١٣ والمادة ٥٠ من القانون النظامى الصادر فى مايو ١٨٨٣ .

٢ — يقول الأستاذ أن الجمعية الوطنية غير مختصة بتعيين المفوضين لأن هذا من حق عظمة السلطان ، وأنه لا يجوز لها على أى حال أن تفصل فى نزاع قائم بين الأفراد .

أما عن تعيين المفوضين فلا نرى مانعاً قانونياً يمنع السلطان من تخويل الجمعية الوطنية هذا الحق وقد حصل مرة أن أعطيت الجمعية الوطنية حق الفصل فى مسألة أقل أهمية بكثير وهى قنال السويس ، ومع ذلك فاذا لم يكن ذلك فى حيز الامكان الآن فالغرض الأصلى من طلب انعقاد الجمعية هو الاسترشاد برأى الأمة بطريقة نظامية فى من تقترح على عظمة السلطان تعيينه مفوضاً ولعظمته الكلمة الأخيرة طبعاً ، إلا أنه لنا أن نعتقد أن عظمته يقدر مشورة أمته حق قدرها .

أما قول المستر بويد ان الانجليز لا يريدون أن يعطوا الجمعية الوطنية حق الفصل فى تعيين المفوضين فقول لانفهمه منهم بعد أن أعلنوا مراراً وتكراراً أنهم يتركون الأمر للمصريين أنفسهم « راجع أقوال المستر هرمسورث فى ذلك وبلاغ اللورد اللنبى » ، ومع ذلك فاذا أصر الانجليز على ذلك وقبلت الوزارة منهم هذا

الأصرار فلا أقل من أن تعقد الجمعية الوطنية للاسترشاد برأى الأمة فى مفوضيها ، والا فليقولوا لنا صراحة أن الأمر غير متروك للأمة وحسب .

غير أنه قد يعترض على ما تقدم أن تعيين المفوضين ليس بطبيعته من اختصاص الجمعيات النيابية بل هو شأن الهيئة التنفيذية وقد رددنا على ذلك فيما تقدم بما فيه الكفاية ونضيف عليه أن الهيئة التنفيذية إذا عينت مفوضين لا يثق بهم مجلس النواب أسقطها المجلس ساحباً منها ثقته ، فالواقع أذن أن الجمعية النيابية تعين المفوضين بطريق غير مباشر حيث أن لها المرجع الأخير فى ذلك بل أن التاريخ يذكر لنا أمثلة على تعيين المفوضين مباشرة بواسطة الجمعية الوطنية فى أحوال خاصة وظروف خطيرة ، فعلى أثر حرب الاستقلال بين أمريكا وانجلترا ، عينت وزارة الخارجية الأمريكية مفوضين لعقد الصلح أحدهم بنيامين فرانكلين السياسى المعروف ، ولكن بعض الأحزاب رأت تعيين مفوضين آخرين فعينت الجمعية الوطنية المستر جون أدمس والمسترجون جاى ليتم تمثيل الأمة فى تلك المفاوضات الخطيرة ويقول المؤرخ الانجليزى كونراد هينبلران ضعف المفوضين الانجليز كان السبب الأكبر فى حصول الأمريكان على أقصى ما كانوا يطلبونه « راجع تاريخ هرمسورث ، عن استقلال أمريكا صفحة ٦١٠١ » ولا حاجة للرجوع إلى التاريخ وأمامنا ما حصل فى أوروبا الوسطى حين تعيين المفوضين فى مؤتمر الصلح فى فرساي ، فمن الجائز أذن فى الأحوال الخطيرة أن تعين الجمعية النيابية المفوضين مباشرة . بقى اعتراض الاستاذ بأنه ليس للجمعية الوطنية أن تفصل فى نزاع بين أفراد ويكفى للرد على ذلك أن هؤلاء الأفراد هم معالى سعد باشا زغلول وكيل الأمة وزعيمها ودولة رئيس مجلس الوزراء . غير أن النزاع الحقيقى يدور فى الواقع حول الجوهر كما أثبتنا ذلك وأثبته كثير من أصحاب الرأى معنا « راجع دفاع الموظف » ومع ذلك فقد سلمنا مع الأستاذ جدلاً أن الخلاف شخصى ، فقد نتج عنه أنه لا نزاع فى انه جوهرى إذ أن الوزارة نفسها ترى معنا أنه ذو أهمية كبرى فى ذلك الأمر هو أن الوفد قد اقصى عن المفاوضات ، وانفردت الوزارة بها مع أنها قامت على أن تشترك معه فيها ، أكرر أنه إذا كان الخلاف شخصياً ــ وهو ليس كذلك ــ فقد نتج عنه أمر مسلم بأنه جوهرى وهو ابعاد الوفد عن المفاوضات هذا هو الأمر الذى نود أن نعرضه

على الجمعية الوطنية ، فهل يمكن أن يقال انه غير جوهرى مع اننا أعلنا من بدء حركتنا أن لا مفاوضة إلا مع سعد باشا والوفد المصرى ، ومع أن الوزارة نفسها اعترفت بوجوب اشتراك الوفد برئاسة سعد باشا فى المفاوضات ؟

٣ ــ يقول الأستاذ ما معناه أن مأمورية الوفد قد انتهت لأنها كانت قاصرة على مفاوضة مؤتمر الصلح ، والغريب أن الاستاذ ذكر فى صدر مقالته نص التوكيل وهو السعى للاستقلال اينما وجد لذلك سبيلاً . . ثم أنى اسائل الأستاذ إذا كانت مأمورية الوفد قد انتهت بانتهاء مؤتمر الصلح فكيف أحالت الأمة اللورد ملنر على الوفد وبأى صفة تفاوض الوفد مع لجنة ملنر ؟ بل كيف جاز للوزارة أن تدعو الوفد للاشتراك معها فى المفاوضات ، فهل كان الوفد موجوداً أو غير موجود وقتئذ ؟ أن هذا تناقض لا يليق بك ياسيدى الأستاذ .

غير أن الأستاذ يقول فى مكان آخر ــ على سبيل الاحتياط ــ أن مأمورية الوفد قاصرة على العمل فى أوروبا ، وانها لا تشمل محاربة الحكومة هنا ، والرد الظاهر على هذا الاعتراض أن سعد باشا لا يناوىء الوزارة لذاتها بل لأنها تخالفه فى سياسته فى المفاوضات وهى سبيل من سبل الاستقلال كما لا يخفى .

ان الوفد قائم وسيبقى قائماً مادامت المسألة المصرية لم تحل ، ومادام فى مصر شعب يطالب باستقلاله وحريته .

٤ ــ يقول الأستاذ : أن سعد باشا رجل عظيم ولكنه متمسك بالرياسة خطأ لاعتبارات وطنية لا شخصية ، أما مسألة الرياسة التى يستغلها المعارضون فى كل خطبهم فقد جاء الكلام عنها بتطويل فى دفاع الموظفين الذى أثبت أهميتها من الوجهتين النظرية والعملية ، فنحيل القارىء على تلك المذكرة .

أما القول بأن التمسك برياسة سعد زغلول معناه الاعتراف بعدم وجود كفاءات أخرى فى الأمة فهو قول مردود ، لأن القول برياسة شخص ما ليس معناه أن الأمة معدومة الكفاءات ، اننى لا أفهم وأريد أن أفهم : هل ينكرون علينا الحق فى اعتبار سعد باشا رئيساً ، اننا نريد سعد باشا رئيساً لأننا نعرفه كرجل عظيم والرجال العظام قليلون فى كل أمة ، ولأنه رئيس ثورتنا السلمية ورمزها الأسمى ، ولأنه الشخص الوحيد الذى يقدس شخصه ويهتف باسمه جمهور

الأمة المصرية ، ولأنه يمثل فى شخصه أكبر قوة معنوية فى البلاد فهو الوحيد الذى يمكنه أن يقول للانجليز أنا الأمة ، ولأن شخصيته كانت المهيمنة على نهضتنا منذ انبثاقها ، هذه هى الأسباب الايجابية التى نتمسك من أجلها برياسة سعد باشا وليس فيها انكار لكفاءة أحد .

غير أننا نتمسك برئيس موجود وإذا كان لابد من التساؤل فيجب أن لا يوجه السؤال إلينا بل إلى حضرات المعارضين الذين يطلبون الجديد منكرين على سعد رئاسته ، لا تسألونا لماذا نتمسك برئاسة سعد بل يحق لنا أن نسألكم لماذا لا تريدونه رئيساً هل برهن على عدم كفاءته اللهم لا فالأمة كلها تعرف لما كان لتشدده ذلك الأثر فى نفوس الانجليز أو فى نفوسنا ، أما إذا كان حضرات المعارضين ينوون القيام بتجربة جديدة فى هذه الأوقات العصيبة التى تستدعى اتمام العمل لا اعادته من جديد فليعلموا أن التجربة لا محل لها لأن لنا رئيساً مجرباً وموثوقاً به فوق كل ثقة ، وان رئيس الحركات الشعبية كرئيس الحركات الحربية لا يمكن تغييره بالسهولة التى يظنونها ، وانه كما قال أحد القضاة الأجانب فى مصر لا يمكن للأمم أن تغير رؤساءها كما يغير الشخص رداءه وان تغيير القائد يوقع الفشل فى صفوف الجيش فلا تلجأ الحكومات إليه الا عند الضرورة القصوى متى ثبتت لها عدم كفاءة هذا القائد فهل أظهر سعد عدم كفاءة ؟ اللهم لا ولا يمكن أن يقول بذلك أى مصرى ولو كان من حضرات المعارضين .

يقول الأستاذ مرقس احذروا روبسبيير أما أنا فأقول له احذروا الفشل ، فان مجموع الأمة من الاسكندرية إلى أسوان ينادى أن لا رئيس إلا سعد وان لم يكن لسعد سوى هذا الدليل على استحقاقه للرئاسة لكفاه فان أول شرط من شروط الرئاسة أن يكون الرئيس مقبولاً من مرؤوسيه . ويدهشنى مقارنة سعد بروبسبيير فان روبسبيير كان رئيس حكومة ثورروية واستبد بمقاليد الحكم فيها ، أما سعد فهو رئيس للشعب ولا يريد أن يكون رئيساً للحكومة ، فاين وجه الشبة ؟

تصور ياسيدى الأستاذ فى مخيلتك الجمعية الوطنية الفرنسية وقد اجتمعت على أثر الثورة الفرنساوية لتنتخب قائدا للحملة على مصر . فأقرت أغلبيتها تعيين نابليون باعتباره أقدر من يصلح للقيادة لما أظهره من الكفاءة النادرة فى

قيادة الجيش فى ايطاليا ، فافرض أنه على أثر هذا التعيين وقف أحد المعارضين وقال : انكم بتعيينكم نابليون قائداً تتكرون على الأمة الفرنسية وجود قائد آخر يصلح للقيادة ، ثم إذا مات نابليون فمن تعينون بدله . فهل كان هذا الاعتراض يقابل الا بالضحك والسخرية ؟ وها أنا أيضاً أضحك إذا سمح لى حضرات المعارضين ، فان لنا نابليون وهو مملوء حياة وقوة ، ونريد أن نستعمل هذه القوة ونجنى ثمارها ولحضرات المفكرين أن يجهدوا فكرهم فى البحث عن خلفه بعد موته (بعد عمر طويل) .

الوجه الثالث

يقولون انه مادامت الوزارة أعلنت فى بيانها الرسمى أنها متفقة مع الوفد فى مبادئه فلا أهمية لأشخاص المفوضين ، خصوصاً لأن الكلمة العليا متروكة على كل حال للجمعية الوطنية التى لها أن ترفض التصديق على المعاهدة إذا شاءت .

نظرية يرددها المعارضون فى كل آونة ويقبلها بعض البسطاء بدون مناقشة ، وهى فى الواقع متناقضة متنافرة مع فكرة المفاوضات نفسها ، ان المبادىء ليست أجساماً حية عاملة فى أهمية عملية لها إذا لم تعهد إلى أشخاص هم أكثر الناس تمكساً بها وأقدرهم على تنفيذها . بل ان معنى المفاوضة هو أن يعهد المبدأ إلى أشخاص ينفذونه بطريق التفاوض ، فلا يصح اذن أن يقال أن لا أهمية لشخصية المفوضين ولما تمثله شخصيتهم من قوة الأمة ، أن المفاوضة هى المفوضون .

يقولون انه يمكننا أن نرفض إذا كانت نتيجة المفاوضات لا ترضينا ، وهو قول سلبى كقولهم ماذا تعملون إذا مات سعد ، اننا نعين المفوضين ليعملوا عملاً إيجابياً لا سلبياً ، أن الأمة ترجو أن تنال استقلالها وحريتها من طريق المفاوضات ، ولم تعين المفوضين إلا لهذا الغرض ، فلا يصح أن يقال : « ان عمل المفوضين لا يهمك طالما كان فى استطاعتك أن ترفض ، نعم انه يمكننا أن نرفض ، ولكننا أرسلنا أولئك المفوضين وكل مهمتهم أن يحصلوا على نتيجة يمكننا أن نقبلها وإلا فلا معنى لارسالهم ولا معنى لاهتمام البلاد الأوروبية باختيار من يمثلها فى المفاوضات ، وكثيراً ما سقطت وزارات لهذا الغرض ،

نذكر على سبيل التمثيل ما حصل أخيراً فى إيطاليا لما سقطت وزارة أورلند وإذ طلبت البلاد تعيين مفوضين آخرين غير الذين عينتهم أولاً فى مفاوضات الصلح فى فرسايل .

أما وقد ثبت ان لا أهمية للمفاوضة إلا بمفوضيها وما يمثلون من قوة فانى أسأل كل مصرى من هو الشخص الذى يمثل أكبر قوة فى مصر سواء بشخصه أو بصفته المعنوية . لا جدال فى أنه سعد باشا ، ان لسعد باشا قوة شخصية باعتباره رجلاً عظيماً (لا رجلاً كفؤا فقط) وقد عرفت الأمة فيه تلك العظمة بما أظهره من قوة الايمان والشجاعة التى لا يوهبها إلا عظماء النفوس ، ومن الجهة الأخرى فلسعد باشا قوة معنوية لا يملكها غيره . فهو كما دعته الأمة بحق وكيل الأمة . وهو الشخص الوحيد الذى يمكنه أن يقول للأنجليز أنا الأمة ، فاذا لم ترضونى لم ترضوا أمتى ، فهل من المعقول أن لا نستعمل تلك القوة الهائلة فى آخر معركة نبغى أن نحصل فيها على النصر الذى لا يضارعه نصر ــ أى الحياة والحرية والاستقلال :

زد على ذلك أن الوزارة نفسها تسلم معنا أن لا يمكنها أن تعمل بمفردها ما كان يمكنها أن تعمله بالاشتراك مع وكيل الأمة ، وإلا فلماذا طلبت اشتراك الوفد ، أنها ولا شك لم تطلبه جزافاً بل على اعتقاد منها بنفعه .

يستخلص مما تقدم أن الضمان كل الضمان فى شخصية المفوضين وما يمثلون من قوة . وانه لا يجوز أن نرتكن على قوة الرفض المعطاة للجمعية الوطنية ، فاننا نريد أن نبنى لا أن نهدم زد على ذلك أن الجمعية الوطنية وحدها ليست ضماناً كافياً وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : لأننا نعلم كيف تنتخب هذه الجمعية وممن تتكون ، فقد لا تكون الجمعية ممثلة لجميع طبقات الأمة خصوصاً الطبقات القوية الفتية منها ، والذى نفهمه أن الانجليز يعلقون مسألة انتخاب الجمعية وتكوينها على نتيجة المفاوضات ، فكيف يقولون اذن أن الضمان ضد ضعف المفوضين هو الجمعية الوطنية مع أن تكوين هذه الجمعية مرتبط بالمفاوضات نفسها ومعلق على قوة المفوضين أنفسهم .

ثانيا : أن الوزارة إذا أتتنا بمعاهدة فستكون هذه المعاهدة جزءاً من برنامجها السياسى الذى يتحتم عليها بطبيعة الحال أن تؤيده بكل قوتها ككل حكومة تعقد معاهدة سياسية ، وكلنا نعلم إلى أى حد يمتد نفوذ الحكومة وسلطانها فى سائر البلاد .

ثالثاً : تأثير الأمر الواقع على ضعاف النفوس الذين لا تخلو منهم أمة من الأمم ، أولئك الذين يكتفون من الاستقلال بظاهره ومن الحرية بقشورها .

لهذه الأسباب وسواها أعتقد اعتقاد اليقين أن الضمان الحقيقى للأمة هو فى الاعتماد على قوة مفوضيها لا على جمعيتها المستقبلة فقط ، ولا قوة حقيقية للمفوضين إذا لم يكونوا ممثلين للشعب ، ولا ممثل للشعب فى مصر أكثر من سعد باشا وكيل الأمة ورئيس وفدها المصرى .

* * *



رسالة من المنفى

فى ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ وجهت السلطات البريطانية فى القاهرة انذاراً إلى الشخصيات البارزة حول سعد زغلول تطلب منهم الاقامة فى الريف والامتناع عن أى نشاط سياسى وإلا أقدمت على نفيهم من مصر ، ويذكر الأستاذ سليمان غنام فى كتابه أن الخطب المتتالية التى ألقاها مكرم عبيد فى محطات القطار أثناء طريقه إلى القاهرة والهتافات المدوية ضد الاحتلال البريطانى التى تضمنت هتاف « يسقط اللنبى » بالاضافة إلى استعدادت الطلاب للاحتفال بنجاح مهمته فى لندن وفشل مفاوضات (عدلى ـ كيرزون) كل هذه العوامل دفعت بالمندوب السامى إلى توجيه الانذار للوطنيين ، ولقى الانذار الرفض من سعد زغلول ومصطفى النحاس وفتح الله بركات وعاطف بركات وسينوت حنا ومكرم عبيد .

فتقرر نفيهم إلى جزيرة سيشل ، وكان فى ذلك الوقت قد عقد خطبته على الآنسة عايدة كريمة مرقس حنا باشا وهذا نص الرسالة التى كتبها إلى خطيبته فى أغسطس سنة ١٩٢٢ حينما كان مع سعد وزملائه فى سيشل ثم ما لبث أن فوجىء بقرار ابعاد سعد منفرداً إلى جبل طارق ، وفيما يلى نص الخطاب :

سعد فى منفاه ، كيف غادر سيشل :
« يا أسفا : ماذا عسى الانسان أن يقول أو يكتب حين تدهمه حوادث هذا

مقدار ظلمتها ، ولو أن النور المنبعث من قلوبنا كفيل باختراق تلك الظلمة المحيطة بنا من جميع الجهات ؟

فان صهرى المحبوب واصدقاءنا وزملاءنا فى غيابات السجن . ورئيسنا فى المنفى ذلك الرئيس الجليل العزيز علينا الذى فصل منا بطريقة قاسية . ومصر تتعذب . فيالله ما أشد تلك الآلام ؟

على أنى لم أفقد الأمل وأنك لتعلمين مبلغ متانة ايمانى واعتقادى أننا بهذه الآلام نصل إلى آمالنا السامية . فان قضيتنا مقدسة . وهى لذلك فى حاجة إلى قديسين وشهداء . ولكن لنبدأ بالبداية .

« سفر الرئيس » :
حوالى الساعة الحادية عشرة من صباح ١٦ أغسطس تسلم رئيسنا خطاباً من حاكم سيشل ينذره بأن بارجة حربية تصل غدا لتنقله وحده ومعه خادمه إلى مكان جديد .

وقد كان لنبأ ذلك الانفصال الأليم وقع الصاعقة من أنفسنا ، إذ كيف نتصور انتزاع رئيسنا المحبوب من بيننا ليقوم بسياحة طويلة فى البحر تستنفد ثلاثة أسابيع ــ وهو وحيد لا تحف من حوله عناياتنا وجمعنا ــ إلى جهة غير معلومة . ولشد ما كان ذلك يمزق قلوبنا أسى وحزناً ولا سيما أنا الذى رأيته مريضاً فى البحر فى خلال سفرنا من عدن إلى سيشل ولذلك لم أستطع أن أمسك دموعى ، وأخيراً قررنا أن نكتب خطاباً مذيلاً بامضاءات خمستنا نطلب فيه أن يسمح لواحد ــ على الأقل ــ منا أن يصحب الرئيس فى سفرته كى يعنى به وهو فى حالته المعروفة حالة الشيخوخة والألم والضعف . ولكن طلبنا رفض ولم يسمح باصطحابه إلا لخادمه . ثم لطاهيه بالحاح منا . وعلى ذلك فقد صار مقرراً أن

« سعدنا » يسافر وحده دون أن نكون معه وأن نبقى مبعدين لا عن أمنا مصر وحدها ولكن عن أبينا سعد أيضاً . وكيف أصف لك شعورنا فى خلال تلك الفترة القليلة التى كان لنا أن نقضيها معه قبل سفره ؟

كيف أصف لك كلمات الحب والبطولة التى كان يلقيها علينا كأنه ــ وهو كذلك ــ أب يفارق بنيه . نعم كيف أحدثك عن دموعنا ونحن نعالج تجفيفها خفية كأننا أبناء قضى عليهم أن يفارقوا أباهم ؟ وكيف أصف لك هذه الأوقات التى ساد فيها السكون الرهيب إذ كان كل منا مستغرقاً فى لجة من أفكارمحزنة وذكريات عذبة ؟

وفى المساء عند تناول العشاء كنت أرى الرئيس على رأس المائدة وأحدث نفسى بأن هذه هى المرة الأخيرة التى يتعشى فيها معنا وهو رئيس لأسرتنا وكانت هذه الفكرة تملأ مآقى دموعى فتسيل مداراً .

وكيف أمسكها بل كيف أجففها دون أن يلحظ الرئيس ذلك ؟ أأستعمل منديلاً ؟ كلا . فانه ما كان يجب التفكير فى ذلك . وعلى ذلك لجأت إلى منشفتى لامسح فمى ثم عينى ، وكان ذلك تدبيراً حسناً . ولكن الرئيس لاحظ على سكوتى وأراد أن أتكلم فاضطررت أن أتمتم بعض كلمات .

وبعد العشاء كان الرئيس يوجه إلينا كلمات رقيقة عذبة ، وكنا نجيبه بصوت يشرق بالبكاء . وعند ذلك اتجه إلى . ولا أزال أذكر وسأذكر دائماً ــ عباراته التى تفيض رقة وعطفاً على ورجاء إلى أن أعنى بصحتى وألا أستسلم إلى الألم لأن ذلك يزعجه . إلى آخر ما قاله مما كنت أجيب عنه بدمع يسيل سما غير قاتل ولا أستطيع أن أقول شيئاً . وفى كل لحظة كان أحدنا ينسحب بعذر ما فلم نكن ننخدع عن معنى ذلك فقد كان كل يبكى على حدة .

وقصارى القول أنى لا أستطيع أن أصف لك كل شىء لأن الذكرى لا تزال تؤلمنى ويكفى أن أقول لك أنا فى الساعة الثانية بعد ظهر اليوم التالى صحبناه إلى الشاطىء ــ إذ لم يأذنوا له أن نودعه على ظهر البارجة وقد لثمنا يده ونحن نبكى كما أنه قبل خدودنا متأثراً تأثراً واضحاً .

فالوداع ياسعد الوداع .
الوداع رئيسنا ورمز أمانينا .
الوداع رئيس أسرتنا .
نسأل الله تعالى أن يحفظك لنا ولمصرنا .

وقد أحيط سفر الرئيس هنا بأشد تكتم وضربت الرقابة على جميع التلغرافات التى ترسل من أهالى سيشل حتى لا يعرف شىء عن سفره أو يرسل إلى الخارج . وقد استخلص الناس كلهم من هذا أن سعد باشا سيمر بقناة السويس وهم يريدون أن يكون مروره سراً مكتوماً حتى لا تعلم مصر عنه شيئاً إلا بعد أن يمر بالقناة .

أليس هذا دليل على أنهم يعترفون بما لزغلول باشا من المنزلة فى قلوب مواطنية وأن مبدأ زغلول معناه الوطنية المصرية بكل ما يؤديه هذا اللفظ من المعانى .

ولننتقل الآن من الزغلولية المنفية إلى الزغلولية السجينة ، أى من فخار إلى فخار .

أننا لا نعلم سبباً للقبض على أصدقائنا ولا للحكم عليهم بالسجن سبع سنين وبغرامة خمسة آلاف جنيه . ولكننا نعلم كما قالت ــ بحق ــ والدتك العزيزة المبجلة انهم « أبطال خلقاء بالأعجاب » وأن موقفهم كان جديراً بهم وبمصر . فانهم دون أن يدافعوا عن أنفسهم أعلن أنهم مذنبون . ولكن مذنبون بماذا ؟

انهم مذنبون بحب وطنهم وانكار ذواتهم فى سبيل قضيتنا العادلة المقدسة . فما أعظم فخارى بل ما أعظم فخارنا جميعاً بهم .

فمر حى لاصدقائنا الأبطال مرحى لصهرى العزيز الذى مست أعماق قلبى بطولته وتضحيته ! لقد عرفت فيه شعوراً سامياً عميقاً وهو يقيم الدليل على ما أولاه الله من شرف النفس . وقد سرت هذه الخلال الشريفة منه إلى قرينته الشجاعة وكذلك إلى أبنائه (وأنا منهم) . ولاشك أن برقيات والدتك تجعلنى أفخر بها كما فخرت به . ولا بدع فقد كانت المرأة ولا تزال مبعث الشجاعة

والنبالة . ان قرينة مرقص حنا بك جديرة بقرينها . ولا يخالجنى أى شك فى أن قرينات واصف غالى بك وويصا واصف بك وسائر أعضاء الوفد هن أيضاً لا يقللن جدارة بأزواجهن الأبطال النبلاء .

فلتحيا مصر دائماً .

وليحيا أبناؤها الأبطال وبناتها ذوات البطولة كما قلت فى برقيتى إلى والدتك .

وإذا رأيت أباك (وهو أبى) فقبليه عنى وقولى له ما أشد حبى له وأعجابى به . وقولى للآخرين ما أعظم أعجابنا بشرف تضحيتهم ، كلأ الله بعنايته هؤلاء الأبناء الاعزاء على مصرنا العزيزة .

وقد آن أن يعرف الانجليز والوزاريون أن القوة التى يعتزون بها هى عدوهم الحقيقى ، وأن هذه القوة لا تقتل البطولة ولكنها تحييها وتشجعها ، وأن حل المسألة المصرية بطريق الاكراه لا يعد حلاً وانما الحل الوحيد المنصف هو اقامة العدل ، والاعتراف بحقوقنا فى الحياة والاستقلال والحرية .

مسلمون وأقباط

سر الحياة

بقيت لى كلمة أخيرة ، عن تلك الدسيسة المنكرة التى يقوم بها المستعمرون فى هذه الأيام ، للتفريق بين المسلمين والأقباط .

يقولون أقباط ومسلمون . . كلا ــ بل هم مصريون ومصريون وآباء وأمهات وبنون ، أو قولوا هم أخوة لأنهم بدين مصر مؤمنون ، أو أشقاء لأن أمهم مصر وأباهم سعد زغلول .

أيقال هذا القول فى مصر ، وعن مصر ، التى علمت العالم والشرق خاصة معنى الاتحاد المقدس ، حتى ان الهنود فى ممباسا كانوا يقولون أن مصر أستاذة الهند ومثلها الأعلى فى اتحاد طوائفها .

---

(١) خطاب حماسى جامع فى مجموعة من الشباب فى شبرا فى ١٩ يوليو ١٩٢٣ ، آخر ساعة ٢٣ مايو ١٩٧٣

وانى لأذكر أنه فى وقت خروج المنشقين من الوفد دب الضعف فى نفسى ، فذهبت مع بعض أصدقائى إلى الرئيس ، وقلت له انه لا يصح أن تكون الأغلبية فى الوفد من الأقباط ، فغضب الرئيس كل الغضب وقال « ماذا تقول فانى لا أعرفك أنت وأخوانك كأقباط بل أنتم مصريون وكفى » .

قولوا لهم ياسادتى : عبثاً تحاولون فصم وحدتنا ، فقد جمعتنا دماء أبنائنا التى تجرى فى عروقنا ، ودماء أبنائنا التى جرت فى شوارعنا . . عبثاً يذكروننا بانقسام مضى فقد غسلناه بدموعنا . . عبثاً يقولون هم أقباط ومسلمون فى وفدهم أو برلمانهم ، فقد كنا ولا نزال مصريين فى سجوننا . . عبثاً يفرقون بين آمالنا ، فقد اتحدت آلامنا .

عبث والله كل عبث ، فقد اكتشفنا سر الحياة ، وهو تلاخلاص ، وما اتحادنا الا اتحاد قلوبنا ونفوسنا ومشاعرنا ، ولن يفصلها فاصل بعد أن جمعها الواحد القهار .

* * *



فى عيد الثورة*

سيداتى وسادتى :

أنى أعترف لحضراتكم أننى لم أقف موقفاً قصرت فيه رغبتى عن رهبتى ، ونبت فيه لوعتى عن غبطتى ، مثل موقفى اليوم أمامكم ، فانكم تنتظرون أن تسمعوا منى أنشودة العيد ونغمة الجذل ، ولكن لسانى لم يكن ، ولن يكون ، الاقيثارة أعزف عليها أنغام نفسى ، ونفسى حزينة حتى الموت ، إذا ما ترنمت ترنحت ، وإذا اهتزت اختلجت .

عيـــد الثــــورة

اليوم عيد الثورة ، ثورتنا السلمية ، لا ثورة العنف ، لأن العنف ليس من عناصر الثورة أو مستلزماتها ، بل هو طارىء سىء من طوارئها ، وأنى أسائلكم والحزن يعقد لسانى ، هل نحن سامعو صوتها أو وارثوها ، وهل نحن خطباؤها أو مؤرخوها ؟ .

أجيبونى بما تطمئن إليه نفسى ، فان فى النفس حيرة ، وفى القلب حسرة ، غير أنى وأن حزنت ، فليس هو الحزن المميت : حزن الشك والقنوط ، كلا ،

* خطبه فى عيد الجهاد ١٣/١١/٢٤

١ - فى أعقاب فشل مفاوضات ١٩٢٤

٢ - اشاره إلى رفض الحزبيه والدعوه إلى الاتحاد

فانى أومن أننا وان لم نكن فى ثورة ، فالثورة لا تزال فينا ، وان لم ينبعث شعورنا فهو لا يزال فى القلب دفينا ، وان لم تنهمر دموعنا فقد تجمعت فى ماقينا وان لم يحن وقت استشهادنا فلا تزال الوطنية لنا دينا ، ولذلك يجب أن نستبشر بعيد الثورة وذكراها ، فالذكرى لا تورث حسرة إذا اقترنت ببريق الأمل ، والماضى لا يطويه الزمن إذا كان طريق المستقبل ، فلنحتف اذن بهذا العيد فهو يومنا ، انه يوم كسائر الأيام يقبره ظلام الليل شيخا بعد أن ابتسم للنور وليدا ، ولكنه يوم قبضناه من شبكة الحياة طريداً فألبسناه من نهضتنا ثوباً مصرياً جديداً ، وأخذنا به على الزمن عهداً جديداً ، أن نصوغ له من أنفسنا ناراً ومن عزائنا حديداً ، وأن نموت فى الحرية كراماً على أن نحيا فى الذل عبيداً . هاكم يومنا دون سائر الأيام ، يمر على الناس يوماً ، ويعود علينا عيداً . .

أدوار الثورة وتطوراتها

بدأت النهضة كما يجب أن تبدأ على أيدى بعض الزعماء أو الأشخاص المعروفين وقد كانوا فى الواقع معبرين عن رأى الطبقة المتنورة من الأمة ، وكلكم تذكرون أنها كانت فى أشد حالات الانفعال النفسانى فى أعقاب الحرب الكبرى ، وذلك طبيعى فان الثورات تبدأ فى الغالب فى الأوساط المتعلمة غير أنها لا تصبح ثورة بمعنى الكلمة إلا إذا سرت الفكرة فى صفوف الشعب ، عندئذ تنقلب الحركة الفكرية إلى ثورة نفسانية » .

على أثر الحرب كون الرئيس الجليل مع جماعه من أصدقائه هيئة كانت النواة للوفد المصرى وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ذهب ومعه عبد العزيز بك فهمى والمرحوم على باشا شعراوى إلى الوكالة البريطانية ليطلبوا السفر الى لندن لعرض المطالب المصريه على الحكومة الانجليزية ، وليس لى ما أقوله فى وصف هذه الزيارة التاريخية وتعليل ما جرى بعدها أكثر مما قلته فى حفلة الطلبة فى الاسكندرية وهذا نصه : —

فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ تقدم إلى ميدان الجهاد لوطنى ثلاثة رجال معروفين سعد باشا زغلول ، وعبد العزيز بك فهمى ، وعلى باشا شعراوى :

سعى مشكور ولا ريب لكل منهم نصيب فيه ، فكان كل من الثلاثة محل عطف الجمهور على التساوى ، بل ان مجرى الحديث أو صدفته ، دفعت المرحوم شعراوى باشا إلى التفوه بألفاظ جميلة تناقلها الناس وأعجبوا بها أيما أعجاب . تساوت اذن شهرة الثلاثة وتساوى الاحتمال فى أن واحد منهم سيتولى قيادة الحركة الوطنية ، فما هو السبب فى أن سعدا تولى زعامة الأمة وأصبحت الحركة الوطنية مقترنة بأسمه ؟ . .

ها كم حكم التاريخ يا ساداتى لا حكم الصدفة ، لأن الصدفة كما قلت لا يطول عمرها ولا قوة لها على مصادمة الحوادث . . .

كانت زيارة ١٣ نوفمبر هى الخطوة الأولى فى سبيل الجهاد ، خطوة صغيرة ولكنها خطيرة ، فقد حركت خيال الجماهير ، وأثارت حماستهم وكان جل اهتمام الناس بما ستؤدى إليه هذه الزيارة من النتائج وما يتبعها من خطوات . ولذلك كان أصحاب الرأى يفكرون فى الخطوة الثانية على أن تكون حادثاً علنيا ، أو قارعة يتردد دويها فى مصر من أقصاها إلى أقصاها ، وقد جاءت تلك القارعة فعلاً على يد الزعيم الحقيقى للحركة وقتئذ ، وزعيم الثورة بعدئذ ، سعد باشا زغلول . فأنه فى يوم اجتماع جمعية الاقتصاد السياسى ، وبحضور عدد كبير من الرجال الرسميين ، مصريين وانجليز ، قام سعد باشا خطيباً ، وأعلن لأول مرة أن الحماية المعلنة على مصر باطلة شرعاً ، وأنها لم تكن أكثر من ضرورة حربية زالت بزوال الحرب . وفى الواقع لقد كانت تلك الخطبة هى الصفحة الأولى من كتاب الثورة ، فان الحركة الفكرية التى كانت إلى ذلك الوقت قاصرة على طبقة المتعلمين امتدت إلى الجماهير وألهبت خيالهم ، فأصبحت الحركة بعد انضمامهم إليها ثورة فكرية بكل معانى الكلمة ، وهنا بدأ الانقلاب الحقيقى فى الفكرة نفسها ، فان الفكرة صارت عاطفة ، والخيال أصبح يقينا وإيماناً .

وبذلك أصبحت الحركة ثورة وكلكم تعلمون أن الثورات ، سياسية كانت أو دينية أساسها الايمان والعاطفة ، لا مجرد الفكرة أو التدليل العقلى ، ذلك لأن الإيمان وحده يملك على مشاعر الانسان ، ويدفعه إلى أن يضحى مصالحه وسعادته ، بل حياته فى سبيل ما يعتقده حقاً وعدلاً !

المســـتقبل

« المستقبل لله ، والله هو الحق ، وقضيتنا هى الحق ، فالمستقبل لنا . المستقبل هو الأمل ، كما أن الماضى هو الذكرى ، فان شئتم مستقبلاً عظيماً فلتكن عظيمة آمالكم ، وان شئتم أن تكونوا أمناء لنهضتكم ، ولأنفسكم ، فليكن حاضركم كغابركم ، لتطمئنوا على مستقبلكم .

الأمل والعمـــل

أما الأمل فكلمة سهلة ولكنها عاطفة صعبة ، فمن الهين على الانسان أن يؤمل خيراً ، ولكن استمرار الأمل من أشق الأمور وأثقلها على النفس ، وذلك لأن الأمل ككل عاطفة فى الحياة يحتاج إلى تغذية يومية ، ولا غذاء للأمل إلا بالعمل ، أما مجرد الأمل ، دون العمل فهو الوهم ، وهو الأحلام الطائشة التى لا تغنى ولا تشبع من جوع أذن فلابد من العمل لتغذية الأمل واستمراره ، وكما أن الأمل هو القوة الدافعة للعمل فالعمل هو القوة الحافظة له .

ولكن ما هو نوع العمل المطلوب هنا ؟ وجه لى هذا السؤال من بعض الناس وأنى أعترف لكم أنى لا أفهمه أو بالأحرى أنى أخشى أن أفهمه ، ولكن يسوؤنى أن أفهم أن مصريين ممن اشتركوا فى أعمال النهضة المصرية تخونهم الذاكرة إلى حد أن يتساءلوا كيف العمل ؟ الجواب بسيط ، اعملوا كما عملتم ، وقاموا كما قاومتم ، فكل مقاومة سلمية مشروعة ، مهما اشتدت فهى من حقنا ، بل من واجبنا ، انما العمل من جنس الأمل ، فالذين اقتصرت آمالهم على الحكم الداخلى فليكتفوا بالعمل الداخلى ، أما أولئك الذين كبرت آمالهم وصحت عزيمتهم على الجهاد فليعملوا مباشرة للاستقلال التام أنى وجدوا إليه سبيلاً ، وليس معنى هذا أن العمل للاستقلال التام لا يليه الاهتمام بشئوننا الداخلية ، وهذه هى النظرية التى أخذت بها الأمة منذ نهضتها وأخذ بها الرئيس الجليل فى برنامجه الوزارى ، بل وفى خطاب العرش أخيراً ، فقطعت جهيزة قول كل

خطيب ، وأول عمل أشار إليه خطاب العرش هو (السعى لاستقلال البلاد بجزئيها مصر والسودان ، والمحافظة على حقوقنا المقدسة فى وادى النيل بقسميه من غير أن نتخلى عن شىء منها أو أن نقبل أو نعترف بأى عمل أو أمر من شأنه المساس لها) أما النظرية العكسية التى تقول بالاكتفاء بالعمل الداخلى لأنه طريق من طرق الاستقلال ومن شأنه أن يوصلنا إليه فى آخر الأمر ، فهى نظرية ظاهر بطلانها وخطرها ، أما بطلانها فظاهر لأن الاستقلال التام ميداناً خاصاً هو العمل المباشر ضد المغتصبين ، وهو العمل الذى قامت به الأمة فى الخمس السنوات الماضية واصطلح الناس على تسميته المقاومة السلبية أى مقاومة الانجليز بجميع الطرق المشروعة وقد قال الرئيس مرة أنه إذا اهتم بالعمل الداخلى قيراطاً فاهتمامه بالعمل الاستقلالى ٢٣ قيراطاً ، فاذا لم يكن هناك سبيل إلا العمل الداخلى ، فكيف يفسرون قول الرئيس ان اهتمامنا بالاستقلال التام يجب أن يزيد أضعافاً مضاعفة عن الاهتمام بشئوننا الداخلية . . ان العمل الاستقلالى هو العمل المباشر ، بينما العمل الداخلى غير المباشر ، فالقول بأفضلية العمل غير المباشر على العمل المباشر ، قد يتناقض مع نفسه ، ومع كل حركة استقلالية قامت بها الشعوب ، ولكنى لا أعبأ بالبطلان النظرى مثلما أعبأ بالخطر العقلى من هذه الخطة العقيمة ، والخطر هنا تجمعه كلمة واحدة هى القضاء على الحركة الاستقلالية فى البلاد ، وهذا الخطر نوعان : نفسانى وسياسى .

موت الثـــورة

أما الخطر النفسانى فهو خطر مزدوج (أولاً) قتل الثورة فى نفوسنا (ثانياً) أحلال المصلحة محل التضحية وهما فى الواقع وجهان لخطر واحد ، كلاهما سبب ونتيجة .

يقولون : علينا أن نهتم بشئوننا الداخلية أولاً ، وبعد أن نتقوى فى الداخل نرجع إلى الجهاد الخارجى ، كأنما نفوس الناس العوبة فى أيديهم يكيفونها كيف شاءوا وكأنما العواطف تأتمر بأمر العقل فتولد وتموت وتبعث متى وأنى

(١) يقصد سعد زغلول

شاء ، إن الذين يقولون ذلك لا يدركون معنى العاطفة والإيمان والثورة ، فكل عاطفة أساسها الحماسة ، والحماسة ان لم تجد ما يغذيها انطفأت تدريجياً إلى أن تموت ، بل هى نار آكلة ، ان لم تجد ما تأكله أكلت نفسها ، ان الثورة كالدين تملك على الانسان مشاعره ، فتجعله يضحى كل شىء فى سبيل ايمانه ، وبالتالى فالثورة حالة غير فى النفس ، ومن شأنها أن تخرج النفس عن طورها ، وتدفع الانسان إلى تضحية مصالحه المادية فى سبيل شعوره النفسانى ، فأول واجب اذن على كل من يهمه ابقاء تلك الحالة غير العادية فى نفوسنا أن لا يرجعها إلى شئون الحياة العادية فتنحدر من السماء إلى الأرض ، وأن لا يصرف النفوس إلى المادة فتنصرف إلى الكسب بدل التضحية ، بأنكار ذاته وتضحيه شهواته .

قال المسيو جوستاف لوبون : ان الثورة هى الإيمان بمبدأ وأعلانه فتأكيده ، فتكراره أو يشترط فى أصحاب هذه المبادىء أن يكون لهم نفوذ على الشعب ، وأن يقيموا من أنفسهم مثلاً حياً أعلى للمبادىء التى يعلنونها ، إلى حد أن يضحوا مصالحهم فى سبيلها ، فمتى توفرت هذه الشروط أعقبتها حتماً العدوى الفكرية وسريان الثورة فى صفوف الشعوب ، اذن فالثورة إيمان فاعلان فتكرار ، فنفوذ ، فمثل ، فعدوى ، وانى أسائلكم كيف تتفق هذه المبادىء مع خطة القائلين بالاهتمام بالشئون الداخلية ، فلا خطب ، ولا مظاهر شعبية للاعلان ، والتكرار ، ولا مقاومة ، ولا تضحية ، ولا شىء من كل هذا بل يؤجل كل ذلك إلى أجل غير مسمى إلى أن ننتهى من أصلاح شئوننا الداخلية . ومعنى التأجيل هنا هو الموت ، لأن الثورة الفكرية لا تتأتى إلا بالتكرار والمثل ، فاذا لم يكن هناك تكرار يومى ، ومثل للتضحية والبطولة يومياً ، ففى ذلك قتل للثورة فى نفوس الناس .

أيها الناس : لا غذاء لتلك النار فى نفوسنا إلا باذكائها على الدوام ، وإلا عادت النار رماداً ، وليس يذكر بعد ما يخبو شعاع كما قال عمر الخيام .

أما القسم الثانى من الخطر السياسى فهو خطر الانقسام . والانقسام محقق إذا حصرنا اهتمامنا فى شئوننا الداخلية ، بل بالعكس فوجود الاحزاب فى مثل

هذه الأحوال ضرورة وواجب ، فبالله ماذا يكون مصيرنا إذا تشعبت كلمتنا وانقسمنا أحزاباً فى هذه الآونة الدقيقة وكيف يتسنى لنا جمع الشمل بعد تطرق الروح الحزبية إلينا وانبثاقها فينا .

أيها السادة : انا ندعوكم وندعو الأمة على اختلاف أحزابها إلى الاتحاد فى الاستقلال ، وفى سعد زغلول الذى هو رمزه وعنوانه أن كلمة الوفد هى اتحاد فجهاد .

أيها المصريون والسودانيون : طمئنوا نفوسكم فقد دنت ساعة حقكم بمقدار ما ابتعد عنه خصومكم ، فسيروا كما سرتم رافعين علم جهادكم ، ملتفين حول زعيم نهضتكم والله معكم . . . » .

* * *



فى الاحتفال بنجاة سعد من محاولة اغتياله[1]

وقعت محاولة لاغتيال زعيم الوفد سعد زغلول باشا فى يوليو ١٩٢٤ إبان أن كان رئيساً للوزراء ، ولكنه أصيب بجرح طفيف ، ولما كان مقر الحكومة صيفاً بالاسكندرية ، فقد أقام له أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب حفلاً بكازينو سان ستفانو ابتهاجاً بشفائه من الجرح الذى أصابه . وبطبيعة الحال كان مكرم عبيد فى مقدمة الخطباء الذين ألقوا خطبهم بهذه المناسبة .

ويذكر محرر الأهرام عن مكرم ما يلى : « الأستاذ مكرم عبيد خطيب لا كالخطباء ، إذا تكلم فبجنانه قبل لسانه ، كانت له أمس وقفة أطربت الأسماع وأرقصت القلوب ، فلما أقبل إلى منبر الخطابة تعالى الهتاف من كل جانب ، من جوانب السرادق ، ذلك أن الاسكندريين من عشاق بيانه ، فقد كانت له فيهم قبل اليوم مواقف مشهودة وكان كل مقطع من خطابه يقابل بالتصفيق والهتاف ، ولقد رأينا الدمع يترقرق فى عين سعد باشا لما التفت إليه الخطيب وذكره بأيام المنفى . . يقول مكرم فى هذه الخطبة :

(١) الأهرام : ٢٥ يوليو ١٩٢٤ .

سيدى الرئيس :

هنيئاً لك الشفاء ياسيدى ، بل هنيئاً لنا شفاؤك يا أبانا ، هنيئاً لنا بمقدار ما تألمنا ، فقد كان لجرحك جرح فى قلوبنا ، وحرام على أن أدمى ما ضمد من جروحنا أو أثير ما سكن من أشجاننا بوصف ما كان ، وما أفظع وما أجبن وما أخس ما كان ، كلا لن أعود إلى ذكر ما مضى ، فقد آلينا على أنفسنا أن نمحو غدر الجانى باخلاصنا ، وأن ننتقم من أحزاننا بأفراحنا .

جريمة سوداء

غير أن الماضى يمضى ولا ينقضى ، والحوادث تمر فى أدوارها وتبقى بآثارها ، ولقد تركت الجريمة فى صدرك رصاصة ، وفى قلوبنا حسرة ولو أنها كانت جريمة فظيعة أو رديئة أو مخجلة فقط لهان الأمر بعض الشىء ، ولكنها فوق كل شىء جريمة سوداء . . . سوادها حالك كثيف لا أرى من خلاله إلا سواداً ، وأقسم أنه إذا نزل بقوم حجرهم جماداً . . أو بأرض أقفرها وهاداً ، أو بقلب ألبسه حداداً أو بعين أسالها مداداً .

جريمة سوداء من جميع نواحيها ، لا نور ينيرها ولا نار تذكيها . . جريمة تدفع الانسان إلى الكفر بأخيه الانسان فقد كنا نحن البشر نتمسك بأهداب انسانيتنا ونرى فى كل جريمة ارتكبها الوحوش من البشر بقية باقية من الانسانية التى تميزنا عن الحيوان ، وكنا نعلل النفس أن لبعض الجرائم مبرراً ، ولبعضها عذراً ، أو ظرفاً مخففاً أو على الأقل تفسيراً ، أما هذه الجريمة فهى جريمة الجرائم ، فلا قلب يبررها ولا عقل يفسرها .

حللوها كيف شئتم وقلبوا جميع وجوه الرأى فيها ، تجدوا الاجرام متمثلاً فيها بجميع عناصره .

فتى غليظ القلب غليظ العنق[1] مسلح بشبابه ورصاصه يهاجم شيخاً جليلاً أعزل من كل سلاح إلا شجاعة إيمانه وقوة حنانه ، هذا الاعتداء هو الجبن بعينه .

انسان طفيلي على الانسانية محسوب عليها لا لها ، يعتدى على رجل عظيم قلما تظفر الانسانية بمثله .. هذا هو جنون الغرور أو غرور الجنون .

مصرى ليس له من المصرية إلا اسمها فقط يعتدى على أمته فى شخص واحدها وبطل نهضتها ، وجندى جبان يأخذه الذعر فيعتدى على قائد جيشه قبل المعركة الفاصلة ، هذه هى الخيانة العظمى التى تتضاءل بجانبها كل جريمة ويل للجبان الخائن المفتون .

الجرائم السياسية

ولكنهم يزعمون أنها جريمة سياسية . . . والحقيقة أنها جريمة غير طبيعية غير معقولة ولا يصح أن تنسب إلى أى مظهر معقول من مظاهر الاجتماع مثل السياسة ، فالجرائم السياسية ــ لا الفوضوية ــ ليست إلا نتيجة من نتائج السخط السياسى المنبث فى صفوف الأمة ، أو فى قسم منها . أو هى عبارة عن انفجار بركان من السخط السياسى ، وانى أناشدكم الذمة هل من عاقل أو مجنون فى مصر يمكنه أن يزعم أن الرأى العام أو جزءاً منه ساخط على سعد زغلول وغير واثق من وطنيته ، اسائلكم أنتم الذين رأيتم كيف بكت الأمة لاصابته وكيف طربت لسلامته وكيف حنت إلى ركابه بعد أن حنت على مصابه وكيف رفعته على أكتافها بعد أن ضمت صدره الجريح إلى صدرها . . . اسائلكم أنتم الذين رأيتم كيف وقف أهل الميت نعشهم عندما هل عليهم قطار سعد ، وكيف استبدلوا بالبكاء على حياة أطفأ الموت مصباحها الهتاف ، والزغردة لحياة أطال الله صباحها . . . اسائلكم هل يمكن أن تكون هذه الجريمة الا من عمل فرد أو أفراد أكل الحقد صدورهم ونبش الحسد قبورهم أرادوا أن يتخلصوا من سعد لأنه قذى

(١) هو عبد اللطيف الخالق الدلبشانى

فى عيونهم وعقبة فى سبيلهم .. وأن يوقدوا نار الفتنة على مذبح شهواتهم ولغرض فى نفس يعقوب ، فوجهوا إلى صدر أبى الشعب وهو بين أحضان الشعب رصاصة لم يكد يطلقها الجانى حتى اذاعوا فى طول البلاد وعرضها أن القاتل أرمنى ، ولم يكن غرضهم من ذلك الا اذكاء نار الثورة ليرقصوا على لهيبها ، واثارة أشجان لأمة ليوقعوا أنغام نحيبها وهدم معالم النهضة ليقيموا قصورهم على أنقاضها . ولكنهم نسوا أن من يلعب بالنار يحترق بالنار ، وأنه لو أصيب أبو الشعب بمكروه لانتقم الشعب لنفسه بيده وكان انتقامه فظيعاً مروعاً ... حقاً لقد أعماهم غدرهم فمكروا ومكر الله والله خير الماكرين !

انى لأرتجف فزعا من هول ما كان يصيب الأمة لو أصيبت فيك ياسعد ، فالناس تبنيهم الحوادث وتهدمهم . وكان رجال الثورة الفرنسية لا يكادون يظهرون على مسرح السياسة حتى يكتسحهم تيارها الجارف ، أما أنت فقد وقفت كالطود الراسخ فى وجه الحوادث فعظمت عليها ولم تعظم عليك ، وقاومت المظالم فعلوت عليها ولم تعل عليك ، فكنت ولا تزال محور الحركة وعمادها ، ولم تزدك الحوادث الا عظمة ورسوخاً فى قلوب الشعب ، وها نحن اولاء نرى يد العناية فى نجاتك فقد أعادك الله للأمة بأعجوبة كما بعثك فيها بأعجوبة ! .

لا مفاوضـــة

ولكن الجانى الاثيم يزعم ويزعم بعض الأفراد معه أنهم ساخطون على فكرة المفاوضة[1] ، وانى لاربأ بعقولكم أن أناقش هذه الفكرة التى لا يقبلها منطق . ويكفى أن أقول هنا أنهم يخلطون بين الأسباب والنتائج ، فلسنا نسعى إلى المفاوضة بل هى التى تسعى إلينا ، فقد طلبها الأنجليز منا بعد أن اضطررناهم إليها اضطراراً بفضل حركتنا الوطنية ، ولولا قوة النهضة المصرية لما فكر ملنر أو كرزون أو رمزى مكدونالد فى مفاوضتنا ، فليست المفاوضات أذن دليل ضعفنا بل هى عنوان قوتنا ، وليست سبباً لمجهوداتنا بل ثمرة من ثمارها ونتيجة من نتائجها ، وإذا نجحت المفاوضات ، كان فى نجاحها اعتراف بحقوقنا وإذا

(١) كان الجانى ينتمى الى احدى جمعيات الحزب الوطنى الذى كان يرفض مبدأ المفاوضة انظر د. لاشين : سعد زغلول ص ٣٩٤

فشلت كان فى فشلها إشهاد للعالم على حقنا ودافع قوى لنا إلى مضاعفة مجهودنا . وما دامت الكلمة الأخيرة لنا فما من قوة على الأرض تمنعنا من أن نلفظ تلك الكلمة الصغيرة الخطيرة « لا نريد » .

ياسعد ، إذا ما فاوضت الانجليز فقل لهم ان لا معارضة فى مصر إلا معارضة الأمة لاستعمارهم . . قل لهم ها هى يدنا لكم ولكل أجنبى أما قلبنا فللوطن ، وللوطن وحده .

التضحية سلسلة لا تنتهى

انى عالم ياسيدى أنها مسئولية خطيرة ألقيت على عاتقك ، وقد قلت أنت مراراً انه كلما ازدادت ثقة الأمة بك ، ثقل حملك ، وكأنى بك ياسعد وقد تركزت فيك آمالنا قد تجمعت فيك آلامنا . . فقضى عليك أن تشرب الكأس حتى الثمالة ، فلم يكفك أن اضطهدت وسجنت ونفيت ، بل تعهدت غرسك بنفسك ، ورويت شجرة الحرية بدمك .

رأيتك على فراشك فى المستشفى على أثر تلك الحادثة الشنعاء فكاد يطير لبى لولا أن طار بى الخيال إلى سيشل فذكرتك مريضاً على فراش آلامك تقول هناك ما قلته هنا ؛ « أموت ولا تموت بلادى » وذكرت ما عانته شريكة حياتك من آلام وأصدقاؤك من سجن واعتقال وأولادك المتظاهرون من ضرب وتقتيل ، ذكرت كل ذلك ياسيدى فمحت طهر آلامك رجس غدرهم وذكرت أنك كنت تعانى الأمرين فى منفاك بينما كان هذا الجانى وأشباهه يحتسون الخمر ليلاً ويتقيئونها على صفحات الجرائد نهاراً . وكنت شريداً مبعداً بينما كانوا قابعين فى عقر ديارهم مختبئين فى أوكارهم يستغلون مجهودك ويجحدون فضلك !

ثم لو أنك اكتفيت بما ضحيت به فى الماضى لكتب لك ذلك فى تاريخ البشر وسجل السماء . ولكنك آليت على نفسك أن تعمل إلى النهاية ، مهما كلفك ذلك من عناء ، فكنت بذلك المثل الأعلى للتضحية ، لأن التضحية بطبيعتها سلسلة من الخسائر يتبع بعضها بعضاً ، ولو كانت التضحية تنتهى بالكسب لكانت تجارة رابحة ولأصبح المضحون من تجار الحرية لاشهدائها . .
وها أنت بالرغم من شيخوختك وضعفك تعمل على الدوام لبلدك لا لنفسك ،

فرفقاً ياسيدى بصحتك فان العمل المتواصل يكاد يذبلها ، ورفقاً بشيخوختك فان نار قلبك تكاد تأكلها .

احتمال المجد

غير أنك إذا كنت عظيماً لاحتمالك الألم فأنت أعظم لاحتمالك المجد . . . فقد رفعتك الأمة إلى أعلى عليين ، وكلما ازددت ارتفاعاً إزددت إتضاعاً . . وليس أجمل مما قلته قبيل حدوث تلك الفاجعة بدقيقة واحدة ، إذ رأيت الجماهير محيطون بك وقد ملأت عيونهم وآذانهم وحناجرهم فقلت : « اللهم اكفنى شر الزهو والغرور » ! . .

هاكم العظمة الحقيقية ياساداتى ، وصدقونى ان احتمال الألم أهون بكثير من احتمال المجد ، لأن احتمال الألم يحتاج إلى شجاعة ضد ظلم الناس للناس ، أما احتمال المجد فيحتاج إلى شجاعة ضد ظلم النفس للنفس ، وليس أظلم للأنسان من نفسه الأمارة بالسوء .

فعش ياسعد عظيماً ، فان عظمتك من الأمة ، وإليها . . . وأننا نضرع إلى الله تعالى أن يسبغ على جسمك من قوة نفسك ، وان يطيل فى عمرك لتجنى ثمار سعيك ، وثمار نفيك ، وثمار دمك .

أما نحن فليس لنا مانكافئك به بعد أن أدخلناك هياكل نفوسنا ، ووهبناك خزائن قلوبنا . وكل ما نرجوه من الله أن يديم علينا نعمة الاعتراف بالفضل لذويه والشكر لمستحقيه .

* * *



فى قضية ماهر والنقراشى*

وقعت عدة حوادث اغتيالات لكبار الانجليز ، وبعض الضباط وجنود الاحتلال فى خلال أعوام ١٩٢٠ - ١٩٢٤ ، كان أهمها حادث اغتيال السير لى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام فى نوفمبر ١٩٢٤ ، وتم القاء القبض على عدد ممن اتهموا فى هذه القضية ، وكان على رأسهم شفيق منصور المتهم الأول فى هذه القضية والذى اعترف بارتكاب جرائم أخرى ضد الانجليز ، وذكر فى اعترافاته بعض الشخصيات الوطنية مثل النقراشى وأحمد ماهر فتم القاء القبض عليهم ، وحوكموا أمام محكمة جنايات مصر ، ولما كان مكرم عبيد المحامى والسياسى القدير كرس جهوده فى الدفاع عن المتهمين فى القضايا السياسية ، فقد تصدى للدفاع عن كل من ماهر والنقراشى وقال فى مرافعته ما يلى :

(١) البلاغ : ٥ فبراير ١٩٢٦ .

* مقتطفات من دفاعه عن ماهر والنقراشى فى الاتهام بالاشتراك فى اغتيال السردار

أرجو حضرة القاضى أن يعذرنا إذا ما طمعنا فى الكثير من وقته وسعة صدره ، فهذا الكثير انما هو قليل بازاء ما نطمع فيه من عدله وحسن تقديره ، ولقد شاء الله أن يبلوك فيجعل حياة المتهمين وديعة بين يديك وان يشرفك فصور العدل كلمة تخرج من شفتيك ، فاقض بما أنت قاض فانا لقضائك مطمئنون .

الجرائم السياسية

غير أن القضية ليست قضية المتهمين بل هى من القضايا العامة قضية خطيرة فى ذاتها وفى نتاجها وليس ذلك ينصب على حزب من الأحزاب ، فان شفيق منصور كان سخيا فى توزيع التهم على أحزاب مختلفة أو بالأحرى أفراد ينتسبون إلى أحزاب مختلفة ، ولكن القضية قضية الوطن المصرى ، والنهضة المصرية من وجهتها السياسية وقضية الحرية الشخصية ، أو مأساتها من وجهتها الجنائية .

فمن الوجهة السياسية تنحصر القضية فى نقطة واحدة ، وهى هل حصل حقيقة أن عدداً من كرام المصريين الذين اشتركوا فى النهضة المصرية ووهبوها أقصى ما فى نفوسهم من خير ومن جهد ، قد اشتركوا فى جرائم القتل السياسى ، فكانوا فى الواقع قتلة سفاكين لدماء الابرياء من الانجليز وغير الانجليز .

أقول كلا وأنادى بملء فمى كلا .

ويكفى للتدليل على براءتهم أن أقول أنهم وطنيون ومخلصون فى وطنيتهم ، لأن الوطنية وهى القضية القصوى لا تتفق مع القتل وهى الرذيلة السفلى ، ولأنه من المحال أن يكون الشر سبيلاً إلى الخير كما أنه لم يقل أحد أن الخير طريق إلى الشر ، ولأنه ما من حق مهما سما يتعارض مع الحق الأسمى وهو حق الحياة .

فاذا استنكرت الوطنية المصرية جرائم القتل ، فليس ذلك لأنها ضارة بنا أو بغيرنا فحسب ، بل لأنها شر فى ذاتها وما نحن الا طلاب خير ، ولأنها اعتداء على حياة الغير وحريتهم وكل ما نطلبه هو أن نعيش تحت الشمس أحراراً ،

ولأنها ظلم بين وما نحن الا طلاب عدل ، وحرام ألف حرام أن نضيف إلى مظالم الغير ظلماً من أنفسنا ، لأنه إذا صح أن الظلم فى يد القوى قوة فهو فى يد الضعيف ضعف وسخافة .

ان اليد التى مددناها ولا نزال نمدها إلى الانجليز والأجانب يد شريفة طاهرة ، كما أنها يد حرة أبية ، فان أخذوها فهى لهم وان رفضوها فالله لنا .

تصرفات النيابة

أما من الوجهة الجنائية فانى آسف جد الأسف لأننى ــ كمصرى ــ أرانى مضطراً للطعن على هيئتين محترمتين من نظامنا المصرى ألا وهما النيابة والبوليس ويزيد أسفى لأنى كرجل من رجال القانون أرى من واجبى أن أقرر أن كثيراً من تصرفات النيابة فى هذه القضية كان مخالفاً تمام المخالفة للقانون فى نصه وروحه ، والواقع أن هذه القضية هى قضية استثناءات ، ولا أظن أن هناك قضية كان الاستثناء فيها قاعدة مثل هذه القضية التعسة .

فالأصل فى التحقيق مثلاً أن يكون التحقيق مع المتهم أما هنا فالتحقيق يدور حوله وأن يستجوب المتهم عند القبض عليه ، أما هنا فالمتهم يبقى أسابيع بل وشهوراً عديدة دون أن يستجوب الا مرة أو مرتين ، والأصل أن يكون التحقيق علنى أما هنا فهو سرى ، وأن يحضر المحامى مع المتهم فى التحقيق ليدافع عنه ، أما هنا فالمرة الوحيدة التى سمحت فيها النيابة لمحام بأن يحضر التحقيق مع المتهم كانت عندما أراد المتهم أن يتهم الغير لا أن يدفع التهمة عن نفسه والأصل أن تكون الشهادة شفهية أما هنا فكتابية ، وأن يكون الدليل هو الأصل والاستدلال هو الاستثناء أما هنا فالعكس هو الواقع ، والأصل أن يكون الشاهد حراً راشداً أما هنا فالشاهد الأساسى سجين محكوم عليه بالأعدام ، وأن يكون الشاهد على الأقل حياً يتكلم ويسمعه الناس أما هنا فالشاهد الأساسى ميت لا تسمع شهادته والشهود الآخرون سماعيون عن شاهد لا يمكن سماعه(1) .

(١) كان قد تم تنفيذ حكم الإعدام فى شفيق منصور وقتذاك

الأصل ياحضرة القاضي أن لا يحبس المتهم حبساً احتياطياً حتى يقوم عليه الدليل أما هنا فالمتهمون حبسوا أشهراً عسى أن يقوم عليهم دليل . . الأصل أن لا يسجن انسان سجناً انفرادياً لمدة أكثر من أسبوع بشرط أن يكون محكوماً عليه فى جريمة أولاً وارتكب ما يخالف لوائح السجن ، أما هنا فقد حبس المتهمون حبساً انفرادياً وبدلاً من الأسبوع الواحد أربعين أسبوعاً تقريباً دون أن يحكم عليهم فى تهمة ما .

لقد أثارت هذه القضية بين الناس على تباين نزعاتهم وأهوائهم شديد إهتمامهم ، وكامن عواطفهم ، وهذا طبيعى ، لأن القضية سياسية والسياسة كانت ولا تزال مسرحاً لكل عاطفة ، وسوقاً لكل شهوة ، وميزاناً لكل ضعف وكل قوة ، ولقد نتج عن هذا الخلط بين السياسة والقانون ، أن اختلطت فى القضية أسباب الحق بالباطل ، والعدل بالظلم ، والصدق بالكذب ، حتى أصبحت مجمعاً لكل تناقض ، ومضرباً لكل مثل ، غير أن القضية قد أثارت هواجس الناس ومخاوفهم ، وهذا غير طبيعى ، لأن القضايا يقصد منها أولاً وقبل كل شىء الوصول إلى العدل ، حتى تطمئن له النفوس ولا تجزع ، ولكن الناس خافوا ــ وحق لهم أن يخافوا لأنهم خشوا أن هذه القضية ذات الأهمية الاستثنائية ، قد يختل بها التوازن القانونى ، قبل أن تصل إلى حرمة القضاء ، فتجر إلى اجراءات استثنائية فى الاتهام والتحقيق ومن طبيعة الاستثناء أنه لا يعرف حداً لأنه لا يعرف قاعدة ، بل هو ضد كل قاعدة ولا يعبأ بعدل أو مساواة ، لأنه لا مساواة مع استثناء ، ولا يخضع لضمان لأنه لا يرى ضماناً فى هدم الضمانات ، ثم ان الاستثناء هو الفكاك من كل قيد ، ومن سوء حظ البشرية أن هناك نفوساً إذا لم تكبح تجمح ، وإذا لم ترعو لم تستح ، وهناك نفوس تجزع ونفوس تطمع ، وهكذا . . فالاستثناء مهما تكلفنا فى تسميته هو الظلم بعينه ، لأنه يفتح الباب لكل شهوة ويتنافى مع كل مساواة ، ولهذا قلت أن الناس قلقوا وأوجست نفوسهم خيفة لأن كل ظلم مهما كان فردياً فهو ظلم مزدوج ، ظلم واقع على الفرد ، وظلم يهدد المجموع ، فهو اذن فصل وتهديد وواقعة وسابقة .

نعم أن الجنايات التى ارتكبت ضد المجنى عليهم فظيعة وفريدة فى فظائعها فقد كان فظيعاً أن يقتل عدد كبير من أبرياء الانجليز والمصريين لا لشر منهم ، بل لشر تشبعت به نفوس قاتليهم . . .

ليس أفظع من قتل البرىء ، ولكنى أعرف شيئاً واحداً أفظع منه ، هو أن يقتل برىء آخر معه .. هو أن يذهب برىء ضحية اتهام خاطىء ، وانه لأهون على العدالة ان يفلت مجرم فتبقى الجريمة قائمة ، من أن يعاقب برىء فتضاف إلى الجريمة جريمة أخرى .

ختـــام المرافعـــة

ياحضرات المستشارين ، لقد انتهى واجبى كمحام ، ولاريب أن واجب المهنة يتطلب كثيراً من الصنعة ، وأنه فيما بين الأوراق والدوسيهات وشهادة الشهود ، والاتهام والدفاع يخلق جو خاص ، وهو جو المحاكم ، وكثيراً ما تضيع على المتهم شخصيته فى وسط هذا الزحام العلمى .. فيصبح المتهم ويمسى ، وإذا به قد تحول إلى نظرية قانونية أو دليل يتراشقه الخصمان : النيابة والمحاماة ، فهو نظر النيابة مندمج فيه (الاتهام) ، وفى نظر المحاماة هو عبارة عن (الدفاع) ... أما شخصيته ، أو حريته أو عواطفه ، فهى فى نظر الاتهام مسألة ثانوية ، طالما أن القضية (مخدومة) ...

وأنى أؤكد لحضراتكم أن ليس أقسى على المتهم من هذا التجرد من شخصه ، هذا التنكر عن أهله وجنسه ، فاذا دخل ، فالى السجن ، وإذا خرج فالى القفص يجب ألا ننسى أن المتهم الذى هو فى السجن « نمرة » هو فى بيته حياة ومحبة ، يجب أن لا ننسى أن المتهم الذى هو فى نظر النيابة اتهام ، وهو فى الوقت نفسه أب ، وزوج ، وولد ، وأخ ، وصديق ...

فلا تعجبوا إذن ياحضرات المستشارين إذا كلمتكم عن هؤلاء المتهمين كأشخاص وبشر ، فأنتم ولله الحمد لستم قضاة أوراق كما وصف حضرة قاضى الاحالة نفسه ، أنتم ـــ وانى لأرتجف من هول ما أنتم ـــ أنتم قضاة نفوس بشرية أودع الله مصيرها فى كلمة تخرج من أفواهكم ، اقضوا بين ضعفنا وقوة من إذا قال قدر ، فأنتم أقوى وأنتم أقدر ...



تكريم سعد فى ظل الائتلاف(١)

كثيراً ما كان مكرم عبيد يستشعر دسائس رجال الاحتلال البريطانى فى خلق الأزمات الوزارية للإطاحة بحكم الوفد ممثل جماهير الأمة المصرية ، والاتيان بحكومة أقلية تحقق صوالحه الشخصية ، لذلك كان الائتلاف السياسى بين أكبر حزبين (الوفد والأحرار الدستوريين) كثيراً ما يتم لتفويت الفرصة على رجال الاحتلال فى تحقيق رغباتهم ، وكان مكرم عبيد بطبيعة الحال هو همزة الوصل لتحقيق هذا الائتلاف ، وفى هذه الخطبة البلغية يصيغ مكرم عباراته فى أسلوب ساحر البيان للترحيب بزعيمه وأبيه الروحى سعد زغلول فى ظل ذلك الائتلاف :

يا دولة الرئيس لقد صحت عزائمنا نحن النواب السعديين والأحرار الدستوريين والوطنيين ، كلا بل نحن المؤتلفين ، كلا بل نحن المصريين ، ان نحييك باسم مصر التى نحن نوابها ، فاقبل تحية كلها محبة من أولادك وكلها ولاء من جنودك وكلها ثقة واجلال من حلفائك .

(١) الأهرام : ٤ يوليو ١٩٢٦ .

نحييك تحية لم يحيى بمثلها زعيم سياسى من قبلك ، فالزعماء السياسيون تتبدل زعاماتهم وتتغير تبعاً لتقلبات السياسة ، أما أنت فالسياسة هى التى تتقلب حول زعامتك وتتطور بتطورك وسواء لديك أسرت السياسة نسيماً ، أم هبت عاصفة ، فأنت أنت لا تعصف ريح بصخرتك ولا تلين قناة لصلابتك ، ولا يعبث زهو أوغلو بحكمتك .

ولا تعجب إذا حييناك نحن النواب ، فقد حيتك من قبل أمتنا بكل ما حباها الله من السنة .

ومن منا لم يرى فى تجواله كيف كانت الألسنة تلهج باسمك فتنطق ، والعيون تنم عنه فتشرق والأيدى تصبح فتصفق والقلوب تناجيه فتخفق .

سلنا فننبئك كيف فعل سحر اسمك فى نفوس ناخبينا وكيف غرده الأطفال تغريدا ، ورتله الرجال نشيداً ، وكيف كان بوق سيارتنا فى القرية كأنه هاتف الوحى أو بشير السعد ، فلا يكاد يرن صداه فى جوف الوادى حتى يخرج إلينا الأولاد الصغار وهم لا يكادون يخرجون من الأرض ، حفاة أقدامهم ، عراة رؤسهم ، مشتعلة عيونهم مندفعين نحو السيارة فرحين ضاحكين طربين ، يحيوننا بيحيا سعد ويضاحكوننا بيحيا سعد ويسابقوننا بيحيا سعد ، ويودعوننا بيحيا سعد .

سلنا نحن الذين انتخبنا باسمك كيف كنا ندخل بلدة فما أن ندخلها حتى يصيح أطفالها حتى يهتف رجالها حتى تزغرد نساؤها ، حتى نفوز بأصواتها .

ولا تسألنا كيف كنا نحدثهم عنك بل سلنا كيف كانوا يحدثوننا عنك ، وكيف كان خيالنا سقيماً عيياً ، وكيف كان خيالهم قوياً سخياً ، وكيف أقسم البعض جهد أيمانهم أنهم رأوا اسمك منقوشاً على بطيخة ، وقال غيرهم بل على أوراق الشجر . . . وكلهم صادقون وان اختلفت روايتهم فقد رأوا بعين قلوبهم ، وان لم يروا بعينى رؤسهم . . . !

حقاً أن الوطنية فى مصر قد ارتسمت آياتها فى قلوب الناس فأصبحت وحياً مسطوراً وكأنى بها قد ضاقت بها قلوبهم فانتظمت فى أفواههم شعراً منثوراً ، وكأنى بهم قد تمثلت للناس بشراً سوياً فكانت لهم سعداً ، وكان لهم سعد بشيراً .

هذا بعض ما رأيناه وسمعناه نصوغه لك تحية ونبلغه لك رسالة وما نؤدى بذلك إلا واجباً وطنياً ، بل ودينا شخصياً ، فقد أنتخبنا نحن السعديين باسمك ، وتحت لوائك ، ولا أغالى إذا قلت أن الناس انتخبوك فى أشخاصنا كما أدمجوا فى أسمك أسماءنا .

غير أننا إذا أطريناك فلأنك لا تتخذ من هذا الاطراء عزة لشخصك ، وزهواً لنفسك ، فأنت لست أنت إلا بنا نحن المصريين الذين وهبناك كل ما فى نفوسنا من ثقة ، وما فى خيالنا من سخاء ، وما فى طاقتنا من جهد ، وما فى حياتنا من تضحية ولقد برهنت وبرهنت الحوادث على أنك خير أهل لتلك الثقة السامية ، فأنعم بك وبأمة أنت أحد أبنائها .

سعد والائتلاف

أيها السادة : إذا كان لهذة الحفلة معنى خاص ، ومعنى سام ، فهو أنه قد أصبح لكل الأحزاب نصيب فى سعد ، كما أن لها نصيباً فى تكريمه ولا غرابة فى ذلك ، فسعد كان ولا يزال رجل أمة لا زعيم حزب . وكلما ائتلفت صفوف الأمة واجتمعت كلمتها ظهرت هذه الصفة بارزة فيه ، وتحققت الوحدة فى شخصه .

ومن نعم الله علينا أن الائتلاف قوى بل هو أقوى الآن منه فى أى وقت آخر ، فقد اتحدث كلمة الأحزاب جميعا ، ومن دواعى الأعجاب بهذا الائتلاف أنه أوسع مدى بل وأصلب عوداً من أى اتحاد عرفته البلاد ، فقد جمعتنا فيما مضى نشوة الظفر أما الآن فقد جمعتنا صحوة الخطر ، أى أننا اتحدنا لندفع شراً ، لا لنقتسم خيراً .

هذه هى فكرة الائتلاف وغايته ، الكلمة الأولى والأخيره فيه ، فاذا كان لخصوم الائتلاف أمل فى انفصامه فليعلموا علم اليقين أن الأمة التى حنكتها الأيام والمحن لن يخدعها فى نفسها خادع ، ولقد جاء فى أمثال أهل الصين « إذا خدعتنى مرة فأنت المذنب وإذا خدعتنى مرتين فأنا المذنب » فلا خوف

على ائتلاف اليوم من اختلاف الأمس فبمقدار ما اتلفنا وبمقدار ما كانت هوة الخلاف سحيقة بمقدار ما كان المجهود لاقتحامها عظيماً ، والائتلاف الناتج عنه أكيداً وطيداً .

ويسرنا أن نفهم الأجانب عامة والانجليز خاصة أن هذا الائتلاف الذى هو خير فى ذاته لا يمكن أن ينتيج إلا خيراً لنا ولهم ، فلم يقصد به إلا اجماع كلمة الأمة على حسن التفاهم معهم ، وتقريب مسافة الخلف بيننا وبينهم .

وختاماً أرجو الله أن يسدد خطواتنا فى حياتنا الدستورية القادمة ، وأن يهبنا من الحزم فى الحق والحكمة فى تحقيق ما يليق برجال مسئولين عن حياة أمة وحريتها ، وأن يجعل الغد حداً فاصلاً بين زخزف القول وجد العمل ، وسراب الأمانى ، ونور الأمل .

* * *



عيـد الجهـاد[1]

أجـرى أحمد زيـور باشـا رئيس الوزراء انتخابات مجلس النواب ففاز الـوفد بـالأغلبية ، ولـذلك صـدر مرسـوم بحل المجلس يوم انعقاده فى ٢٣ مارس عام ١٩٢٥ .

رأى أعضاء البرلمان المنحل أن يجتمعوا من تلقاء أنفسهم يوم ٢١ نوفمبر وعقد مؤتـمر وطنى برئاسة سعد زغلول باشا يوم ٢٦ فبراير عام ١٩٢٦ ضم احزاب الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى طالب باحترام الدستـور وإجراء الانتخـابات فاضطر الملك أحمد فؤاد إلى النزول على إرادة الأمة .

وفى الانتخابات فاز الوفد وشكلت حكومة إئتلافية برئاسة عدلى يكن باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين فى ٧ يونيه عام ١٩٢٦ وتولى سعد زغلول رئاسة مجلس النواب .

وجاء عيد الجهاد فى ١٣ نوفمبر عام ١٩٢٦ فألقى مكرم عبيد باشا هذا الخطاب :

(١) الأهرام : ١٤/نوفمبر ١٩٢٦ .

إذا كان العيد احياء لما مضى فاسمحوا لى أن أحدثكم عن الماضى مليا ، فان لنا فيه ذكراً وحياة ووحياً ، ففى ١٣ نوفمبر ١٩٢٤ وهو ماض ما أقربه إذا قيست بحوادثها وخطوبها فى ذلك الماضى القريب البعيد احتفل الشعب بهذا العيد احتفالاً لم يروا فيه من غريب إلا انه كان شعبياً ، فتجلت فيه آمال أمة ناهضة تستقبل الأمل فتيا ، وما كان أعجبها آمالاً تلك التى دفنت نفوسنا فأصبحت شيئاً حياً ، ونقشت على ذاكرة الدهر فكانت ذكراً خالداً مروياً . . آمال يعلم الله انها بريئة متواضعة ، لا يرجو المصرى من ورائها إلا أن يكون مصرياً ولا يطمع له فى الوجود إلا أن يكون حياً ، ولا فى عزة إلا أن يكون أبياً ، ولا فى قوة أن يكون بالحق قوياً ، ولا فى صداقة أو خصومة إلا أن يكون على الحالين ، كريم النفس رافع الرأس شريفاً وفياً .

ولكنها الآمال عدها الجد العاثر علينا آثاما واحتسبتها الأيام آلاما . قضت الأمة سنتين كاملتين وهى حيرى بين حكم الدهر ، وظلم البشر ، إلى أن أدركت ، وما أسرع ما أدركت أن الدهر : وكل ما فى الدهر للناس صور ، فهو كالظل يتبعهم أن خيراً فخير وأن شراً فشر ، فلا تبكوا الدهر بما ليس فيه ، فانما الدهر أنتم ، وهو قلب إذا انقلبتم وهو صلب جامد إذا ثبتم ، وهو مغلوب على أمره إذا غلبتم وغالب إذا تغلبتم .

غير أن الأيام تمر وتفنى والرجال كالأشباح تظهر وتختفى ، اما يومنا ، ذلك اليوم ، الذى انبثق فيه فجرنا ، وفك اسرنا ، فهو دون سائر الأيام مسطور فى لوحة الأزل . . أما رجلنا هذا الذى اجتمعت فيه رجالنا وائتلفت آمالنا ، فهو لا يزال فى جبهة الأسد وفوق هامات البشر إذا امتدت إليه يد الحوادث ارتد القدر ، وإذا ارتطم الموج بصخرْه عج وانحسر ، وإذا انطلق السهم إليه رد وانكسر .

عجيبة والله تلك الأمة ، وعجيبة نهضتها ، فمن عيد إلى عيد استردت النهضة بهجتها ، والصفوف وحدتها ، ومن عيد إلى عيد قوضت الأمة أركان الاستبداد

وبنت على أنقاضه دستورها ، فأصبح الدستور الآن أقوى منه فى أى وقت مضى ، ولابدع فقد انتزعه الأمة انتزاعاً من حزب الاستبداد فرفعت على أكتافها قوائمه ، وبنت على ائتلافها دعائمه .

عندما تغير الاتجاه الفكرى بين الأحزاب ، بدأت بذور الائتلاف تتأصل فى تربته ، فكانت تنمو ببطء إلى أن حان وقت ازدهارها فادهشت العالم بل الزارعين أنفسهم بجمالها وروائها .

ومما يجدر بالذكر هنا أن هذا الائتلاف ليس من صنع صانع ، ولا هو بالبنيان المصطنع الزائف كما يتوهمون ، بل هو وليد الاضطهاد ، وابن الحاجة والضرورة ، ولذلك جاء تدريجياً ، وتطور تطوراً ، والآمال معقودة ان يصبح الائتلاف مع الزمن اندماجاً ووحدة .

وأجمل ما فى هذا الائتلاف انه مستمد مباشرة من روح الأمة فهى التى أرادته فكان . . . وعندى أنه إذا كان هناك دليل يدل على حيوية هذه الأمة وقوة نهضتها ووحدة قبلتها ، فاليكم هنا الدليل من الف دليل على قوة نهضتها ، ولاسيما انى لا أريد أن أتهم بما اتهم به الامام فخر الدين الرازى من قبل ، فقد روى أن بدوية من قبائل العرب رأت هذا الامام الكبير ، وقيل لها انه عالم عظيم لأنه أقام ألف دليل على وجود الله ، فقالت اذن كان فى قلبه ألف شك . . فلا تنتظروا منى أى دليل على فوائد الائتلاف لأنه ليس فى قلبى أى شك .

لقد سردت عليكم حوادث هذا اليوم المجيد وتلوت عليكم ما قيل فيه تلاوة حتى لا يفوت التاريخ صفحة واحدة من كتاب نهضتنا الوطنية ، ولا مشاحة أنه يوم من أيام التاريخ ، وليس لى أو لغيرى أن يتهجم على التاريخ ويتطفل على المستقبل ، فيتنبأ بما سيكون لهذه الحوادث من أثر فى مصير البلاد ، ولكن إذا لم يكن فى مقدورنا أن نستشف الغيب ، فالنتائج الماضية والحاضرة ماثلة أمام أعيننا ، ومن السهل استيعابها أو على الأقل استقصاؤها .

وأول نتيجة لهذا الاجتماع هو ظهور الائتلاف بشكل عملى محسوس ، والواقع أن بذور الائتلاف كانت قد بذرت من قبل ولكن هذا الحادث كان الثمرة الأولى لتلك البذرة الصالحة ، وإذا صح لى أن أتكلم بلغة القطن التى لا يتكلم

الناس إلا بها فى هذه الأونة ، فقد كان اجتماع الكونتنتال هو الجنية الأولى من شجرة الائتلاف ، واجتماع المؤتمر هو الجنية الثانية ، واجتماع البرلمان هو الجنية الثالثة ، اما النتيجة الثانية لاجتماع الكونتنتال فهى أن الأمة برهنت لنفسها وللعالم أجمع أنه لا غنى لها عن الدستور ، وانها من أكثر الأمم استحقاقاً للنظم الدستورية ، لأن أول دليل على استحقاق الأمة للدستور هو شعورها بالحاجة إليه والمطالبة به كما يقول علماء الدستور ، ولقد ضحت الأمة فى سَبيل الدستور كل شىء حتى أحزابها ، حتى أحقادها .

مصريون لمصر(1)

أنى لا أعرف ، وأكره أن أعرف ، أن هناك موظفين أقباطاً ومسلمين ، فان الموظفين الذين خلدت وطنيتهم وتضحياتهم فى كتاب النهضة المصرية ، هم الموظفون المصريون ، ولا أعرف سواهم ، ومن الحرام أن تثار مسألة قبطى ومسلم ، بعد أن قبرناها وغسلنا ما خلفته من أرجاس بدماء شهدائنا الزكية ، وانى أحمد الله أن القائمين بهذه الحركة هم نفر قليل يعدون على الأصابع ولا يمثلون طائفة ولا فريقاً ولا رأياً معدوداً ، ولقد أتيحت لى فرصة التحدث مع كثيرين من الأقباط الموظفين وغير الموظفين ، وفى مقدمتهم رجال الدين ، فوجدتهم جميعهم ساخطين على تلك الضجة المصطنعة التى قامت فى يوم وليلة من غير مقدمات ، دون أن يدرى بها أو يحس بالحاجة إليها أحد ، ورأيت الموظفين منهم متأججين وطنية وسخطاً على أولئك الذين أعطوا أنفسهم حق الكلام باسمهم من غير مسوغ ولا مبرر .

أما عن الشكاوى فى ذاتها فالمعروف أن كل تصفية عامة كالتى تقوم بها لجنة الموظفين العليا ، قد تجر وراءها بعض المصاعب الفردية كما حصل فى انجلترا وغيرها من البلاد ، ولكن هذا الشرط ضرورى كما يقولون ، وان وقعت بعض هذه المصاعب على الموظفين المصريين فهى تشمل المسلم والقبطى معا

(1) من حديث لمكرم عبيد فى فبراير ١٩٢٨ حول الضجة التى كانت قد اصطنعت اذ ذاك بدعوى المساس ببعض الموظفين الاقباط .

من غير تمييز ، ولا تفريق ، فلا معنى أذن للطنطنة على صفحات الجرائد والضرب على نغمة التفريق المرذولة مما تثور له وطنية كل مصرى قبطياً كان أو مسلماً . . .

وأنى أرجو كما قال ذلك المصرى الصميم محمد محمود باشا وزير المالية ، أن تكون هذه آخر مرة يذكر فيها أن هذا مسلم وهذا قبطى ، فاننا كلنا مصريون ، وطناً ودماً وشعوراً .

ومن العبث تكبير هذه الحادثة التافهة ، ومحاولة استغلالها ، كما فعل بعض مراسلى الجرائد الأجنبية فما هى الا زوبعة فى فنجان ، وليعلم الناس قاطبة أن اتحادنا — أستغفر الله بل وحدتنا — التى أصبحت مضرب الأمثال عند أمم الشرق جميعاً ، قد صارت فوق متناول الألسنة بعد أن عجزت الحوادث والتجارب عن أن تنال منها منالاً ، فقد كنا وسنكون جميعاً ، مصريين لمصر .

* * *



احتفال الوفد بعيد الجهاد الوطنى(١)

ألقى مكرم عبيد خطاباً فى الاجتماع الذى عقده حزب الوفد فى ١٣ نوفمبر ١٩٢٩ للاحتفال بذكرى عيد الجهاد ، حيا فيه الزعيم الراحل سعد زغلول بوصفه رائد الحركة الوطنية المصرية الحديثة ، وانتقد دكتاتورية محمد محمود(٢) وتحدث عن العلاقات بين المسلمين والأقباط ، ورد على الادعاءات والمزاعم التى أطلقها خصوم الوفد وصحفهم ، وذكر أنه حينما اكتشفت الحكومة أن الأمة ظلت متحدة رغم الارهاب والدكتاتورية قررت تفويض ذلك البنيان المتماسك ، وبذلت من أجل ذلك محاولات لإحياء الخلافات الدينية ، لكن منيت تلك المحاولات بالفشل الذريع وها هو نص هذا الخطاب :

سيداتى وسادتى :

العيد هو الذكرى

اليوم عيد ، والعيد هو الذكرى ، فاذكروا روح الزعيم فى سماء خلودها ، فيوم النهضة يوم عيدها ، اذكروا اليوم سعد حيا فى مجده ، كما ذكرتموه بالأمس

(١) البلاغ : ١٣ نوفمبر ١٩٢٩ .

(٢) الذى كان قد عطل الدستور تأليف ما أسماه وزارة اليد القوية

ميتاً فى لحده ، فالموت والحياة تتنازعان السيطرة فى مملكة الانسان ، ويتبادلان النصر والهزيمة فيتساويان ، ولكن الغلبة للحياة مع الذكران ، والموت مع النسيان ، فالميت حى لديك إذا ذكرته ، والحى ميت لديك إذا نسيته ، فاذكروا فى عيد الجهاد موتاكم وشهداءكم ففى الذكر حياة لهم ولكم .

ذكرى سعد

بالأمس القريب اجتمعت طوائف الأمة تذكر فجيعتها فى سعد ، وكأنى بها وقد تدافعت مشاعرها وجوارحها إلى بكائه ، تلمست بعض العزاء من رثائه ، والانسان مسكين تغلبه المنايا على أمره ، فيتحايل على أحزانه ، وتلهب جبينه جمرة الأسى ، فيستمطر ندى العيون على وجدانه ، وييئسه أن يضم القبر جثمان الحبيب ، فيختلس الخيال من بين جدرانه ، ويوحشه أن يغيب فى الأعماق صوت الفقيد ، فيقنع بصدى أقوال وردت على لسانه .

تلك شرعة الأسى ، وقد كانت ولا تزال شرعتنا منذ أن نكبنا فى سعد ، ففى كل عام نستجدى من الدهر الشحيح يوماً نسترد فيه الراحل العزيز من غربته ، ونتسمع صدى صوته ورنين فصاحته ، ونتملى بما ترسمه الذاكرة من صورته ، ثم نبكى بكاء اليأس لبعد ما بين خياله وحقيقته .

فلا بدع أن يعز فيك ياسعد عزاء ، وينضب فيك ياسعد بكاء ، وإذا كان جرح القلب دامياً غير ملتئم ، وكلما عاودته الذكرى عاد يتثلم ، فما أهون ما تبكى به الأعين من دمع مضطرم ، وما أرخص ما تجود به الألسن من غوالى الكلم .

عيد الحياة

ولكن إذا كان الأمس عيد الموت فاليوم عيد الحياة ، عيد الجهاد ، والجهاد حياة قوية غلابة ، يغذوها عمل ، ويحدوها أمل ، بل حياة دائمة مستمرة ،

يتخللها الموت دون أن يقطعها ، وتعترضها المحن فلا تعوقها بل تدفعها ، فاذا قيل لكم أن الحياة جهاد فمن الحق أيضاً أن تذكروا أن الجهاد حياة ، إذ الحياة كم ومعنى ، وكل معنى الحياة فى قيمتها دون مدتها ، فمن جاهد شهراً فقد عاش لنفسه ولغيره فقد أضاف أعمار الغير إلى عمره .

عيد هو التاريخ

أيها السادة :

إذا كانت الحياة حافلة بالحوادث الجسام فمن العبث أن تقاس بمقياس الأيام والأرقام ، فأين نحن من مثل هذا اليوم فى السنة الماضية ؟ هى سنة من العمر وكأنها العمر فى سنة ، فلقد تعاقبت فى فتراتها التطورات بما لا تتسع له سنوات متواليات وتلاطمت فى خضمها الحوادث كالموج العاصف ، لا يكاد يطغى حتى يتكسر ، ولا يتجمع حتى ينثر ، سنة جمعت بين برديها سواء الهزيمة وبهجة الظفر فلا يكاد النور يختفى حتى ينتشر ، ولا يكاد الباطل يستوى حتى يتدهور .

فحيوا اليوم عيد الجهاد فهو يوم النصر ، عيد هو التاريخ نقشت على لوحته مختلف الصور ، وجمعت فى كتابه شتيت العبر ، وأعلنت من منبره كلمة القدر ، وما أدراك ما كلمة القدر ، هى كلمة الحق زودوا بها أولادكم ذخيرة صالحة منذ الصغر ، هى صوت النذير أسمعوها لمن فى آذانهم وقر ، هى سر الخليفة تهب بها الرياح وينطق الحجر ، هى هذه فاذكروها . . . الله واحد والحق واحد ، ولئن تعددت موازين الباطل فلن يستوى فى الحق مؤمن وجاحد ، ولئن أبطأ الجزاء فكل لجزائه واجد ، ولئن اعتدى على الحق فى جنح الظلام فللحق فى ضمير الكون شاهد ، ولئن مد للظالم فى أسباب ظلمه ، وسدت فى وجه فريسته الموارد ، فللحق من نفس أسباب الظلم شباك يحوكها ، بحيث تفلت الفريسة ويقع الصائد .

قيـــام الدكتاتوريـــة

(الباب الأول) ــ مقدمات الدكتاتورية :

خذوا مثلاً تلك الدكتاتورية السائدة البائدة ، ففى مصيرها أبلغ عظة لمن طغى واستكبر ، وأوفى جزاء لمن آمن وصبر .

ولم تكن الدكتاتورية بنت يومها ، بل هى نتيجة مهدت لها أسباب ومقدمات وتنحصر تلك الأسباب فى سياسة المستعمرين بازاء الدستور ، وموقف الأحرار الدستوريين بازاء أمتهم .

تاريخ الدستور بيننا وبين المستعمرين من الانجليز

كان لمصر دستور وليد ، وضعته تلك الأم الرؤوم بعد يأس السنين والأجيال ، وبذلت فى سبيله أعز ما ادخرته من دم ودمع ومال ، فكان الدستور هو الصفحة الأولى من كتاب حريتنا وثمرة ناضجة من ثمار نهضتنا ، أعلنت فيه سيادة الأمة ، وبوئت كلمتها مكاناً علياً ، وتجلت فيه ارادة الشعب ، فكان لها مظهراً حياً .

بيد أن الدستور لم يحقق للأمة أقصى غايتها ، ولم يكفل لها كامل حريتها والحرية لا تقبل بطبيعتها تجزئة ولا قيوداً ، فهى عنصر طليق كالهواء ، لا يهب إلا فى وسيع الفضاء ، وما الحرية المغلولة إلا عبودية معسولة ، والحر يدمى كرامته حرير قيوده ، وكالعبد يدمى قدميه حديد أصفاده .

ولقد كسبت الأمة دستوراً ، ولكنها حرمت صحيح استقلالها ، فنالت حريتها مجزأة مبتورة ، وأمكنها أن تقدر ما لم تنله بالقياس إلى ما نالت ، فكان ما نالته حافزاً إلى ما عز مناله ، ولا يحس بالنقص مثل من طلب كمالاً .

استمسكت الأمة جميعاً بدستورها فكان العروة الوثقى بين طوائفها وأحزابها وكان جل قصدها أن تثبت للعالم أنها أهل لما كسبت ، فلا ينكر عليها أحد ما حرمت ، وما إليه نهضت وسعت ألا وهو الاستقلال التام .

خطة طبيعية مشروعة تتفق مع طبيعة الأشياء والأحياء ، ومع سنة التطور من حسن إلى أحسن ، ولكنها خطة لم تروق للمستعمرين من الانجليز لتعارضها مع سياستهم .

كانت السياسة الاستعمارية البريطانية بإزاء الدستور المصرى ترمى إلى أن يكون الدستور وسيلة لتناسى مطلب الاستقلال وأغفاله ، بينما الخطة المصرية هى على الضد من ذلك ، أن يكون الدستور وسيلة لتحقيق الاستقلال واستكماله .

فكرتان أساسيتان كتب لهما أن يشتبكا فى المعترك السياسى المصرى ، فكلما يئست السياسة الاستعمارية من تحقيق فكرتها ، عمدت إلى البرلمان فحلته ، وإلى الدستور فحطمته ، عسى أن يتسرب اليأس إلى قلوبنا فنعدل عن مطمعنا ، أو نخفف من غلوائنا وماكنا ، علم الله طامعين ولا مغالين .

ولما كان الوفد رمزاً للنهضة الاستقلالية فقد كان على الدوام هدفاً للسياسة الاستعمارية التى كانت ترمى إلى غرض من ثلاثة ، فى دستور من غير اشتراك الوفد ، وأخيراً فإذا لم يكن بد من الوفد فلا دستور .

تلك أدوار السياسة الاستعمارية بإزاء الدستور المصرى ، ومنها نفهم لماذا حل البرلمان المرة بعد المرة ، ولماذا انتهى الأمر إلى تلك الدكتاتورية ، التى أريد بها أن تقضى على الدستور قضاء أخيراً ، فلم تفلح إلا فى القضاء على نفسها .

فعندما وضع الدستور كان سعد وأصحابه مبعدين فى المنافى ومعتقلين فى السجون بينما كان الأحرار الدستوريون ينزلون إلى الميدان يجولون فيه وحدهم ويصولون ، وبعبارة أخرى قد كانت النية معقودة على أن يكون دستور من غير الوفد ،

وكان الأحرار الدستوريون يمنون أنفسهم والاستعماريين معهم أن الأمة ستنسى الوفد وزعماءه ومبادءه بسبب اشتغالهم بالانتخابات البرلمانية ، وما يتبعها من مهام الحياة الدستورية ، ولكن ثبات الأمة فوت عليهم قصدهم ، فعاد سعد وكان الدستور ولكن مع الوفد .

ومن الحق أن نقول هنا أن حكومة العمال البريطانية لم تتبع تلك السياسة الاستعمارية بإزاء دستورنا فى سنة ١٩٢٤ ، كما تتبعها الآن ، ولذلك كان عهد الوزارة الشعبية الأولى أقرب العهود إلى الاستقلال الفعلى ، إذ اجتمع فيه الوفد والدستور معا .

ثم حل مجلس النواب للمرة الأولى والثانية ، لا لسبب إلا لأن السعديين يكونون الكثرة الساحقة ، وإن تلك الكثرة لم يشغلها شاغل عن المطالبة باستقلال البلاد والاستمساك بعزتها .

عاد المستعمرون اذن إلى سياستهم الأولى وهى استبعاد الوفد باستبعاد الدستور ، ثم عاد جهاد الأمة سيرته الأولى مما اضطرهم إلى التسليم بعودة مجلس النواب ، ولكنهم اشترطوا أن تكون الوزارة الائتلافية ، وأن لا يكون سعد رئيساً للوزارة ، وعززوا اشتراطهم هذا بالبوارج الحربية ، كما تعلمون .

وهنا نصل إلى المرحلة الثالثة من السياسة الاستعمارية بازاء الدستور ، وهى السياسة التى انفرد بها اللورد لويد دون وزير الخارجية البريطانية ، فقد كانت سياسته أن يعود الدستور بشرط أن لا يكون للوفد الكلمة النافذة فيه ، وأن يكون النفوذ منحصراً فيه أو فى رجاله من الأحرار الدستوريين ، ولكنه لم يفلح فى سعيه مع الوزارات البرلمانية ، وأخيراً على أثر تلك الوقفة الوطنية الرائعة التى وقفها دولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا بازاء مشروع ــ ثروت تشمبرلين ــ تكونت وزارة النحاس باشا فلم يكن بد للورد لويد من تخير طريق من اثنين :

إما بقاء الدستور والتسليم بنفوذ الوفد ، أو هدم نفوذ الوفد وهدم الدستور معا .

وانتهى الأمر به إلى هدم الدستور ، فأقام دكتاتوريته مطلقة من كل قيد واختار لتحقيق أغراضه من هدم الدستور حضرات من يتغنون بأنهم بناة الدستور من أصحابنا الأحرار الدستوريين . . . ولم يكن فى اختياره مبتكراً ولا مبتدعاً ، فقد كانت للأحرار الدستوريين سوابق فى تعطيل الدستور والعبث بأحكامه .

فلنتحدث أذن عن الأحرار الدستوريين بصفتهم عمال الدكتاتورية ، قبل أن نتحدث عن الدكتاتورية فى ذاتها .

مساكين ، حتى فيما تخيروه لأنفسهم من اسم يدل عليهم ، وصفة تميزهم ، فقد تقلبوا وتقلبت بهم الأهواء ، حتى لم يعودوا يعرفون أنفسهم ، فما بالكم باسم يعرف عنهم .

أحرار ودستوريون ! . . . هو ذا الاسم لا يعرفونه ولا يعرفهم ، فلم تعد ألفاظه تشير إليهم ، بل أصبح كل حرف من حروفه ينهض شاهداً عليهم ، ويسخر ضاحكاً منهم .

ولو أن لى أن أتطفل بتقديم النصح إليهم ، لأشرت عليهم وهم أهل مرونة وكياسة وبعد نظر وسياسة ، أن لا يقيدوا أنفسهم بالأسماء الجامدة ، أو يحدوا نشاطهم بعبارات محددة . . . فللألفاظ فى اللغة مدلول واستقرار ، بينما السياسة فى عرفهم تنافى كل استمرار ، فيوم هجوم ويوم فرار ، ويوم سكوت ، ويوم حوار ، ويوم انحناء ، ويوم استكبار ، ويوم لهم وبعدهم الدمار ، هذا شعارهم ، وبئس الشعار .

وانى أخشى أن يتسرب إليهم بعض الشك فى تلك النصيحة البريئة التى أسديتهم اياها ، ولذلك فانى أقدم لهم الأدلة التى تثبت صدق ما أشرت به عليهم من عدم التقيد بأسماء مربكة ، فقد كانوا فيما مضى وفديين فأين هم الآن من الوفد ، وكانوا عدليين فأين هم الآن من عدلى ، وكانوا أحراراً وكانوا دستوريين فأين هم من الحرية ومن الدستور .

وقد كنت فى انجلترا اخطب فى جمع من الانجليز ممن لم يكن لهم المام خاص بشئوننا المصرية ، وأشرح لهم موقف الأحزاب المصرية من الدستور والاستقلال ولما بدأت الكلام عن الأحرار الدستوريين سألنى أحدهم هل هذا اسم شعبة من شعاب الوفد ، فأجبته بل هو اسم الحزب الذى يرأسه محمد محمود باشا ، فحملق الرجل بعينيه والدهشة آخذة منه كل مأخذ ، وقال : ولكن هل لا يزالون يدعون أنفسهم بهذا الاسم بعد أعلان الدكتاتورية ؟ قلت : نعم ياسيدى بل هم الآن دستوريون أكثر منهم فى أى وقت آخر ، لأنهم يقولون أنهم

هدموا الدستور لينقذوه ، فضحك الرجل وضحك السامعون ، ضحكاً امتلأت به افواههم ، ورقصت به أساريرهم ، وكلهم مستظرف تلك النكتة التى لم يكن لى مع الأسف فضل ابتكارها .

ولكن دعونا من الاسم إلى المسمى فما هى حقيقة هؤلاء القوم ؟ لا أريد أن أتعرض إلى تكوينهم وأغراضهم وأعمالهم فكلها أمور عرفتموها وخبرتموها اختباراً مراً ، ولكن أحدثكم بإيجاز عن نفسيتهم .

قيل لكم أنهم صنيعة المستعمرين ، وهو صحيح إلى حد ما ، ولكن لا تنسوا أنهم ، وقبل أن يخرجوا على امتهم خرجوا على ضمائرهم ، ولذلك عزت فيهم الحيل ، لأن موت الضمير هو علة العلل .

هم قوم صنعهم الهوى فأذلهم ، وطوح بهم الفكر فأضلهم ، يشتهون أولاً ، ويفكرون ثانياً ، مخضعين تفكيرهم لشهواتهم وأطماعهم ، ولذلك فالرأى عندهم نزوة والعاطفة شهوة .

فهل من عجب وقد باعوا أنفسهم لشهواتهم ، وسخروا ذكاءهم لنزواتهم ، أن يكون لهم فى كل يوم فكرة ، لأن لهم فى كل يوم شهوة ، وأن يكون الرأى عندهم سلعة تباع وتشترى بثمن أعلى أو أدنى بحسب أسعار السوق وتقلباتها .

يالهم من قوم بائسين ، لا يهمهم فى سبيل أطماعهم أن يتخذوا من الطامعين ناصراً وظهيراً ، ولا يهولهم وهم فى رغد العيش أن تشرب أمتهم كأس الحياة مريراً ، ولا يزعجهم أن يحرم المخلصون نعمة الحرية فى منافيهم وسجونهم ، طالماً أنهم يمشون فى الأرض مرحاً ويستنشقون النسيم عبيراً ، ولا يخجلهم ــ مع كل هذا ــ أن يجمعوا الفتات من حول موائد الوفد ليصنعوا بها لأنفسهم خبزاً وفطيراً ، ولا يشينهم أن يستغلوا جهد العاملين ويرفلوا فى مجد مستعار ، فما كانت الحياة عندهم إلا مظهراً وقشوراً .

الباب الثانى

عهد الدكتاتورية

عهد مشئوم كاد أن يلبسنا الحداد ، لولا روح الضحايا ألهمتنا الجهاد ، ولولا أن صمدنا له فباد .

عهد أريد به الفناء بأمة كل مطمعها من الوجود أن تعيش لترقى ، ويبيت فيه الشقاء لها من نفر من أبنائها ، ما أكثر ماشقيت بهم وما أكثر ما تشقى .

عهد ظالم وما أجبن الظالم فى قسوته ، فهو يرتكب الظلم ويتخذ من الظلم حجة على تضحيته ، ويمنع الشكوى ويستمد من السكوت أدلة على عدالته ، كمن يقتل ويقبل العزاء فى جنازته .

عهد لم تنكب البلاد بمثله ، من قبل اعتدت فيه يد الإثم على نهضتنا وحريتنا ، ووحدتنا ، ورجولتنا ، ونزاهتنا ، وسمعتنا ، فلما أن ارتفع الإثم ، تجلت لدى الناس رائعة نهضتنا ، وحريتنا ووحدتنا ، ورجولتنا ونزاهتنا وسمعتنا .

بيد أنه يجب علينا إذا شئنا أن نتتبع تطورات هذا العهد وأدواره أن نذكر الفكرة الأساسية التى قام عليها ، والغاية التى كان على الدوام متجها إليها .

فلم يكن الغرض الأول من الدكتاتورية القضاء على الحياة الدستورية فى ذاتها ، بل القضاء على النهضة المصرية والحركة الاستقلالية ولما كانت الحركة الاستقلالية ممثلة فى الوفد تحتم القضاء على الوفد ، ولما كان الوفد هو الأمة لم يكن بد للدكتاتورية من أن تحاول القضاء على الأمة ، بمالها من وجود سياسى وكرامة وطنية .

أدوار الدكتاتورية

وإليكم تفصيل الأدوار التى اجتازتها الدكتاتورية والوسائل التى اتخذتها للوصول إلى غرضها الأساسى من هدم الحركة الاستقلالية ممثلة فى الوفد ، فهى أولاً هدم الوفد كهيئة حاكمة ، ويكون ذلك بهدم الدستور ، ثانياً : هدم الوفد كهيئة شعبية ، وذلك بتلويث سمعته ، ومنع دعايته ، واضطهاد لجانه وأنصاره ، ثالثاً : هدم النهضة من أساسها وبذلك يهدم الوفد بهدم حركته .

الدور الأول : هدم الوفد كهيئة حاكمة :

وتحقيقاً لهذا الغرض بدأت وزارة محمد محمود باشا عهدها بحل البرلمان الوفدى وهدم الدستور إلى أجل غير مسمى ، وإدخال اليأس إلى قلوب الناس من عودة الدستور بشكله الحالى ، وبالأحرى من عودة الوفد إلى الحكم .

وللمذكرة الوزارية بحل مجلس النواب والشيوخ صريحة فى هذا المعنى ، فلم تكتف بحل المجلسين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بل أشارت بصريح اللفظ إلى الفئة القليلة ومالها من مؤثرات مصطنعة لا يمكن أن تنقطع أسبابها فى وقت قصير ، وقالت (إن الوزارة ستنظر فى قانون الانتخاب وما يتصل به من أحكام الدستور لتعديل ما قد يكون فى تعديله إصلاح الحالة التى سبق وصفها) وإن تلك الانتخابات التى ستؤجل إلى الوقت الذى يرجى فيه أن تتجلى إرادة الأمة على وجهها الصحيح) وبعبارة سهلة إلى الوقت الذى ترى فيه الوزارة أن الوفد قد مات وقبر . هذا ما قاله محمد محمود فى بيانه الوزارى فى ١٩ يوليو ١٩٢٨ فاسمعوا ما جاء فى كتابه المزرى كتاب (اليد القوية) بعد مرور سنة من الدكتاتورية :

(حينما التمس محمد محمود باشا ـ بالاتفاق مع زملائه الوزراء منذ سنة تقريباً ـ من جلالة الملك اتخاذ ذلك التدبير الجرىء بتعطيل البرلمان لمدة ثلاث سنوات شك كثيرون من المهتمين بالسياسة المصرية فى نتيجة هذه التجربة ، وخيل إليهم أن تحديد هذه المدة مبنى على مبالغة فى التفاؤل . . لكن رئيس الوزارة كان أصدق حكماً على مواطنيه وميولهم الوطنية من خصومه السياسيين ، بل ومن أولئك الذين كانوا مع أعجابهم بقراراته الجرئية يرتابون فى إمكان تنفيذها ، فان الذين تقدموه فى الحكم قد حبطوا لأنهم لم يستطيعوا أن يخفوا خوفهم من الوفد ، أما محمد محمود باشا فقد رسم لنفسه خطة أخرى وهى أنه قبل أن يعطل البرلمان دعا المعارضة إلى معاونته ، ولكن لما رفضت المعارضة دعوته أعلن بصورة قاطعة أنه يتولى الحكم وحده دون أن يسمح للوفد بالتعرض للشئون العامة ، وبناء على ذلك صدرت الأوامر إلى الموظفين بعدم الاشتغال بالسياسة . . وحيل بين الطلبة والسياسة ، وأصدر قانون جديد لتأديب المحامين ، ولم تحتج الحكومة إلا إلى أشهر قلائل لتقضى على حالة الفوضى والاضطراب . ولتعيد حياة الأمة سيرتها الطبيعية

من الاعتدال والنظام ، فتوطدت سلطة الأمة من جديد وتخلصت البلاد من كابوس الاستبداد الذى أناخت به عليها عصابة باغية من أناس غير مسئولين أطلقوا على أنفسهم اسم « لجنة الوفد التنفيذية » .

سبحان الله حقاً إن يده لأقوى من كل يد قوية ، اذن قد قضى على الوفد وانتهى الأمر ، ولن يعود الدستور فى شكله الحالى كما يقول البيان الوزارى ، وبما أن عودة الدستور رهينة بمشيئة الدكتاتور ــ وهو لن يشاء وفى الوفد بقية باقية ــ فلن يعود الوفد للحكم ، منطق بسيط مقنع ، لولا أنه ينقصه شيء واحد لو ذكره محمد باشا محمود لتم له المنطق ، ذلك أنه فاته أن يذكر تلك الآية الكريمة « ولا تقولن لشيء إنى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله » .

ولقد شاء الله ألا تكون للدكتاتور مشيئة .

الدور الثانى . هدم الوفد كهيئة شعبية :

بعد أن هدمت الحكومة الوفدية والدستور معها ، كان على الدكتاتورية أن تهدم الوفد كهيئة شعبية تمثل الحركة الاستقلالية ، ولقد اتخذت لتحقيق ذلك وسائل شتى تتلخص فيما يأتى :

أولاً : تلويث سمعة رئيس الوفد وأعضائه بتوجيه الاتهامات الباطلة إليهم ومن ذلك نشأت قضية سيف الدين وقضايا الفرسان التى انتهت بخذلان مبين للوزارة ولمأجوريها من الملفقين والمبطلين ، وسنتكلم فيما بعد عن قضية سيف الدين وأثرها .

ثانياً : منع الدعاية الوفدية : وذلك بتضييق الخناق على الجرائد الوفدية التى لها حظ من الحياة ومصادرة منشورات الوفد ونداءاته ، ومنع اجتماعات الوفد ولجانه ، وذلك فى الوقت الذى أباحت فيه الوزارة لخطبائها وكتابها أعراض الوفديين وكرامتهم .

ثالثاً : إرهاب . الوفديين بجميع وسائل الإرهاب ــ من محاصرة بيت الأمة والنادى السعدى ، وقبض وتفتيش وجاسوسية ، وفصل موظفين وعمد ، ومشايخ وحرمان من حقوق سياسية واقتصادية مما لا يقع تحت الحصر .

وسنرى أيضاً فيما يلى كيف ارتقت الوزارة من اضطهاد الوفد والهيئة الوفدية واللجان الوفدية إلى اضطهاد الأمة بأسرها إذ تبين لنا أن الوفد هو الأمة وألا قوة له إلا بها .

قضية أتعاب سيف الدين :

صورة مصغرة للدكتاتورية فى ظلمها ، ثم إثمها ، فى طغيانها ، فى خذلانها .

كان المغفور له سعد زغلول يقول إن الانجليز خصوم شرفاء ، وكان الذى يقول هذا الكلام رجل نفاه الانجليز وعذبوه ، ولكنه عرف معنى الخصومة ، وشرف النضال ، فقدر خصمه كما قدر نفسه ، والرجال تعرف أقدار الرجال .

والخصومة الشريفة هى التى لا تتدنى إلى الدس والخسة ، بل تناضل فى وضح النهار فقد تنفى وقد تسجن ، وقد تنزل إلى ميدان الحرب فتقاتل ، ولكنها لا تلفق التهم ، ولا تعمل فى جنح الظلام ولا تخاتل .

ولقد أدركت الدكتاتورية أن فى الخصومة الشريفة تشريفاً لخصمها ، وأن النفى والسجن يكبران من قدره ويرفعانه إلى أعلى عليين . فلماذا إذن لا يلجأون إلى الخصومة غير الشريفة ومم يخافون ؟ أيخشون حساب الضمير ؟ كلا فلن يكون حسابه عسيراً أو يسيراً ، فقد صفى حسابه وظائف معدودات وذهباً نضيراً .

لم يترددوا إذن فى التنزل إلى أدنى وسائل الخسة فى محاربة رجل هو مثال الشرف والأمانة والطهارة فعمدوا إلى قضية أتعاب سيف الدين يلفقونها ويستغلونها استغلالاً مزرياً ولا أرانى فى حاجة إلى تفصيل حوادثها وحسبى أن أسجل عليهم ما سجله حكم القضاء العادل من أنهم لم يتورعوا عن الدس والسرقة والتزوير وشراء ذمم الشهود فى سبيل خصومتهم الدنيئة .

الدور الثالث : هدم النهضة المصرية :

أو العمل على القضاء على الأمة كمجموع سياسى له وجود قومى وكرامة وطنية . ذلك أن الدكتاتورية أحست منذ أول الأمر أن هدم الوفد ليس من الهنات العينات وزاد هذا الإحساس قوة بعد صدور الحكم ببراءة زعيم الوفد وزميليه فلم تر مناصاً من أن تهدم النهضة فى ذاتها وتدمر الحركة الوفدية من أساسها ، فعمدت

إلى الأمة فى مجموعها ، وهيئاتها ، وطوائفها وحرياتها ، بل وسمعتها ، وأعطت فيها معاول التدمير والتشويه ، فلم تبق ولم تذر وإليكم قائمة سوداء من بعض أعمالها ضد طوائف الأمة وأنظمتها وحرياتها :

١ ـــ الصحافة : وهى لسان الأمة ومرآة رأيها عطلتها جميعاً بكم أفواهها ، أقول جميعا ولا أقولها عفوا فالأفواه تكم إما بإقفالها فعلاً أو بإقفالها حكماً ، ويكون ذلك بالتهديد بإقفالها أو بحشوها ذهباً .

لم يكف الدكتاتورية تعطيل المادة الـ ١٥ من الدستور ، وبعث قانون المطبوعات من رمسه ، ومخالفة هذا القانون نفسه فى كثير من أحكامه ، بل فتحت خزائنها ــ خزائن الأمة ــ لشراء ضمائر بعض الصحافيين ، عسى أن يفسدوا على الأمة ضميرها فتضل سبيلاً .

ومن عجيب ما يذكر فى هذا الصدد ذلك البلاغ الرسمى الذى أصدره محمد محمود باشا فى ٢٩ يناير ١٩٢٩ ينذر فيه الصحافة بالويل والثبور ، وفيه يقول : (أما التحقير والتشهير والرمى بالباطل بل القذف بحوادث يجهلها هؤلاء النقاد أما ذلك والطعن فى وطنية الوزارة فإنها لا تقبلها بحال عن الأحوال ، وتحظرها على كل جريدة من الجرائد ، ومن يفعل ذلك من الصحف فلا مناص من تعطيله تعطيلاً نهائياً) .

ولا ريب أن دولة الدكتاتور لم يكن متمتعاً بصفو مزاجه يومئذ فأبرق وأرعد ونهى وتوعد ، وهكذا تكون حرية الصحافة فى القرن العشرين .

ولا يفوتنا ونحن فى عيد الجهاد والتضحية أن نسجل فى قائمة الشرف أسماء الصحف التى سقطت أو جرحت فى الميدان دون أن يسقط علم الجهاد من يدها وهى الجرائد اليومية وفى مقدمتها :

جريدة البلاغ لصاحبها الأستاذ عبد القادر حمزة .
جريدة كوكب الشرق لصاحبها الأستاذ أحمد حافظ عوض بك .
جريدة وادى النيل : لصاحبها محمد أفندى الكلزة .
جريدة الشرق الجديد التى حررها الأستاذان محمد توفيق دياب وعباس محمود العقاد .

جريدة لا بترى لصاحبها الأستاذ غانم .
والجرائد الأسبوعية وفى مقدمتها :

مجلة روز اليوسف لصاحبتها السيدة روز اليوسف ومحررها الأستاذ محمد التابعى .
الرقيب لصاحبها الأستاذ جورج طنوس ومحررها الأستاذ محمد التابعى .
الشرق الأدنى لمحرره الأستاذ التابعى .
المستقبل : لصاحبه الأستاذ إسماعيل وهبى .
البلاغ الأسبوعى لصاحبه الأستاذ عبد القادر حمزة .

هذا فضلاً عن الجرائد الأخرى التى ألغيت رخصها أو عطلت فهى تنوف عن المائة عدا ، وترتب على ذلك أن كثيرين من الكتاب والعمال راحوا ضحية للدكتاتورية وعسفها .

٢ ــ الاجتماعات : ذكرنا فيما قبل أن الدكتاتورية لم تطق صبراً على اجتماعات الوفد ولجانه فمنعتها منعاً يكاد يكون باتا بمقتضى قانون الاجتماعات السابق ، ولكن ذلك القانون مع ما فيه من نصوص مقيدة للحرية لم يستوف فى نظر الوزارة شرائط القهر والإرغام فعدلته بقانون من عندها هو الكلمة الأخيرة فى الرجعية والإرهاق ، فقد أقامت من رجال البوليس قضاة يمنعون ويفضون الاجتماعات حسبما يشاؤون ، وعاقبت بالحبس أو الغرامة الباهظة من يخالف نصوص هذا القانون ، وفيما يلى ملخص وجيز لما أدخله ذلك القانون الباطل من تعديلات على تشريعات البلاد :

أولاً : لرجال البوليس الحق فى اعتبار كل اجتماع خاص اجتماعاً عمومياً وأن يأمروا الداعى أو الداعين إلى هذا الاجتماع بالغائه ، فإن توقفوا عدوا مخالفين ووقعوا تحت العقاب .

ثانياً : وكذلك يعد الداعى مذنباً إذا صدر الأمر إليه من رجال البوليس بعدم إقامة احتفال لتكريم أى شخص ثم خالف الأمر بأن شرع فى اقامة الاحتفال .

ثالثاً : ويعاقب أيضاً المدعو الذى يعد بتلبية الدعوة بعد أن يكون البوليس قد أصدر أمره بمنع الاجتماع .

وقد استصدر هذا المرسوم فى ظروف غريبة ، ان دلت على شيء ، فعلى عقلية نوع معين من الوزراء الدكتاتوريين .

قبيل صدور هذا القانون كانت تقام حفلات سمر ليلية ابتهاجاً بحكم البراءة فى قضية أتعاب سيف الدين ، ولم تكن هذه الحفلات إلا مظهراً لذلك الفرح الصميم الذى انتشر فى البلاد من أدناها إلى أقصاها .

بيد أن مراجل الغيظ كانت تغلى فى قلب معالى أحمد باشا خشبة وزير حقانية ، إذ بينما هو يعانى الأتراح ، كان الناس لا يحترمون له حزناً ، فيقيمون الأفراح والليالى الملاح . وبلغ الأمر منتهاه عندما امتدت الأفراح من القاهرة إلى الجيزة ، وأعلن حضرة عبد المجيد بك رضوان أنه سيقيم فى الجيزة حفلة تكريم لدولة الرئيس الجليل وزميلنا الأستاذ ويصا واصف فى يوم الجمعة ٢٢ مارس ١٩٢٩ .

كلا ، فإن هذا لا يطاق ، أمة أنقذناها بهدم دستورها ، أفلا تشترك فى أحزان دكتاتورها ، بل وتظهر الشماتة بإظهار سرورها . إذا ان مثل هذا المجون لا يعالج إلا بقانون .

وبناء عليه استصدر القانون فى بضع ساعات ، ولما كان لابد من صدوره قبل الحفلة بيوم واحد على الأقل فقد صدر فى ٢١ مارس من غير أنْ ترفق به مذكرة تفسيرية ، إذ المذكرة تنتظر أما الحفلة فلا تنتظر .

وهكذا خسرنا حفلة وكسبنا قانونا . . سخف فى سخف ، لولا أنه مضحك لأبكى . ومنذ صدور هذا القانون منعت الحفلات بتاتاً حتى انه لما عقدت اتفاقية النيل وكانت الوزارة وأنصارها يروجون لها بكل وسائل الترويج ، طلبت جميع المديريات عقد اجتماعات لدراسة هذه الاتفاقية الحيوية ، فكان المنع باتا استناداً إلى القانون الجديد .

وأشد من ذلك وأدهى أن البوليس كان يستند على نصوص هذا التشريع الدكتاتورى لفض اجتماعات الزباين فى مكاتب المحامين كما حصل فى دمنهور فى مكتب الأستاذ سعد الأنصارى ، أو فض اجتماعات لجنة الوفد فى دار الأستاذ عاذر

جبران المحامى برياسة الأستاذ النقيب محمود بك بسيونى وكيل مجلس الشيوخ ، وفى غيرها من البلاد .

٣ ــ الموظفون :

الاهتمام بالسياسة : أما عن الرأى السياسى فمما لا شك فيه أنه ليس للموظف فى أثناء تأدية وظيفته أن يتأثر بأهوائه أو ميوله السياسية أو يدخل السياسة فى أى شأن من شئون عمله ، ولكن الموظف خارج وظيفته إنسان له حقوق الانسان ومصرى له ما للمصرى ، غير أن الدكتاتورية حرمت على الموظفين ــ وهم من خيرة الأمة وصفوتها ــ أن يعنوا بمصير بلادهم ، فحظرت عليهم السياسة بتاتاً ، ونصت على ذلك فى التعديل الذى أدخلته على المادة ١٤٤ من القانون المالى (يحظر على الموظفين والمستخدمين أيضاً أن يشتركوا فى اجتماعات سياسية أوأن يبدوا علانية آراء أو نزعات سياسية ، وكل مستخدم يخالف حكماً من هذه الأحكام يكون قابلاً للعزل) .

إذن حرم على الموظف خارج وظيفته ما لم يحرم عليه حتى فى سنة ١٨٨٢ ، وأرجعتنا الدكتاتورية بجرة قلم خمسين سنة إلى الوراء . ولو أنها أخلصت النية فى هذا المنع لهان الأمر بعض الشىء ، ولكنها أحلت لقوم ما حرمته على آخرين ، وأطلقت أيدى موظفى الإدارة بل وكثيرين غيرهم من الموظفين فأمعنوا فى العمل السياسى والدعوة السياسية ، فى الوقت الذى اضطهدت فيه آخرين لمجرد الشبهة فى ميولهم السياسية ، والأمثلة على ذلك عديدة .

المحسوبية : تفشت المحسوبية والحزبية فى وظائف الحكومة فى عهد الوزارة السابقة إلى حد مريع لم تبلغه فى أى عهد آخر ، ولدينا إحصاء دقيق عن التعيينات الاستثنائية فى الثلاثة الشهور الأولى من العهد الدكتاتورى فقد بلغ عدد التعيينات الاستثنائية فى تلك المدة ٥٧ ، بينما بلغ عددها ٣ فقط فى عهد وزارة النحاس باشا و٦ فى الثلاثة الأشهر الأولى من وزارة عدلى باشا البرلمانية .

ويلاحظ أن التعيينات الاستثنائية فى المدة الأخيرة من العهد الدكتاتورى زادت أضعافاً مضاعفة عما كانت عليه فى الشهور الأولى ، فقد حشر أنصار الوزارة

والمقربون إليهم فى الوظائف الكبيرة والصغيرة على السواء ، ومن لم يظفر بوظيفة فاز بمرتب ضخم من المصاريف السرية .

وهكذا أصبحت وظائف الحكومة وقفاً على نفر بعد على الأصابع من رجال العهد البائد ، وهكذا دب الفساد فى كل فرع من فروع الحياة فى عهد هو الفساد بعينه .

٤ ــ القضاء :

لم يتورع العهد البائد عن المساس بقدسية القضاء والتعريض بعدالته ناسياً أن واجب الحكومة الأول هو أن يطمئن الناس إلى عدالة القضاء وأن تكفلها لها من منازعاتهم ، وأنها إذا عملت على نزع ثقة المتقاضين من قضاتهم فلا مناص من أن يقتص الناس لأنفسهم ويأكلوا بعضهم بعضاً وفى هذا انهيار لسلطان الحكومة نفسها .

قواعد أولية ، هى الألف والباء فى كل حكم ، ولكن الدكتاتورية تجاهلتها فسعت إلى خنقها .

فلقد كانت وزارة الحقانية تحاول السيطرة على ضمائر القضاة فاذا لم يصادف حكم المحكمة هوى من نفس الوزير أو تعارض مع سياسته بادر إلى حرمان تلك المحكمة من سلطتها ، إما بتشتيت أعضائها بطريق إدارى أو بتشريع خاص .

٥ ــ المحاماة :

المحاماة والطلبة هما الفريقان اللذان اختصهما كتاب اليد القوية بشرف الذكر ، كما خصهما الشارع الدكتاتورى بشرف التشريع الخاص ، ولئن استهدف المحامون لغضب الدكتاتورية فعن جدارة واستحقاق .

فعلى أثر حل المجلسين ووقف الدستور أضرب المحامون عن العمل احتجاجاً على عدوان الوزارة ، وفى أواخر ديسمبر من السنة الماضية اجتمعت الجمعية العمومية للمحامين الأهليين لانتخاب النقيب والوكيل ، وخمسة أعضاء لمجلس النقابة بدل الذين انتهت مدتهم وكانت الحكومة قد بذلت جهود الجبابرة لإنجاح مرشحيها ، وإليكم ما أسفر عنه هذا المجهود : فشل على طول الخط لمرشحيها

يقابله نصر على طول الخط للوفديين فأعيد انتخاب الأستاذ النقيب محمود بك بسيونى والأستاذ كامل بك صدقى وكيل النقابة وانتخب الاساتذة محمود فهمى جندية وعبد الله الحديدى ويوسف الجندى وميخائيل غالى وزهير صبرى أعضاء لمجلس النقابة وفاز الجميع بغالبية ساحقة من الأصوات .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قررت الجمعية العمومية بإجماع الآراء تجديد احتجاجها على وقف الدستور وتعطيل الحياة النيابية والحريات الدستورية .

ثم جاءت قضية سيف الدين ، وكان نصر جديد للمحاماة وللمحامين على الدكتاتورية والدكتاتوريين .

فهل من عجيب إذا خرج وزير الحقانية عن طوره ، وصب عليهم جامات جوره ؟ فشرع وقنن وتحايل وتفنن ، وراح يضيق الخناق على المحامين فى أتعابهم ويهدد فى أرزاقهم ثم ينقل الاختصاص فى التأديب إلى محكمة ليس فيها مندوب عن نقابتهم . وقد أضرب المحامون أسبوعاً احتجاجاً على هذا القانون الباطل لما فيه من مساس بالدستور واستقلال القضاء وكرامة المحاماة فأكرم بالمحامين والمحاماة .

٦ ــ الدعوى العمومية والحرية الشخصية :

باسم قانون حماية الموظفين اعتدت الوزارة السابقة على حق من أقدس الحقوق واعترف لكل مصرى منذ أن كان لمصر قانون ، وهو حق المجنى عليهم فى رفع شكاويهم إلى القاضى مباشرة بطريق دعاوى الجنح المباشرة ، سواء أكان المشكو موظفاً أم غير موظف .

حق من حقوق الانسان أولية تقضى به القوانين بل وناموس الاجتماع سلبته وزارة محمد محمود من أفراد الشعب ، فسمحت بذلك لعمالها من رجال الإدارة أن يعتدوا على الناس الآمنين فى بيوتهم وفى أعمالهم ، وينتهكوا الحريات المقررة فى الدستور من غير أن يكون للمجنى عليه الحق فى أن يذهب إلى القاضى مباشرة ، قائلاً إنى ظلمت فأنصفنى . . بل عليه أن يرفع شكواه إلى النيابة العمومية وليس للنيابة ــ وهى صاحبة الحق فى الدعوى العمومية ــ أن تحقق أو ترفع الدعوى من غير إذن الوزير ، وحاشا أن يأذن وهو المعتدى .

اعتداء على الأمة وعلى القضاء ، وعلى الموظفين أنفسهم إذ لا ضمان لموظف يتعدى عليه موظف آخر بأمر الوزير ، بل هو اعتداء على أبسط قواعد العدالة فما من عدالة مهما كانت عرجاء تسلب المظلوم حق التظلم حتى ولو لم تنتصف له .

ولقد اتخذت الدكتاتورية من هذا القانون شعاراً لإجرامها بل وحافزاً له ، فكان البوليس يدخل البيوت وينتهك حرماتها ويقبض على الناس من غير وجه حق ، ويعتدى على الشيوخ والنواب فى المساحة الملكية ويقسو فى الضرب ، والإيذاء إلى حد إصابتهم بجروح وكسور خطيرة ، فيرفعون الشكوى إلى النيابة ، وهذه ترفعها إلى الوزارة ، وهذه تودعها سلة المهملات .

٧ ــ الطلبــة :

لم تتحرج الدكتاتورية عن شىء فحاولت بحجة منع الطلبة عن الاشتغال بالساسية أن تستميلهم إليها ، وتستخدمهم لأغراضها ، وبالرغم مما أصدرته من منشورات وقوانين لحظر السياسة على الطلبة سمحت لبعضهم وهم نفر يعد على الأصابع أن يخطب ويكتب محبذا سياستها ، مروجاً دعوتها ، وحاولت فوق ذلك أن تنشر الجاسوسية والإرهاب بين صفوف الطلبة الأبرياء ، ففصلت منهم من فصلت واضطهدت من اضطهدت ، وتذرعت بأسباب واهية للتنكيل بهم ، كإرسال تلغراف تعزية لدولة الرئيس الجليل أو الذهاب إلى بيت الأمة أو ما إلى ذلك .

وأننا نرجو من الوزارة الحاضرة أن تعيد هؤلاء الطلبة المفصولين إلى مدارسهم فتمحو بذلك صفحة سوداء للوزارة الماضية وتعيد للحق نصابه .

هذا بالاضافة إلى ما قامت به وزارة محمد محمود ــ بالاتفاق مع الدكتاتور الحقيقى ــ لورد لويد ــ من عقد اتفاق النيل ــ والاتفاقات المالية ، وقد أصدر الوفد المصرى مذكرة فنية نشرت على الأمة ، ورفعت إلى السدة الملكية بيّن الوفد فيه خطورة هذا الاتفاق من الوجهتين الدستورية والفنية ، والتمس من جلالة الملك أن يعقد البرلمان للنظر فى هذه الاتفاقات الخطيرة التى يتعلق بها مصير الأجيال الحاضرة والمقبلة ويدرسها دراسة مستوفاة تمهيداً لإبداء الرأى فيها طبقاً لأحكام الدستور .

المصاريف السرية : أما المصاريف السرية التى بددتها الوزارة فى مصر وفى رحلة محمد محمود باشا إلى انجلترا فالمفهوم أنها تربو على ٣٨٠ ألف جنيه وما خفى كان أعظم .. تبديد لأموال الدولة وشراء للذمم ، وضياع للأموال ، وضياع للرجال ، ذلكم هو العهد المشئوم الذى أنقذت من شره البلاد .

مرتبات الوزراء : لم ينس الوزراء أنفسهم فرتبوا لكل منهم مرتباً خاصاً اصطلحوا على تسميته بمرتب التمثيل ، فللرئيس ٥٠٠ جنيه ولكل وزير ٣٠٠ جنيه ، ماعدا وزير الخارجية له من المصاريف السرية عشرة آلاف جنيه ، هذا بينما الوزراء فى عهد البرلمان أنقصوا من مرتب كل منهم ٣٠٠ جنيه سنوياً .

الضرائب غير الرسمية : غير أن النهم لا يشبع فللدكتاتوريين حاجة لا تنقطع إلى الجاه والمال ، فقد جمع حزب الأحرار ما ينيسف على الخمسين ألف جنيه لتأسيس ناد لحزبهم حتى ضج الناس بالشكوى .

وفوق هذا فقد كان أنصار الوزارة وأقرباؤها وأذنابها يبيعون وظائف العمد والمشايخ بأثمان محددة ، ومن شاء نموذجاً لهذه الفضائح فليذهب إلى أسيوط ويسمع ما يقوله القائلون ويؤكده العارفون .

البوليس السرى والجاسوسية : أما عن الجاسوسية فحدث ولا حرج فلمحمد محمود أن يفخر بعهده التعس الذى بز فى الجاسوسية والإفساد عهد الاستبداد القديم فى تركيا وروسيا ، فقد كان الجواسيس ينبثون حول الناس الآمنين يتبعونهم كظلهم ويتلصصون على جهرهم وسرهم ، ويفترون على ذممهم والدكتاتورية من

ورائهم تتحرش بالأقوياء منهم ، وتبطش بالضعفاء فيهم ، وفوق هؤلاء وهؤلاء عين الله ناظرة وساهرة .

ولقد كان عدد الجواسيس الذين يحيطون بفندق سان استفانو أثناء إقامة دولة الرئيس الجليل فيه يبلغ الـ ٨٧ من رجال البوليس السرى ، فإذا خرج دولته إلى النزهة فى سيارته تبعته سيارة البوليس ، وحدث مرة أن سيارة الرئيس غابت عن أنظارهم فراح المساكين يطوفون الشوارع ويدخلون البيوت ، ويسألون بلهف هذا وذاك ، إذا كانت سيارة الرئيس قد ذهبت من هنا ، أو من هناك .

البوستة : منعت الجرائد من نشر نداءات الوفد وبيانات الهيئة الوفدية فاضطر الوفد لإصدارها فى نشرات توزع على الناس ، فصدرت الأوامر بالقبض على الموزعين ، والطابعين وبتفتيش المنازل الخ . . ولكن بقيت النشرات التى ترسل فى البوستة ، فهل من سبيل لضبطها غير العبث بالمراسلات الخاصة ، ما من سبيل إلا بتخويل موظفى البوستة سلطة دكتاتورية فى فتح الخطابات بالرغم من نص قانون العقوبات الذى يعاقب فى المادة الـ ٣٥ منه كل من فتح مكتوباً من المكاتيب المسلمة للبوستة بالغرامة وبالعزل فى الحالتين ، ولكن هل لقانون العقوبات أهمية توازى مصادرة بعض النشرات ؟

وهل للدكتاتورية دستور أم قانون ؟ كلا .

تفتيش المنازل ومصادرة عريضة الشعب المصرى :

استفحلت الحالة فى شهرى فبراير ومارس من السنة الحالية وعلت صيحة الغضب من مظالم الدكتاتورية ومخازيها ، فوقع مئات الألوف من المصريين على عرائض جاء فيها « انهم يفزعون فيها إلى السدة الملكية مما نزل بالبلاد بسبب تعطيل الحياة النيابية تعطيلاً فعلياً أدى إلى حرمانها من حرياتها المقدسة وإلى تصرف الوزارة فى شئون الأمة الحيوية فكان من ذلك أن مضت الوزارة فى تنفيذ مشروع خزان جبل الأولياء والاتفاقات المالية وسواها مما يكلف الخزانة ملايين من الجنيهات ، ولذلك يلتمسون عودة الحياة النيابية فعلاً حتى يتمكن ممثلو البلاد من إبداء رأيهم فى تلك المشاريع الخطيرة وغيرها من شئون البلاد الحيوية » .

هذه العرائض البريئة التى هى حق مشروع لكل مصرى أقضت مضاجع الوزارة فأمرت بمصادرتها وبتفتيش منازل الوفديين فى جميع نواحى البلاد ، وكانت فظائع وكانت أهوال ، ففى جميع البلاد اقتحم البوليس دور الأهالى يبحث عن تلك العرائض فلم يتمكن من العثور عليها ، ولئن عثر عليها فلم يكن فيها ما يعاقب عليه ، فهل قرأتم أو سمعتم فى بلد غير مصر أن حكومة متمدنة تهيء رجالها ليقتحموا منازل الآمنين فى كل وقت من الليل ، أو النهار للبحث عن عرائض بريئة إذا وجدوها أهملوها ، وإذا لم يجدوها خرجوا من الدار كما دخلوها .

إنما هو الفزع أرادوا أن ينشروه ، بل هو الخذلان أرادوا أن يستروه ، فانتهكوا حرمة المنازل وحرمة الحرائر .

سمعة الأمة ووحدتها :

ما الذى بقى للأمة ولم تمتد إليه يد العبث والتدمير؟! بقيت لها وحدتها فى الداخل وحسن سمعتها فى الخارج .

أما عن سمعة البلاد فإن الدكتاتورية إذا لم تبذل فيها مضى مجهوداً كبيراً لنشر دعوتها فلأن المحافظين من الانجليز كانوا فى مراكز الحكم وكانوا غلاة الاستعماريين يقومون بنشر الدعوة عنها فى جرائدهم ولا بدع فالمصلحة واحدة مشتركة أما حزب العمال وتأييده للدستور المصرى والديمقراطية المصرية فأمر لا قيمة له أو اعتبار ، فهم جماعة من حثالة القوم مثلهم مثل الوفديين فإذا نشر الوفد دعوته فى أوساطهم وكتبت جريدة مصر فى لندن ما كتبت ، وتكونت لجنة من الديمقراطيين الانجليز لتأييد الحياة البرلمانية فى مصر ــ كان هذا لا يجدى فتيلا فهم ثائرون يؤيدون ثائرين ، ولن يعود العمال الانجليز إلى الحكم كما لن يعود إليه أحد من الوفديين .

ولكن الزمان قلب . . وها هم العمال يعودون إلى الحكم فهل أسقط فى يد أصحابنا الدستوريين ، كلا ــ فهم حكومة للعمال ، وإن كانوا ارستقراطيين وهم أنصار الديمقراطية وإن كانوا دكتاتوريين .

بمثل هذا السخف ملأوا كتاب اليد القوية الذى وزعوه بصفة خاصة على حكومة العمال ونوابها وهيئاتها ، وفيه طعنوا على الأمة وكفاءتها ونزاهتها طعناً فاحشاً مدعين أن الأمة لا تحكم إلا باليد القوية فلا تستحق حرية ولا دستوراً ، وراح محمد محمود إلى لندن يندد بسمعة أمته فى جريدة الديلى اكسبريس بتاريخ ٢٤ يونيه ١٩٢٩ قائلا : (انى أقول بكل صراحة ان نظام الحكم الحاضر فى مصر هو الوحيد الذى يليق بها ويطابق حاجاتها) .

ولكن دعوتهم فشلت ومخازيهم فضحت ودولتهم سقطت ، فماذا يفعلون ؟

مسلمون وأقباط :

بقيت للأمة وحدة مقدسة لم تمتد إليها يد بالرجس حتى الآن ، فليمزقوها وليخربوا بيوتهم بأيديهم وبعدهم الطوفان .

هذا مسلم وذاك قبطى ، نعم ولكن هذا مصرى وذاك مصرى .

مصر الجليلة الفتية ، هى هى ، وقد اندمجت جميع العناصر فى عنصرها مصر الناهضة .. مصر المشرقة هى هى وقد تفتحت جميع العيون لنورها ... مصر المجيدة ، مصر الشهيرة هى هى وقد تعانق أولادها الشهداء فى قبورها .

أما هذا الضعيف العاجز فخذوا دمه فدية واتركوا وحدتنا سليمة ، ولئن غاظكم منه أن يكون أكثر احتراماً للنبى الكريم من بعضكم وأن يرى فى رسول الله أسوة حسنة للناس يتشبهون به فى أمانته وقد بعث ليتمم مكارم الأخلاق ، لئن غاظكم ذلك منه ولم يغظكم فى الواقع إلا إخلاصه لوطنه فاطلبوا إلى الله أن يهبكم شيئاً من الاخلاص ، وهو تعالى مصدر الاخلاص واذكروا ما جاء فى حديث قدسى : (الإخلاص سر من أسرارى أودعه قلب من أشاء من عبادى) .

القسم الثانى

سقوط الدكتاتورية

أما سقوط الدكتاتورية فالعهد به حديث ولا يزال حاضراً فى أذهانكم فلا حاجة للإسهاب فيه .

ويكفى إن نقول أن لسقوطها أسباباً خارجية وداخلية :

أما الأسباب الخارجية أو السياسية ، فهى :

أولاً : الانتخابات الانجليزية وفوز العمال فيها . وكانت جريدة السياسة كعادتها فى الصدق تعلن حتى اليوم الأول من الانتخاب فوز المحافظين بالرغم من ظهور النتائج لمصلحة العمال .

ثانياً : سقوط اللورد لويد ، والفضل فيه للأحرار الدستوريين زادهم الله صدقاً على صدق .

ثالثاً : المقترحات البريطانية : والفضل فيها لساعى البريد كما تعلمون . ولا حاجة بنا إلى العودة إلى حديث المفاوضات ، فقد شرحناه من قبل .

رابعاً : الحشرجة الأخيرة : لما رجع محمد محمود من لندن حاملاً المقترحات حاول هو وجماعته أن يعدلوا قانون الانتخاب كما فصلنا ذلك من قبل ، ولكن الانجليز أرادوا فى الواقع أن يتفقوا مع الشعب المصرى وأن يكون اتفاقاً حرا لا مزيفاً ، فكانوا فى ذلك متفقين مع الرغبة الصادقة فى أن تكون بين الشعبين مودة خالصة لا تزعزعها الحوادث ، ولما لم يكن للدكتاتورية حياة مع عودة الدستور فقد اضطر محمد محمود رغم أنفه أن يستقيل بعد أن بقى شهراً ونيفا وهو يتلاعب تارة ويتذلل أخرى ويتحمل جميع صنوف الهوان من الجرائد وغير الجرائد ، فكان دكتاتوراً بوالا يبدى حراكاً ، ولا يهدر ولا يزمجر ، منتظراً كلمة القدر من بين شفتى خصمه العنيد دولة النحاس باشا .

وهكذا هوت الدكتاتورية إلى الهاوية وبئس بها قرار ، وانتقم الله للأمة منها فماتت أخيراً بعد أن ماتت مراراً .

الانسحاب من الانتخابات :

وكان الله أراد للدكتاتورية أن تموت موتاً أبدياً فألهم الأحرار الدستوريين أن ينسحبوا من الانتخابات لأسباب أتحدى أى عاقل أن يفهمها اللهم إلا إذا كان الانسحاب من ميدان النضال هو هو النضال الذى توعدنا به محمد محمود باشا فى حديثة فى أوربا فى بلاغه الرسمى الذى أصدره من أوربا .

أما السبب الحقيقى فهو توقعهم هزيمة محققة فى جميع الدوائر ، وهو سبب يعرفونه هم قبل غيرهم ، ولا نرانا بحاجة إلى التدليل عليه

وليس يصح فى الأذهان
إذا احتاج النهار إلى دليل .

الــوزارة العدلية

وعلى أثر انهيار الدكتاتورية بسقوط وزارة محمد محمود باشا عينت الوزارة العدلية ، وهى وزارة لا يشك أحد فى حيادها ونزاهتها ولقد أخذت الوزارة على عاتقها التمهيد للانتخابات البرلمانية وعودة الحياة الدستورية ، وهو عمل جليل برهنت الوزارة على أنها جديرة به ، وقديرة على تحمل أعبائه .

تلكم لمحة وجيزة عن الأسباب الخارجية والمباشرة والمباشرة التى أدت إلى سقوط الدكتاتورية . أما الأسباب الداخلية وهى الرئيسية فتنحصر فيما يأتى :

أولاً : ثبات الأمة وجهادها ومغالبتها للحوادث ، وهو المحور الذى تدور عليه خطبتنا وتكلمنا عنه طويلاً فيما تقدم .

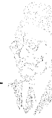
ثانياً : جهاد الوفد والهيئة الوفدية .

أيها الشيوخ والنواب . . .

لقد استحققتم ببطولتكم تقدير الوطن

أيها السادة . . لقد عاد الدستور .

* * *



خطبة الاستاذ مكرم عبيد في حفلة الشاى فى الاسكندرية*

سادتى واخوانى

أشكر فضلكم وأكرر شكرى وادعا وفخورا ، فمن كان مثلى صغيرا كفاه فخرا أن يكون شكورا . .

ومن كان يطلب فضلا فحسبه أن يكون للفضل ذكورا ، ومن رام رفعة لنفسه فليرتفع بأمته ، فإن له على أكتافها طريقا الى السماكين قصيرا . . (هتاف) .

ومن راح يسعى الى سؤدد فما أقل من كان بغير أمته كثيرا . . ومن ظل يزهو بمجد شخصه ، فيالبؤس من شاد على أنقاض أمته قصورا . .

ومن لم يستمع صوت الضمير مناجيا ، فان للحق صوتا سيسمعه الغافلون زئيرا . .

ومن استمرأ الظلم والغلبة لأمته ليكتب الظفر لشهوته ، فليرتدع فالظلم يقسو على المظلوم دهرا وعلى الظالمين دهورا . . (هتاف عال) .

مصر الأزلية

أيها المواطنون الكرام

ليس لى بإزاء هذا الشعور الوطنى المحتشد ، والإخلاص البرىء المتقد ، إلا أن أحنى الرأس إكبارا واجلالا لتلك الوطنية المصرية العجيبة التى إذا ما بجلت

* بمناسبة عودته من انجلترا فى ٧ سبتمبر ١٩٢٩ .

حينا فلتدخر ، أو خبت فلتستعر ، وسواء عليها أتستعجل الهجوم أم تدفع وتنتظر ، فهى فى الحالين تريد فتقتدر (هتاف) .

مرحى لهذه الأمة العريقة الجد ، الفتية الولد ، ربيبة المجد حليفة الأبد ! . . .

مرحى لأمة كلما أرادوا لها فناءا اشتقت من عناصره خلودا ، أو أنزلوا بها ظلما اتخذت من أعوانه جنودا ، أو استلانوا لها قناة ثبت الله أقدامها فبرزت أقوى يقيناً وأصلب عودا .

مرحى لأمة تعبت الحوادث فى مرادها ، ونفدت الحيلة فى استعبادها ، فلئن مزقوا دستورها فليس ذلك لطعن فى جدارتها كما افتروا عليها كذبا بل لأنهم رأوا فى الدستور سبيلا قريبا إلى بعيد أطماعها ، ولئن حظروا اجتماعها فلأنهم خافوا إجماعها ، ولئن انتهكوا رأيها وشعورها فذلك حتى لا يتدفق للناس نورها ، ولئن أرادوا لوفدها وأدا ، فلأن المصريين قطعوا باسمه عهدا أن يتخذوا من المجد مهدا ، أو لحدا ، وأن يكونوا فى بطولتهم كما كان زعيمهم فى حياته سعدا وفى موته سعدا (تصفيق حاد) .

فليريدوا إذن ولترد الأمة فمشيئة الأمة فوق ما يشاءون . . تلك عقيدتى فى أمتى ، بها أدين ، ولها أحيا ، وعليها أموت ، تلك تحيتى إلى مصر ، تحية ناء وقد عاد إلى ربوعها ، صاد وقد انتهل من ينبوعها «هتاف» .

الرئيس مصطفى النحاس

غير أنى أرى واجبا فرضا علي ، هو فرض الرغبة لا الإلزام ، وواجب الاخلاص والاجلال أن يحيى فى هذه الأمة الكريمة فى شخص زعيمها وابن زعيمها ، الأمين ، صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى .

عندما قبض سعد إلى رحمة ربه كانت نكبة الأمة فيه مزدوجة لأنها لم تخسر فيه زعيما فقط بل رجلا عظيماً أيضاً .

أما الزعامة فميسورة ، وأما العظمة فنادرة إذ الزعامة منصب من عمل البشر ، أما العظمة فقوة كامنة من صنع الله ، لا تبرزها إلّا الحوادث والعبر ، فهى قبس إلهى تلهبه يد القدر ، كلما مست الحاجة أو وافى الخطر (تصفيق) .

كان على الأمة إذن أن تبحث عن زعيم لا عظيم ، إذ العظيم يبحث عن نفسه ، أو تبحث الحوادث عنه . ولقد اجتمعت كلمة الأمة على مصطفى النحاس الذى توافرت فيه صفات الزعامة فجمع بين صلابة تدعو إلى الرهبة ، وبساطة تبعث على المحبة ، وبين إرادة تأمر وقلب يأتمر « هتاف ليحى النحاس باشا » .

وكان مصطفى معروفا بين المصريين بما عرف عن المصطفى عليه السلام عند القرشيين . فالكل أجمعوا على نعته بالنزيه الأمين . أمينا لنفسه ، أمينا لغيره ، أمينا لقوله ، أمينا لفعله ، أمينا لربه أمينا لأمته . (هتاف عال) .

والأمين كما يحب يهاب ، فهو يرجى ويخشى ، إذ الصديق يرجوه أمينا لوعده ، والخصم يخشاه أمينا لوعيده (تصفيق) .

أجمعت الأمة والوفد على أن يكون مصطفى النحاس رئيسا وزعيما ، ولم يخرج على هذا الإجماع إلا مصرى واحد هو مصطفى النحاس نفسه ، فقد لبث يؤكد فى الوفد وفى كل مجال أنه لا يقبل الزعامة ، لا لأنه يحذرها بل لأنه يقدرها ، ولأنه اعتقد أنه لا يستطيع أن يملأ الفراغ الذى تركه سعد ، ولكن الوفد قرر بإجماع الرأى إسناد الرياسة إليه فأذعن مضطرا ، وكان البعض منا يظن أن فى فرضه للرياسة تواضعا منه ، والحق لم يكن فى ذلك متواضعا ولا دعيا ، بل كان أمينا فقط ، أمينا لتلك الأمة التى أحبها ووهب لها نفسه ليكون هى كبيرة لا ليكزن هو كبيرا (تصفيق) عندئذ بدأت أرى فى الزعيم الجديد عظمة كامنة ، إذا أتيحت لها الظروف برزت رائعة ، إذ العظيم من عظمت نفسه وتضاءل وهمه وكبر عمله وقل زعمه . . .

وقد كان لى وأنا الأخ الصغير أن أتتبع نمو العظمة فى نفس أخينا الكبير الذى أصبح لنا أبا بعد أبينا ، فرأيته رئيسا لمجلس النواب ورئيسا للوزارة ، ولكن المناصب من مستلزمات الزعامة لا العظمة ، بل قد يكون المنصب قبرا للعظمة كما يكون مهدا لها ، ومظهرا لضعة النفس كما قد يكون مظهرا لكبرها ، إذ الكبير من كبر المنصب به ولم يكبر بمنصبه (تصفيق) .

ولقد كان المنصب كبيرا بمصطفى النحاس الذى توافرت فيه صفتان بارزتان أحس بهما كل من اتصل به فى عمله ، فقد كان لا يأخذه فى الرخاء زهو ولا فى

الشدة ضعف ، فإذا جد الجد وادلهم الخطب رايت القوة كأنها تتربع بين فكيه ، وتقدح شررا من ناظريه .

ففى إبان أزمة قانون الاجتماعات كان الكثيرون يحاولون أن يوهنوا من عزمه ، ولكن نظرة واحدة الى شفتيه المطبقتين ، وعارضيه القويين ، كانت كفيلة بإقناع مخاطبة بأن القوة فيه طبيعة لا صفة ، وانه إذا اقتنع أراد ، وإذا أراد آمن .

وإذا لم يكن لمصطفى النحاس من فخر إلا أنه لم يلبث فى الحاكم أياما حتى اصطدمت قوته بقوة اللورد لويد ، فلم يطق هذا الأخير أن يواجه حديد ارادته إلا بحديد بوارجه ، لكفاه . فلقد أعاد أيام سعد وجدد ذكرى بطولته . (هتاف حاد)

ولعل من المفيد هنا أن نقول إن يد محمد محمود باشا الحديدية لم ولن تصطدم أبدا بحديد البوارج الانجليزية ، ولعل ذلك راجع إلى أن الحديد من نوع انجليزى واحد . . . (ضحك)

سر يكشف عن بطولة الرئيس

أيها السادة

لعل أبلغ وأروع مثل على بطولة النحاس باشا هو الذى اكشف لكم الآن عن سره . فبعد أن وقف الناس على الأسرار الخطيرة التى أذيعت فى البرلمان الانجليزى لمناسبة إقالة اللورد لويد أصبح من حق الجمهور المصرى أن نكشف له دورنا عن أسرار خطيرة تبيض لها وجوه وتسود وجوه .

وهاكم أحدها ، قبيل إقالة وزارة النحاس باشا ، وفى الوقت الذى نشرت فيه وثائق سيف الدين المزورة تمهيدا لهدم النحاس والدستور معا ــ فى ذلك الوقت عندما كانت وزارة النحاس باشا تشرف على النهاية وكان الوزراء الكرام يستقيلون الواحد بعد الآخر جاءنا تلغراف مرقوم من انجلترا هذا نصه : « تقابلت اليوم مع . . . . . وهو رجل رسمى كبير من الانجليز ــ فاخبرنى أن أيام وزارة النحاس أصبحت معدومة وأنها ستقال قريبا وأن الأولى بالنحاس باشا أن يسحب نهائيا قانون الاجتماعات ولا يصمم على إعادة النظر فيه فى نوفمبر الآتى : أفيدونا » .

إذن هو ذا الباب مفتوح على مصراعيه . فما على النحاس باشا إلا أن يلجه لينجو بوزارته وشرفه ، وسمعته ؛ ؛ ؛ فإن أزمة قانون الاجتماعات كانت قد سويت منذ شهر بتأجيل القانون إلى نوفمبر ولكن الانجليز كانوا يعلمون من الوزارة والبرلمان تصميما على نظره فى الدور المقبل : فما كان على النحاس إلا أن يعدهم بأن يقبر القانون لتعيش وزارته ويقضى على المؤامرة فى مهدها .

صوروا لأنفسكم ما كنا نعانيه وما كان فى وسعنا أن نتقيه . صوروا لأنفسكم كم كان الخطر قريبا والفرج أقرب ، صوروا لأنفسكم كم كانت التجربة قاسية وخلابة معا . صوروا لأنفسكم كل هذا واسمعوا ما يلى :

أخذ النحاس باشا التلغراف بيده وقرأه مليا ثم سكت وأشحت بوجهى عنه حتى لا أدخل عليه وهو فى حرم تفكيره ، ولا أتطفل على سر قد تكشف عنه لعب أساريره ، وبينما نحن كذلك إذا بى أسمع صوتا ساكنا هادئاً يقول : « مالك ساكت يا مكرم إيه رأيك » رأيى ، ماذا أقول ؟ هو ذا أخى وصديقى ورئيسى على سلم المشنقة . وهو ذا الجلاد واقف وبيده الحبل ليهوى به على عنقه ، فهل أقولها كلمة ينجو بها هو وتموت بلدى ؟ كلا . يقطع لسانى ولا أقولها . ولكن . . . هل أقبل أن أكون أنا القائل للجلاد هيا اشنق أخى وزعيم أمتى وحامل لوائها . . . كلا أيضا فما كان هذا فى مقدورى ولا فى طاقة بشر . . .

إذن لا هذا ولا ذاك . فلم يكن إلا أن أسكت . فبقيت صامتا ولم أحر جوابا .

ولكن الرئيس لم يسكت . اسمعوه يتكلم وكأنه يخطب ، وإليكم ما قاله لى « اسمع يا مكرم أنا لا أقبل ذلك ولو فيه سقوط وزارتى وتلويث سمعتى بل وموتى . فرد على هذا التلغراف بما يفيد عدم سحب هذا القانون وليفعل الله ما يشاء » (هتاف عال) .

فنظرت إليه والدمع يجيش فى صدرى قبل عينى ، وأخذت يده وضممتها ساكتا ، وكتبنا التلغراف كأمر الرئيس . وبعد يومين سقطت وزارة الرئيس ، وبعد ذلك عاش الرئيس . . . « هتاف ليحى النحاسا باشا » .

بطولة الرخاء

ذكرت لكم شيئا عن بعض مواقف البطولة التى امتاز بها الرئيس الجليل فى أوقات الشدة ، فاذكر لكم الآن نزرا يسيرا عن بطولة له من نوع آخر ، هى بطولة الرخاء ، وللرخاء بطولة قد تدل على متانة فى الخلق أكثر منها فى بطولة الشدة . إذ النفس البشرية أقرب إلى الزهو وقت الرخاء منها إلى الجبن وقت الشدة . والواقع أن كلتا النقيصتين تدلان على ضعف فى النفس ، غير أن مقاومة الزهو والغرور تحتاج إلى قدر من الشجاعة ومتانة الخلق أكثر مما تحتاجه مقاومة الجبن والخور ، ولا أعرف مصريا توافرت فيه الى الحد بعيد هاتان الشجاعتان أو امتنعت عنه النقيصتان ــ وهما الزهو والجبن ــ مثل مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى وزعيم البلاد (هتاف) .

مصطفى النحاس هو البساطة والصراحة مجسمتان ، هو الوداعة فى انسان ، يكفى أن تراه أو تحادثه لتعتقد أن تلك الطبيعة الصافية القوية لا تعرف المخادعة ولا تريدها ، فلا هو يخادع نفسه بالزهو والغرور ولا هو يخادع غيره بالمداجاة والمهارة .

هو سيف حاد قاطع ، ولكنه أبيض لامع ، هو كالنار قد تحرق أو قد تنير ولكنها لا تحمل ظلاما ، هو عدو يقاتل ولا يخاتل ، هو صديق يحب ولا يجامل (هتاف) .

هذا هو مصطفى النحاس فى شخصه كما يعرفه أصدقاؤه وأعداؤه معا ، أما مصطفى النحاس فى وظيفته فهو كذلك من أبعد الناس عن الزهو والغرور . وإنى أضرب لكم مثلين صغيرين يحملان معنيين كبيرين .

لما انتخب مصطفى النحاس باشا رئيسا لمجلس النواب هتف له النواب والزائرون وحيوه تحية رائعة تحرك الغبطة والفخر فى قلب كل إنسان ، ولكنى رأيته واجما ساكتا ، وفى فترة الاستراحة قام ليدخل غرفة رئيس مجلس النواب وصحبته ومعى بعض أخوانى أعضاء الوفد ولكنه ما كاد يدخل الغرفة ويجلس على الكرسى الذى أخلاه سعد حتى طفق يبكى بكاء مرا . .

وقفنا جميعا والدمع ينهمر من عيوننا وأراد أحد الزملاء أن يهون عليه .

فقال له كفكف الدمع فقد يدخل المهنئون ويرونك تبكى بل ليتهم دخلوا ورأوا فقد كان هذا المنظر جديرا بملائكة السماء يرونه أما البشر فقد لا يستحقونه . . .

وكذلك عندما عين النحاس باشا رئيسا للوزارة فقد علم مرءوسيه أن يحبوه ويحترموه معا . إذ كان يكره من الوظيفة الفخفخة ويحب منها العمل ، وكان عندما ينتقل من بلد إلى آخر ينفر من مظاهر الأبهة الجوفاء وحدث أن سافرت مع دولته مرة إلى الأسكندرية فكان المديرون يستقبلونه على طريقتهم المعتادة ومعهم تابور من العساكر والبوليس ولكنه أمرهم فى شىء من الحدة ألا يحولوا بينه وبين الشعب بمثل هذه الكردونات من البوليس . ونبه على المديرين ألا يستقبلوه إلا فى عمل ، ولم يكتف بذلك بل رفض أن يبقى فى منزله حارسا من البوليس السرى (كما هو مألوف فى بيوت الوزراء) وأمر بسحبه ففعلوا .

العرض والجوهر

وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فإنى منذ شهور قليلة كنت فى القطار فى محطة مصر ومعى فى نفس الديوان أحد كبار المحامين من خصوم السعديين ، وبينما نحن فى انتظار قيام القطار إذا بهرج ومرج فى فناء المحطة وإذا بالرصيف الساكن يموج برجال البوليس وهم يصيحون بباعة الجرائد « السميط » أن قفوا أو اختفوا . . فاطلت من النافذة لا ستطلع الخبر فرأيت صاحب الدولة الدكتاتور محمد محمود باشا يسير فى مقدمة رهط كبير من الموظفين من وكلاء وزارات ومستشارين ملكيين وموظفى الداخلية والوزارات الأخرى فضلا عن كبار الضباط وصغارهم من الجيش والبوليس والسكرتيرين والكتبة والحجاب والسعاة ورجال البوليس السرى . . رأيته يمشى الهوينا والموظفين بين يديه ينحنون ويتهافتون . . . وهو يختال بينهم مرحا وكأنه يقول أنا ربكم الأعلى لا أسأل عما أفعل وأنتم تسألون ؟ ! . . وكانت بيده عصا يتوكأ عليها وهى تميل وتنثنى كأنها عصا موسى ، وكاد يغرينى الشيطان فاعتقد أن له فيها مآرب أخرى . . (ضحك) وتساءلنا أنا وزميل إلى أين يظعن صاحب الدولة ، وفى أى مهمة من مهام الدولة ؟ فقيل لنا إنه مسافر الى الأسكندرية لقضاء يومين فيها ترويحا للنفس ؟ (ضحك) فنظرت إلى الزميل ونظر إلىّ وضحكنا وسكتنا .

قارنوا هذه الحادثة بتلك . ولكن حرام أن نقارن بين الرجلين ، فهذا جوهر وذاك مظهر . وهذا كبير وذاك يتكبر . وهذا يعمل لغيره وذاك يطبل لزمره . وهذا دعة وذاك دعوى . وهذا شجاعة وذاك جرأة . وهذا لمصر وذاك عليها (هتاف عال) .

فهل يجتمع الضدان ويأتلف النقيضان ؟

سياسة محمد محمود باشا

لا تنتظروا منى أن أقسو فى الطعن على سياسة محمد محمود باشا للسبب البسيط أنه ليس لمحمد محمود باشا سياسة خاصة فى شؤون البلد فهو منفذ لسياسة غيره أيا كان هذا الغير . ففى أيام اللورد لويد كان محمد محمود باشا قانعا بأن يكون يد اللورد لويد الحديدية ، وكذلك فيما يختص بالمقترحات الانجليزية الأخيرة فهو ليس إلا بوقا لوزارة الخارجية البريطانية ، أو كما قال لى أحد النواب الانجليز هو اسطوانة فونوغراف لإيصال الحكومة البريطانية الى الشعب المصرى . أما محمد محمود باشا الدكتاتور ومحمد محمود المفاوض فهذان شخصان وهميان لا وجود لهما إلا فى ذهن محمد محمود باشا نفسه (ضحك)

لست أريد أن أدلى بحجج من عندى ، بل سأترك الكلام للوقائع نفسها مؤيدة بالأدلة التى لايأتيها الباطل من أى ناحية من نواحيها . بيد أنى أؤكد لحضاراتكم غير ممار ولا مغال أنى لو كنت فى مركز محمود باشا وسمعت المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية يكشف تلك الفضائح المخزية بمناسبة إقالة اللورد لويد ، ورأيت الانجليز يعزلون رجلا من موظفيهم لأنه مزق الدستور المصرى ، لما ترددت لحظة واحدة فى هجر السياسة والسياسيين والانزواء فى عقر دارى عسى أن أنسى ما كان أو ينسانى الناس .

يا ناس ، إذا كان الانجليز أنفسهم لا يقبلون لواحد منهم أن يمزق الدستور المصرى فما بالكم بالمصرى الذى استخدم لتمزيق دستور مصر ، واقفال برلمان مصر ، والاعتداء على حرية الصحافة فى مصر ، وحرية الجماعات والأفراد فى مصر ، والقانون فى مصر والقضاء فى مصر ، والمحاماة فى مصر ، والطلبة فى مصر ، والرى فى مصر والخزينة فى مصر ، والكرامة الشخصية والوطنية فى مصر ، ولم يكفه كل ذلك بل ذهب إلى الخارج فأساء سمعة مصر ، ونادى بعدم أهلية

شعب مصر ، وحاول ان يتفاوض وأن يمضى معاهدة باسم مصر من غير رأى مصر ، وهو لا يزال يحاول أن يبت فى مصير مصر من غير رضا الأمة مجتمعة فى برلمان تنتخبه انتخابا حرا من غير قيد ولا شرط ؛ .

ألا يرى محمد محمود باشا معنا انه كان الأولى به أن يطلق السياسة بتاتا قبل أن تطلقه هى ، ولكنه اختار أن يبقى فعليه وحده مسئولية ما سأكشفه للملأ من الواقائع والفضائح منذ أن كان وزيرا إلى الآن . وإذا كانت هذه الوقائع قاسية عليه فهى لا تخلو من فائدة وعبرة له ولغيره ممن قد ينهجون نهجه ، هذا فضلا عما فيها من إيضاح وتتمة للوقائع التى كشفها وزير الخارجية البريطانية بمناسبة اقالة اللورد لويد ، وتفصيل واف لذلك الدور الغريب الذى لعبه محمد محمود باشا فى الأزمة الدستورية وفى المقترحات البريطانية الأخيرة .

الوزارة أولا وآخراً

قلت لحضراتكم إنه ليس لمحمد محمود باشا سياسة ما فى الشؤون الوطنية العامة إلا إن يكون منفذاً لسياسة غيره أيا كانت هذه السياسة ، وإذا صح من باب التجوز ان نقول أن له سياسة خاصة فهذه السياسة تبتدىء وتنتهى فى شخصه هو ، وبعبارة أخرى فإن هذه السياسة الشخصية تجملها كلمة بسيطة واحدة هى « الوزارة » فقبل أن يكون وزيرا كانت سياسته : « كيف أكون وزيرا » وبعد أن يصبح وزيرا أصبحت سياسته : « كيف أصبح رئيسا للوزارة » . وبعد أن عين رئيسا للوزارة انحصرت سياسته فى شىء واحد : « كيف أبقى رئيسا للوزراة » . وإليكم التفصيل والدليل .

كيف يكون وزيراً

انشق محمد محمود باشا على سعد باشا مع المنشقين الذين لما استبطأوا الاستقلال ، استعجلوا الاستغلال ، . . ومن الغريب أن محمد باشا محمود الذى اتفق مع زملائه فى الغاية والوسيلة لم يكن على وفاق مع أكثر زعماء حزبه فكانت خصومة بينه وبين المرحوم ثروت باشا إلى آخر أيام حياته . وبينه وبين إسماعيل باشا صدقى ، وفى وقت ما بينه وبين عبد العزيز باشا فهمى رئيس حزبه ، والدكتور حافظ عفيفى وكيل حزبه ، إلى آخر ما هو معروف للناس ولا يسعه

انكاره . فلما هذه الخصومة مع قوم بقى فى حزبهم وعلى مبدئهم ؟ . . لا تذهبوا بعيدا فالسبب قريب فان المغفور له ثروت باشا شكل وزارته فى سنة ١٩٢١ بعد نفى سعد باشا وزملائه الى سيشل ولم يفكر حتى مجرد التفكير فى محمد محمود باشا كوزير مع انه استوزر غيره من المنتمين الى الأحرار الدستوريين وفى مقدمتهم اسماعيل باشا صدقى ؛ . . ثم دار الزمان دورته وشكلت وزارة ائتلافية من الدستوريين والاتحاديين فإذا بعبد العزيز بك فهمى المحامى وزيرا وإذا بمحمد بك على المحامى وزيرا وإذا بتوفيق بك دوس المحامى وزيرا وإذا وإذا . . بينما سعادة محمد محمود باشا المدير السابق لم يترك له من فخر إلا أنه كان مديرا . .

حقا أنها لقسوة بالغة وزاد الطين بلة أن اسماعيل باشا صدقى عين وزيرا للمرة الثانية . . . ووزيرا للداخلية . . بينما بقى محمد محمود باشا مديرا . ومديرا سابقا . . .

إذن قد أوصدت دونه أبواب حزبه وأبواب الحزب المؤلف مع حزبه ولم يبق إلا السعديون . . . ولكن هل يجرؤ ؟ وإذا رضى هو هل يرضى سعد ؟ كلا هذا محال .

ولكن إذا استحالت المصاهرة فلا أقل من المغازلة ، وإذا لم يكن ود فتودد . . . وهكذا كان . فإننا فى يوم وليلة رأينا حفنى بك محمود يتقرب إلى السعديين ويؤكد ميوله السعدية ثم تأخذه حماسة الحديث فيعلن أنه لم يكن فى وقت من الأوقات إلا سعديا ثم استمر الخلاف بين الأحرار والدستوريين والاتحاديين واتخذ الاختلاف مظهرا مؤلما إذ الأحرار الدستوريون لم يصبحوا بعد وزراء ولا وزاريين . . .

ولما كانت الحاجة أم الاختراع نبتت بين الدستوريين فكرة ائتلاف مع السعديين عسى أن يردوا به الجميل للاتحاديين والسعديون طيبو القلب يصدقون الناس فيصادقون . . . ثم سارت فكرة الائتلاف سيرا حثيثا ورأى فيها محمد محمود باشا فرصة « وزارية » قلما يجود بها الدهر فتقرب بنفسه بعد أخيه إلى سعد والوفد وأصبح وزيرا بعد حين . شكرا للسعديين .

إلى هنا أصبح محمد باشا محمود وزيرا فتمت له شهوة خلابة ، ولكن الشهوةلا تكون إذا لم يكن له على الدوام شيء تشتهيه . . فاشتهى محمد باشا الوزير

أن يكون رئيسا للوزراة وكانت شهوة غلابة ركب لها كل مركب خشن ، والمضطر يركب الصعاب .

كيف يكون رئيساً للوزارة

وهو فصل فى الدس ضد ثروت باشا والنحاس والدستور استقالت وزراة عدلى باشا الائتلافية فى ظروف لم يحن الوقت لتفصيلها فرأى محمد محمود باشا أن الفرصة قد سنحت من جديد لكنه فى هذه المرة كان عجولا فلم تمهله شهوته ليتقن التدبير بل أرسل الى سعد باشا الرسل مباشرة ليقترحوا عليه ترشيح محمد باشا محمود لرياسة الوزارة بعد عدلى باشا . أخبرنى المغفور له سعد باشا بهذا المسعى وهو يضحك ضحكة لو سمعها محمد محمود باشا لما دخل بعدها بيت الأمة .

عين المرحوم ثروت باشا رئيسا للوزراة البرلمانية الائتلافية فكان فى هذا التعيين خسارة مزدوجة على محمد محمود باشا ، إذ لم يكفه أنه لم يعين هو رئيسا للوزراة بل عين ثروت باشا رئيسا له مع ما بينهما من خلاف وتنافر ، ولذلك بقى محمد باشا محمود يقيم الصعاب للمغفور له ثروت باشا حتى انتهى الأمر أن سعى الى إسقاطه صراحة وكان هذا السعى معى أنا .

لم تكن لى بمحمد محمود باشا صلة خاصة ولم يكن بيننا اختلاط ولكنه دق لى التليفون يوما ودعانى الى مقابلته فى منزله معتذرا بمرضه فذهبت الى داره وقابلته . فقال لى ما أذكره لكم بالكلام الدارج كما جرى . قال يا أستاذ مكرم إنت عاجبك الحال ده .

قلت حال إيه يا باشا !

قال انت يعجبك ان ثروت باشا يتفاوض مع تشمبرلن منذ عشرة شهور ولا حدش منكم عارف حاجة . جرى إيه . . فين الوطنية بتاعتكم .

قلت هذا صحيح يا باشا والغريب ان الوزراء أنفسهم لا يعرفون شيئا حتى ان مرقص باشا حنا وزير الخارجية نفسه لا يعرف شيئا عن هذه المفاوضات .

قال أنا أؤكد لك أن المشروع الذى اتفق عليه ثروت باشا مع السير تشمبرلن هو أسوأ من مشروع كرزون بكثير وإنى عرفت ذلك نقلا عن عدلى باشا فكيف تسكتون على هذا . ثم قال عندى طريقة افتكرت فيها ولم أر أمامى من يقوم بها

غيرك لأنك رجل وطنى . وهنا وصفنى بعدة أوصاف لا أريد أن أكررها الآن لانه أخجل بها تواضعى (ضحك) .

قلت العفو يا باشا . استغفر الله .

قال أنا رأيى أن تقدم أنت استجوابا فى البرلمان تستجوبه فيه لماذا يتفاوض بهذه الطريقة السرية وتعلنون استهجانكم لخطته . . . أؤكد لكم يا سادة أننى رجل بسيط ولكنى غير عبيط (ضحك وتصفيق) . فقلت له إننى يا باشا سكرتير الوفد ولى بين الوزراء أصدقاء وزملاء فإذا قدمت استجوابا فمعنى هذا ان الوفد دبر هذا الاستجواب وقد يؤخذ علينا ذلك ونتهم بالعمل ضد الائتلاف فالمسألة خطيرة كما ترى ولذلك أرى أنه من الحكمة أن يقدم أحد الأحرار الدستوريين هذا الاستجواب ويؤيده السعديون .

وهنا قال محمد محمود باشا إن هذا غير ممكن فقلت له لماذا لا نستقيل من الوزارة احتجاجا ؟

ولكن محمد محمود باشا لم ير العمل بأحد هذين الرأيين لأنه أراد أن يستخدم غيره ليعمل لحسابه ويبقى هو خفيا وراء ستار . وانتهى الأمر .

غير أن محمد محمود باشا لا يمل ولا يكل فى سبيل أغراضه فلما أشرفت وزارة ثروت باشا على السقوط وكان الكلام دائرا حول من يخلفه فى رياسة الوزارة دعا إخوة محمد محمود باشا عضوا كبيرا فى الوفد إلى عزبتهم فى أبى تيج ولما علم محمد باشا محمود بوجود هذ العضو الوفدى هناك سافر إلى البلدة حيث عرض البضاعة مزجاة . ولقد كانوا يقولون لزميلى عضو الوفد لماذا لا يكون محمد محمود باشا رئيسا للوزارة القادمة . وذكروا أنه تخابر فى الأمر مع مستر هندرسن الذى كان وزيرا مفوضا فى دار المندوب السامى وقتئذ وان محمد محمود باشا اشترط أن يدخل الوزارة معه شبان أقوياء مثل زميلى العضو الوفدى وقالوا إن أخاهم ذكر اسم مكرم بين أعضاء وزارته ، وكان الغرض من هذا القول أن تنقل الرسالة إلينا ، كان الغرض رشوة مكرم والعضو الوفدى مع أن الانجليز ما كنوا ليرضوا عنه مطلقا . ولعلكم عرفتموه من هذه الإشارة (أصوات الدكتور ماهر . تصفيق) .

دسيسة تلو دسيسة
تمهد الطريق للدسيسة الكبرى

وإليكم العجب أيها السادة فإنى سأكشف لكم عن فضيحة خطيرة . ففى إبان أزمة قانون الاجتماعات جاءنى فى وزارة المواصلات اثنان من كبار الانجليز وبقيا معى نحو ساعتين وكانا يحاولان التأثير علىّ لسحب قانون الاجتماعات فقلت لهما إننا جميعاً واقفون وقفة رجل واحد والأمة من ورائنا . فنظرا إلى نظرة ذات معان وقال

أحدهما هل أنت متأكد مما تقول . قلت كل التأكيد قال وأنا أؤكد لك أنكم يا وزارة لستم متفقين فى الرأى . فقلت له إننا كنا ولانزال متفقين بالاجماع فكرر انكاره لقولى . ثم خرجا وقال لى أحدهما وهو منصرف انه لمن الخسارة يا مكرم بك ألا تكون وزيرا . فقلت له إننى فى مكتبى كمحام خير مكانا منى فى الوزارة ، وتوجهت على أثر ذلك الى مجلس الوزراء وصارحت زملائى بما دار بينى وبين هذين الانجليزيين الكبيرين ، وسألتهم هل منا من هو غير متفق فى الرأى معنا . فساد سكوت ووجوم واتجهت بنظرى إلى محمد محمود باشا لأن الشك تسرب إلى نفسى وأحس منى محمد باشا محمود بذلك .

وفى يوم تال اجتمعت فى وزارة المالية مع محمد محمود باشا فى لجنة سكة حديد الرمل ، ولما انتهى بحث مسائل اللجنة خرج الأعضاء الموظفون وبقيت معه وحدى . ففاتحنى فى مسألة قانون الاجتماعات وقال إنه ليس من رأينا فيه وإنه أحاط الانجليز وغيرهم علما بذلك . فقلت وكيف لم تقل ذلك لنا صراحة بدلا من قوله للانجليز . فقال انتم عايزين تخربوا البلد علشان قانون الاجتماعات فقلت له كلا المسألة مسألة الدستور وانصرفت على ذلك .

وقبل ذلك ببضعة أيام جاءنا من وزير مصر المفوض بلندن تلغراف رقمى يقول فيه إنه علم من كبير فى وزارة الخارجية أن الوزارة الانجليزية لن تشدد فى قانون الاجتماعات وأن الأمر سيكون قاصرا على هجوم فى الصحف ، ولكن مما يؤسف له انه فى هذا الوقت كان محمد محمود باشا يسعى مع اللورد لويد ليشق جبهتنا ويمزق وحدتنا وليضعفنا أمام الأجنبى (أصوات . خيانة . خيانة) .

نعم . خيانة كبرى ، ولقد تبين لكم من تصريحات مستر هندرسن وزير الخارجية أن سر تشمبرلن لم يكن من رأيه تمزيق الدستور ولا التشدد فى قانون

الاجتماعات ، ومما زاد خطورة أنه فى اليوم التالى لانتهاء أزمة قانون الاجتماعات بينما كان النواب يهنىء بعضهم بعضا والأمة فرحة جذلة جاء محمد محمود باشا لمقابلة النحاس باشا وفى جيبه استقالته وأمسك بيد الرئيس قائلا : إننى أقبل يدك فاعمل معروف يا باشا خلينى أستقيل . فما الداعى ، لهذه الاستقالة الفجائية ، ولهذا الالحاح فى قبولها ؛ إنما السبب هو أنه اتفق مع اللورد لويد على خلق أزمة باستقالته . ولكنه اضطر لاستردادها بعد ثلاثة أيام لأن الانجليز فى لندن رأوا أنه إذا لم يكن بد من أزمة فلتكن مبنية على أسباب داخلية ، ولذلك عدل محمد محمود باشا عن الاستقالة حتى تحاك أسباب الأزمة وتدبر المؤامرة ولم يمض شهر إلا وهو مستقيل استقالة جديدة . فبينما نحن فى مجلس الوزراء سأله دولة الرئيس الجليل حفظه الله وأبقى له صفاء قلبه معالى خشبة باشا عن صحة محمد محمود باشا الذى لم يكن حاضراً فقال خشبة باشا أن محمد محمود باشا يشكو من ألم فى ضرسه فطلب دولة الرئيس من خشبة باشا أن يذكره قبل انصرافه ليذهب إلى دار محمد محمود باشا للاستفسار عن صحته . فى هذه الدقيقة أيها السادة جاءنا رسول من قبل محمد باشا محمود حاملا استقالته فغضب الرئيس وقال إنها الدسيسة وإنه يقبل هذه الاستقالة .

ولقد كان الدكتاتور الصغير خشبة باشا (ضحك) أشدنا حماسة فى استنكار هذا العمل وكذلك جعفر ولى باشا وابراهيم فهمى بك . وبعد أيام استقال هؤلاء الوزراء بطريقة مزرية كما تعلمون وعندئذ تمت المؤامرة ضد النحاس باشا وضد الدستور . فقد هدم الدستور فى جو من المثالب والمطاعن والوثائق المزورة وكان ما كان مما تعرفونه ويخجل كل مصرى صميم .

اذن أصبح محمد باشا محمود رئيس وزراء وبهذا وصلنا إلى الفصل الثالث والأخير .

كيف يبقى رئيساً للوزارة

كان للورد لويد غرضان فى هدم الدستور ، الغرض الأول هدم الحركة الوطنية بهدم الوفد ، ولكنه لم يصل إلى مأربه لأن الوفد فى حما الله وفى حما الكنانة ، ولما لم يفلح فى هدم الوفد بالوسائل الاستبدادية والقوانين الاستثنائية اتجهت أغراض اللورد لويد إلى الحصول على امتيازات تقوى مركزه بإزاء وزارة الخارجية ؟ وممن يحصل على هذه الامتيازات اذا لم يكن من محمد محمود باشا ؟

فلقد حصل أولاً على زيادة عظيمة فى عدد الموظفين الانجليز وعلى تعديل قوانين استخدامهم ، وهو الامتياز الأول .

كنت موجوداً فى البرلمان الانجليزى أصغى إلى تصريحات مستر هندرسون وقد سمعناه وهو يقول ان السر تشمبرلن رأى أن فى سياسة زيادة عدد الموظفين الانجليز منافاة للانصاف والعدالة ولهذا لم يوافق عليها ، ولكن اللورد لويد وجد من يؤيده مثل مستر تشرشل ومحمد باشا محمود فمضى فى تنفيذ هذه السياسة .

دفعنا الملايين من الجنيهات لكى نعوض على الموظفين البريطانيين وظائفهم ونعطى للمصريين نصيبهم فى وظائف بلادهم فجاء محمد محمود يدفع الملايين للموظفين الانجليز ليشترى هو وجماعته المناصب لأنفسهم على حساب بلادهم . وبذلك قبل محمد باشا محمود ما لم يقبله تشمبرلن الذى رأى أن هناك إجحافا بحقوق مصر ؛

والامتياز الثانى الذى وصل إليه اللورد لويد هو اتفاقية مياة النيل التى رفضت وزارة النحاس باشا السير فيها .

والامتياز الثالث هو الاتفاقات المالية ، إلى آخر ما تعرفونه ، وكان لابد من مكافأة الدكتاتور ، ولابد له من لقب جديد ، فمنحوه لقب الدكتور ، وقد سعى إلى ذلك اللورد لويد وكان الغرض الظاهر من ذلك منحه لقباً علمياً أما الغرض الباطنى فهو تمكين محمد محمود من السفر إلى لندن قبل أى مصرى غيره للسعى فى توطيد مركزه .

محمد محمود فى لندن

نتحدث الآن عنه فى لندن . ذهب محمد محمود إلى لندن وعرف أن اللورد لويد سيقال ، وكان قبل سفره إلى لندن قد دار بينه وبين اللورد لويد حديث خطير أكشف لكم سره وأتحدى أيا كان أن يكذبه فإن محمد محمود باشا قال للورد لويد إنه يريد أن يعرض المفاوضة على حكومة العمال وأن يوقع المعاهدة ويضع المصريين أمام الأمر الواقع ، وقال إنه يعلم أن من المحال أن يقبل الوفد أو مجلس النواب توقيع معاهدة مع الانجليز وبناء عليه يجب أن تعقد المعاهدة من غير البرلمان وأن يواجه المصريين بها كأمر واقع كما ووجهوا بتصريح ٢٨ فبراير واتفاقية مياه النيل فأجابه اللورد لويد انه يعتقد أن حكومة العمال تحتم الاتفاق مع وزارة وطنية تشترك

فيها عناصر أخرى ، فقال محمد محمود إنه إذا لم ينجح فى عقد الاتفاق معهم فعلى الأقل يعدهم بالتمهيد لهذا الاتفاق فى الشتاء القادم وتعقد المعاهدة فى الصيف وبهذا يتسنى لوزارته أن تبقى سنة أخرى ؛

ولكن حدث مالم يكن فى الحسبان فإن اللورد لويد تلقى فى يوم ٣ يوليو خطاب الإقالة فأدرك لويد أن وزارة محمد محمود أصبحت قصبة مرضوضة فارسل إلى زيور باشا وطلب منه أن يسبقه إلى لندن إذ سيكون فى حاجة إليه هناك فسافر زيور باشا وهو لا يدرى السبب « ضحك » ولهذه المناسبة أقص عليكم فكاهة لطيفة وهى أن زيور باشا قابلنى قبيل سفرى وقال لى ألا ترى أننى أستحق أن تقيموا لى تمثالاً إذا قارنتم بينى وبين محمد باشا محمود فقلت له نعم إنك تستحق التمثال ولكنه استحقاق نسبى « ضحك » .

سافر محمد باشا محمود إلى لندن وعرض المفاوضة فى مصير مصر فى حين انه أعلن قبل سفره أنه لن تكون مفاوضة فى المسألة المصرية . ولقد قلت فى خطبة لى ألقيتها قبل سفرى من لندن ونشرها « البلاغ » ـ وبهذه المناسبة أؤكد ان كل ما نشر فى البلاغ من أخبار لندن إنما كان الحق الصراح « هتاف بحياة البلاغ وبحياة صاحبه » . قلت فى هذه الخطبة « علمت أن محمد محمود باشا عرض ان يتفاوض فى المسألة المصرية مع الحكومة البريطانية على أساس مشروعى ملنر وتشمبرلن لينال تأييد الحكومة البريطانية للدكتاتورية بل تجرأ على طلب توقيع المعاهدة وفرضها على مصر قسراً فلم يكن من محمد باشا محمود إلا أن أصدر بلاغاً رسمياً بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٩ قال فيه بعد أن تفضل بشتمى ما يأتى :

« إنى لم أطلب قط من الحكومة البريطانية المفاوضة أو البحث فى المسألة المصرية برمتها الخ » وردى على البلاغ الرسمى هو أن ما جاء فيه لا يتفق مع الحقيقة وأظن أنكم تتفقون معى أن البلاغ الرسمى قد يكذب ولو أن الفرق بينه وبين الكذب العادى أنه كذب رسمى . . .

ودليلى على كذب البلاغ الرسمى ينحصر فى مصدرين رسميين أحدهما محمد باشا محمود نفسه فقد قال فى خطبته الأخيرة فى الاسكندرية ما ترجمته نقلاً عن جريدة التايمز :

« لما وجدت نفسى فى لندن فى وقت الانقلاب السياسى الانجليزى انتهزت الفرصة فطرحت المسألة كلها ووصلت إلى النتائج التى تعرفونها » .

أليس هذا تكذيباً صريحاً من محمد محمود لمحمد محمود ؛ . . .

وإذا سمح لى دولة الباشا أن أدم له النصح خالصاً فإنى أرجوه وهو رجل رسمى أن يتذكر ما يقوله ويكتبه أما إذا كان دولته لا يكتب بنفسه فنصيحتى له أن يعهد إلى كاتب واحد كتابة تصريحاته اجتناباً للتناقض وتوفيراً للبلاغات الرسمية فى تكذيب الصادقين (ضحك وتصفيق)

غير أن لنا دليلاً رسمياً آخر يؤيد صدقنا وهو دليل مستمد من تصريحات وزير الخارجية البريطانية فى مجلس النواب : « وعلى أى حال يظهر أن معنى جديداً أعطى لكلمة المفاوضة فإننا لم نفعل سوى أن أصغينا لرئيس وزارة مصر وهو رئيس وزارة مصر فى الوقت الحاضر » .

اذن لم يكن الأستاذ مكروم هو المختلق الكذوب « أصوات حاشا » .

أما أن محمد باشا محمود طلب أن يمضى المعاهدة أو على الأقل أن يوقعها بالحروف الأولى من اسمه وانه لم يكن فى نيته أن يعرضها على برلمان مصرى فالأدلة على ذلك دامغة قاطعة واكتفى منها بما يأتى :

أولاً ــ حديثه مع لورد لويد الذى ذكرته آنفاً وقال فيه : « إن المعاهدة يجب أن تعقد فى غيبة البرلمان وأن توقعها وزارته فتضع الأمة أمام الأمر الواقع » وإنى أتحداه للمرة الثانية أن يكذب هذا الحديث .

ثانياً ــ تصريحات محمد محمود باشا نفسه . لقد صرح دولته فى جريدة الديلى اكسبريس أن النظام الدكتاتورى هو النظام الوحيد الذى يليق لمصر فى الوقت الحاضر وأعقب هذا التصريح بتصريح مثله فى « اسوشيتد بريس » فى منتصف شهر يوليه وفوق ذلك فإن دولته أرسل فى طلب مكاتب المقطم فى لندن بتاريخ ٤ يوليه وقال له بحدة وهياج شديد : « كيف تذكر فى تلغرافاتك فى المقطم أن فريقا من وزراء ونواب العمال يرغب فى اعادة الحياة النيابية فى مصر . فهل تقصد بذلك أن تولد الأمل فى نفوس المصريين بعودة البرلمان » وكان بين يدى دولته جريدة « البلاغ » فخبط بيده على المنضدة وقال له « انظر كيف علق البلاغ على تلغرافاتك »

ارحم نفسك ووفر غضبك يادولة الباش فالمصريون لا يعلقون آمالهم فى عودة البرلمان عليك ولا على وزارتك « هتاف وتصفيق » .

ثالثاً ــ صرح وكيل الخارجية البريطانية فى خطبته الأخيرة أن مستر هندرسون هو الذى حتم عرض المقترحات على برلمان مصرى وأن يكون الانتخاب مباشراً .

رابعاً ــ كانت مأمورية حافظ باشا عفيفى الأخيرة فى لندن أن يقنع وزارة الخارجية بالاكتفاء بعرض الاقتراحات على الشعب المصرى بواسطة الحصول على إمضاءات بالقبول بطريق الإدارة والعمد طبعا ؛ فاذا لم تقبل ذلك وزارة الخارجية فتعرض الاقتراحات على جمعية وطنية وتحل مباشرة بعد إبداء رأيها واذا لم يكن هذا ولا ذاك فتعرض على برلمان ينتخب بعد تعديل قانون الانتخاب .

فهل يصح لمن يرفض عقد البرلمان حتى بعد نشر الاقتراحات أن يقول إنه كان راضياً بعقده قبل إعلانها ؟ . . .

خامساً ــ جاء فى حديث محمد محمود باشا مع مكاتب « السياسة » بتاريخ ١٢ أغسطس ما يأتى . « سأبحث مع زملائى النظام الذى يتبع فى أخذ رأى الأمة » إذن إلى هذا التاريخ لم يكن محمد محمود قد استقر على رأى فى عقد البرلمان من عدمه .

سادساً ــ وأشد من ذلك وأدهى أن « السياسة » قالت بصريح العبارة فى افتتاحيتها بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٩ « وسيقضى رئيس الوزارة هو وزملاؤه بما لهم من السلطة فى النظام الذى يؤخذ به رأى الأمة . ونعود فنقول كما قلنا أمس أن هذا النظام قد يكون انتخاب وقد لا يكون » وهذا قاطع فى أنه قد يكون برلمان أو لا يكون فسبحان الذى أنطقهم بالحق بعد طول كذب وبهتان والنتيجة المحزنة من جميع ما تقدم أن دولة محمد باشا محمود لما علم بسقوط سنده وعماده « أى اللورد لويد » عرض أن يتفاوض فى المسألة المصرية وأن يعقد معاهدة بغير أن يعرضها على البرلمان وذلك بالرغم من تصريحه الرسمى قبل سفره بأنه لا ينوى مفاوضة فى المسألة المصرية وبالرغم من أنه لم يخبر أحداً من زملائه بهذه المفاوضة ولا أى مصرى آخر صغيراً كان أو كبيراً وبالرغم من أنه لم يكن معه مستشارون عسكريون أو اقتصاديون أو فنيون ؛ فيالها من مفاوضة عجيبة ــ إذا كانت مفاوضة ــ وسترون أنه لم يفاوض ولم يكن إلا إداة لنقل الاقتراحات البريطانية .

أليس مخجلاً ياسادتى أن نرى الانجليزى يصمم على عرض المقترحات على برلمان مصر ويرفض حرمان الشعب المصرى من حقوقه الانتخابية المباشرة بينما المصرى ابن المصرى هو الذى يعارض فى عقد البرلمان المصرى وفى تمتع الناخب المصرى بحقه كاملاً .

مخجل هذا ومحزن ولكنه مع الأسف صحيح « أصوات استنكار »

اسطوانة فنوغراف

ادعت الجرائد الوزارية وادعى محمد محمود باشا معها أنه انتزع هذه المقترحات بفضل مجهوداته العظيمة فى المفاوضات التى جرت بينه وبين وزير الخارجية .

وإنى أصرح لحضراتكم أن محمد محمود باشا لم يدخل فى مفاوضة مع الحكومة الانجليزية بما يفهمه كل انسان من معنى المفاوضة وأنه لم تكن له مجهودات كبيرة أو صغيرة فى نقل المقترحات بل هو « مجرد أسطوانة فنوغراف » كما جاء فى تعبير أحد النواب الانجليز .

وأكثر من ذلك فإن الخطابات البسيطة التى وقعها بإمضائه لم يحررها إلا أحد كبار الموظفين الانجليز فى مصر وفى هذه الاشارة كفاية .

وإليكم الأدلة قاطعة فى تأييد ما ذكرنا :

أولاً الدليل المستمد من التواريخ . فى يوم الجمعة ٥ يوليو علمنا من مصدر موثوق به أن الحكومة الانجليزية عرضت على محمد باشا محمود اقتراحات على أساس مشروع ملنر وأنه قبلها ، وأبلغنا هذا الخبر فعلاً إلى دولة النحاس باشا وبعد أيام نشر البلاغ هذا الخبر نقلاً عن مكاتبه فى لندن والمعروف أن محمد باشا محمود ذهب إلى اكسفورد فى ٢٦ يونيه فهل من المعقول ــ إذا كانت هناك مفاوضة فعلية فى المسألة المصرية ــ أن تنتهى فى بضعة أيام بينما المغفور له ثروت باشا استمر يتفاوض زهاء عشرة شهور وعدلى باشا بضعة أشهر وكذلك المغفور له سعد باشا فى مفاوضاته مع اللورد ملنر .

لكن قد يقال ما الدليل على صحة ما تدعون ؟ والجواب أن دليلنا هو محمد باشا محمود نفسه كما سيجيء فى الدليل الثانى .

ثانياً ــ الدليل المستمد من أقوال محمد باشا محمود : أخبرنى معالى إسماعيل صدقى باشا الذى اجتمعت به عرضا فى الطريق إلى فيشى بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٩ بما أسمح لنفسى أن اذكره لكم إذ لو أن معاليه قصد أن يبقى الخبر بيننا لما تردد لحظة فى التوصية بكتمانه . ولما ترددنا نحن فى الاحتفاظ بالسر ــ وإليكم تفصيل الخبر .

قال لى معاليه إنه زار فى اليوم السابق محمد باشا محمود فى باريس وإنه بدأ الحديث بتهنئته على نتيجة جهودة التى ساعده فيها بلا ريب معالى حافظ باشا عفيفى . وهنا قاطعه محمد باشا محمود قائلاً « لا ياسيدى كل شيء كان قد تم فى ٩ يوليه ولما جاء حافظ باشا إلى لندن لم يشترك فى شيء لأن كل شيء كان قد تم » والمعروف أن حافظ باشا وصل إلى لندن فى ١١ يوليه .

وحدثنى معالى اسماعيل باشا صدقى أيضا أن محمد باشا محمود أخبره أنه عرضت عليه ثلاثة مشروعات وانه اختار المشروع اللذى نشر الآن . إذن طبقاً لما صرح به محمد باشا كان كل شيء قد انتهى فى ٩ يوليه فلا مفاوضة ولا جدال وكفى الله المؤمنين القتال ! « ضحك » .

ثالثاً ــ إذا استثينا خطاب مستر هندرسن بتبليغ الاقتراحات لمحمد باشا محمود المؤرخ ٣ أغسطس وكذلك رد محمد باشا محمود عليه نجد الاقتراحات نفسها والخطابات المتبادلة بين الطرفين خالية من التاريخ وهذا أمر غريب فى المخابرات الرسمية التى تحمل كل ورقة منها تاريخها (راجع الكتاب الأبيض فى مفاوضات ثروت باشا .

رابعاً ــ الدليل المستمد من التصريحات الانجليزية

(أ) تصريح وزير الخارجية فى البرلمان « وعلى أى حال يظهر أن معنى جديداً أعطى لكلمة المفاوضة » .

(ب) مقال الديلى هرالد وهى لسان حال العمال فى تاريخ ٧ أغسطس على أثر نشر الاقتراحات (أن الرأى فى مصير مصر الآن فى أيدى الأمة المصرية لأن الاقتراحات معروضة عليها لاعلى الحكومة الحالية) ثم قالت « ونرجو الوفد أن لا يصبغ حكمه فيا يتعلق بمقترحات مستر هندرسن بصبغة خلافهم مع محمد محمود باشا الذى كان واسطة نقل هذه المقترحات » .

(ج) مقال جريدة التيمس فى ٢٧ أغسطس « يكفى أن يقدم محمد باشا محمود وجهة نظر الحكومة البريطانية وذلك لأن الاقتراحات ليست مقدمة له شخصيا بل ولا للحكومة المصرية الحالية بل لجميع الأمة المصرية ولأنه يفترض لموافقتنا عليها هنا أن توافق عليها مصر بالطريقة الدستورية » .

(د) الدليل المستمد من شكل الاقتراحات والخطابات المتبادلة .

من المعروف فى كل مفاوضة « كمفاوضات سعد وملنر وعدلى وكرزون وتشمبرلن وثروت » أن هناك مشروعاً مصرياً ومشروعاً انجليزياً أما هنا فمشروع واحد انجليزى لم يسموه مشروع اتفاق بل مجرد اقتراحات . أما الخطابات المتبادلة بين مستر هندرسن ومحمد باشا محمود فكانت تشمل صيغة بسيطة وهى « هذا هو ما اتفقنا عليه » وأكثر الخطابات المضاة من محمد باشا محمود تتضمن موافقة عامة فى بضعة أسطر . وتبلغ عدد صحائف الكتاب الأبيض المشتمل على هذه الاقتراحات والخطابات ثلاث عشرة صفحة فقط بينها الكتاب الأبيض المشتمل على مفاوضات ثروت تشامبرلن يشتمل على ٦٢ صفحة وعلى مذكرات طويلة وردود ومناقشات وتفسيرات وإيضاحات ، فضلاً عن مشروعين مختلفين من الطرفين فأين هذه المفاوضة من مفاوضة محمد باشا محمود المزعومة .

كلمتنا إلى حكومة العمال

بقيت لنا كلمة صريحة نوجهها إلى حكومة العمال البريطانيين فلقد قرر الوفد المصرى والأمة معه قراراً حكيماً رائعاً إلا تبحث مقترحات الحكومة البريطانية إلا فى جو الحرية والدستور وفى دار البرلمان ، وعندى أنه إذا كان يعوز الحكومة البريطانية الدليل على حسن نية الشعب المصرى ورغبته الأكيدة فى الاتفاق مع الشعب البريطانى اتفاقاً مشرفاً دائماً فهذا القرار السديد هو الدليل كل الدليل ، إذ فيه الضمان لمصر بان كل اتفاق يعقده البرلمان يكون محققاً لمصلحة البلاد ومتفقاً مع أمانيها فى الحرية والاستقلال كما أن فيه الضمان للشعب البريطانى وحكومته بأن كل اتفاق يقبله البرلمان بعد بحثه فى جو هادىء بعيد عن كل ضوضاء يكون اتفاقاً ثابتاً ومقبولاً من الشعب المصرى لأنه يضمن للانجليز صداقة المصريين الحقيقية التى هى الغرض الأول والأخير من كل المعاهدات .

بيد أنه إذا لم يكن من حقنا أن نتعرض لنصوص الاقتراحات الآن فمن الحق أن نقول أن مجرد فكرة الاتفاق التى أبدتها الحكومة البريطانية هى فى ذاتها خطوة ودية يقدرها الشعب المصرى حق قدرها بل هى فى نظرنا خطوة جدية فى سبيل محالفة الصداقة التى ينشدها الشعبان .

أن الشعب المصرى الذى ابتهج بفوز العمال فى الانتخابات يعتقد أن وجود حكومة منهم على رأس الامبراطورية البريطانية تمهد فرصة نادرة لتحقيق الاتفاق والمودة الخالصة بين الديموقراطية البريطانية والمصرية .

وكل ما نطالب به وهو عدل أن ينتخب البرلمان المصرى انتخاباً حراً من غير تغيير ولا تعديل فى قانون الانتخاب وأن يترك للوزارة الدستورية عقد الاتفاق بين الأمتين على قدم المساواة والعدل وهو اتفاق مرغوب فيه ولا ريب ، ولكن بما أنه من المسلم بأن المحالفة يجب أن تعقد على قدم المساواة بين الشعبين فلا مساواة مالم تتوافر للشعب المصرى الضمانات التى يتمتع بها الشعب البريطانى لبحث هذه المعاهدة بل إن هذه الضمانات هى أكثر أهمية لنا منها لهم فنحن شعب صغير والمسألة المصرية هى مسألة حياة أو موت لنا بينما هى ليست بمثل هذه الخطورة لبريطانيا فلا أقل إذن من أن نكون متساوين مع الانجليز فى حرية البحث فيكون لنا برلماننا كما لهم برلمانهم وكذلك كامل حقوقنا الانتخابية وحرية صحافتنا واجتماعاتنا وجميع الضمانات الدستورية التى لا تتحقق بدونها مساواة بيننا وبينهم .

هذا هو الشرط الأساسى فى كل معاهدة أما مايدعيه مراسل التيمس من أن مبدأ الوفد هو « الحكم أو لا معاهدة » فهو مجرد قلب للواقع وتشويه للحقيقة إذ الحقيقة الكاملة التى لا نمل ترديدها وسنرددها حتى نلفظ النفس الأخير هى احترام الدستور أولاً وقبل كل شيء ذلك لأن الدستور هو السبيل الوحيد للوصول إلى معاهدة يقبلها الطرفان وينفذانها بصدق وأمانة .

ويقول مراسل التيمس أن الأمر المهم هو تنفيذ المعاهدة ثم يشير من طرف خفى إلى ضرورة بقاء محمد محمود باشا ليعقدها ، ونحن نتفق معه فى رأيه من أن تنفيذ المعاهدة له أهمية حيوية ولهذا السبب نفسه نطلب بل نحتم أن تشرف على تنفيذها حكومة دستورية حائزة لثقة البلاد فهى وحدها الكفيلة بتنفيذ المعاهدة لمصلحة الحليفين .

أما إذا كان المقصود من المعاهدة إرغامنا فليبق محمد محمود لتنفيذها إذا استطاع لذلك سبيلاً . وأما إذا كان المطلوب صداقتنا فالسبيل الوحيد لتحقيق هذه الصداقة هو إعادة برلماننا ودستورنا كاملين من غير قيد ولا شرط حتى يتسنى للبرلمان أن يبحث المقترحات المقدمة باعتبار مالها من القيمة فى ذاتها دون أى مؤثر آخر ثم يعقد معاهدة نهائية بعد مفاوضات حرة بين الحكومتين الدستوريتين المصرية والبريطانية .

هذا كلام صريح لامواربة فيه ولا خفاء ، وما كنا فى ذلك مغالين ولا متجنين بل نحن نطالب بما يقضى به الدستور نفسه من أن كل معاهدة لا يقرها البرلمان لا تكون نافذة ولا تقيد الأمة بشىء .

ثم إذا غضضنا النظر عن النظم الدستورية فهل من المعقول أن يحرم المصريون برلمانهم فى الوقت الذى يبت فيه فى مصير بلادهم وأن يحرموا من حقهم المباشر للانتخاب فى الوقت الذى يجب أن يعطوا فيه هذا الحق إذا لم يكن لهم فيها بالكم وهم يريدون أن يأخذوه منكم . هل تقبلون هذا ؟ « هتاف كلا » .

أجيبونى . أسمعونى صوتكم لتطمئن نفسى ولأطمئن على كرامة أمتى « هتاف حاد . كلا . كلا » .

وأخيراً فإنى أوجه القول من جديد إلى حكومة العمال البريطانية مذكراً إياها أنها قد عقدت فعلاً مع الشعب المصرى عهداً هو بمثابة معاهدة صغيرة وقد أكد وكيل الخارجية البريطانية فى خطاب علنى أن وزير الخارجية حتم ألا يكون هناك تغيير فى القانون البرلمانى الذى يضمن حقوق الشعب المصرى الانتخابية والمصريون بأجمعهم يعرفون أن وزارة محمد محمود باشا لا تملك لنفسها نفعاً أو ضراً فإذا عدل قانون الانتخاب الآن بعد هذا الانتظار الطويل فالمعنى الصريح هو أن حكومة العمال نكثت أول عهد لها مع الشعب المصرى وأنها تريد أن تفرض علينا دكتاتورية جديدة فى شكل معاهدة تحالف مع محمد محمود باشا لامع الأمة المصرية ، وهذا ما لا نظنه ولا نعتقده مطلقاً فى رجال حكومة العمال الديموقراطيين وها نحن ننتظر ولنا ملء الثقة أن يتحقق ما يرجوه الفريقان من الوصول إلى صداقة كريمة حرة بين الشعبين .

كرماء لضيوفنا

تكلمنا عن الصداقة بين مصر المستقلة والشعب البريطانى وأرى أن هذه الصداقة يجب أن تمتد بحق إلى جميع الأجانب النازلين بين ظهرانينا فهم ضيوفنا وقد كان شعارنا ولا يزال « أحرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا » وإذا كانت الحرية حقاً فازاء كل حق واجب ، وواجبنا نحو ضيوفنا هو الواجب الأول الذى نستمده من حريتنا

يجب أن يطمئن الأجانب إلى مصر المستقلة التى أفسحت لهم وتفسح على الدوام مجالاً وسيعاً لنشاطهم وخبرتهم وخدماتهم التى يقدرها المصريون حق قدرها .

لقد حيانى اليوم جمهور غفير من الأجانب مع أخوانهم من المصريين فكان لتحيتهم معنى جميل رائع وليس لى إلا أن أرد باسم مصر التحية بأحسن منها وانا لنأمل أن يأتى قريباً اليوم الذى توطد فيه أواصر الصداقة والثقة بين المصريين والأجانب فلا تعود هناك حاجة إلى التفرقة بينهم فى سبل العيش أو فى القضاء والتشريع .

المجاهدون المصريون بأوربا

أخيراً يقضى على واجب عرفان الجميل أن أطلب إليكم أن تقدروا وتطروا معى مجهودات أخواننا المصريين فى أوروبا فكلهم مجاهدون فى سبيل الوطن وإنى أذكر فى مقدمتهم صديقى وزميلى الدكتور حامد محمود « هتاف بحياته » واهتفوا معى بحياة الجمعية المصرية ببريطانيا العظمى ومؤتمر الطلبة فى أوروبا ولا أنسى مجهودات حضرات الزملاء الأساتذة حافظ بك عوض وعزيز ميرهم ومحمد صلاح الدين فقد جاهدوا فى سبيل القضية المصرية بما هو جدير بكل مدح وثناء أما الفرية التى أشار إليها حافظ بك عوض فلا تستحق منى رداً أو اهتماماً ، فهى كذبة مفضوحة وغير معقولة . ولن أنسى أن أتوجه بالشكر والثناء إلى لجنة الوفد بالاسكندرية وعلى رأسها ذلك الشيخ الجليل السيد بك مرسى فان اللجنة جديرة بالاسكندرية وبوطنيتها بارك الله فى السكندريين وحماستهم وجعل منهم ذخراً صالحاً لمصر وبنيها .

بقى على واجب أخير . هو الواجب الأول ــ أن أتوجه باسم حضراتكم إلى السدة الملكية العلوية ملتمساً من جلالة الجالس على العرش المفدى أن ينقذ الأمة من هذا الموقف الخطير بإعادة دستورها وحرياتها ولا أرانى فى حاجة إلى أن أشيد بولاء الأمة لمليكها فهذا الولاء فرض وهذا الفرض مقدس (تصفيق حاد متواصل وهتاف) .

وقد هتف الأستاذ مكرم بك باسم صاحب الجلالة الملك وردد المجتمعون الهتاف وهتف لصاحب الدولة الرئيس الجليل وصاحبة العصمة أم المصريين وردد الحاضرون الهتاف .

* * *



المسلمون والأقباط[1]

اعتاد الأستاذ مكرم عبيد فى كل خطبه أو مقالاته الحديث عن الأمة المصرية ، فالمسلم والقبطى فى رأيه هم المصريون ، فإذا ما حاول الاستعمار البريطانى ــ وما أكثر محاولاته ــ أن يفرق بين جناحى الأمة ، تصدى له مكرم لشجب تلك النعرة الطائفية ونفيها عن المصريين ، وهى نفس الروح السمحاء التى اتسم بها الوفد منذ تكوينه ، فقد كان شعاره الذى ارتفعت ألويته فى سماء مصر وترنم به المصريون بكل طوائفهم واتجاهاتهم « ليحيى الهلال مع الصليب » .

وفى هذه الخطبة يرفع مكرم عبيد نفس الشعار القديم مستشهدا بالأحاديث النبوية ، فقد كان مطلقا قارئا حافظا للقرآن الكريم والأحاديث النبوية ، بجانب حفظه للتوراة والإنجيل . يقول فى هذه الخطبة :

« . . . ها أنذا أحذركم للمرة الثانية من أن يخدعكم خادع فى إرادتكم ، وفيمن يليق بتمثيلها فى مجلس الأمة ، قيل لى إن منافس الأستاذ . . . قد لجأ إلى

(1) من خطبة انتخابية لمكرم تأييداً لمرشح الوفد فى سنتريس سنة ١٩٢٩ .

ما يلجأ إليه اليائسون من ترويج نغمة شوهاء نكراء ، تتحرك لها عظام الشهداء فى قبورها ، وتمتهن بها الأمة فى أقدس شعورها ، ألا وهى نغمة التفريق بين أبناء الوطن الواحد ، فيقولون إن هذا مسلم وذاك قبطى ، ونسوا أن ما جمعه الله لا يفرقه الإنسان .

ساعدنى حظى مرة أن أقرأ فى كتاب أدب وتاريخ اسمه (حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة) حديثا نبويا كريما عن القبط فى مصر ، فقد جاء عن رسول الله ـ ﷺ ـ أنه قال : « استوصوا بالقبط خيرا فانهم قول لكم وبلاغ إلى عدوكم بإذن الله » .

وجاء فى حديث آخر أن رسول الله ﷺ ـ مرض فأغمى عليه ، ثم أفاق فقال : « استوصوا بالأدم الجعد » ثم أغمى عليه للمرة الثانية ثم أفاق فقال مثل ذلك ، فقال القوم لو سألنا رسول الله ﷺ من هم الأدم الجعد فأفاق فسألوه فقال قبط مصر ، فإنهم أخوال وأصهار ، وهم أعوانكم على عدوكم . انظروا إلى هذا القول الكريم الحكيم ، وقد وجه إلى العرب قبل فتح مصر ، وكانوا أجانب عنها ، فكم يكون الأمر بين المصريين أنفسهم وهو أبناء الوطن الواحد ، والأمة الواحدة ؟

انها لنغمة نكراء يمشى بها أهل السوء بين الشقيقين ولن يفلح سعى المشائين بنميم .

* * *



المحامون يكرمون مكرماً *

ألف عدلى يكن باشا الوزارة فى ٣ أكتوبر عام ١٩٢٩ ، فى اليوم التالى لاستقالة محمد محمود باشا . وجرت الانتخابات يوم ٢١ ديسمبر عام ١٩٢٩ ففاز الوفد .

وأقام المحامون حفلا لتكريم مكرم عبيد باشا فى محل « جروبى » يوم ٢٨ ديسمبر عام ١٩٢٩ فخطب فيهم قائلا :

سيداتى سادتى :

لعل أبلغ ما يقوله محام صناعته الكلام ، انه عاجز عن الكلام ، للتعبير عما يخالج نفسه ويملأ حسه .. وهى بلاغة صامتة أقل ما فيها أنها نادرة فينا نحن المحامين كما يقول بعض الخبثاء ، إذن ليس لدى ، وقد غمرتمونى بفضل ينعقد له لسانى ، الا أن أحنى الرأس خجلا من جحودى أمام بركم ، وشحى بقليلى إزاء كثيركم ، وأن أقتصر على تقديم تحيتى وشكرى إليكم ، والتحية والشكر عبارتان بسيطتان ، ولكن اليهما ينتهى كل ثناء مهما هذب وتمق ، وعاطفتان بريئتان ولكنهما

* من خطبة لمكرم فى حفلة المحامين لتكريمه فى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٩ .

كريمتان وثابتتان ، فإذا لم تجد لهما منفذا من لسان ينطق أو يد تصفق ، ضاقت بهما رحبات القلب ، فراح يختلج بها ويخفق ، فلا عجب إذا ضننت على لسانى بالإفصاح عن عميق شكرى ، فقد ثملت به نفسى وطاب شعورى ، ثم إذا ملكت زمام شعورى فانى وإيم الحق لفى حيرة فيما عساى أن أقوله فى هذا التكريم الذى فاق حد الكرم ، فهل أدعى أننى غير جدير به لتنسبوا إلى التواضع بريئا ، وتكيلوا إلى الثناء وتوفوا الكيل مليئا ؟ ولكنى إذا فعلت انتفى التواضع من أصله ، فان أول شرط من شروطه ألا يعلن صاحبه عنه ، بل ولا يحس به ، إذ التواضع صفة يراها الغير فينا ، ولانراها فى أنفسنا ، لأن من أحس فى نفسه التواضع اضطر أن يتصنعه ، فانقلب التواضع غرورا ، وشر منه من يعلن عن تواضعه فهو تاجر يتجر بالفضيلة ويرجو من ورائها الكسب ثناء وفيرا ، لافرق بينه وبين من يبيع فى السوق بضاعة مزجاة ، ويتقاضى عنها الثمن ذهبا نضيرا .

ولكن إذا لم يصح لى أن أدعى التواضع حتى لا يكون الادعاء غرورا ، فهل يصح لى أن أدعى أنى أستحق هذا التكريم ، فيكون الادعاء زورا ؟ تلك حيرتى يا حضرات الزملاء ، وتلك قضيتى . وإنى كما قلت ، وكما ترون ، عاجز عن المرافعة فيها ، فاذا خسرتها فقد أسأتم الاختيار ، وأنتم وحدكم المسئولون عنها .

بيد أن الواقع الذى لا مرية فيه أنكم تكرمون فى شخصى هذا الضعيف ، ناحية من نواحى الحق الذى تحسونه شيئا حيا فى نفوسكم ، وتنشدونه غرضا ساميا من أغراض مهنتكم ، ولئن حبذتم شيئا من عملى فإنكم تحبذون مظهرا من مظاهر ذلك النشاط الإيجابى الذى لا يفتأ يتجدد فى جهودكم .

ان من دواعى فخرنا نحن المحامين المصريين أن المحاماة فى مصر قد تطورت تطورا عجيبا ، وسارت فى طريق الكمال سيرا حثيثا خيل إلى البعض أنه أقرب إلى الطفرة منها إلى التطور ، وفى الواقع أن المحاماة بل الأمة فى جميع طوائفها كانت تسير فى طريق الرقى بخطوات تدريجية طبيعية ، وان كانت هادئة ساكنة ، فلما أن جاءت النهضة الاستقلالية وفعلت فعلها الساحر فى النفوس وفى الأنظمة ظهر التطور رائعا خلابا ، فظن البعض أنه انقلاب فجائى لا يقوى على تقلبات الزمن ، وبلغ الأمر ببعضهم أن قال إنها شعلة تطفئها ... قة ، ولكن ما أسرع

ما تبينوا أن الشعلة الملتهبة ، إنما هى نار آكلة وأن الفكرة الثائرة إنما هى عقيدة متأصلة ، وأن النهضة ليست بنت يوم أو ظروف مواتية بل هى ربيبة السنين المتعددة ، والتجارب القاسية ، وفى مقدمة الطوائف التى تطورت وكأنها طفرت ، ونهضت وكأنها وثبت ، طائفة المحامين التى لنا شرف الانتساب إليها ، فلقد كانت المحاماة فى مصر مهنة تنطوى على مصلحة ، فأصبحت مع الزمن مهنة تنطوى على فكرة ، وبلغ التطور أشده على الحركة الوطنية ، فتطورت المحاماة من مهنة القانون إلى فكرة الحق ، وبعبارة أخرى فقد كانت المحاماة للمحامى مجرد مهنة مكسبة تدر عليه من الخير قليله أو كثيره ، فأصبحت فوق ذلك فكرة سامية يغذى بها نفسه ، ويبذل منها لغيره . وقد بلغ من جمال هذا التطور أنه كلما تعارضت الفكرة العامة مع المصلحة الخاصة ، لم يتردد المحامون فى أن ينبذوا المصلحة الذاتية ظهريا ، وأن يفسحوا للفكرة العامة مكانا من نفوسهم بل ومكانا عليا ، وليس أدل على ذلك من تلك المواقف الوطنية الرائعة ، مواقف الكرامة والتضحية ، التى وقفتها المحاماة منذ بدء النهضة المصرية ، وفى إبان الدكتاتورية على وجه خاص فكم من مرة أضرب المحامون عن أعمالهم ، فأضربوا عن موارد رزقهم فى سبيل مصلحة عامة ، أو فكرة وطنية ، وكم من مرة اجتمع المحامون فى جمعية عمومية هرعوا إليها من جميع نواحى القطر ، دانيها وقاصيها ، ولا دافع لهم إلا ذلك الواجب المقدس ، الذى هو أمانة معلقة بذممهم ومفخرة من مفاخر مهنتهم ، الا وهو الدفاع عن الحق بكل ما أوتوا من قوة ، هى قوة الحق .

أيها السادة لم يكن المحامون فى دفاعهم عن الدستور والحرية رجالا سياسيين ، بل كانوا أولا وفوق كل شىء محامين ، يدافعون عن حق هو حق الوطن تلك هى المحاماة كما هى الآن فى رائع تطورها ، تلك هى المحاماة فى أسمى مظاهرها تدافع عن الحق باعتباره فكرة لا مهنة ، وتذود عن المظلومين أفرادا وجماعات .

المحاماة فكرة الحق أولا ، ومهنة القانون ثانيا ، ذلكم شعارنا نحن أبناء النهضة من المحامين المصريين ويجب أن يبقى كذلك على الدوام ، وما القانون إلا صيغة من صيغ الحق ، وقد لا تكون أحسن الصيغ إذ هى قابلة للتعديل .التبديل

ولقد أدرك المحامون هذه التفرقة الجوهرية بين الحق والقانون فقاموا يستنكرون تلك المهازل التشريعية التى أسمتها الوزارة السابقة قوانين ، والتى لم تتورع عن أن تتوجها باسم صاحب الجلالة مليك البلاد ، ولقد أعلن المحامون بصفتهم رجال القانون والحق بطلان تلك القوانين لتعارضها مع الدستور ، وهو قانون القوانين ، ومع الحق — وهو روح القانون .

* * *



فى لنـــدن (*)

لعلكم تدركون من تلقاء أنفسكم تأثرى وسرورى حينما سئلت أن أخطبكم فى هذا الاجتماع السياسى ، فان الاجتماعات السياسية محرمة علينا فى مصر تحت نظام الحكم الحاضر ، كما حرمت شجرة التفاح على أبينا آدم . ومثل هذا الاجتماع تحت ظل الدكتاتورية الحاضرة يعد جريمة .

والدكتاتورية عندنا تفسر السياسة تفسيرا واسعا جدا ، فإن مجرد إرسال الطلبة تلغراف تعزية إلى النحاس باشا فى وفاة والدته اعتبر عملا سياسيا فصل الطلبة من أجله بينما حث الدكتاتورية لبعض الطلبة ــ وهم قليلون لحسن الحظ ــ بأن يشتغلوا بالسياسة مادامت هذه السياسة تأييدا للوزارة .

والآن آسف لضيوفنا البريطانيين لأنهم قد لا يدركون أنهم بقبولهم تناول فنجان شاى برىء مع المصريين الحاضرين هنا يعتبرون فى المنطق الدكتاتورى مشجعين على الإجرام فهم لذلك مجرمون بالاشتراك .

* تولى محمد محمود باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين رئاسة الوزاره : فى ٢٧ يونيه عام ١٩٢٨ فحل البرلمان وعطل الدستور وأهدر الحريات وأيد الانجليز الوزارة : فسافر مكرم عبيد إلى لندن وكتب فى الصحف البريطانية ضد حكم اليد الحديدية فى مصر وألقى خطابا شاملا فى المؤتمر السنوى للجمعيات المصرية فى أوربا يوم ٢٧ ديسمبر عام ١٩٢٩ ضد ديكتاور مصر الذى يسانده الانجليز .

إن الحرية وهى خبز الحياة يجب أن تحصلوا عليها بجدكم واجتهادكم وعرق جبينكم كما تحصلون على خبزكم اليومى سواء بسواء ، فاذا أنتم لم تكسبوها بعرق جبينكم فإنكم تضطرون إلى استجدائها وحينئذ لا تحصلون إلا على ما يحصل عليه الشحاذون أى الفتات .

ثم قال فى لهجة جدية : إذا كان من الإجرام عمل المرء لإنقاذ وطنه والسعى لإعادة الدستور والحرية والإخاء الإنسانى فيجب أن نذكر أنه لمثل هذه الجريمة مات جميع الرجال العظماء وعاشوا ، وأن رجلنا العظيم سعد زغلول باشا نفى إلى جزيرة سيشل لجريمته وهى الوطنية .

هل الأمة المصرية راضية ؟

وتقول الحكومة ان البلاد هادئة قانعة تحت ظل الدكتاتورية ولكن تاريخ الأشهر الأخيرة يدل على نقيض ذلك ، والعادة أنه بعد مضى الأشهر الأولى من عهد الدكتاتورية وإجراءاتها العنيفة تخضع الأمة بتأثير الخوف أو التعود فلا تحتاج الحكومة إلى إجراءات صارمة بل تلطف اجراءاتها الأولى ، ولكن التطور الذى حصل فى مصر كان على العكس من ذلك ، فكلما استمرت الدكتاتورية زاد قلق المصريين واستياؤهم فزاد معهما اضطرار الحكومة لأن تتخذ إجراءات تعسفية جديدة ، وهذا يدل دلالة واضحة على أن مصر لم تكن قط هادئة ولا راضية ولكنها تصبح كل يوم أكثر قلقا واستياء .

وذكر الأستاذ مكرم مثالا على ذلك جميع القوانين الأخيرة لحماية الموظفين ، وحماية نظام الحكم الحاضر وحماية الطلبة ومنح البوليس السلطة لفض الاجتماعات ، وكل الاجراءات الأخرى التى باتت ضرورتها لأن القوانين القديمة وجدت غير كافية لصد شعور الاستياء المتصاعد من الأمة .

تعطيل الصحف

وكذلك كانت الحال فيما يختص بالقبض على الأفراد ، فقد بدأت الحكومة بالقبض على المتظاهرين ، ثم صارت تقبض على الأشخاص الذين يرجح أو ينتظر

أن يتظاهروا كما حدث حين قبض على أكثر من مائة شخص بقصد منعهم من التظاهر قبل زيارة محمد محمود باشا لطنطا ، وأخيرا صارت الحكومة تقبض على مجرد الزائرين كما فعلت حين قبضت على أشخاص من أهالى الأسكندرية فى كل مرة زار فيها النحاس سان ستفانو .

وتفتيش المنازل بدأ للبحث عن منشورات ثورية وانتهى بالبحث عن العرائض التى ترفع إلى جلالة الملك بطلب إعادة الحياة النيابية .

تفتيش بيت الأمة وبسالة أم المصريين

وهنا ذكر مكرم تفتيش بيت الأمة فى بكرة الصباح ومسلك البسالة الذى سلكته أم المصريين واحتج على ذلك أشد الاحتجاج وطلب من الوزارة أن تحترم سيدة يبجلها جميع المصريين ويعتبرونها أما لهم .

ثم تلا الأستاذ مكرم تلغرافا ورد من مصر وفيه نبأ عن تعطيل جريدتى الشرق الأدنى والمستقبل .

مسئولية الانجليز عن الحالة الحاضرة

وقال : إن نظام الحكم الحاضر قد أتى به تدخل بريطانيا غير المشروع فى أمورنا الداخلية ، ويحفظه الآن سند دار المندوب السامى ، على الرغم من أن جميع المصريين بمختلف طبقاتهم يكرهونه .

المفاوضات والباعث عليها

وقد نشد محمد محمود باشا تأييد الحكومة البريطانية الحاضرة له بواسطة عرض المفاوضة لعقد معاهدة بأية شروط ممكنة على الرغم من تصريحاته قبل سفره إلى انجلترا وقد نشر فى جريدة السياسة تصريحا له ينكر فيها إنكارا شديدا قيام أية مفاوضات .

حكومة العمال والاتفاق مع مصر

ولحسن الحظ يبدو أن حزب العمال وحكومته يعارضان فى عقد معاهدة مع وزارة غير نيابية بعد أن أيقنا أن الوزارة لا يمكنها أن تعطيهما سوى قطعة من الورق ، وأنها لن تستطيع أن تعطيهما صداقة الأمة المصرية التى هى الجوهر اللازم للمعاهدة ، وقد قالت الديلى هيرالد فى ذلك وأصابت أن الشرط الأساسى قبل أية تسوية هو عودة الحياة النيابية .

المصريون لا يطلبون تدخل بريطانيا

ثم قال : نحن لا نطلب التدخل البريطانى فى شئوننا الداخلية ، بل نحن على العكس نطلب ألا تتدخل بريطانيا لتسند نظام الحكم الحاضر لأن مثل هذا السند ليس فقط منافية للمبادىء الديمقراطية التى تعتنقها حكومة العمال بل هو مضاد لحقوق السيادة التى لمصر .

المسألة المصرية ليست مسألة حزبية

وليست المسألة المصرية مسألة حزبية لا فى مصر ولا فى انجلترا ، وجميع الأحزاب البريطانية لها مصلحة فى أن تفى بريطانيا العظمى بالتعهدات التى تعهدت بها لمصر خاصة بالاستقلال والسلم لأنه منذ عقدت الهدنة التى أتت بالسلم لأوربا لم يكن فى مصر سلم .

المحالفة على قدم المساواة

والمحالفة بين مصر وانجلترا أمر مرغوب فيه جد الرغبة ، ولكن على شرط أن تكون على قدم المساواة وأن تضمن المصالح البريطانية إذا كانت هذه المصالح لا تتعارض مع السيادة المصرية على أراضيها .



مقاومة استبداد صدقى(١)

دفاعه فى قضية حسن النحاس

يا حضرات المستشارين :
القضية المعروضة على حضراتكم قضية سياسية .

القضايا السياسية

وإذا قلنا قضية سياسية عنينا هذا النوع التعس من القضايا التى نمت وتكاثرت فى هذا العهد الأخير حتى كادت تنوء بها أنظمتنا القضائية ، بل وأنشئت للبعض منها محاكم خاصة ذات إجراءات استثنائية لم يعهدها القضاء المصرى من قبل .

والواقع أن ظهور القضايا السياسية بمثل هذه الكثرة فى أى عهد من العهود إنما هو النذير الأول بمرض السياسة المتبعة فى هذا العهد وكلما تجددت هذه القضايا وتكررت كانت دليلا على تأصل المرض واستعصائه ، ولذلك لا تكثر القضايا السياسية إلا فى الأزمات السياسية الخطيرة ، وعلة ذلك ظاهرة ، فإن السياسة عندما تحس بحرج مركزها تحاول أن تجد مخرجا من الأزمة أو ملطفا لحدتها بتمهيد السبل للقضايا السياسية التى ترجو من ورائها فائدة مزدوجة أولا : التنكيل

(١) جريدة الضياء ٢٢ يونيه ١٩٣١ .

بخصومها السياسيين ، وثانيا : تحويل أنظار الجمهور عن القضايا العامة إلى القضايا الخاصة .

النيابة : أعترض على ذلك فالدفاع سياسي .

الأستاذ مكرم : أرجو عدم الاعتراض .

الرئيس : المحكمة هى التى تدير الجلسة . الأستاذ مكرم يستأنف الدفاع :
ذلك ما تحاوله السياسة المريضة المحرجة ، ولكنها محاولة فاشلة فى نهاية الأمر مهما كان لها من أثر موقوت ، لأن الأزمة وقد بلغت عندهم حد اليأس لا تزيدها القضايا السياسية إلا فضيحة على فضيحة ، ويأسا على يأس . . . ولأن القضية وإن كانت سياسية فالقضاء فوق السياسة .

وسيتبين ذلك لحضراتكم جليا فى قضيتنا الحالية التى اتهم فيها الأستاذ حسن النحاس بتهمة سياسية من الصنف الذى أشرنا إليه ، ولكن الذى يهمنا إبرازه من الآن أن هذه القضية هى كما قلنا واحدة من مئات القضايا السياسية التى امتاز بها هذا العهد ، وإن لتكاثر هذه القضايا معنى هاما يستفيد منه المتهم ، ويرجو من المحكمة تقديره فى حكمها .

ولتبيان هذا المعنى يجب أن نتساءل أولا ما معنى تكاثر القضايا السياسية فى عهد دون سواه ؟ ولماذا نرى مثلا مئات من القضايا السياسية فى عهد وزارة صدقى باشا ، بينما لا نرى فى عهد وزارة النحاس باشا الا قضيتين أو ثلاث من قضايا القذف والطعن فى الأعراض ؟

لماذا نرى هذا الفارق العظيم بين عهد وآخر بينما الشعب المصرى هو هو وأخلاقه هى هى وقانون العقوبات فى مجموعه هو هو والنظام القضائى هو هو والنيابة هى هى ، إن الرد ظاهر واضح ، فالسياسة ليست هى هى .

نعم قد تغيرت السياسة وتغيرت الحكومة التى تدير دفة السياسة ، وكان طبيعيا أن ينتج عن هذا التغيير تغيير مماثل فى القضايا السياسية فى نوعها وعددها ، ولا غرابة فى ذلك ولا عجب ، فهى سياسة تضع الحكومة فى صف والأمة فى صف آخر ، ولذلك كلما يئست الحكومة من اجتذاب الأمة إليها مهدت الطريق إلى القضايا السياسية لتحاول الإيقاع بخصومها ، وستر فشلها .

وعلى أى حال ، مهما راعينا القصد وعدم التحيز فى القول ، يكفى حسن النحاس أن يقول إنه بناء على تغير فى السياسة قد تكاثرت فى هذا العهد القضايا

السياسية ، وأن قضيته ليست الا واحدة منها ، وإن فى ذلك الدليل كل الدليل على أن هذه القضايا ولدت فى كنف السياسة قبل أن تدخل كنف القضاء .

حسب المتهم أن يبين هذا بل ويكفى القاضى أن يرى أن للسياسة أى شأن فى القضية ليتنبه إليها ضميره حذرا ، ويوجس منها على العدالة شرا .

السياسة والعدالة

ذلك لأن السياسة والعدالة ضدان لا يجتمعان ، وإذا اجتمعا لا يتمازجان والواقع أنهما تختلفان فى الطبيعة والوسيلة والغرض ، فالعدالة من روح الله والسياسة من صنع الناس والسياسة توازن بين شتى الاعتبارات والعدالة تزن الأمور بالقسطاس ، وكذلك يختلف الغرض منهما ، فالعدالة تطلب حقا والسياسة تبغى مصلحة ، سواء أكانت تلك المصلحة حقا أم باطلا .

على أن أخطر ما فى السياسة أنها ترى من حسن السياسة أن تخلع على المصلحة رداء الحق تلبسه دواما ، وأن تخدع الناس عن ظلم الساعة فتطوره عدلا لزاما . . هذا شر ما يخشى من السياسة ، ولذلك فليس أشد خطرا على نظام الدولة وأخلاق الشعب من أن تتخذ المنازعات السياسية شكل الدعاوى القضائية فتدخل السياسة هيكل القضاء متباكية متمسحة بأعتابه ، وتتجنى على العدل باسم العدل منتحلة اسمه متشحة بجلبابه .

ولقد عودتنا السياسة أن تقلب الأوضاع فتتباكى وهى الجانية ، وتشكو والناس منها شاكية .

وليس أدل على ذلك من القضية التى نحن بصددها ، فهى وليدة السياسة وربيبتها وضحيتها ، ومع ذلك وجدت النيابة سبيلا إلى إقناع نفسها ، وهى تحاول أن تجد السبيل إلى اقناعكم أن حسن النحاس قد ارتكب جريمة يعاقب عليها القانون وأن النزاع بينها وبينه نزاع قانونى محض يدور حول القانون والفقه والأحكام .

ولو أن النيابة وضعت الأمور فى نصابها ودخلت البيوت من أبوابها ، لأدركت

أن النزاع الذى بينها وبين الأستاذ حسن النحاس هو بعينه النزاع القائم بين صدقى باشا والنحاس باشا وبين دستور الحكومة ودستور الأمة ، بل هو ذلك النزاع القديم الجديد الذى نشأ منذ سنة ١٨٨٢ وتفاقم منذ سنة ١٩١٩ بين الاستقلال المصرى والاستعمار البريطانى ، هذا ولو أن النزاع اتخذ مظهرا محزنا من التطاحن والتناحر بين المصرى وأخيه .

وأظنكم توافقوننى على أن مثل هذا النزاع لا يصح بل ولا يجب أن يتخذ من دور المحاكم مقرا ، أو من منصة القضاء منبرا ، بل هو نزاع من شأن رجال السياسة أن يصفوا حسابه فيما بينهم على صفحات الجرائد وعلى منابر الخطباء ، وحسبكم نظرة عامة إلى ظروف هذه القضية وأسبابها ، ومواد البحث فيها لتقتنعوا لأول وهلة أننا بصدد خلاف سياسى وحوار سياسى وأغراض سياسية هى أبعد ما تكون عن القانون أو القضاء أو الفقهاء .

ما هو موضوع القضية الحالية ؟؟ هو بحث فى سياسة الوزارة الحالية بإزاء الدستور ، وبحث فى سياستها بإزاء الحريات العامة والحقوق الوطنية وبحث فى سياستها الاقتصادية ، فهل هذه موضوعات سياسية أم قضائية ؟ نظن أن السؤال هو من البداهة بحيث لا يحتاج إلى جواب .

كل ما فى الأمر اذن أن السياسة فى حاجة إلى مظهر القانون لتحتمى وراءه ، وتستتر بين صيغه وألفاظه ، فتظهر بمظهر الحق فى محاربتها لخصومها بالباطل ، ولذلك وصلت القضية إليكم وعليها طلاء القانون بينما هى معجونة بالسياسة ، وكذلك أيضا رأيتم النيابة تترافع ، فتتكلم بلغة القانون ، وتناقش بصيغ القانون ، وتذهب فى شرحه مذهب شراح القانون ، بينما هى فى الحقيقة تعبر عن فكرة سياسية فى موضوعات سياسية لأغراض سياسية .

هذا هو الوضع الصحيح للقضية — الفكرة سياسية والصيغة قضائية .

ولسنا فى ذلك القول مجازفين أو متبرعين بل سنبين لحضراتكم فى كل باب من أبواب دفاعنا أن التهمة سياسية محضة لا يعاقب عليها القانون .

وينقسم دفاعنا إلى بابين رئيسيين :

أولا : موضوع التهمة بقسميها .

ثانيا : التهمة من الوجهتين الدستورية والقانونية .

الباب الأول

التهمة من حيث موضوعها

التهمة من حيث موضوعها تنحصر فى أن الأستاذ حسن النحاس وزع منشورا بإمضائه قال فيه :

أولا : ان الحكومة استحدثت دستورا جديدا تأبى كرامة الناس طاعته واحترامه .

ثانيا : ان الوزارة قتلت الحريات واستباحت المحرمات وأن عهدها عهد ظلم وطغيان وغدر .

ومن الوجهة القانونية اعتبرت النيابة التهمة مزدوجة فوصفت العبارة الأولى بأنها تحريض علنى على كراهة نظام الحكومة المقرر فى القطر المصرى وعلى الازدراء به (المادة ١٥١ ع معدلة) . والعبارة الثانية بأنها إهانة لإحدى الهيئات النظامية وهى الوزارة (١٦٠ ع) .

وسنبين عند البحث فى التكييف القانونى للتهمة أن القانون براء من هذا التكييف ، وأن ما قاله الأستاذ حسن النحاس لا يعاقب عليه أى قانون . ولكن الذى يعنينا الآن هو ما تمتاز به هذه الدعوى عن سواها ــ هو أنه لم يكن هناك محل أو مبرر لرفع هذه الدعوى من الوجهة الموضوعية البحتة ، لأن موضوعها لا يختلف عما يكتب أو يقال كل يوم ، من غير أن يكون محلا لمؤاخذة أو اتهام .

قرارات المؤتمر الوطنى

والى حضراتكم الدليل تسوقه من الواقع المحسوس ، وليس مثل الواقع دليلا ، فهو يدل على نفسه بنفسه ، وأعنى به الدليل المستمد من قرارات المؤتمر الوطنى .

لم يقل حسن النحاس فى منشوره غير ما قاله المؤتمر الوطنى فى قراراته الخطيرة التى وقعها أمراء الدولة ونبلاؤها ، وزعماء الأمة ، وممثلو هيآتها وكبار أصحاب

الرأى فيها ، واليكم بيانا حرفيا لما جاء فى منشور المتهم وفى قرارات المؤتمر ، وسترون من مقارنتهما التشابه بينهما تاما فى المعانى بل ويكاد يكون فى الألفاظ .

أولاً : قال حسن النحاس فى منشوره عن الدستور : (إن الحكومة استحدثت دستورا جديدا تأبى كرامة الناس طاعته واحترامه) .

وقال المؤتمر فى هذا الصدد انه يقرر ما يأتى (التمسك بالدستور الذى صدر فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ واعتبار النظام المقرر به النظام الوحيد الذى لا ترضاء الأمة لحكمها) .

وقال أيضا : (إن الانتخابات التى تجريها وزارة صدقى باشا فى ظل النظام الذى استصدره صدقى باشا فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ لا تعبر عن رأى الأمة ولا تعتبر استفتاء لها بحال ، والمؤتمر يعلن أن البرلمان الذى قد يعقد على أثر هذه الانتخابات لا يمثل الأمة ، ولذلك فكل معاهدة أو اتفاق يعقد مع حكومة تستند إلى هذا البرلمان لا تتقيد الأمة بنصه أو تنفيذه) .

اذن فحسن النحاس يقول ان الحكومة استحدثت دستورا جديدا والمؤتمر يأبى عليه هذا الاسم ويسميه « النظام الذى استصدره صدقى باشا فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ » .

وحسن النحاس يقول : ان كرامة الناس تأبى طاعة واحترام الدستور الجديد والمؤتمر يقرر أن الأمة لا ترضاء لحكمها ويزيد على ذلك أن البرلمان القائم على النظام الجديد لا يمثل الأمة وأن الأمة لا تتقيد بنص أو تنفيذ أى معاهدة أو اتفاق يعقد مع حكومة تستند إلى هذا البرلمان فى هذا ترى أن قرارات المؤتمر تجاوزت الأوصاف المعنوية إلى عدم الاعتراف بالنتائج العملية .

فالأستاذ حسن النحاس لم يقل إذن عن الدستور الجديد إلا ما قاله المؤتمر ، بل وأقل مما قاله .

ثانيا : قال الأستاذ حسن النحاس فى منشوره عن الوزارة : (اسألوا الله الرحمة مما أنتم فيه من ظلم وفقر ومعسرة) ، ثم قال : (الوزارة الحاضرة قتلت

الحريات واستباحت الحرمات . . . هل تريدون أن يطول عهد هذا الحكم ويمتد بكم ظلمه وطغيانه) .

وإلى حضراتكم ما قاله المؤتمر فى الوزارة الحالية وتصرفاتها : (قرر المؤتمر الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقى باشا من مصادرة حرية الرأى بتعطيل الصحف ومراقبتها إداريا ، والعبث بحرية القول والاجتماع والانتقال من مكان إلى آخر مما أدى إلى سفك الدماء ، وإثارة الخواطر ، وتسخير الموظفين لأعمال غير متصلة بشئون وظائفهم أو واجباتهم إلى غير ذلك من الأعمال الخانقة لحرية الفرد والمجموع ، مما كان له أسوأ الأثر فى حياة البلاد من جميع نواحيها اقتصادية كانت أو سياسية أو اجتماعية) .

تلك صحيفة الاتهام للوزارة صادرة من الأمة فى مجموعها ممثلة فى مؤتمرها الوطنى ، ولم يقل حسن النحاس فى منشوره الا القليل المقتضب مما قرره المؤتمر وفصله تفصيلا .

اذن يقول المؤتمر انه ما من ناحية من نواحى الحياة الا وتغلغل فيها الفساد من جراء مظالم الوزارة ومصادرتها للحريات جميعا ، فلا الحياة الاقتصادية ، ولا أمانى البلاد السياسية ولا أخلاقها الاجتماعية سلمت من تصرفاتها التى كانت لها أسوأ الأثر فيها . . .

فأين ذلك كله مما قاله حسن النحاس .

يا حضرات المستشارين :

لو إنى أردت الاقتصار على دفاع موضوعى حاسم فى الدعوى ، وهادم للتهمة من أساسها ، لكان فى قرارات المؤتمر وحدها ما يغنى عن كل دفاع آخر .

فحسن النحاس لم يقل إلا ما قاله المؤتمر باسم الأمة جميعا فقوله إذن صحيح بشهادة هؤلاء السادة الأعاظم ، وقوله برىء كما هم أبرياء من كل إثم أو غرض ، وما كان للنيابة أن تطعن على براءتهم وهى لم ترفع الدعوى عليهم .

ثم من هم السادة أولئك الذين لم يقل المتهم إلا بعض ما قالوه ، ولم يعلن الا ما قرروه هم الأمة ممثلة فيهم بجميع طبقاتها وهيئاتها : أربعة هم من كبراء أمراء العائلة المالكة ، واثنان من نبلائها ، هم رئيس الوفد المصرى ورئيس الأحرار

الدستوريين ، هم أربعة رؤساء وزارات سابقين ، وخمسة وعشرون وزيرا ، وشيخ الجامع الأزهر السابق ، ووزيران مفوضان سابقان ، وأعضاء الوفد المصرى ، وأعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين ، ورؤساء ، وأعضاء مجلسى الشيوخ والنواب السابقون ، وكثير من كبار الضباط المتقاعدين ، وأعضاء مجالس المديريات السابقون ، وأعضاء المجالس المحلية والبلدية السابقون والحاليون ، وأعضاء مجالس نقابات المحامين الأهلية والشرعية والمحامون المصريون أمام المحاكم المختلطة وأعضاء مجلس إدارة الجمعية الطبية ومجلس إدارة نقابة الصيادلة وأعضاء النقابات الزراعية العامة ، وأعضاء مجالس إدارة الغرف التجارية ومندوبو اتحاد نقابات العمال ورئيسات وأعضاء الجمعيات النسوية ـ ممن بلغ عدد توقيعاتهم حوالى الألف بالنيابة عن مختلف الطبقات والهيئات التى تتكون منها الأمة المصرية الكريمة .

إننا نسائل النيابة ونتحداها أن تجيبنا على هذين السؤالين :

أولا : ما هو الفارق بين العبارات التى وردت فى منشور الأستاذ حسن النحاس وبين قرارات المؤتمر الوطنى .

ثانيا : لماذا رفعت الدعوى على حسن النحاس ولم ترفعها على أعضاء المؤتمر والموقعين على قراراته .

أما عن الأمر الأول فقد تبين أن لا فارق بين عبارات المنشور وقرارات المؤتمر اللهم الا اذا كانت قرارات المؤتمر أشد وطأة على الوزارة وأعمالها ، وأكثر تفصيلا .

أما عن الأمر الثانى فهذا ما نطلب الى النيابة أن تجيبنا عليه ، وليس لها مفر من الإجابة على أحد هذين الفرضين ، فإما أن تكون قرارات المؤتمر قرارات سياسية بريئة ، فلماذا رفعت الدعوى على حسن النحاس وهو لم يقل غير ما قاله المؤتمر ؟ وإما أن تكون هذه القرارات معاقبا عليها بقانون العقوبات فلماذا لم ترفع الدعوى على أعضاء المؤتمر كما رفعتها على النحاس ؟

ليس للنيابة مهرب من التسليم بأحد أمرين : فإما أن تعترف أنها لما رفعت هذه الدعوى على حسن النحاس كانت تعمل لتأييد سياسة الوزارة التى أرادت أن تتعقب خصما سياسيا وجدت السبيل سهلا إليه ، وإما أنها رفعت الدعوى متأثرة

بأحكام القانون والعدالة فكان عليها أن ترفعها على أعضاء المؤتمر أيضا ، لأن القانون لا يكيل بكيلين ، والعدالة ميزان دقيق لا يرجح بين كفتين .

لماذا وأيضا لماذا لم ترفع الدعوى على أعضاء المؤتمر كما رفعت على النحاس ، إذا كانت هناك مسئولية جنائية ؟

ولكن مالنا والتساؤل وأمامنا الأمر الواقع نستفيد منه ، ونحاج به النيابة والواقع هو أنها لم ترفع الدعوى على أعضاء المؤتمر ، ومعنى ذلك قانونا أنها لم تر مسئولية جنائية فى قراراته ، وبما أن هذه القرارات متفقة فى معناها بل وفى ألفاظها مع ما جاء فى منشور الأستاذ حسن النحاس فإذن لا مسئولية جنائية فيما قاله النحاس وإذن رفع الدعوى عليه إنما هو تعسف من قبل النيابة ، بل هو خطأ وتناقض من قبلها .

يا حضرات المستشارين :

هناك أمر خطير إن تغاضت عنه النيابة فحاشا لعدالتكم أن تتجاهله ، ذلك ان الأمر ليس مقصورا على قرارات المؤتمر ، بل إن الجرائد والكتاب والخطباء يكتبون ويقولون يوميا مثل ما قاله الأستاذ النحاس فى منشوره ، فإذا صرفنا النظر عن تناقض النيابة فى تصرفاتها فهل هى تدرك خطورة ما تطلبه من المحكمة ؟ هى تطلب من حضراتكم باسم القانون أن تضعوا كمامة على أفواه الناس ؟ وأن تضيفوا أغلالا قانونية إلى الأغلال الإدارية والسياسية التى ترسف فيها أمتنا المكبلة المعذبة . . هى تطلب إليكم أن تحطموا أقلام الكتاب ، وتكسروا أعواد المنابر ، وتأخذوا السبل على الضمائر ، وتسدوا منافذ الهواء على مصر السجينة فى بلادها المنكوبة فى نفر من أولادها . . بل هى تطلب إليكم أن تسجلوا بحكمكم على حسن النحاس الإجرام على أمراء الدولة وزعمائها وكتابها وخطبائها وأصحاب الرأى فيها ، فتحكموا بالإجرام على أمير جليل مثل الأمير عمر طوسون ، وعلى دولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا ، وصاحب الدولة محمد باشا محمود ، وصاحب الدولة عدلى باشا يكن ، وصاحب الفضيلة الشيخ مصطفى المراغى ، وغيرهم . وهكذا تصبح النيابة وتمسى فإذا بها ترفع الدعوى بل الدعاوى الجنائية على أفراد الأمة من جميع طبقاتها وهيئاتها زاجة بهم فى السجون إن اتسعت لهم مضايق السجون .

ثم استؤنفت الجلسة واستأنف الأستاذ مكرم عبيد مرافعته :

يا حضرات المستشارين :

لم يقتصر تصرف النيابة على اتهام الأستاذ حسن النحاس بتهمة باطلة لا أساس لها من القانون ، فى الوقت الذى لم تر فيها مأخذا على غيره ممن قالوا قوله ، وفعلوا فعله ، بل أبت الا أن تصب عليه جام غضبها فزجت به فى السجن وما كان موضوع التهمة ليستدعى زجه بين المجرمين وما كان مركز المتهم أو مقامه الأدبى والعلمى ليبرر مثل هذه المعاملة القاسية .

وقد يدهشكم أن أقول إن هذا ليس رأيى وحدى ، بل هو رأى النيابة نفسها وهنا موضع العجب ومحل التساؤل .

فثابت فى التحقيق أن النيابة أمرت بإخلاء سبيل المتهم مرتين :

أولا : عند تفتيش منزل المتهم أثبت معاون البوليس فى محضر (ص ١٠) ما يأتى : (وكلفنا حضرة الضابط بالقيام فورا إلى منزل المتهم عند حضوره وتفتيشه وسؤاله ثم الإفراج عنه بدون ضمان بناء على أمر حضرة وكيل النيابة تليفونيا لنا عند الإخطار إن لم يتضح ما يستدعى خلاف ذلك) .

ثانيا : بعد التحقيق بواسطة حضرة وكيل النيابة قرر اخلاء سبيل المتهم (ص ٢١) .

ثالثا : بعد أربعة أيام حقق حضرة رئيس نيابة مصر معه ، ولم يكن قد استجد شيء فى التحقيق بل المنشور هو هو ، فقرر القبض عليه .

وإننا نترك هذا التصرف ، ووجه التعسف الظاهر فيه ، تقدير المحكمة العادل .

الباب الثانى

التكييف الدستورى والقانونى للتهمة بقسميها

ينقسم هذا الباب إلى قسمين ، أحدهما خاص بالقسم الأول من التهمة وهو

(الحض على كراهة نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى) ويتناول هذا القسم البحث الدستورى وما يتفرع عنه من بحوث ، والقسم الثانى يتعلق بالقسم الثانى من التهمة وهو : (إهانة إحدى الهيئات النظامية وهى الوزارة) ويتناول هذا القسم البحث القانونى فى الإهانة وموضوعها ، وفيها يعد نقدا مباحا الخ .

القسم الأول

البحث الدستورى

ومعنى الحض على كراهية نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى

اتهمت النيابة الأستاذ حسن النحاس فى التهمة الأولى الموجهة إليه بأنه : (حرض علنا على كراهة نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى وعلى الازدراء به بأن قال فى منشوره إن الحكومة استحدثت دستورا جديدا تأبى كرامة الناس طاعته واحترامه . وطلبت تطبيق المادة ١٥١ ع معدلة) .

ودفاعنا ينحصر فى أن ما قاله الأستاذ حسن النحاس بهذا الصدد لا عقاب عليه مطلقا ــ لا بالمادة ١٥١ ع ولا بغيرها من المواد ــ ونبنى دفاعنا على الأسباب الآتية :

١ ــ أن الدستور الجديد الذى استصدرته وزارة صدقى باشا عمل غير مشروع طبقا للدستور كما أن فرضه بالقوة عمل (مخالف) لقانون العقوبات الذى يعاقب بالأشغال الشاقة الشروع فى قلب الدستور أو تغييره بالقوة .

٢ ــ أن جلالة الملك أقسم اليمين على احترام دستور الأمة الصادر فى سنة ١٩٢٣ ولم يقسم اليمين على احترام الدستور الذى استصدره صدقى باشا ، فواجب الولاء للملك يقضى باحترام دستور الأمة .

٣ ــ أن المتهم أقسم اليمين على طاعة دستور الأمة واحترامه ، فما آن له أن يحنث بيمينه .

٤ ــ أن نظام الحكم المقرر فى القطر المصرى المنصوص عليه فى المادة ١٥١ ع معدلة لا يشمل جميع مواد الدستور بل هو المنصوص عليه فى المادة الأولى منه تحت عنوان « نظام الحكم فى البلاد » وهو أن حكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى ، وبما

أن المادة الأولى الخاصة بنظام الحكم لم تتغير فى الدستور الجديد بل بقيت بنصها وعنوانها فالطعن على الدستور الجديد لا يشمل نظام الحكم الذى لم يتغير ويؤيد ذلك ما يأتى :

وهنا قدم مكرم عبيد بعض الأسانيد الدالة على ذلك وهى نصوص قانونية عديدة ، ثم قال :

البحـث الأول

الدستور الجديد وفرضه بالقوة

ياحضرات المستشارين :

عندما سمعت مرافعة النيابة وهى تتحمس لما أسمته الدستور الجديد وتدافع عن الدستور الجديد وتتهم الأبرياء فى سبيل هذا الدستور الجديد تولانى حزن مفاجىء لم يكن لى أن أسبر غوره لأنى لم أكن لأنتظره ، بل أننى على الضد من ذلك كنت أنتظر أن تقول النيابة ما قالت ، وأن تذهب بها الحماسة إلى حيث ذهبت .

ولعلى حزنت لأنى سمعت هنا فى دار العدالة ما كنت أتوقعه ، ومع ذلك لا أريد أن أسمعه ، شأن كل منكوب لا يريد أن يعتقد بحقيقة مصابه من هول ما أصابه ، وأى مصرى لا ينكب يا حضرات المستشارين عندما يرى النيابة تقف فى دار العدالة والحق لتبرير الاعتداء على الدستور وإسناد الاجراء إلى من يدافع عن حقوق البلاد .

اعتدت الوزارة الصدقية على دستور البلاد ، وتدرجت فى اعتدائها عليه إلى حد إلغائه ، واستبداله بنظام آخر ، ويجدر بنا قبل أن نبحث فى شرعية هذا الدستور الجديد أن نتكلم عن الظروف التى أحاطت به ، والأسباب التى أدت إلى استصداره عسى أن تتبين النيابة الأشياء على حقيقتها لتخفف من غلواء حماستها .

عندما انقطعت المفاوضات بين الوفد الرسمى المصرى برياسة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا وبين ممثل الحكومةالبريطانية برياسة المستر هندرسون وزير الخارجية البريطانية توقع الكثيرون من العارفين أن تنشب فى البلاد أزمة دستورية خطيرة فقد اعتاد المصريون ألا يروا برلمانهم مغلقا ودستورهم منتهكا إلا على أثر

فشل مفاوضة مع الحكومة البريطانية ، وكانت حكومة العمال بين عاملين يتجاذبانها تارة إلى سياسة الصداقة مع الشعب المصرى ، ومواصلة السعى إلى إتمام المعاهدة بين الشعبين ، وأخرى إلى سياسة المستعمرين من الانجليز فى مصر وفى بريطانيا الذين لم يكن لها غنى عن تأييدهم سيما بعد فشل المفاوضات ، والسياسة الاستعمارية معروفة فهى تتلخص فى كلمتين : هدم حريات الشعب المصرى من جهة واستغلال موارده المالية من جهة أخرى .

ولم يكن هناك ما يرجح سياسة على أخرى الا موقف المصريين أنفسهم ، فلو وجد فى مصر من المصريين من يمالىء المستعمرين رجحت كفة الاستعمار ونفذت سياسته ، وإذا وقف المصريون كلهم كتلة واحدة فى وجه الاستعمار كان الفوز للسياسة الديمقراطية الحرة ، سياسة التفاهم مع الشعب المصرى طبقا للمبادىء التى طالما نادى بها حزب العمال .

ولكن وياللأسف وجد من المصريين من قبلوا أن يكونوا عونا . . وأن يرضوا لأمتهم ما لم يرضه لها الأحرار من الأجانب فأغلقوا البرلمان ، وعطلوا الصحف ، وألغوا الدستور وشهروا حربا على الحرية فى مصر ، والنهضة فى مصر ، والثورة فى مصر .

تلكم هذى الظروف التى ألغى فيها دستور البلاد ، فإذا تحمست النيابة للدستور الجديد وللاعتداء على حريات البلاد ، وذهبت بها الحمية إلى حد القول فى مرافعتها أمام قاضى الإحالة انه ما من انسان يستطيع أن يلوم النيابة اذا حاسبت المتهم على جريرته وكان حسابها عسيرا فلنذكر — والذكرى تنفع المتحمسين — أن فوق حسابها حساب العدالة الماثلة فى ضمائركم وحساب الله والوطن .

وكفى بصدقى باشا شاهدا على أسباب فعلته ، فهو يعترف فى المذكرة الرسمية الملحقة بدستوره أن دستور الأمة الذى صغر فى سنة ١٩٢٣ « يصح أن يعتبر بحق صورة سوية لما بلغته الديمقراطية فى أوربا فى العصر الحاضر » ثم يقول : (ولا يخجل من القول)ان هذا الدستور لا يوافق مصر لأن مصر لم تبلغ درجة الرقى التى بلغتها البلاد الحرة الديمقراطية ، وأنه « ليس من يشك فى أن الأحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة فى مصر خصوصا من حيث التعليم ونوع الثروة العامة وتوزيعها لا تشبه فى كثير أحوال البلاد التى نقل عنها الدستور المصرى . . .

وأنه كان من الواجب إذن لأحكام ملاءمة الدستور أن يغاير بين دساتير البلاد التى عالجت النظام النيابى دهرا طويلا وبين ما يوضع لنا بقدر ما يقتضيه اختلاف الشبه بين أحوالنا وأحوالها ، وإن دستور سنة ١٩٢٣ منقطع الصلة بالماضى وليس بينه وبين نظام الجمعية التشريعية أو ما سبقه من نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية صلة أو نسب .

والله ما كان لجريدة المورننج بوست المستعمرة والعريقة فى الاستعمار أن تقول أكثر مما قاله صدقى باشا المصرى فى مصر والمصريين . . . وفى أهلية مصر والمصريين للدساتير الحرة والأنظمة الديمقراطية ، ما كان لها أن تقول أكثر من هذا لأن الأمة التى لا تستحق دستورا حرا تنظم به شؤونها الداخلية ولا تستحق من باب أولى استقلالا كاملا لتنظم به شؤونها الخارجية مع الدول الأجنبية ، هذا هو معنى التغيير الدستورى الذى تحاكمنا النيابة ، لأننا قلنا إن الكرامة تأبى احترامه . . .

ولا رد لنا على مطاعن صدقى باشا ودستوره على دستور الأمة وبرلمان الأمة أبلغ رد على مما جاء فى خطاب العرش الذى ألقى فى السنة الماضية فى ١١ يناير ١٩٣١ ففيه أبلغ رد على ما جاء فى الدستور من أنه وضع اعتبارا بتجارب السبع السنين الماضية ، وإليكم ما جاء فى هذا الخطاب السامى منذ ما يقرب من عام واحد .

وتلا مكرم عبيد نص الخطاب ، ثم قال :

إذن لا صحة للأسباب التى ارتكن عليها صدقى باشا فى إلغاء دستور البلاد وهدم حرياتها ، ولم تكن هناك أى ضرورة لذلك كما يدعى بل على الضد كانت الضرورة تقضى بتمكين دعائم الدستور ليظل منيع الجانب مصون الأحكام .

بقى أن نبين بطلان هذا التصرف قانوناً وقد تبين بطلان أسبابه فعلا .

أما أن تغيير الدستور أو تعديله من غير موافقة البرلمان عليه أمر باطل بطلانا تاما طبقا لنص الدستور فهذا أمر مسلم به ، ولا نظن أن صدقى باشا نفسه ينكر أن المادتين ١٥٦ و١٥٧ من الدستور تحرمان بتاتا تعديل الدستور إلا باتفاق الملك والمجلسين وبأغلبية ثلثى الآراء .

ولا ينص الدستور على أى ضرورة تبيح التعديل من غير الطريق المرسوم .

وأشد من ذلك فان المادة ٧٨ من قانون العقوبات تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من شرع بالقوة فى قلب دستور الدولة أو فى تغييره ، وهذه المادة لا تزال باقية فى قانون العقوبات ولا يمكن لمكابر أن يدعى أنها تنطبق على غير دستور سنة ١٩٢٣ لأنها صدرت فى نفس السنة التى صدر فيها الدستور ولغرض حمايته من كل اعتداء بالقوة .

فاذا كان لابد للنيابة أن تتهم فلتنظر فى تطبيق هذه المادة وهى مادة صريحة من مواد قانون العقوبات لا تحتاج إلى استرسال فى البحوث الدستورية ، أو تعمق فى النظريات القديمة والحديثة .

بيد أن النيابة فى مرافعتها أمام قاضى الإحالة وأمام حضراتكم ترد على دفاعنا بشأن الدستور الجديد بما يأتى :

أولا : أن الدستور منحة من مليك البلاد فلجلالته أن يسترده .

ثانيا : ليس للمحاكم أن تبحث فى دستورية القوانين ، وأن الدستور الجديد يعتبر من أعمال السيادة التى تخرجها من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة من اختصاص القضاء وسنرد على هذين الاعتراضين بكل إيجاز :

الدستور ليس منحة

وردنا على ذلك : أولا : أن النيابة لم تكن موفقة فى زج اسم جلالة الملك فى النزاع بيننا وبينها من غير ضرورة ملجئة .

أما من جهة الموضوع فردنا واحد لا يتجزأ فليس الدستور منحة تسترد بل هو حق مقدس من حقوق الأمة والقول بغير هذا إنما هو لغو باطل لا يقبله الملك ولا تقبله البلاد والأدلة على ذلك ما يأتى :

١ ــ نص الدستور ــ حتى دستور صدقى نفسه ــ على أن الأمة مصدر السلطات .

٢ ــ العهد بين جلالة الملك والأمة وبينه وبين الله سبحانه وتعالى باحترام الدستور هذا العهد المزدوج مستمد من يمين جلالة الملك ومن مذكرة وزير الحقانية الملحقة بدستور الأمة .

بما أن الأمة مصدر السلطات فلا يمكن أن يقال ان الدستور الذى هو عنوان سيادة الأمة إنما هو منحة من جلالة الملك وقد نص دستور الأمة بل والدستور الذى استصدره صدقى نفسه فى المادة ٢٣ على (أن جميع السلطات مصدرها الأمة) .

وبهذا النص الوارد فى الدساتير الحديثة حكمة تاريخية معروفة ، فلقد كانت النظرية السائدة فى العصور الوسطى عندما كان الملوك يستبدون بالأمر ويحكمون من غير رقيب من الأمة ، أن للملوك سلطة إلهية أو حقا مستمدا من الله تعالى ، ولكن هذه النظرية تضاءلت مع حكم الفرد وحلت محلها الآن النظرية الحقة التى تجعل سلطة الملوك مستمدة من الأمة مباشرة ، إذ الملك من الأمة وبالأمة ، والأمة مصدر السلطات جميعا .

ولا يظن ظان أن الدستور المصرى عندما قرر هذا المبدأ بين نصوصه كان ناقلا أو مقلدا بل الأمة المصرية أولى من بعض الأمم الأخرى بأن تكون مصدر السلطات فعلا ، لا نظرا فقط وذلك أنها منذ مدة تنيف على الخمسين سنة حصلت على دستورها كاملا ولم يحرمها منه الا الاحتلال الأجنبى ثم ما فتئت تجاهد وتناضل حتى وثبت وثبتها فى سنة ١٩١٩ مطالبة بالحرية كاملة فى الداخل وفى الخارج ، وبالغاء الحماية البريطانية التى أعلنت على مصر ضد إرادتها وبالرغم من أن حقها فى الاستقلال رد إليها بمجرد أن قطعت الصلة بينها وبين تركيا فى أثناء الحرب .

والواقع أنه لولا غضبة الأمة المصرية فى سنة ١٩١٩ لما ألغيت الحماية البريطانية ، فالفضل فى الاستقلال وما ينطوى عليه الاستقلال فى الداخل وفى الخارج وكان من نتائج هذا الاستقلال أن أعلن عظمة السلطان فؤاد الأول بيانا إلى الشعب المصرى ، معلنا اتخاذه لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية .

بادر عظمة السلطان إلى توليه الملك بما له من حق شرعى وفى الوقت نفسه أعلن شعبه الكريم باستقلال الأمة المصرية وسيادتها ، وكان فى ذلك أول تقرير من

جلالة الملك لسيادة الأمة ، وتلا ذلك صدور الدستور الذى قرر جلالته فيه بسامى حكمته أن الأمة مصدر السلطات جميعا .

ومن ذلك يتبين أنه إذا كان لأمة من الأمم أن تباهى باسترداد سيادتها وسلطاتها ، وبأن لها الحق كل الحق فى أن تكون مصدر السلطات نظرا وفعلا ، فهذه الأمة هى الأمة المصرية .

* * *



مكرم عبيد فى بلاد الشام

قام مكرم عبيد ــ خلال جولته الطويلة فى الشام سنة ١٩٣١ ــ بزيارة الأقطار الثلاثة : سوريا ولبنان وفلسطين ، وكانت كل من سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى ، وفلسطين تحت الانتداب البريطانى ، وكان سكان هذه الأقطار من أكثر العرب ثقافة ووعيا حتى انهم ثاروا على الحكم العثمانى الجائر منذ أواخر القرن التاسع عشر ، وظهرت الحركة القومية العربية فى مواجهة سياسة الأتراك الرامية إلى ترك الشعوب العربية ، وفى الوقت الذى كانت شعوب هذه المنطقة تواجه التسلط العثمانى ، دهمت بالانتداب الفرنسى البريطانى ، فى الوقت الذى كانت فيه مصر خاضعة للاستعمار البريطانى ، وكان فى مصر دعوة منذ أوائل هذا القرن تنادى بفرعونية المصريين ، وتعمل على فصل مصر عن شقيقاتها العربية بهذه الحجة الواهية ، فلا عجب أن نظر العرب إلى تلك الدعوة نظرة شك وريبة .

وهكذا كانت زيارة مكرم عبيد للأقطار الثلاثة قد عكست بعدا جديدا فى الموقف المصرى تجاه العروبة ، وقد ألقى عدة خطب فى بيروت ودمشق وشتورا والقدس وعكا وحيفا أشار فيها أن فكرة الفرعونية التى تعكسها اتجاهات أدبية معينة ، كانت تمثل حركة لفصل مصر عن الدول العربية الأخرى . وبين ــ من خلال خطبه ــ أن عروبة مصر أمر واقع لا شك فيه ، ونادى بضرورة أن يتكاتف العرب فى تجمع عربى موحد ، فكأنه كان ينادى بفكرة الجامعة العربية قبل أن تظهر إلى الوجود تلك الفكرة ، التى تمت فيما بعد فى أواسط الأربعينيات .



من مظاهر الاحتفال بمكرم عبيد فى لبنان(1)

تحت عنوان « أهلا » بالضيف الكبير . . مكرم عبيد على ضفاف البردونى . . شباب الوادى يهللون لرسول الوفد والوطنية ، ونقتبس من مقال شكرى بخاش صاحب جريدة زحلة الفتاة هذه الفقرات التى تدل على مدى تهافت أهل لبنان فى الاحتفاء بضيفهم الكبير ، يقول :

« والتففنا حلقة حول نابغة رجال وادى النيل ، فأخذ يحدثنا عما سمع ورأى فى لبنان ودمشق وبعلبك ونحن متزايدون إعجابا بابن سعد الحبيب الذى أبدى رغبته بعد العشاء فى التمتع بمرأى سماء البردونى ومشاهدة (جارة الوادى) عن كثب فرافقناه إلى الوادى وما كدنا نطل على مدخله حتى دهمنا فريق من شباب العراق المصطافين بين ظهرانينا وإذا بهم يقبلون يدى مكرم ويحيون فيه شعلة الوطنية فى الشرق .

ولما دخلنا قلب الوادى تعالى الهتاف والتصفيق والتهليل من شبان زحلة وأخذوا ينادون بحياة مصر ورسولها الأمين الذى اهتز طربا لهذه التظاهرات الفجائية الطبيعية .

(1) زحلة الفتاة ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٣١ .

ألا مرحبا بالضيف الكبير مرحبا بالمجاهد الذى دوى اسمه فى المشارق والمغارب مرحبا بابن سعد الحبيب ، رسول الوفد المصرى بل رسول الوطنية فى كل بقعة من بقاع الشرق .

مرحبا بوزير الشباب الذى أبى أدبه العالى الا أن يشاركنا فى فاجعتنا بنابغتنا جبران (الشاعر اللبنانى المشهور) فمشى فى مأتمه وبكى مازجا دمعة مصر بدمعة لبنان .

هذه جارة الوادى التى تغنى بها وخلدها بالأمس شاعركم أمير الشعراء تفتح ذراعيها لاستقبال مكرم عبيد حامل علم الوطنية أينما حل ، وارتحل ، بل رمز النهضة المصرية ونابغة رجال وادى النيل أبطال الاستقلال .
باسم هذه المدينة نحييك ونحيى فيك راية مصر المحبوبة المتموجة بدلال فى سماء النزل الذى آنستموه .

ولمصر يا سيدى الأستاذ مكانة فى القلوب ورثناها أبا عن جد ، ولقائدكم الشهير إبراهيم باشا صلة خاصة بهذا الوادى يوم تطوع رجالنا فى صفوف جيوشه لمقاومة نير الأتراك ، فكان يعجب ببسالة أولئك الرجال وبناديهم أولادى أولادى سباع الوادى .

ولمصر يا سيدى الأستاذ فضل كبير على الألوف من إخواننا النازلين على ضفاف وادى النيل يتمتعون بالضيافة المصرية ، بل لمصر الفضل الأول على مصايفنا وقد تمكنت بيننا وبين المصريين علائق الولاء فأخذنا نمتزج بهم امتزاج الماء بالراح فى كل عام يتهافتون على مصايفنا ويسرحون فى جبالنا وأوديتنا ويمرحون .

إن زحلة الجميلة تهلل اليوم لقدومك وقدوم عقيلتك الفاضلة وشقيقتك المكرمة وصحبك الأفاضل ، وهى ترحب بالضيف الكبير الذى لا نرى فيه رمز الوطنية فحسب ، بل رمز الاتحاد المسيحى الإسلامى الذى بدونه لا نهضة للشرق ولا فلاح .

اننا ونحن ضمن نطاق هذا الوادى رافقنا نهضتكم المصرية بكل جوارحنا فتألمنا لآلامكم يوم كان النفى إلى مالطة وسيشل وجبل طارق حالا من عذاب جهنم ، وفرحنا لفرحكم يوم كدتم تعانقون الاستقلال المجيد وبكينا لبكائكم يوم فقدتم زغلول الشرق وسعده ، وصفقنا إعجابا للمعزة التى بدت منكم تحت سماء

انجلترا يوم رفضتم تلك المعاهدة المشوهة وإن قلوبنا اليوم لتدعو لكم فى جهادكم المجيد فى سبيل استرداد دستوركم الصحيح ، وتؤمن ايمانكم بالغد . ان الغد هو لرجال الجهاد المخلصين ، ومصر انما هى محيية روح النهضة فى صدر كل أمة من هذه الأمم الشرقية الراكضة وراء الحياة .

ألا مرحبا بكم ، لقد نزلتم أهلا ووطأتم سهلا ، هذا هواؤنا ، هواء صنين ، فتنشقوه وهذه سماؤها سماء عروس لبنان فاستوحوا منها نشاطا جديدا ، وتلك مياهنا الصافية فارووا منها الغليل ، وتلك عرائشنا فتذوقوها وطيبوا بها نفسا . وهذه قلوبنا الخافقة بالإعجاب بنابغة مصر الكبير الذى عرفناه وأحببناه يوم كان بعيدا ، وزاد إعجابنا ومحبتنا له بعد أن صار قريبا .

فلتحيا مصر وليحيا مكرم عبيد بلبل المجالس والأندية فى كل قطر ومصر .

* * *

الثورة النفسية فى الشرق الأوسط[1]

خطاب مكرم عبيد فى دمشق

احتفت دمشق احتفاء كبيرا بالزعيم المصرى الشهير الأستاذ مكرم عبيد ، وقد أقيمت له حفلة تكريمية فى دار فخرى بك البارودى ، وقد ارتجل مكرم عبيد الخطاب التالى الذى تناول فيه جميع وجوه الحالة الروحية فى الشرق ، قال :

سادتى — استغفر الله — بل أخوانى :

وهل يسعنى بعد الذى رأيت وسمعت وأحسست أن أجد فى أعماق نفسى غير الإخاء عاطفة تخالجنى نحوكم ، أيها الأخوان دنيا ودينا جوارا وشعورا ، ألما وأملا . .

الرابطة العربية

نعم نحن أخوان تجمعنا وإياكم وسائر البلاد العربية الناطقة بالضاد روابط وثيقة خصنا التاريخ بها دون سائر البشر ، بل وروابط مجيدة تساير المجد حيث سار أو استقر « وهنا أشار إلى الراية العربية » .

(١) زحلة الفتاة ٢٩ آب (أغسطس ١٩٣١) .

هى روابط الماضى . . وهل ماضينا وماضيكم الا ماضى الإنسان منذ أن علمناه الحضر . . وهل التاريخ الا بعض ما جادت به تربتكم وتربتنا وبلادكم وبلادنا من باكر الثمار وخالد الفكر .

ثم هى روابط الحاضر . . وهل حاضرنا وحاضركم إلا تناوب وتفاعل بين الأكمل الأسمى والألم الأمر .

أو هى الجهاد المستمد من كل ما جمعه الزمان من عزائمنا وعزائمكم من جهد مدخر .

ثم هى أيضا روابط المستقبل . . وما كان لمثلكم أو لمثلنا الا أن يستقبل العيش حرا ، ويشتق من المعركة نصرا . . وما النصر إلا لمن غالب الهزيمة وأراد الظفر .

ثورة النفس الشرقية

أيها السادة :

لا أظننى أستطيع أن أصف ما قام بنفسى من شعور بالغبطة يمازجه الشىء الكثير من الرهبة والعجب عندما رأيت الجمهور فى سوريا ولبنان وفلسطين يتحمس لذلك المعنى السامى الذى يتحمس له الجمهور فى مصر ، وتأخذهم فى تلك الحماسة صيحة الفخر ونشوة النصر ، بل وما أعجب أن تتشابه حماستهم حتى فى ألفاظها ورموزها فيهتف الجمهور هنا لمصر وللوفد ولسعد وخليفة سعد ، مما جعلنى أنا المصرى أدرك لأول مرة أن لمصر معنى فى المجد جديدا يتخطاها ربوعا وبلادا ، وان الوفد فكرة مجردة ، وعقيدة سامية ، يعتنقها المجاهدون كلما اعتزموا جهادا .

ما هو إذن هذا المعنى المقدس الذى يحرك جمهوركم وجمهورنا بعاطفة واحدة وفكرة واحدة وألفاظ واحدة .

ما هو هذا الوحى الجديد الذى نزل على بلاد الوحى فألف بين قلوبنا وأصبحنا بنعمته إخوانا .

هل هى الحرية ــ وهى وحى الطبيعة ــ قد تفتحت لها مع النور والهواء أكمام نفوسنا فاتخذنا منها عقيدة وشعارا ، وأصبحنا بمجرد الايمان بها أحرارا ؟ !

أم هل هى الوطنية ــ وهى وحى الغريزة ــ قد اختلجت بها مشاعرنا فلم يهدأ لها ثائر حتى هتفت بها أفواهنا وترنمت أساريرنا ؟ !

أم هي عوامل سياسية واجتماعية ساعدت الحرب العالمية على إبرازها في العالم الشرقي والعالم العربي ، بعد أن رأى الشرقيون أنهم سفكوا دماءهم لحساب غيرهم وأن كل ما نالهم من ثمرة النصر هو أن الدول المنتصرة تألبت على استثمارهم ؟ !

أم هل هي — كما أعتقد كل تلك العوامل مجتمعة تساندت وتفاعلت فاستمدت من الطبيعة والاجتماع قوة مضاعفة وولدت في النفس الشرقية ثورة لا تقل بل تزيد خطورة على الثورة الفرنسية .

هذا في نظري هو التفسير الوحيد لذلك الشيء العجيب الذي سرى في نفوسنا فأقامها وأقعدها ، فإن البلاد الشرقية ثورة سليمة رائعة تجاوبت أصداؤها جميع البلاد الشرقية الدانية منها والقاصية ، فتراها في الهند وفي الصين كما هي في مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق وتركيا وغيرها من بلاد الشرق البعيد والقريب .

أيها السادة :

لو جاز ، لمعاصر أن يتكهن عن تاريخ الأجيال المقبلة لقلت ان ما يجري الآن في الشرق سيغير وجه التاريخ ، والواقع أن العالم يشهد الآن ثورة شرقية محايدة ، هي أكبر خطرا وأوسع مدى وأفعل أثرا في مصير الإنسان من الثورة الفرنسية .

فلقد كانت الثورة الفرنسية تبشر بالحرية والعدالة والمساواة بين أفراد الشعب الفرنسي وطبقاته ، أما ثورتنا فتقرر تلك الحقوق المقدسة للشعوب جميعا ، وتكفل الحرية والمساواة بين أمم الأرض طرا ، فتلك الثورة الفرنسي للفرنسي ، وهذه ثورة الشرقي للشرقي بل ثورة الإنسان للإنسان ، ولذلك تشابهت ثورة البلاد العربية والشرقية في جوهرها ومظهرها كما تشابهت في أسبابها وآثارها ولذلك أيضا رأينا عناصر تلك الثورة السليمة واحدة في البلاد في كل بلد من البلاد هي الإيمان فالجهاد فالاستشهاد ، وذلك من غير ماتهجم ولا اعتداء .

إيمان فجهاد فاستشهاد . . عبارات ترد على اللسان سهلة جزلة ، ولكن ليس لأحد أن يتفهم ما تنطوي عليه من جمال وجلال ، وآلام وآمال الا إذا استلهم روح الشرقي الثائر فرأى بعيني نفسه قبل عيني رأسه وسائل الجهاد التي تلجأ اليها الشعوب الشرقية لاسترداد مجدها المفقود والاستمتاع بنصيبها من نور الشمس ونعمة الوجود .

ليس أجمل ولا أروع من مظاهر هذه الثورة النفسية أو النهضة الوطنية بين شعوب الشرق ، فالشرق بلاد الإيمان ، وما أسرع ما يؤمن الشرقيون بمبادىء الحق ، وما أسرع ما يلتهب خيالهم لها فيضحون بكل عزيز ويتحملون كل ظلم وعنت فى سبيلها ، بل وتراهم يضربون المثل الأعلى فى التضحية فلا يكتفون بتضحية ما عز وغلا بل يضحون فكرة التضحية ذاتها معتقدين أن لا تضحية فيما يضحون وأن كل ما فى الحياة هين فى سبيل ما يؤمنون ، وهكذا أترى الشرق اليوم مثله بالأمس فليس هو فقط بلد الوحى والأنبياء بل هو أيضا موطن الشهداء .

ولا يظن ظان أن هذه الثورة النفسية بنت وقتها وأن الزمن كفيل باخمادها أو بتلطيف حدتها ، فالذين يقولون بذلك لا يعرفون الشرق والشرقيين ، فكما أن الشرق بلد الايمان فهو أيضا بلد التعصب لهذا الإيمان ، واذا كانوا يتهموننا نحن الشرقيين بأننا متعصبون فلعلهم لا يدركون أن التعصب ليس معناه كراهة الغير ، بل أساسه الثبات على العقيدة والتمسك بما يقتضى به الدين . . ولقد اعتنقنا الوطنية دينا فنحن لهذا الدين متعصبون ، وعليه ثابتون ولو كره الظالمون .

اذن فقد استيقظ الشرق لا ليرقد ، وقد شبت الثورة فى نفوسنا وأفكارنا لا لتهمد ولا لتخمد ، ولا أرانى فى حاجة إلى التدليل على ذلك بما هو واقع ومشاهد فى معظم البلاد الشرقية اليوم ولكن اذا سمحتم فإنى أتمثل بشعبنا المصرى الذى يصح لى أن أتكلم عنه أكثر من سواه هذا ولو أنى عرفت عن جهاد سوريا الشىء الكثير ، وربما أدهشكم مبلغ ما علمته عنه .

وهنا سرد الأستاذ مكرم عبيد أحداث الثورة المصرية سنة ١٩١٩ ودور سعد زغلول الرائد . . ثم دور خليفته بعد وفاة مصطفى النحاس فى استكمال مسيرة سعد من أجل الحصول على الاستقلال ، ثم تحدث عن انعقاد المؤتمر الوطنى تنفيذا للميثاق الوطنى بين الوفد والأحرار الدستوريين فى مواجهة دكتاتورية اسماعيل صدقى المدعوم بقوة الاحتلال البريطانى . وقال : ان الأمة المصرية على اختلاف هيئاتها وطبقاتها ممثلة فى أمرائها وزعمائها وأصحاب الرأى فيها ومندوبى هيئاتها أجمعت فى سنة ١٩٣١ على ما أجمعت عليه فى سنة ١٩١٩ وهو أن الأمة صاحبة السيادة فى الداخل والخارج لا كلمة إلا لها ولا اتفاق الا مع ممثليها الحقيقيين وان المظالم مهما تفاقمت لا تقوى على إرغامها بل وتزيدها تصميما .

ولكن ممثلى الشعب فى المؤتمر لم يبلغوا بقراراتهم المجيدة ذروة المجد التى بلغها الشعب نفسه ، فقد أبى هذا الشعب الكريم الا أن يتولى بنفسه إعلان تصميمه ولو كلفه هذا الإعلان بدل الطاهر البرىء من دمه ، ولو أنكم رأيتم أيها السادة بطولة هذا الشعب فى إبان الانتخابات الأخيرة لحرك الاعجاب صدوركم وبلل الدمع شعوركم ، فقد كانت مقاطعته للانتخابات معجزة من معجزات الإيمان الوطنى ، فكنت ترى الفلاح والتاجر والطالب والعامل لا هم لهم فى يوم الانتخابات الا أن يهجر هذا زراعته وذاك تجارته وذلك مدرسته أو صناعته والكل مجمعون على هجر قراهم الى الجبال أو المدن المجاورة ، ولكم كان منظر القرى المهجورة والشوارع المقفرة موحشا رهيبا كأن نازلة قد نزلت بالأهلين فلم تبق ولم تذر .

أما أولئك الذين لم تمكنهم شيخوختهم أو أمراضهم أو ظروفهم القاهرة من مغادرة القرية فكان كل منهم يلزم داره محكما إقفال بابه ، مستعيذا برحمة ربه .

وحدث أن توفى أحد السكان فى إحدى القرى صبيحة يوم الانتخاب فلم يدفن إلا فى الليل ولم يحفل القرويون بجنازته طوال النهار خشية أن يسوقهم رجال الحكومة إلى صناديق الانتخاب فيشتركوا فى جنازة الدستور ، بيد أن الكثيرين لم يسلموا من عصى البوليس ورصاصهم فكنت ترى الأبرياء يصيحون بحياة الدستور ويموتون .

أيها الجند المجهولون :

لقد افتديتم الدستور بأرواحكم الطاهرة وما اعتديتم وما أجرمتم ، فاذا لم تقم لكم الأمة الآن نصبا تخلد ذكراكم فما حاجتكم لأحجار تمثلكم والخلود مثواكم ولقد كان الشاعر العربى يقول : «ومن يخطب الحسناء لم يغلها المهر» ولكن ما أبلغكم شعراء اذا قلتم وكتبتم بدم قلوبكم : «إن الخلود سبيله القبر» .

اذن يتلخص مما تقدم شىء واحد لا مرية فيه هو أن النهضة المصرية ككل نهضة شرقية هى اليوم مثلها بالأمس مثلها غدا .

نهضة الشرق والمصلحة الإنسانية

بقيت النقطة الأخيرة من بحثنا فقد بيّنا أن الثورة الفكرية أو النهضة ما برحت فى الشرق قائمة ، وأنها مستمرة ، فلم يبق إلا أن نتساءل هل للانسانية أو للغرب مصلحة فى محاربتها ؟

أما عن الانسانية فلا يعقل أن تكون لها مصلحة فى أن يظل نصف العالم مسلوب الحرية ضائع الشخصية معطل النشاط لكى يستثمره القسم الآخر استثماره للمادة الجامدة واذا لاحظنا أن القسم المعطل هو الشرق الذى كان مهبط الوحى ومصدر المدنية والعلم فهمنا مدى الخسارة التى تلحق الإنسانية جمعاء إذا ظل الشرق مغلول اليد ، مقيد الحرية لكى يتمكن المستعمرون من استغلاله .

التدرج فى الحرية

ولا يعترض على ذلك بما يردده بعض المتحذلقين أو المغرضين من أن الشرقيين يجب أن يتدرجوا فى الحرية حسب ارتقائهم وتطوّرهم وأنهم لم يبلغوا حتى الآن درجة من التطور تؤهلهم لها . . تلك نظرية خاصة معكوسة إذ لابد للانسان أن يتحرر ليتطور وليست الحرية هى الخطوة الأخيرة التى ينتهى إليها التطور ، بل هى الخطوة الأولى التى بدونها لا تطور . فالحرية للنفس كالخبز للجسم هى قوت الحياة التى بدونها لا حياة . أما الحرية الجزئية فهى أيضا عبودية جزئية فاذا كانت أمة نصف حرة وخطت بها الحرية الى الأمام فهى فى الوقت نفسه نصف عبدة ولابد أن تردها مساوىء العبودية إلى الوراء أو فى القليل تمنع تطورها ، أو على الأقل تعوق هذا التطور بينما اذا استكملت الأمم حريتها كملت شخصيتها ولم يقم فى سبيل تطورها أى عائق .

تلك نظريات بدهية يؤيدها الاختبار والعمل وها هى انجلترا وفرنسا قد سبقتا غيرهما من الدول إلى الحرية فكانت استعرض تطور أو أسرعهن فوراً ولم يعقها ما أعاق غيرها من قيود على الحرية ، سواء أكانت داخلية أم خارجية ـــ تلك القيود التى استنفدت من الأمم الأخرى كل مجهودها للتحرر منها بينما كانت الأمم تمشى طليقة من كل قيد فى سبيل التقدم والنمو .

أما الأمم الغربية ــ بوجه خاص ــ فلا مصلحة لها هى أيضا فى مقاومة نهضة الشرق وذلك لأسباب عديدة نكتفى منها بسببين رئيسيين :

١ ــ ان نهضة الأمم الشرقية ليست معادية للغرب ، بل هى على الضد من ذلك متفقة مع مبادئ الحرية والديمقراطية السائدة بين الشعوب الغربية ، ومن حسن حظ الإنسانية أن سائر الأمم الشرقية التى تطالب بحريتها واستقلالها تطلب فى الوقت نفسه صداقة الأمم الغربية على أن تكون صداقة الحر للحر أو صداقة الند للند لا العبد للسيد .

٢ ــ ان نهضة الشعوب الشرقية هى كما رأينا نتيجة حتمية لأحكام الطبيعة والتطور البشرى فلا مصلحة للغرب اذن فى مقاومة مالا يقاوم إذ لابد مما ليس منه بد . والحرية آية لابد منها ، لأنها أصبحت للشرق ضرورة روحية واقتصادية لا غنى عنها ، ولن تفلح مقاومتها لا فى تغذيتها فمن قاومها فقد قومها .

وطنية دمشق

أيها الدمشقيون الكرام :

لقد تغنى شاعرنا العظيم شوقى بجمال الطبيعة فى دمشق وازدهار جنانها ، فانى لى شاعرية أعظم من خيال كل شاعر لأتغنى بنفسية دمشق وجمال وطنيتها وكريم حفاوتها . . تلكم هى البلدة السعيدة حقا التى جمعت بين سخى الجمال وسخى الخصال ، فلقد حييتمونى تحية ليس فى طاقة ضعيف مثلى أن يحييكم بمثلها أو بأحسن منها ، ولكنى وقد عجزت عن تحية الأحياء بجميل قول أو فصيح عبارة فلا أقل من تحية أبطالكم وشهدائكم

أيها السادة ستترك دمشق فى نفسى أثرا من الوطنية لا يمحى ، فقد تكون عاصمة الأمويين أو عاصمة السوريين ولكنها فى نظرى عاصمة الوطنيين .

نعم هنا الوطنية الكاملة ، والوطنية العاملة فلقد رأيت وطنية زعمائكم وتضامنهم فقلت أنعم بهم من كتلة وطنية ، ورأيت وطنية جمهوركم وحماستهم

فقلت أنعم بها من شعلة وطنية ، ورأيت تجارتكم وصناعتكم وفنادقكم ومقاهيكم وملاهيكم كلها فى أيدى الوطنيين فقلت أكرم بها من ثورة وطنية .

حرام أن يكون هذا رأسمالكم الوطنى وذاك رأسمالنا ، ولا نتضامن ونتعاون أدبيا واقتصاديا ، واذا كان الأقوياء يتضافرون لاستغلالنا أفلا نتضافر نحن الضعفاء لمصلحة استقلالنا ؟ !

أيها السادة :

أشكركم مرة أخرى ، لأنكم أكرمتم مصر الكبيرة بشخصى الصغير ، وتحيتى الأخيرة لكم هى : فلنعمل معا للحرية ، وما كانت الحرية متعة ينعم بها المترفون بها ، بل طلبة يشقى المجاهدون لها . . فإلى الامام فاننا اذا سرنا كنا من الواصلين وإلى العمل ، فإننا إذا عملنا فالله ولى العاملين .

* * *



فلسطين ومصر

لقد تبين من زيارة الأستاذ مكرم عبيد لبلاد الشام وفلسطين ، مدى اهتمام الأهالى هناك بهذه الزيارة تعبيرا عن أواصر الأخوة والتاريخ واللغة التى تربط الشعب المصرى بشعب بلاد الشام ، واعتبروا مكرم عبيد هو همزة الوصل وحلقة الاتصال بينهما . وهذه مقالة يرحب فيها محررو جريدة فلسطين بمكرم عبيد وبمصر .

هذه المظاهرات الترحيبية الفخمة التى تقام للمجاهد الكبير الأستاذ مكرم عبيد سكرتير الوفد المصرى أينما سار وأينما حل فى ربوع فلسطين ، إنما هى مظاهرات تكريم لمصر كلها .

لمصر المجاهدة فى سبيل الاستقلال .

لمصر التى تعدها البلدان العربية (الشقيقة الكبرى) والتى تعلق على ظفرها بحريتها أكبر الآمال .

إننا نحب أن تكون مصر المتحدة بعنصريها هى ملاذ هذا الشرق العربى بأجمعه ، بل أن تكون هى ذات يوم منقذته مما يكابده .

ولقد كان فى وسع مصر أن تكون كذلك لولا أن ابتلاها الله بنفر من أبنائها الذين أرجأوا يوم استقلالها التام .

هم الذين نكبوها أروع النكبات فى اقتصادياتها وفى نفوس أبنائها .
هم الذين يجاهد ليخذلهم ، ضيفنا العظيم مكرم عبيد .
والضيف الذى يرحب به كل رجل وكل سيدة وكل آنسة فى فلسطين من أقصاها إلى أقصاها .
الضيف الذى له من عظمته شمس يستضىء بنورها كل إنسان من العرب .

* * *

الوفود الفلسطينية
تستقبل مكرم عبيد [1]

ذهبت اليوم وفود عن لجنة الاستقبال فى حيفا ومن وجوه المدينة وجمعية الشبان المسلمين العكية والنادى الأرثوذكسى العكى وكشافة خالد بن الوليد وأديب فلسطين الكبير الأستاذ النشاشيبى ووفد يافا الجمعية القروية العربية وكثيرون من أبناء الجالية المصرية إلى نقطة الناقورة لاستقبال المجاهد الكبير الأستاذ مكرم عبيد ، وقد بلغ عدد المستقبلين ما يزيد على المائة شخص فى نحو أربعين سيارة .

وقد وصل الاستاذ إلى مخفر الناقورة اللبنانية فى الساعة الرابعة بعد الظهر فحياه المستقبلون وصافحوه ثم ركب الجميع السيارات وسار ذلك الرتل الكبير ووجهته عكا .

وقد كنا نرى أهالى القرى بين رجال ونساء وأطفال مصطفين على جانبى الطريق يصفقون ويهتفون وينادون بحياة المجاهد الكبير والنساء يزغردن له .

(١) فلسطين : ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٣١ .

الاحتفال بالمجاهد الكبير فى عكا

ثم تابع الموكب الحافل سيره على هذا المنوال حتى وصل إلى عكا ، فاستقبله على المحطة جمهور كبير جداً بالتصفيق الحاد وفتيان الكشافة بتحية الكشافة ، ومن هناك سار الموكب إلى دار جمعية الشبان المسلمين حيث ألقى سماحة الاستاذ الشقيرى كلمة ترحيبية بالضيف الكريم وطلب منه أن يقدم تحية الفلسطينيين إلى أم المصرية والخليفة سعد دولة الرئيس الجليل مصطفى النحاس باشا وأن يقرأوا الفاتحة على قبر سعد بالنيابة عن فلسطين المنكوبة .

مكرم يقول : أنا لكم وأنتم لى

وقام بعدئذ المجاهد الكبير وألقى كلمة صغيرة قال فيها : إننى فى عكا بينكم ، وأنا لكم وانتم لى وإننى لأتخذ من وطنيتكم الحارة ذخراً جديداً يكون لى قوة أقاتل بها الظلم .

ثم قال : إن هذه المدينة لم يستطع الفاتحون أن يهدموا حصونها لقوة قلوب أبنائها .

ثم شكر الأستاذ الشقيرى وقال :

إننا مسلمون وطنا وان كنا مسيحيين ديناً .

وختم خطبته بالهتاف بحياة فلسطين ثلاثا وغادر عكا إلى حيفا مودعاً من الجماهير الغفيرة .

استقبال المجاهد الكبير فى حيفا

ووصلنا حيفا حوالى الساعة السادسة مساء فوجدنا الجماهير وفرق الكشافة محيطة بفندق ماجستيك حيث أقيمت حفلة الشاى التكريمية للمجاهد الكبير .

وقد استقبلته فرقة الكشافة الإسلامية بمارش سعد زغلول ثم خطب كل من زعماء وأعيان المدينة مرحبين بالمجاهد الكبير .

ووقف المجاهد الكبير وألقى خطبة طويلة قال فيها :

أيها السادة أيها الأخوان بل أقول أيها المصريون الكرام :

نعم ، هنا مصر ، وهذه الحماسة الجارفة والهتاف لذكرى سعد ، كل هذا يدل على أن مصر خالدة فى قلوبكم كما أن فلسطين تسكن قلبى الصغير .

ينقصكم شيء واحد أشكر الله على أنه ينقصكم وهو أنكم لستم من خصوم مصر ، خصوم الوفد ، ولو كنتم فى مصر لقالوا لكم أيضاً أنكم مأجورون على هذه الحفارة .

نعم أنتم مأجورون وأجركم فى قلب مصر وسويدائها وهذا أجركم .

سألنى شاعركم كيف حالنا فأقول : حالنا حالكم متمثلاً بقول شوقى : « كلنا فى الهم مشرق » ولو أنه رأى حفاوتكم اليوم لنادى أيضاً : « كلنا فى المجد مشرق » .

وليست هذه هى المرة الأولى التى أرانى فيها مأخوذاً بهذه الحفاوة الوطنية التى لا ينضب لها معين وأن هذه الحماسة العربية أول مارأيتها فى مدينة عكا ، وكل الحفاوات التى لاقيتها فى كل بلدة فى سوريا ولبنان وفلسطين وفى هذه المدينة إنما هى حفاوة صادرة عن مصدر شريف وأسبابها هو الكرم الفياض المشهور عن البلاد العربية .

وقد قلتها وشكرت وانني كما جاء فى الآية الكريمة « ولئن شكرتم لأزيدنكم » ولذلك كلما زدتهم ثناء زادونى سخاء . . وإذن فليس هذا بتحليل لهذه الحفاوة ، وقد قلت إنها غريزة فى نفوسكم وأنها ليست غريبة ، وهذه لم أجد لها تعليلاً ، فالمصرى يذهب إلى غير بلاده فلا يلقى ما لاقيت ولهذا فإنى أقول إنى أخطأت فى التعليل وأسأت فهم المدلول إذ ليست هذه حفاوة بل هى عاطفة ، وليس هذا كرماً بل مودة وليست هذه الأيادى التى تمدونها لمصر إلا الاخوة فهناك عاطفة ، هناك مودة هناك وطنية وشعور بل هناك إخاء .

ثم عرض المجاهد الكبير للرابطة العربية وبين ما يتشاءم به المتشائمون

ويتفاءل به المتفائلون وقال إن هذه الرابطة تحتاج إلى روابط سياسية هى الإيمان بالحرية والاستقلال وترقية الثقافة ، وأن الأمم كالأفراد يجب أن يكون لها رابطة اقتصادية تتبادل فيها المنافع وقد اختبرنا بأنفسنا بعد ظروف مريرة فوائد هذه الروابط بعد أن أصبح المصرى غريباً فى داره مثلما يراد أن يجعل منكم غرباء فى بلادكم .

إذن فلنوحد الجهود والأعمال والأفكار ، وسنتخذ من هذه الوحدة العربية دروعاً نقف أمام المستعمرين ، وعلينا أن نتبادل المنفعة ونتبادل الألم فيكون ألمكم ألمنا وألمنا ألمكم ، فإذا تعلمنا أن تكون لها وحدة الألم فإن هذا الذى يجمع بيننا إذا كان نصيبكم نصيبنا فلنجعل من نار الألم نور الأمل .

ما كنا يوماً هازلين بل جادين نطلب سلاماً دون أن نكون مستسلمين وفى سبيل هذه الغاية الشريفة سنلاقى بصدر رحب كل ما يقف أمامنا من عقبات .

* * *

خطبة فى تكريم النحاس(1)

دولة الرئيس :

حضرات الاخوان :

إذا كانت الاسكندرية ثغر مصر ـ كما قال صديقنا الفاضل الأستاذ عباس محمود العقاد فدولة رئيس الوفد هو لسان الأمة ولسان الوفد ولا ينبغى لسكرتير الوفد أن يتكلم فقد تكلم الرئيس :

يا دولة الرئيس :

إذا كان لفريق من الأمة أن يختص بتكريمك ـ وأنت الزعيم الأمين تكرم فيك الأمة معنى الزعامة والوفاء ـ فإن لنا نحن المحامين أن نكرم فيك معنى خاصاً بنا فقد كنت أنت المحامى مهنة ، ومازلت أنت المحامى فكرة ، ولئن اضطررت بحكم رسالتك عن الأمة أن تخلع عنك رداء المهنة فلازلت وستبقى على الدوام متشحاً جلال الفكرة فالدفاع عن الوطن والدفاع عن الحرية ، والدفاع عن الإنسانية ، والدفاع عن الدستور ، والدفاع عن القانون ، والدفاع عن البرىء ، والدفاع عن المظلوم ، كل أولئك مسميات لفكرة واحدة هى الدفاع عن الحق .

وآن لنا نحن المحامين أن نفاخر أن الدفاع عن الحق هو الفكرة التى أصبحت

(1) كوكب الشرق : ١١ أغسطس ١٩٣٢ .

لنا مهنة وإذا رجعتم إلى التاريخ الماضي ــ والرجوع إليه حاجة ماسة فى ظروفنا الحاضرة ــ تبينتم أن المحاماة كانت قديماً تعتبر مهنة من أسمى المهن وأشرفها حتى لقد كان الرومان يعتبرونها مهنة لا تجزى بالمال ولكن تجزى بشرف الدفاع عن المظلوم فلما دعت دواعى العيش وتشعبت أسباب الحياة إلى مكافأة المحامى بشىء من المال ، يستعين به على تكاليف الحياة سمى الرومان باسم مشتق من كلمة الشرف وجرت على ذلك الممالك اللاتينية إلى يومنا هذا فهى تسمى أجر المحامى أى أتعاب الشرف .

يؤخذ من ذلك يا اخوانى أن المحاماة التى تصدر عن الشرف هداية وتنتهى إلى الحق غاية ، لا يشرفها أن تنتسب إلى أى صنعة أو مهنة أخرى ، فإن لنا فى كرامة مهنتنا الذاتية ما يغنى عن أى كرامة مستعارة .

يا دولة الرئيس :

أنت الوكيل عن الأمة والمحامى عن المجموع وقد ضربت لنا نحن المحامين عن الأفراد أحسن الأمثلة باستمساكك بالحق وصلابتك فيه وثباتك عليه ، ولذلك يجب على المحامى الذى يتخذ من الحق غاية أن يتخذ من الحق عقيدة ، ومن واجبه أن يعرف كرامته .

فإذا حيل بينه وبين ما يراه حقاً وجب عليه أن لا يساوم فى الحق ، أو يجامل فيه ، أو يتذبذب ، الحق سلاح بتار إذا لم تقطع به قطعك .

أيها الاخوان :

لقد اتخذنا فى الدفاع عن الحق ونحن أمة عزلاء سبيل الإقناع ، بيد أن أولى مراتب الإقناع هى الإقناع ، فإنك إذا لم تقتنع بأمر كان من العبث أن تحاول به إقناعاً ، وإذا حيل بينك وبين الإقناع كان من العبث أن تحاول دفاعاً .

تلك هى الحال فى قضايا الأفراد فكيف بها فى قضايا الامم .

إذا كان المحامى فى قضايا الأفراد لابد له من الاقتناع فإن المحامى فى قضايا الأمم لابد له من اقتناع يسمو إلى اليقين ومن يقين يسمو إلى الإيمان ، ومن إيمان يسمو إلى التضحية .

إليكم عبرة عرضت لنا بالأمس وفيها أبلغ الدلالة على تغلغل الايمان فى قلوب المصريين من كل طائفة وفى كل مكان .

كنت مع دولة الرئيس نتنزه على شاطىء البحر فى سيدى بشر فإذا جمع حاشد يشيع رفات فقيد ، والمشيعون من وراء الجنازة بكاة نائحون . فلما شهدوا سيارة الرئيس كفوا عن بكائهم وأقبلوا هاتفين للزعيم بالحياة وهم فى حضرة الموت ولا عجب أن ينسوا مصابهم فى فقيدهم وأن يهتفوا بحياة رجل يمثل حياة أمة .

رأيت هذا المظهر المبكى والمفرح معاً فتضاعف إيمانى بايمان الأمة ، وأحسست بما أحس به دائماً بأن رئيس الوفد ليس يمثل أشباحاً بل يمثل أرواحاً وأن هذا الشخص قد أصبح فكرة وأن الفكرة قد أصبحت فيه شخصاً .

أيها الاخوان :

الوفد هو هذا الجمهور مادام الجمهور المصرى ملتفاً حول الوفد ، هاتفاً للوفد مضحياً من أجل مبادىء الوفد الوفد حى لا يموت .

تلك هى آية الوفد فى هذه الأمة فما دمتم ترون الجمهور ملتفاً حول النحاس أينما حل أو ارتحل ، يهتف بحياته رغم ما ترونه من صنوف العنت والإرهاق ومادمتم ترونه لا يشخص إلا وهو محفوف بقوتين احداهما قوة الأمة والأخرى قوة الحكومة فأيقنوا أن الوفد لم يمت وأنه فوق حياته قوى بقوة هذا الشعور وهذا الإيمان .

تحدث إلى أحد الانجليز ذات يوم فى شأن الخارجين على الوفد ، وبينما نحن فى الحديث إذا مظاهرة يقوم بها الجمهور احتفاء بدولة رئيس الوفد فقلت لمحدثى (هذا هو الوفد) ولن ينهار بناؤه حتى يخرج عليه هذا الجمهور الذى هو الأمة فى مجموعها فمهما اقتطعوا من أطرافنا أفراداً فالأفراد ليسوا هم الوفد بل الوفد هو الجمهور ، هو المجموع ، هو الشعب .

هنا لم يسع محدثى سوى أن يعترف بهذه الحقيقة ، حتى لقد جاهر بعبارة مؤداها أن الإيمان بالوفد قد تغلغل فى الجمهور المصرى وعم طبقاته حتى صار أشبه ما يكون بخرافة راسخة لا سبيل إلى نزعها من النفوس ، فأجبته ضاحكاً : فليكن

هذا الإيمان فى نظرك عقيدة أو فليكن خرافة فإن قيمته لهذا الوطن أنه ايمان لا ينتهى فإنه يحمل الأمة على هذا الإجماع العجيب على الانضواء تحت رأية الوفد ورئيسه .

قولوا إذن لصدقى باشا أن الوفد باق ما بقى هذا الجمهور فى قلوبه هذا الشعور وإليكم رواية أخرى أسوقها على سبيل الفكاهة ، ذلك أن أحد كبار الصدقيين قال فى بعض الأندية وقد انتهى إليه ما قوبل به دولة الرئيس وإخوانه فى بور سعيد والاسكندرية من الحفاوات البالغة والحماسة المشتعلة قال محنقاً مغيظاً (أبعد سنتين من حكم صدقى يقابل النحاس بمثل هذه المقابلات ويتظاهر له بمثل هذه المظاهر والله إنها لأمة ميئوس منها وخير لصدقى باشا أن يستقيل فإن الأمة لا تستحقه) .

أما نحن فنقر الكبير الصدقى على أن صدقى باشا يجب أن يستقيل سواء أكانت الأمة هى التى لا تستحقه أو . . . .

اخوانى :

لم تبق لى إلا كلمة ختامية وهى أنه إذا كان المستعمرون ومن إليهم من أنصارهم يحكمون على شعور الأمة بما يتراءى لهم من مظاهر السكينة والهدوء فليعلموا أن هناك كرامة هى كرامة العواطف المحتبسة والشعور المكظوم ، وإن هذه الكرامة قد تأبى أن يعرف الناس عنها أنها تتألم .

المرأة فى الميدان(1)

ياحضرات القضاة :

لقد عاهدت نفسى احتراماً للقضاء المقدس واحتراماً لهؤلاء السيدات الطاهرات ، أن أكون هادئاً فى هذه المرافعة ، ولكن النيابة شاءت غير هذا ، شاءت أن تستغل مركز الاتهام فتصب جام الغضب على سيدات من أشرف العائلات وأطهر البيوتات ، فوصفتهن بأنهن كاذبات ومتطفلات ، وأن عملهن مخل بالكرامة .

---

(1) من مرافعته فى قضية مظاهرات السيدات المصريات أمام محكمة الجنح المستأنفة ، مارس ١٩٣٢ ، ضمن القضايا التى ترافع فيها ضد عهد صدقى

يااللهول ! أين هذا فى قاموس الأدب والعفة ، وعرف اللياقة ، أى إخلال بالكرامة فى إبداء عاطفة شريفة لا تتحرك إلا فى نفوس الشريفات والأشراف ، واسمحوا لى حضراتكم أن أقول انى غير مستطيع الرد على هذا لأننى لم أجعل قاموس لغتى وأدبى شاملاً لألفاظ السباب .

القضية المعروضة على حضراتكم هى أيضاً قضية سياسية . . . أو هى حلقة من سلسلة غير منقطعة من هذه القضايا التى رزئت بها البلاد والمحاكم فى السنين الأخيرة ، ولقد كانت السياسة تلعب فى كل قضية دوراً نحسبه غريباً فى نوعه ، فلا يلبث الغريب حتى يتضاءل أمام ما هو أغرب فى القضية التى تليها ، وبذلك أصبحت القضايا السياسية فى بلادنا وكأنها مسرح عام تمثل عليه السياسة أفانينها وألاعيبها ، فتحرك الرجال وأشباه الرجال كما تحرك الدمى والصور وتبرز للناس أنكى المهازل وأروع العبر . . .

ولقد كانت الخصومة السياسية فى كل هذه القضايا تدور حول خلافات جوهرية واسعة المدى بعيدة الأثر ، فكانت الآراء تتطاحن وتختلف على معانى العدالة والحرية والدستور والفضائل القومية والفردية ، ولكنها كانت كلها تجتمع عند فكرة واحدة ، هى أن هناك خصومة شريفة أو غير شريفة بين قوتين متعارضتين ، ولكنهما متعادلتان متكافئتان يليق بهما أن تتصارعا فتتقاتلا .

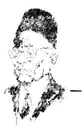
أما هنا فى هذه القضية فقد نزلت السياسة فى خصومتها إلى حد محزن ومخجل معاً ، فهى خصومة مزرية ليس فقط بمصريتنا نحن المصريين ، أو بوطنيتنا نحن الوطنيين ، أو بحريتنا نحن الأحرار ، أو بكرامتنا نحن الكرام ، بل برجولتنا نحن الرجال .

. . . رأين كل ذلك فصاحت مصر المعذبة بألسنتهن صارخة ، مستغيثة هاتفة ، غاضبة . . . ماذا كان من أولئك الرجال الأشداء ؟ كان منهم أن فزعوا إلى معقل الأعداء الحصين بصدور النساء . . . وكن كلهن من فضليات الأمهات والعقائل والكريمات فهذه زوجة وتلك بنت لمستشار ، أو لواء فى الجيش ، أو شيخ ، أو نائب محترم ، أو موظف كبير ، أو طبيب أو معلم أو محام ، أو ثرى وجيه فى قومه ، بل كان لهن جميعاً شرف الأنوثة وضعفها ، وأى رجل يحترم رجولته يرضى لنفسه أن يعتدى على تلك الأنوثة القوية بضعفها ، المصونة بحشمتها ولطفها .

تلك هى الخصومة التى نعنيها والتى تأباها شهامة الرجال وكرامة النساء ، خصومة وحشية لا فكرية انحدرت إليها السياسة فى آخر المطاف ، هى خصومة النمر للحمل ، فما بالك إذا كان مسلحاً وهذا أعزل .

تلك هى الخصومة التى نعترض عليها ، أما الخصومة السياسية الفكرية فالسيدات خير أهل لها وهن يرحبن بها ويتمسكن بها ، لأنها خصومة الحق والشرف ، لا خصومة العنف والاعتداء .

* * *



الوفد والثورة*

عندما عهد إلى بشرف التحدث إلى هذا المؤتمر الجليل فى موضوع الوفد المصرى ، ونظامه وأغراضه ، حسبتنى أسعد ما أكون بهذا التوفيق النادر ، الذى جعل من نصيبى حديثاً هو أقرب الأحاديث إلى نفسى ، بل لعلى لا أغلو إذا قلت ان حديث الوفد قد أصبح حديث نفسى منذ أن تحركت الثورة فى نفوس المصريين ، فعلمتنى أن أنصت إلى نفسى محدثة ، مستلهماً من حديثها وحياً ، ومن إرشادها هدياً ! . . .

ذلك الحديث الذى سكنت إليه نفسى ؛ وجدت معه أحلامى وهواجسى ، هو الذى عهد إلى أن أدلى به أمامكم فى بحث مستفيض ، فلا عجب إذا ما حسبتنى ميسراً كل اليسر فى أمرى ، لأننى إذا ما أعيانى البحث ، فما على إلا أن أستمد من شعورى مادة لفكرى . . . .

هذا ما ظننته ، ولكنى ما لبثت أن تبينت أن الأمر على نقيض ما قدرت ، وأننى

* تعتبر خطب مكرم عبيد التى ألقاها فى المناسبات المختلفة ذات أهمية فى كشف أسرار الصراع الحزبى بين الوفد والأحزاب الأخرى ، ولعل من أهم هذه الخطب تلك التى ألقاها فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ فى ظروف الأزمة الحبشية الإيطالية ، فمن المستحيل دراسة معاهدة ١٩٣٦ بطريقة مستوفاه دون الرجوع إلى هذه الخطبه التى تبين انطباعات الأزمه الدولية على الموقف الداخلى فى مصر ، فالأزمه الدولية التى وقعت بين إيطاليا والحبشة فى عام ١٩٣٥ قد ضغطت على الزعماء المصريين لإيجاد تسوية مع انجلترا

كلما حاولت أن أحدث الناس بحديث نفسى ، فكأننى أعتصره من دمى ، ليكون عصارة لقلمى . .

ذلك أن أكثر البحوث مشقة ، ودقة ، هى التى يخف بها شعور الباحث من كل جانب ، فيقصر دونها تفكيره . . . والفكر مهما اتسعت جوانبه ، فإنه ليضيق بذلك الشىء الدقيق غير المحدود ، الذى نسميه شعوراً ، أو إيماناً أو حباً ، أو خيالاً ، ذلك الشىء الخافق الدافق الذى يهبط ويعلو بالصدور ، فتحس به النفس البشرية ، تارة فى حسرة يترجمها الناس آلاماً ، وأخرى فى نشوة يترجمونها آمالاً . . أو قل هو ذلك الشىء الطهور المقدس ، الذى يدعو إليه الأنبياء والفلاسفة فيجعلون منه للكمال مثالاً . . . أو هو ذلك الخيال البديع ، الذى تجسمه أخيلة الشعراء والفنانين ، فيصلحون منه للجمال تمثالاً !

ذلك الشعور المقدس الذى هو الأصل فى كل وطنية ، وكل فضيلة ، والسر فى كل جمال ، هو الذى أحس به ويحس به المصريون جميعاً نحو الوفد المصرى ، فهو شعور ما كاد ينبت بيننا حتى نما ، وسما ، فأمسينا وأصبحنا فإذا بالوفد المصرى هو الوطن المصرى ! . . . .

أيها السادة :

الوفد المصرى حقيقتان ، أو هو حقيقة من شقين ، فهو حقيقة من حقائق النفس ، وحقيقة من حقائق الحس ، مثله مثل كائن حى فرداً كان أو جماعة ، إلا أنه يختلف عن غيره من الجماعات فى أن العنصر الروحى غالب فيه على العنصر المادى . . . . والعلة فى ذلك ظاهرة ، فإن الهيئات المختلفة مهما سمت أغراضها إنما هى وليدة فكرة ، أما الوفد فوليد ثورة ! . . .

والثورة حالة نفسانية لا يقدر عليها إلا القليل من بنى الانسان .

نعم إن الوفد كغيره من الهيئات قام فى الأصل على مجرد فكرة – هى فكرة الاستقلال – اعتنقها جماعة من المفكرين المصريين ، إلا أن الفكرة ما كادت تلقى بذورها فى جمهور الشعب ، حتى أفرخت فى حقل محدود ، وانتقلت من المحدود إلى غير المحدود ، أى أنها انتقلت من الرؤوس إلى النفوس ، فاستحالت الفكرة شعوراً ، وانبثق الشعور نوراً . . . .

ثم إن هذا الشعور النفسانى لم يقف عند حد الشعور ، بل صادف خيالاً فى أمة عريقة فى الخيال ، فاستحال الشعور أملاً ، ثم قوى الأمل فصار يقيناً ، ثم رسخ اليقين فاستوى إيماناً ، ثم ما كاد الإيمان يلقى اضطهاداً حتى ثارت النفوس فتطور الإيمان جهاداً ، وما ثارت النفوس حتى رخصت ، فأثمر الجهاد استشهاداً !

الثـورة

عندئذ كانت الثورة ، وكان أن سمعنا ورأينا ما لم نر من قبل ــ كان أن سمعنا للأنفاس المحتبسة دوياً ، ولم نسمع لها من قبل إلا نداء خفياً ! . . . .

وكان أن رأينا روح مصر القديمة يتمثل فى المصرى الحديث بشراً سوياً . . . فيثور لكرامة مصر ويعلن فى لهجة الواثق مما يريد ، ومما يستطيع ، أن استقلال مصر يجب أن يكون حقاً مقضياً ، والجلاء عنها وعداً مأتياً . . .

فأنى للشعب المصرى هذا الاطمئنان العجيب ، ومن أين له هذه الثقة القادرة الظافرة ؟؟

لا شك أنه استشفها من أعماق نفسه ، واستجمعها من ذكريات بنى جنسه ، فقديماً كان المصرى إذا ما صاح فى طلب المجد أنصت له الدهر ملياً . . . .

ثم كان أن رأينا فلاحاً مصرياً صميمياً ــ وهل هو إلا سعد زغلول ؟ ! ــ رأيناه ترفعه الزعامة مكاناً لا يدانى فى مصر وفى الشرق معاً ــ فكان يقف خطيباً ، وكأنه ينفث فيهم روحاً من روحه نارياً ، ولكم نادى فى الشرق المتجادل ، والمتقاتل ، أن لا وطنية إلا بتوافر الإخاء بين مختلف الطوائف والأديان ، وأن المحبة بين الناس إنما هى شريعة بنى الانسان . . . تلك كانت رسالته إلى الشرق ، فكانت للشرق ديناً وطنياً . . . .

ثم كان أن تفتحت نفوس المصريين لهذا الدين الجديد ــ دين الإخاء الوطنى ــ فإذا بالنفوس عطشى تطلب رياً ، وإذا بأولئك الذين فرقت بينهم الأديان ، قد جمع بينهم الدين الواحد سوياً . . وإذا بالشيخ والقسيس يتعانقان ويتضامان فيتسامعان دقات قلب واحد ، ولا عجب فقد ضم المصرى مصرياً !! . . .

بل ما كان أروع أن يتعانق الأخوان الشهيدان تحت الثرى ــ فتنظر إليهما ملائكة الرحمن وتبكى رحمة لما ترى !!

بل إن المصريين جميعاً على اختلاف طبقاتهم ، ووظائفهم ، وأعمالهم وأعمارهم ، القاضى منهم والمحامى والموظف والطبيب والمهندس ، والتاجر والمزارع ، والضابط والجندى ، والمعلم والطالب ، والعامل والفلاح ــ الجميع أخذتهم من هذا الدين نشوة ، وحركتهم نخوة ، فكانوا يخرجون إلى الشوارع مهللين مرتلين ، مغتبطين بهذا الدين الفرح المرح ، حتى انك لترى له هذه فى أصواتهم وفى نظراتهم !

ومن عجب أن المرأة المصرية خرجت هى أيضاً من دارها ، فرآها الرجال وكأنهم رأوها لأول مرة وضاءة الجبين ، براقة العينين ، حتى خيل لهم أن نور الوطن يكاد يشع منها ، مثلها مثل الزهرة عندما تشق أزرارها ، فإنها تأخذ من الشمس ثم تعكس نورها ! . . .

خرج الجميع نساءً ورجالاً إلى الشوارع والميادين ، هاتفين متظاهرين ، وكأنى بهم كرهوا أن يقيموا بينهم وبين السماء حجاباً ، وأبوا إلا أن يرفعوا إلى الله الدعاء مستجاباً ، فنادوا يحيا الوطن ، ويحيا الوطن بكرة وعشياً . . .

وأخيراً لشد ما ذهل الناس وحارت أفهامهم عندما رأوا المصرى الفقير المجهول ، يقدم على مذبح هذا الدين المقدس تقدمة هى لعمرى أغلى جوهراً ، وأطيب عنصراً ، من تيجان الملوك لأنها من جوهر الدم المسفوك ، وليس مثل الدم المسفوك قرباناً زكياً . . .

الثورة حالة نفسانية

تلك هى الثورة ، وذلك هو التاريخ الروحى للفكرة التى قام بها الوفد ، فقد تدرجت من فكرة حائرة ، إلى عاطفة ثائرة ، وسنرى أن الحركة المصرية لم تخرج فى جميع تطوراتها عن هذا المحور الأول ، وأنها مدينة ببقائها وحيويتها إلى هذا الإنقلاب الخطير من الفكرة إلى الثورة ، بيد أنى أرى لزاماً على أن أفرق هنا بين الثورة وبين أعمال القتل والعنف التى يظلم بها أعداء الثورة فكرة الثورة ! . . .

كلا . إنما هى الحروب الاستعمارية التى ينظمونها ويسلحونها ــ ثم لا يفتأون

يمجدونها ـ نعم هي تلك الحروب الظالمة التي تؤدي بطبيعتها إلى سفك الدماء ، وتقتيل الأبرياء ، بوصف أنهم أعداء . . . .

أما الثورة فإن عظمتها في تضحية أبنائها ، قبل أعدائها ، لأن الأصل فيها أن تنشأ بين صفوف الشعب ضد القوات الحاكمة أو المسيطرة . والشعوب عزلاء من السلاح ، أو في القليل غير معدة للنضال المسلح ، لذلك تجدها تندفع بادىء الأمر كتلاً متراصة ضد القوات المسلحة غير عابئة بما هي معرضة له حتماً من أذى وتقتيل . . . بل انها لتدرك كل الادراك أن لا سلاح لها في هذا القتال ، الظالم غير المتكافىء ، إلا إيمانها المجيد القتال ـ وهو لعمري قتال لصاحبه قبل عدوه ، لأنه طريق الفداء ، لا طريق العداء !

نعم إن أفراداً من الشعوب قد يخرجون عن طورهم ، فيندفعون إلى العنف دفاعاً أو تهيجاً ، ولكن هذا لا يغير من الوضع الأساسي للثورة فهي في مجموعها حركة بريئة ، وفي جوهرها حركة نفسانية ، موجهة ضد قوات الظلم المادية . . .

لذلك كانت الحركة المصرية هي الثورة في أسمى معانيها ، فقد كانت ميدان مباراة بين المصريين ، أيهم يعطي فلا يأخذ شيئاً ، وأيهم يبذل حياته ليظل الوطن حياً ! . . .

نعم أيها السادة فقد كان بين المصريين وقتئذ فضيلة ذائعة ، بلغت عند بعضهم مبلغ الشهوة الجائعة ، فهل تعرفون هذه الفضيلة الذائعة ـ هذه الشهوة الجائعة ؟

إنها فضيلة التضحية ، فقد كان كل مصري يسعى إليها ، فمن لم يجدها اشتهاها أو ادعاها ، وكنا إذا تفاخرنا أو تفاضلنا قلنا ضحينا وخسرنا ، ولم يخطر ببال أحد أن يقول ـ بل ما كان أحد يجرؤ أن يقول ـ كسبنا وظفرنا ـ كما كان يقول رجال العهد البائد من النزهاء والشرفاء ! . . .

أيها السادة :

لقد تبينتم أن الثورة المصرية لم تكن مجرد فكرة سانحة ، أو عاصفة جائحة ، بل هي ثورة واسعة النطاق عمت البلاد من أقصاها إلى أقصاها ، وسرت في جميع

طبقات الشعوب على تباينها ، مما دل على أنها حالة نفسانية عميقة ، تغلغلت فى النفوس فتأصلت . . . .

ولقد بنيت هذه الحالات النفسانية على أسس أربعة تتلخص فيما يلى : —

١ — إيمان بالوطن المصرى وبالفكرة الوطنية المصرية — تولد عنها التضامن بين أبناء مصر وإعلاء شأن ما هو مصرى .

٢ — إيمان بالنفس وقد تولدت عن هذه الصفة الجوهرية ، صفة الحماسة للفكرة والعمل ، وتولد عن الصفتين معاً ثبات وإقدام متلازمان متعاونان !!

٣ — نزعة إلى الحرية فى جميع صورها بلغت حد العقيدة ، وتولدت عنها فكرتان شقيقتان ، هما المساواة ، والعدالة ، إذ لا حرية من دونهما .

٤ — تضحية فى سبيل المجموع تدرجت من الإيثار إلى التفانى ، بل إن التفانى بلغ حد الفناء عند المتفانين من الشهداء . . .

تلك الأسس الأربعة هى الدعائم التى شيدنا عليها بناء الثورة ، وهى كما ترون صفات جوهرية من دعائم الخلق الانسانى ، ولا ينحصر أثرها فى الناحية السياسية أو فى أية ناحية معينة ، بل يمتد إلى جميع مناحى النشاط الإنسانى !

ومن ثم كانت الثورة المصرية متشعبة الميادين ، مختلفة النواحى والاتجاهات . ومع أن الحركة بدأت سياسية ، فإنها لم تلبث قليلاً حتى امتدت وتشعبت ، فأصبحت ثورة اجتماعية أخلاقية ، علمية فنية ، وبذلك استحقت اسم الثورة ، لأن الثورة هى التى تجمع ما فى النفس من عواطف ومنازع فلا تكتفى بناحية واحدة من نواحى النفس ، أو من نواحى الحياة . . .

تشعب ميادين الحرية

خذوا مثلاً الدعامة الأولى من دعائم ثورتنا وهى الحرية ، فما من شك أن الحرية لا تكون (حرة) إذا لم تبدأ بتحرير نفسها ، ومن ثم لا معنى للحرية المقيدة ، إلا أنها عبودية مجددة ، وكذلك لا يكون معتنق الحرية حراً إذا تجزأت الحرية فى شعوره ، فاكتفى مثلاً بأن يحرر من ربقة المستعمرين ، ورضى أن يظل عبداً للحاكمين المستبدين ، أو العكس فى العكس ! .

لذلك قلنا ان الحرية التى آمنا بها فى إبان ثورتنا هى الحرية فى حقيقة معناها ، إذ انها امتدت من الحرية السياسية ، إلى الحرية الدستورية ، إلى حرية المرأة ، إلى حرية الصحافة ، إلى حرية التعليم إلى حرية الفن ، إلى حرية العمل ، وهكذا . . .

ولذلك ما كاد رجال العهد البائد يثورون على مبدأ الثورة ويحاولون تحطيمها بأيديهم حتى رأينا تلك الأيدى المجرمة ، تمتد أول ما تمتد إلى هذه الحريات جميعاً ، فلم تبق حتى على الحريات الأولى كحرية الفكر والتنقل ، والاجتماع ، وحرية الفرد ، وغيرها من الحريات التى هى للأمم العناصر الأولى للحياة .

أثر الثورة فى الاقتصاد

وكذلك الأمر إذا ما نظرنا إلى دعامة أخرى من دعائم الثورة وهى التضامن الوطنى بين المصريين ، فلقد كان لهذا التضامن أثره الاقتصادى والاجتماعى فضلاً عن السياسى ، فرأينا بعد الثورة المشروعات الاقتصادية تنبت وتزدهر ، وتأسست شركات مساهمة كثيرة كان نصيبها من النجاح عظيماً ، مع أن الشركات التى أنشئت قبل الثورة لم يكن لها حظ يذكر من النجاح ، لأن فكرة التضامن الصحيح لم تكن قد ولدت بعد . . . وهل من دليل على ذلك أبلغ وأقطع من أنه لم تكد تمضى سنة على الثورة حتى تمخضت عن مشروع مالى خطير هو دعامة استقلالنا الاقتصادى ، والخطوة الحاسمة فى سبيل تحريره ، وأعنى به بنك مصر الذى أنشىء فى سنة ١٩٢٠ ومما يدل دلالة صادقة على أن الثورة والاقتصاد كانا يتمشيان جنباً إلى جنب ، أنه لما نفى سعد وزملاؤه إلى سيشل رد المصريون على هذا النفى أبلغ رد بأن ضاعفوا اكتتابهم فى أسهم بنك مصر ، فارتفعت نسبة الاكتتابات إلى ثلاثة أضعاف ، وقد تلا تأسيسهم البنك إنشاء شركات مصرية قوية كشركات مصر للغزل والنسيج والطيران والملاحة والحليج وبيع المصنوعات الوطنية وغيرها من الشركات النامية التى أسسها بنك مصر وغيره من المصريين . وكذلك قامت فى البلاد نهضة مباركة تكاتفت على تشجيعها شركات من أفراد المصريين ، بل شركة مجيدة من مجموع شبابنا المصرى ، بارك الله فيها يصنع ، وفيما يجمع من قروش مثمرة ، ستكون بإذن الله دعامة من دعائم استقلالنا الاقتصادى ــ وكذلك أصبحت لنا معارض وأعياد

صناعية مثل عيد الوطن الاقتصادى ، وهو أيضاً عمل مجيد من أعمال الشباب . . .

ولم ينحصر أثر التضامن فى النهضة الاقتصادية بل تعداه إلى الناحية الاجتماعية ، فرأينا جمعيات التعاون ونقابات العمال وغيرهم من أرباب المهن الحرة ، وكذلك رأينا الجمعيات تنبت بعد الثورة فى كل مكان ، حتى ذهل الناس من سرعة انتشارها ، وفاتهم أن بذرة التضامن التى بذرت قد وجدت خصباً فأثمرت وأعطت الناس من ثمرها .

أثر الثورة فى الشرق

يؤخذ مما تقدم أن الثورة المصرية ــ إنما هى ثورة اجتماعية فى أوسع معانى الاجتماع ، وقد كان لهذه الثورة أثر فى الشرق لا يقل ، إن لم يزد ، على أثر الثورة الفرنسية والنهضة الإيطالية معاً فى الغرب .

ولا أظننى أغلوا إذا قلت ان النهضة المصرية كانت مصدر الوحى للحركات الشعبية وحركات الاصلاح العامة التى قامت فى الشرق منذ الهدنة ، وليس أبلغ مما شهد به غاندى للحركة المصرية وفضلها على الحركة الهندية ، وكذلك ليس أوقع فى نفس المصرى من أن يرى شعور البلاد الشقيقة فى الشرق العربى نحو الوفد المصرى ونحو سعد وخليفته ، لقد قال لى مرة بعض إخواننا العرب فى فلسطين إنهم جميعاً وفديون ، وإن غير الوفديين لا يوجدون إلا فى مصر بلد الوفد ! . . . فقلت نعم هذا حق وإن كان بعضه مراً ، إذ لا عجب أن تنبت شوكاً تلك الأرض التى أنبتت زهراً !

ولقد حظيت منذ أمد قريب بالتعرف إلى بعض كبار الصينيين فما أكثر ما دهشت إذ حدثنى أحدهم عن سعد والوفد حديث العارف ، وما أجمل ما قاله من أن الحركة المصرية هى حركة الشرق جميعاً لأنها من روح الشرق . . . ! .

ولكنى أطمع فى أكثر من ذلك ، لأنى أعتقد أن هذه الحركة قد تكون أساساً لتفاهم عتيد بين الشرق والغرب ، وعلة ذلك أن الروح واحدة فى جوهرها ، مهما تباينت فى مصدرها ، والوطنية إن هى إلا حركة من حركات الروح فى بنى الانسان مهما اختلفت الأوطان وتعددت ، وبعبارة أخرى ، فالخطوة الأولى ، والخطوة التى لابد منها إلى الإنسانية هى الوطنية . . . . . إلخ . إلخ .

الميزانيات البرلمانية والبيروقراطية*

.... إن التطور البرلمانى فى مصر قد ترتبت عليه ، وتدرج معه تطور مقابل فى نظامنا المالى ونظام الميزانية نفسها ، بحيث أصبحت الميزانية برلمانية شعبية ، أكثر منها حكومية « بيروقراطية » . وليس فى هذا التطور ما يدعو إلى العجب ، فالمشاهد والمعروف أن الميزانية التى تضعها وزارة برلمانية مستندة إلى نظام شعبى ديمقراطى تختلف فى اتجاهها ومراميها عن الميزانية التى تضعها حكومة غير برلمانية مستندة إلى نظام حكومى محض أو «بيروقراطى » ــ وهو اختلاف يرجع إلى طبيعة تكوين كل من الحكومتين ، فالحكومات غير البرلمانية تتوخى بطبيعة الحال فى ميزانيتها تعزيز الأداة الحكومية التى منها نشأت وإليها تستند ، ولذلك توجه جل اهتمامها إلى إيجاد المال اللازم فى ميزانيتها لتحسين حالة هذا الفريق أو ذاك من الموظفين ، وإذا ما أنشأت منشئات جديدة لمصلحة الشعب فى مجموعه راحت تخصص الاعتمادات الطائلة لخلق جيش جديد من الموظفين ، فهى إذن تنظر أولاً وبالذات إلى مصلحة الأداة الحكومية البيروقراطية ، ثم إذا ما نظرت إلى مصلحة الشعب ــ ولسنا ننكر أنها قد تفعل ــ فإنما تنظر إليها بمنظار الحاكمين لا المحكومين .

« ذلك هو السبب ــ إن لم يكن كله فبعضه ــ فى تزايد هذا الجيش العرمرم من الموظفين عاماً بعد عام وفى تضخم مرتبات الموظفين وتكاليف الوظائف إلى حد

* من خطاب الميزانية سنة ١٩٣٦

كانت تنوء به ميزانية الدولة — ومن ثم كان استمرار الحكم البيروقراطى فى البلاد زمنا طويلاً ، هو العامل الأكبر فى استمرار ما يعانيه الفلاح من عسر وشقاء ، رغم البلاد ويسرها .

الميزانية وسياسة الدولة

لقد كان للنظام البرلمانى أثره الحاسم فى ميزانية الدولة ، فى الشكل وفى الجوهر معاً ، فقد تطورت الميزانية حتى أصبحت جزءا لا يتجزأ من سياسة الدولة ، وأصبح خطاب الميزانية جزءاً متمماً لخطاب العرش من غير ما فارق بينهما إلا أن هذا يشمل الإصلاح من نواحيه العامة المختلفة وذاك ينظر إليه من ناحيته الاقتصادية .

ولكن إذا كانت الميزانيات تعتبر فى مجموعها سياسية أو جزءاً من سياسة ، فما هو نوع هذه السياسة فى مصر ؟ وفى عبارة أخرى هل كانت للوزارات البرلمانية فى مصر سياسة اقتصادية فى ميزانيتها من مثل النوع المألوف لدى الأمم الأخرى — كسياسة المحافظين أو الاشتراكيين ، أو الأحرار إلخ . . ؟ لا جدال فى أن الوزارات البرلمانية فى مصر لم يكن لها على اختلاف مناحيها سياسة من هذا النوع فى ميزانياتها ، بل اتفقت هذه الميزانيات على فكرة أساسية واحدة ، وهى أنها جميعها ميزانيات شعبية ديمقراطية ، بينما الميزانيات السابقة عليها كانت أكثرها حكومية لخدمة الأداة البيروقراطية .

ولو أننى فى حاجة إلى التدليل على ما تقدم لكان الدليل الحاسم هو أنه ما من مرة بحثت فيها الميزانية أمام البرلمان إلا وكان محور البحث والنقاش سؤالين خطيرين : — ماذا عملت أو ستعمل الوزارة لمصلحة الشعب فى مجموعه « من فلاحيه وعماله وصناعه وتجاره » ؟ — وماذا عملت أو ستعمل لتخفيض اعتمادات الوظائف وتخفيف أعبائها عن عاتق الممولين ؟؟ .

سؤالان يترددان منذ أن أنشىء البرلمان فى سنة ١٩٢٤ حتى الآن ، فهل كان ترديدهما أثر المجرد المصادفة ؟ أم هل رد الفعل الطبيعى الذى يترتب على الانتقال من النظام البيروقراطى أو الحكومى المحض إلى النظام البرلمانى .

لا شك فى أنه نتيجة لرد فعل أو تطور طبيعى من النظام الحكومى المحض إلى

النظام البرلمانى ، وفى رأيى أن هذا التطور يدل الدلالة كلها على نجاح النظام البرلمانى فى مصر ، وعلى أن الفكرة الديمقراطية لقيت فى نفوس المصريين استعداداً واستقراراً . فما كان من المأمول ، ولا من المعقول أن يصطبغ البرلمان المصرى فى أوائل عهده بصبغة اشتراكية أو محافظة أو حرة ، ولو أنه فعل لكان تطوره صناعياً — ولكن الطبيعى والمنطقى أن تكون نزعته شعبية غير حكومية وأن تظهر هذه النزعة جلية ، قوية ، فى برنامج الحكومة وفى ميزانية الدولة .

الحياة البرلمانية والموظفون

بيد أنى أقف هنا لحظة عسى أن أزيل وهماً ، كاد يصبح فى الأذهان حكماً ، فلقد يؤخذ مما ذكرنا عن اتجاهات البرلمان وما يتردد فى بعض أوساط الموظفين أن الحياة البرلمانية تنطوى على روح عدائية للموظفين ، ولكنه استنتاج خاطىء لا يبرره من الواقع شىء ، فالبرلمان إنما يعمل ضد الإسراف فى الوظائف والتوظيف دون أن يكون له اتجاه ما ضد الموظفين أنفسهم ، إذ الموظفون ليسوا إلا فريقاً من الشعب — وفريقاً له وزنه الاجتماعى والاقتصادى — وعلى الحكومة أن ترعى مصالحهم كما ترعى مصالح غيرهم من أبناء الشعب ، وإذا كان هناك غلو فى تعيينهم أو فى مرتباتهم ، فقد ترتب على هذا الغلو أمر واقع هو أن الموظفين أصبحوا ركناً هاماً من بنائنا الاقتصادى .

ولذلك وجب أن يكون كل تخفيض فى اعتمادات الوظائف بعيداً عن الغلو بحيث يمس الحقوق المكتسبة ، وعن الهدم بحيث لا تتزعزع أركان بنائنا الاقتصادى . . إلخ .

هل مصر غنية ؟

ومضى معاليه فى خطابه محللاً أرقام الميزانية حتى قال :

يا حضرات النواب المحترمين .

لا شك أن مصر بلاد غنية ثرية ، إذا كان معنى الثروة أن تكون البلاد غنية بذاتها من غيرها ، وأن يكون لها من سخاء طبيعتها وساعد أبنائها ما يكفيها من

خيرها ، ولا شك أنها بلاد غنية إذا كانت ثروة الأمة تقاس بمقياس الثروة الحكومية ، وإذا كانت ثروة الحكومة تقدر بالمال المدخر فى خزائنها ، ولا شك أيضاً أنها بلاد غنية إذا نظرنا إلى توزيع الأطيان توزيعاً لا بأس به بين طبقات الأمة المختلفة ، فإن نسبة صغار الملاك فيها إلى كبارهم هى ٩٩ ٪ إلى كبارهم ١ ٪ ولو أن هذا الواحد فى المائة يمتلك حوالى ٤٦ ٪ من مجموع الملكية مما يجعل النسبة غير عادلة ولو أنها مفهومة ، ولا شك أنها غنية إذا ما قدرنا أنها بمنجاة من الآفات الطبيعة والاجتماعية ، فإن لها من خصب زراعتها ما تندر معه المجاعة ، ولها من طبيعتها الباسمة وأخلاق أهلها الراضية ما يبعث على القناعة ، ولها من سماحة الأديان فيها وتوكلها على الله فى شئونها ، ما تتعذر معه الثورات الاجتماعية الخطيرة ، أو فى القليل ما يولد فى نفس أهلها شيئاً من المناعة . . .

تلك هى الصورة الحسناء ، ولكن للصورة ناحية شوهاء ، فمصر شعب فقير ، لأن أكثر من تسعين فى المائة منهم مسخرون بأزهد الأجور ، لخدمة القلة من الأغنياء ــ ولأنهم وهم عماد الثروة ومصدرها ليس لهم إلا نصيب تافه فى هذا الثراء ــ ولأن رخص اليد العاملة إلى أدنى حد جعل البون شاسعاً بين الفقر والثروة فى هذه البلاد مما لا أعرف له مثيلاً فى البلاد الأخرى ــ ولأنهم وياللعجب هم الذين يأخذون أدنى نصيب من الثروة العامة ، وهم الذين يعطون أوفى نصيب من مالهم القليل ، لتكوين الثروة العامة ، ولتموين خزائن الحكومة .

ألا تعلمون يا حضرات النواب أن الفلاحين هم وحدهم الذين يدفعون الجزء الأكبر من الضرائب العقارية ، وأن هذه الضرائب هى المورد الوحيد الثابت الذى يدعم كياننا الاقتصادى ويبلغ ٦٣٠٠٨٠٠ جنيه ؟

ففى أى شرع ، وفى أى اقتصاد يحمل الفقير عبء الضرائب لأنه زارع ، وينجو منها الغنى إذا لم يكن زارعاً ، فكأنه لا يكفى الفقير فقره ، حتى ينقض بالضرائب ظهره ! . . .

أولئكم فقراؤنا إذا قيسوا بالأغنياء ، ومع ذلك فالأغنياء أنفسهم مهددون فى ثرواتهم العقارية بما أثقلوا به أراضيهم من ديون ذات فوائد مركبة متراكمة ، ومن

المؤسف أن مجموع الديون العقارية فى البلاد المصرية يبلغ حوالى الـ ٣٥ مليوناً من الجنيهات .

يضاف إلى ذلك أن متوسط ما يملكه المصرى فى بلاده ٢٫٣٤ من الفدادين ، بينما الأجنبى يملك فى مصر ما يبلغ متوسطه ٧٨٫٩٧ من الفدادين (وذلك لأن عدد الملاك المصريين ٢٫٢٦٢٫٦١٦ ويمتلكون ٥٫٢٩٧٫٩٥٣ فداناً بينما عدد الملاك الأجانب ٦٫٥٦٤ مالكاً يملكون ٥١٨٫٣٩٠ فداناً) تلك حال الثروة العامة فى البلاد ، فإذا ما استمرت الأحوال على هذا المنوال لأصبحنا وإذا بالفقير فى مصر أجير للغنى ، والغنى أجير للأجنبى !

* * *



المعاهدة المصرية الانجليزية [1]

.. سعادة مدير الجامعة ، سيداتى سادتى اخوانى :

فى مثل هذه الاجتماعات الرهيبة الحاشدة حيث يسرى الشعور من الفرد إلى الجماعة ، ثم يرتد إليه منها مجمعاً منوعاً ، يقف المتكلم عادة وقد ازدحمت به المشاعر واختلطت عليه مسالك الفكر ، فلا يجد وسيلة للتعبير عن شعوره الذى يدين به إلى الجماعة إلا بالالتجاء إلى أهون العواطف سبيلاً وأقربها منالاً وهى عاطفة الشكر .

أأتحدث فى الجامعة وإلى الجامعيين حديث المعاهدة ؟ إنه إذن لشرف إلى شرف إلى شرف .

ولكن الشرف فيه شىء من عنصر الزهو والترف ، بينما أنا أحس بالشرف مجرداً من زهوه ، ولعله الطرب مجرداً من لهوه ، أو لعل ذلك الإحساس العميق الدقيق الذى كثيراً ما يحسه الناس ولا يجدونه ، ولئن وجدوه ولا يحددونه .. وإنكم لتعلمون أن الإحساس إذا ما صدر من الأعماق كانت بلاغته فى أن تشعره أكثر من أن تذكره .

(١) ألقيت هذه المحاضره بقاعة الاحتفالات الكبرى بالجامعة المصرية فى أول نوفمبر ١٩٣٦ . وقد تلقى الدعوه من الاستاذ أحمد لطفى السيد باشا مدير الجامعه وزاره لهذه المناسبه الأستاذ الكبير الدكتور طه حسين بك عميد كلية الآداب ليدعوه باسم الجامعة المصرية إلى القاء محاضرة فيها عن المعاهدة وطبع عشرين ألف نسخة من هذه المحاضرة .

والحق أن سعادة مدير الجامعة وحضرات الاخوان الجامعيين من أساتذة وطلاب قد أسدوا إلى صنيعاً مزدوجاً له ناحيتان كريمتان :

فمن الناحية الأولى أنهم طلبوا إلى أن أحاضرهم ، كأننى مازلت واحداً منهم ، فكان من ذلك أن تناسيت أن الزمن قد دارت دورته وإنى لم أعد ذلك الأستاذ الشاب الذى كان يعطى الشباب من فكرته ويأخذ من حرارته .

نعم تناسيت وما من عجب أن أتناسى فأنسى ، فالإنسان ما أشده بخلاً بالحياة استمساكاً بها فى كل دور من ادوارها ، حتى إذا ما انقضى منها دور عاودته سيرته واشتدت بين الماضى والحاضر حيرته .

وهأنتم أولاء ترونى أحن الى عهد كنت فيه أشرف على عقول الشباب وأحلامه وأحسبنى أخيرا منى الآن مشرفا على شئون المال ونظامه ، وهكذا شأن كل حى فإنه لا ينتهى من أن يشتهى ، حتى ولو كان حاضره فوق ما كان يستحق ، وفوق ما كان يرتجى .

تلكم هى الناحية الأولى من فضلكم ، فما بالكم بالثانية وهى تتصل بالموضوع فى صميمه لا فى ملابساته ، فاننى إذا أحدثكم عن المعاهدة المصرية الانجليزية التى كان لى شرف الاشتراك فى توقيعها انما أحدثكم عن امر هو أيضا محل شعور عميق منى لا سبيل الى تكييفه أو ابرازه .

ولكن لعل البعض يتساءلون ماذا دهى هذا المعلم القديم فقد جئنا نسمع المحاضر ، فاذا بنا نسمع الشاعر ، اذ ما شأن شعوره حيال المعاهدة بنصوص المعاهدة وأحكام المعاهدة ؟؟

كلا بل هو الشأن أكبر الشأن أيها السادة ، فإن إحساسنا نحن المفوضين المصريين فى جلسة توقيع المعاهدة قد يبرز لحضراتكم حقيقة المعاهدة أكثر من كل بحث أو تحليل ، ولا عجب فالشعور إذا كان مخلصا إنما يبرز الحقيقة بتصويرها ، والبحث مهما يكن دقيقا إنما يؤدى إلى مجرد تفسيرها أو تقديرها ، وشتان بين تصوير وتقدير .

ولكن كيف أصور لكم هذا الإحساس الذى ملك علينا مشاعرنا ؟ دعونى أحاول ذلك بمجرد التقريب أو التمثيل .

فمن منكم لم يحس فى وقت من الأوقات أن لحظة من العمر مرت به عابرة ،

طائرة ، وأنه قد عاش فى هذه اللحظة القصيرة عمرا بل ربما عصرا ، بل ربما دهرا فهى لحظة فى مداها شاردة وفى أثرها خالدة ، يتذوق فيها الإنسان طعم الخلود ، وهو بعد فى هذا الوجود .

تلك اللحظة قد عرفتها بل عشتها مرتين فى حياتى العامة ، فى المرة الأولى عندما نفيت مع سعد وزملائى أعضاء الوفد الى سيشل فى سبيل الاستقلال وفى المرة الثانية عندما وقعت مع مصطفى وزملائى أعضاء الوفد الرسمى وثيقة الاستقلال .

لحظتـــان

لحظتان مختلفتان ، متباعدتان ، متعارضتان ، ولكن الألم والفرح كانا فيهما متجاورين يتداولان تارة ، ويتعادلان تارة أخرى ، ففى اللحظة الأولى كنا نعانى ألم الأسر ، ولكنه الألم القريب من الفرح لفرط ما فى ذلك الألم من نبل وطهر ، وفى الثانية فاضت نفوسنا بفرح دافق هو فرح النصر ، ولكنه فرح كاد يدنو من الألم لفرط ما تاقت إليه نفوسنا بعد أن كلفنا ما كلفنا من جهد وصبر .

ومن عجب أن اللحظة الثانية ، وهى لحظة توقيع المعاهدة أحيت فى نفسى — وكدت أقول فى حسى — تلك اللحظة الأولى وجميع أدوار النهضة الخالدة الأثر ، فها هو سعد فى جلال المشيب وعظمة الخطيب يخطب الجماهير وكأنه يتكلم بلسان القدر ، وها هو ذا الشباب الملىء هتافا وحماسة وحياة وكأنه ينبوع حى قد انفجر انظر فها هو ذا فى سبيل الحياة لمصر يؤثر الحياة فى بطن الحفر .

وها هو ذا سعد زغلول زعيم النهضة ولسانها يؤمر باسم الحماية البريطانية أن يترك شئون مصر لغير مصر ، وأن يتخذ من داره مستقرا وشر مستقر ، وها هو ذا يأبى ، وها هو ذا ينفى ، وها هى ذى الحراب البريطانية تحيط بنا أينما حللنا وأينما السفر ، وها هم أولاء رجال الدولة البريطانيون يعلنون فى كل مقام وكل مقال أن الشعب المصرى غير جدير بدستور أو استقلال أو بعضوية بين الأمم ، وأن مكانه أن يظل فى الدائرة المرنة قانعا خاضعا ذليلا بين البشر .

ولكن ماذا عسانى أن أسمع ، وماذا أرى بين طرفة عين ولمح البصر ، فها

(١) لندن

نحن قلب لندن ، وفى مقر حكمها نسمع نغما غير ما سمعنا ونشهد صورا غير تلك الصور ، وها هم أولاء زعيم مصر واخوانه يكونون جبهة واحدة مع اخوان لهم باعدت بينهم سنون التجافى وجمعت بينهم ساعة الظفر ، وها هم أولاء رجال الدولة من الانجليز يعلنون باسم الحكومة البريطانية مبلغ اغتباطهم بأن تكون مصر
المستقلة حليفة لهم ، على قدم المساواة ، وأن يمحو الغد ما ترك الأمس من سوء الأثر .

سبحانك ربى فإن الضعف بك قوة ، وإن القوة فيمن اعتبر .

الاعتراف بالاستقلال والمساواة

اذا لم يكن من أثر المعاهدة إلا أنها جعلت الانجليز يعلنون رسميا فى وزارة خارجيتهم وعلى مسمع من العالم أجمع عكس ما أعلنوه من تصريحات وتحفظات وأنهم اعترفوا صراحة باستقلال مصر ، وتحالفها معهم ومساواتها لهم كأمة فى جمعية الأمم ، لكان لهذا الإعلان وحده قيمته القانونية والمعنوية معا ، فما بالكم وقد اقترن الإعلان بميثاق هو المعاهدة وتضمنت المعاهدة مكاسب مادية فعلية تجمع بين المظهر والجوهر ، وتجعل من الاستقلال حقيقة فعلية ، لا نظرية فحسب كما يقول شكسبير ، وإليكم الاسم والجسم فى المعاهدة المصرية الانجليزية ، فلو أن الأمر قصر على الاسم لما كفى .

اسمعوا الى وزير خارجية بريطانيا (ايدن) يقول فى خطبته :

" واننا لنرجو من صميم قلوبنا أن يكون التحالف الذى نفتتح عهده الآن أداة تتعاون بها حكومتا بلدينا على العمل بود وثيق المدى لترقية شأن مصالحنا المشتركة وأن يكون هذا التحالف رمزا لشركة حرة وطيدة بين الشعبين المصرى والبريطانى » .

واليكم ما قاله المندوب السامى باسم الحكومة البريطانية فى حفلة افتتاح المحادثات :

" والحكومة البريطانية تتطلع الى اليوم الذى يفتتح به عهدا جديد فى علاقات البلدين كنتيجة لمعاهدة يعقدها الطرفان مختارين عهد تكون مصر فيه قد استكملت

سيادتها ، وزالت أسباب سوء التفاهم الماضى بينها وبين بريطانيا العظمى ، فتظهران معا أمام العالم حليفتين متساويتين " .

واسمعوا الى صوت الزعيم المصرى يرن صداه فى جوانب قاعة لوكارنوا وهو يتكلم عن مجد مصر واستقلالها وسيادتها بلهجة الواثق مما يعنى ومما يقول :

" أما المعاهدة التى حددت قاعدة العلاقات بيننا فيمكن اعتبارها رمزا ، فقد ظهرت بريطانيا العظمى ومصر أمام العالم كبلدتين صديقتين متساويتين اتحدتا تحت شعار التعاون الحر والتحالف الصادق .

وان مصر مهد الحضارة المجيدة الماضية ، بتوقيعها على هذه المعاهدة التاريخية ، تضع يدها فى يد انجلترا العظيمة الحرة ، وبذلك يبدأ عهد جديد فى علاقات الشرق والغرب " .

ذلكم صوت مصر ، ما أقطع لهجته ، وأوقع رنته ، وهو يرتفع عاليا ، داويا ، مناديابحقوق مصر الخالدة ومجدها القديم ، ومسجلا فى قلب انجلترا وفى ضمير التاريخ ما كسبته من استقلال ومساواة ، وتحالف وصداقة ، ومقام دولى ، ولو أنكم سمعتم رئيس الوفد المصرى وهو يخطب بصوت رهيب يحمل فى طياته ما انطوى عليه الموقف من دلالة وجلال لأدركتم فوق ما تدركون مغزى ذلك الفوز العظيم لمصر ، ولقضية مصر .

ولكن الاعتراف باستقلال مصر وسيادتها ومساواتها للأمم الحرة لم يكن مقصورا على هذه الخطب والتصريحات الرسمية الخطيرة بل سجلته المعاهدة فى مقدمتها وفى موادها بصريح اللفظ ، وحسبى أن أتلو عليكم بعض ما تضمنه فى هذا الصدد :

فقد جاء فى مقدمة المعاهدة ما يأتى :

" ان حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر

بما أنهما يرغبان فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما ، والتعاون على القيام بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم .

وبما أن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة وتحالف

تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلة فى المستقبل .

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية " .

وقد جاء فى المادة الثالثة ما يأتى :

" تنوى مصر أن تطلب الانضمام الى عضوية عصبة الأمم ، وبما أن حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة تعترف أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة فانها ستؤيد أى طلب تقدمه الحكومة المصرية لدخول عصبة الأمم بالشروط المنصوص عليها فى المادة الأولى من عهد العصبة .

اذن ، استقلال ، سيادة ، تحالف على قدم المساواة مع أعظم امبراطورية فى العالم ، عضوية عصبة الأمم من غير ما قيد ولا شرط .

الحقوق والمسئوليات

أيها السادة :

لقد سردت عليكم بعض ما سبق المعاهدة من تصريحات وأعمال ، كما ذكرت لحضراتكم بعض التصريحات التى رفعت عليها قوائم المعاهدة ، وبنيت عليها العلاقات بين مصر وانجلترا ، ملغية ما سبقها من تحفظات ، ولهذه النصوص الصريحة مقدمات ونتائج سأتكلم عنها تفصيلا ، وحسبى أن أسجل هنا النقطة الأولى من بحثى ، وهى أن هذه الاعترافات الصريحة ، بعد ما تقدمها من إنكارات صريحة ، انما هى فى ذاتها خير صميم لانزاع فيه، وكسب عظيم لا يصح ولا يفهم الاعتراض عليه .

أما ما ترتب على هذه الاعترافات الصريحة من حقوق ومسئوليات فسأحللها واحدة واحدة مفضيا لكم بما لنا وما علينا ، فما كان لى أن أخادع ولم أنخدع ، أو أقنع بما لم أقتنع ، بل دعونى أصارحكم من الآن بحقيقة رأيى وأفضى إليكم مقدما بنتيجة بحثى ، وهى أن المعاهدة المصرية البريطانية معاهدة استقلال للبلاد ، ترتب عليها حقوق لنا ومسئوليات علينا ، ولقد قبلنا وضميرنا مستريح هذه المسئوليات أو بالأحرى الضمانات لحليفتنا ــ لا لمجرد السبب العام ــ وهو أن كل تعاقد أو تحالف ينطوى على أخذ وعطاء بل للأسباب المعينة الآتية :

أولا : لأنه لا سبيل لكسب الحقوق الا بما يقابلها من مسئوليات .

ثانيا : لأن هذه المسئوليات قد نص عليها بحيث لا تتعارض مع استقلالنا ومركزنا الدولى .

ثالثا : لأن المعاهدة نفسها تحمل بين طياتها الوسيلة الناجحة للتخلص من هذه المسئوليات والضمانات .

رابعا : لأن هذ الضمانات تتفق مع برنامج مصر الوطنى الذى وضعه الزعيم الخالد سعد للمفاوضة مع بريطانيا ، وسار عليه من بعده الوفد المصرى وغيره من الأحزاب الأخرى .

تلك نظرة عامة وخاطفة ـ كما يقولون ـ والآن يجدر بى أن أتناول المعاهدة بالبحث تفصيلا ، وسأقسم بحثى الى قسمين رئيسين :

أولا : بحث مقارن : أى مقارنة المعاهدة بجميع المشروعات السابقة عليها .

ثانيا : بحث تحليلى ـ وفيه تحليل نصوص المعاهدة وأحكامها وسيتضمن هذا البحث بعض ملاحظات على اعتراضات . . .

كلمة ختامية

أيها الاخوان :

أرجو أن تغفروا لى فى إطالة الكلام ولكنكم أيها الاخوان الجامعيون قد أدخلتمونى فى تجربة شديدة إذ سمحتم لى بأن أحدثكم فى معهدكم كأستاذ قديم بينكم ، وكان طبيعيا . وقد تحديت الزمن وما فعله بى ، أن أعتدى على ثمين وقتكم .

ولعل بعض عذرى فى الافاضة أنى أشدت بعمل ليس لى فيه الا نصيب جد متواضع ، فالفضل كل الفضل موزع بين دولة الرئيس الجليل ، واخوانى المفوضين الرسميين على اختلاف أحزابهم .

بل ماذا أقول ؟ فهذه المعاهدة ـ كما رأيتم ليست إلا حلقة من سلسلة مفاوضات بدأت فى سنة ١٩٢٠ واستمرت فى تطور وتحور حتى انتهت إلى المعاهدة الحالية ، فالفضل اذن قديم يرجع الأساس فيه إلى سعد العظيم ومن كانوا معه أو تلوه من المفوضين المصريين .

هذا عن الفضل الفنى ، أما الفضل الوطنى ــ وهو مصدر كل فضل ــ فمرجعه الى الأمة جمعاء ــ وإلى أبنائها الشهداء ــ الذين سبقونا ــ رحمهم الله ـ الى توقيع عهد الاستقلال بمداد من دماء .

أيها السادة :

مهما تكن قيمة المعاهدة فهى لا تزيد على أنها وثيقة ، وثيقة الاستقلال ولكنها وثيقة ، أما الاستقلال فوثيقة وحقيقة والحقيقة بين أيديكمّ ، ومن صنعكم ، فلو أننا توافرنا وتضافرنا على تنفيذ المعاهدة تنفيذ جد وصدق وشرف ، لأدت الوثيقة الى الحقيقة التى هى النتيجة الطبيعية والمنطقية لها .

أما اذا آثرنا على الاتحاد التخاذل ، وعلى العمل التفاضل ، فما من وثيقة فى الدنيا تنفعنا بل ما من حقيقة تبقى لنا ، وها هى ذى الحبشة التعسة قد أضاعت استقلالها التام بين عشية وضحاها ، رغم عطف العالم وجمعية الأمم ، فكانت عبرة للمعتبرين .

ذلك أنه لا يكفى أن يعترف الغير بأنك مستقل بل يجب أن تكونه ، ولا يكفى أن تكسب الحق بل يجب أن تصونه .

ومن أكبر مزايا المعاهدة الحالية أنها تسمح لمصر بأن تحتم عليها ــ اذا شاءت أن يكون لتحالفها قيمة أن تقوى جيشها وتعزز طيرانها وجميع معداتها الحربية لتكون خير عون لنفسها ولحليفتها وتحتفظ بين الأمم بمكانتها .

أيها الاخوان :

كان شعارنا قبل استقلالنا أن الحق قوة ، فليكن شعارنا أيضا فى استقلالنا أن القوة حق .

ولا تحسبوا أيها الشباب الكريم أن أبواب الجهاد قد أوصدت دون العاملين ، كلا ، فلقد جاهدتم للاستقلال ، فعليكم الآن أن تجاهدوا بالاستقلال ، ولو أن الاستقلال كان آخر مطامعكم ، لما حددنا لكم صنيعكم ، بل الاستقلال بداية لا نهاية . . فهو السبيل إلى التعمير والبناء فارفعوا إذن أبصاركم الى السماء ، وشقوا الى المجد طريقا فى الجوزاء ــ تلك سنة الطبيعة سنة النشوء والارتقاء .



فلسطين الشقيقة[1]

حضرات الاخوان :

وددت لو كان فى مقدورى أن أعبر لكم عما يخالج نفسى من شعور ، وما يجيش بقلبى من عواطف ، إزاء ما غمرتمونى به من فضل إذ شرفتم دارى ولبيتم دعوتى .

ولكم فى الشعور من خصائصه أنه يحس ولا يدرك . فإنك لتحس به فى الأعماق ، فاذا ما أردت أن تخرجه من دخيلة نفسك أحسست به إحساسك بالشىء المختلج الخفاق ، أو فى عبارة أخرى فليس للشعور ترجمان إلا خفقان القلب وإختلاج اللسان واضطراب البيان .

أؤكد لحضراتكم أن هذا الشعور الذى حاولت أن أعرفه وهو غير معروف ، وأحدده وهو غير محدود ، هو شعور الحب الذى أحسست ومازلت أحس به نحو فلسطين الشقيقة فلقد زرتها فأحببت فيها فوق حبى لذاتها ، حبها لمصر شقيقتها ، ولعلى لا أغلو اذا قلت إن حبى لمصر قد ازداد رسوخا فى قلبى ، ووضوحا فى عينى ، بعد أن زرت فلسطين وسوريا ولبنان البلاد الشقيقة ، ولا عجب فإن بلدا يحبها هذا الحب أشقاؤها أولى لها بحبها أكبر الحب أبناؤها .

أيها الاخوان :

لعلكم لا تذكرون ، ولكنى أذكر ولا أنسى ، فمنذ ست سنوات سافرت مع

(١) خطبة ألقاها مكرم فى حفل شاى أقمها فى دار لوفد من كشافة فلسطين زار مصر عام ١٩٣٧ .

زوجتى وشقيقتى ، وبعض أصدقائى الى قطركم العزيز ودعينا الى يافا ، فوصلنا اليها فى ساعة متأخرة من الليل فظننا أن الظلام سيحول بيننا وبين مستقبلينا ولكننا ما كدنا ندخلها حتى رأينا الظلام تبدده مشاعل من نور ، والسكون تمزقه أصوات خارجة من أعماق الصدور ، هاتفة لتحيى مصر ، والوفد ، وكذا وكذا فى مصر حتى وزير الشباب .

إذن نحن فى مصر وإلا فما هذه الهتافات المصرية تدوى فى الآفاق ، وما هذه الجماهير المتزاحمة تحمل علمها الخفاق ، وما هذا التراب الكثيف الخناق ، إنها مصر ولاشك ولم يكن ينقصها إلا هذا العملاق الذى جاءنى يحاول أن يحملنى على الأعناق ، فقاومته ، ولكنه أراد ذلك وكان له ما أراد ، ولم يبق لى من حيلة الا أن أهتف من الهاتفين هم لمصر وأنا لفلسطين .

أيها الاخوان :

فى حفلة كهذه أقيمت لاخواننا أبناء العراق ، تساءلت عن الحكمة السامية بل الحكمة الباقية ، وعن السبب الوثيق الذى جعل من بلاد العرب جميعا أشقاء ينعمون بالسراء ، ويتقاسمون الضراء .

أهو وشيجة النسب ؟ أهو اتحاد اللغة ؟ أوهو وحدة الدين ؟ لقد كان كل هذا من قبل موجودا ، فما الذى جرى وتخطى الحدود ، وتعدى الآباء والجدود ؟ هو ايمان أصبح لنا نحن أبناء العربية وحدة جديدة أساسها المحبة والولاء ، وغذاؤها الجهاد والفداء .

لقد اجتمعت محبتنا على أسمى المعانى وأروعها ، ذلك هو معنى الوطنية المحلية مصرية كانت أو فلسطينية ، أو عراقية أو شامية ، بل قد سمت فأصبحت وطنية عربية شرقية مجاهدة متفانية متحدة مضحية ، إذا جد الجد ودعا داعى الوطن ، هادئة مسالمة متفاهمة إذا نادى منادى التفاهم والسلام ، فهى مضرب الأمثال عند الغربيين مفخرة لنا نحن الشرقيين .

أيها الاخوان :

لقد أطربتنا كشافتكم بأناشيدها وبعثت فينا القوى من حماستها وأدخلتم على السرور لقبولكم دعوتى ، فشكرا لكم من أعماق نفسى ، وتحية من كل قلبى ،

ويسرني أن أبلغكم تحية صاحبة العصمة السيدة الجليلة أم المصريين ، بل الشرقيين وعطفها الخالص عليكم جميعا .

أيها الاخوان :

ليس أجمل ولا أروع من هذه الرابطة الروحية التي تجمعنا نحن الأمم الشقيقة ، ولا تنسوا أن الشقيق حقا ليس هو الشقيق جنبا ، بل هو الشقيق حبا ، وإنه ليحضرني في هذا الصدد ذلك القول الكريم الذي جاء في الإنجيل الشريف : (ان الله محبة) ومثله ذلك المعنى السامي الذي جاء في القرآن الكريم وهو أن الله (هو الرحمن الرحيم) فاذا كان الله محبة ورحمة ، وإنه لكذلك فكل ما في الانسانية من فضيلة أساسها المحبة والرحمة ، ومن ثم كانت الوطنية حب الوطن ، والفضيلة حب الخير ، فمن واجبنا نحو أنفسنا ، أن نزيد هذا الحب القائم محبة ومتانة فيصبح الشرقي أخا وحبيبا ، بل اننا لنرجو أن يتسع نطاق هذا الحب الانساني فيجمع بين الشرقي والغربي ، ذلك ما نسعى اليه في محادثاتنا مع الانجليز وما نرجو أن توفق اليه مصر والبلاد الشقيقة ، في معاهدات حرة وشريفة ، يتبادل فيها الإنسان مع أخيه الانسان معنى المساواة والاحترام .

أيها الاخوان لقد أحب أبناء الأقطار الشقيقة بعضهم بعضا ، فلنزد هذا الحب قوة وبذلا ، فنصبح له أهلا وبه أهلا .

* * *



الأجانب والسياسة المالية*

سادتى اسمحوا لى أن أعرب عن امتنانى لمنظمى هذا الاجتماع الرائع ، مضيفينا الأفاضل رجال الصحافة المالية ، ذلك الاجتماع الذى أشكرهم عليه أحر الشكر .

على أن شكرى ليس خاليا مما يشوبه ، لأنه يمتزج بشعور الرهبة ، والحقيقة انه ليس من السهل على وزير المالية أن يواجه فى وقت واحد أساتذة النظريات المالية وأساتذة الشئون المالية العملية ، انها لمهمة شاقة تلك التى ألقيت على عاتقى هذا المساء ، وإنى لأواجه بشىء من الخوف خطرا مزدوجا ولكنه خطر ودى .

على أنه من نصيب وزراء المالية عادة أن يكونوا الهدف الذى كثيرا ما توجه اليه الاستجوابات واليوم وقد أصبحت المالية والاقتصاد من أول ما تهتم له الأمم ، لا يوجد برلمان لا يضع الوزير الذى يسمونه أمين المال موضع الاستجواب والتحقيق إن لم يضع موضع التعذيب .

سادتى :

مهما تكن رغبة الجمهور فى الاطلاع شرعية ، ومهما تكن مقتضياته من وزير

* أنظر المصرى : ٢٦ يونيو ١٩٣٧ . ألقى هذه الخطبة فى المادبه التى أديتها الصحافه المالية الفرنسية بكازينو سان استفانو تكريما لمكرم عبيد اثر عودته من مؤتمر الامتيازات . وألقى هذه الخطبه بالفرنسية وها هى ترجمتها بالعربيه

المالية مبررة فان هناك مسألة يجب ألا تغيب عن أنظارنا ، وهو أن فى هذا العالم الحالى الذى تحطمت فيه مبادىء كثيرة ، لم تبق المبادىء الاقتصادية والمالية نفسها فى مأمن من فعل ثورة الأفكار وثورة الواقع .

ولقد كان هناك علم للاقتصاد السياسى وكان المظنون أنه على شىء من الاستقرار وكانت مبادئه العلمية تبدو كأنها لابد أن تبقى صحيحة سليمة فى جميع الأحوال ولكن الأمر لم يعد كذلك ولم يبق من الجائز أن يثق الانسان بهذا العلم ثقة عمياء بعد التطور المفاجىء والانقلابات التى بدلت كل شىء حتى توازن الفكرة المالية والعلم المالى .

وبينا كان الاقتصاد السياسى الأساس الذى ينظم السياسة الاقتصادية للدول فقد انقلبت الأوضاع اليوم ، وأصبحت السياسة الاقتصادية هى التى توحى النظم الى الاقتصاد السياسى ، ومن هنا كان لابد من نشوء تغييرات متوالية لا تنقطع تغييرات لا يمكن أن يلم بها ذكر ، تغييرات تحول دون الاندفاع بتهور فى مغامرات فكرية أو تنبؤات دقيقة للغاية .

ومع ذلك فقد تولدت بين كل هذه الشكوك حقيقة جديدة ، حقيقة يجب على الدول أن تتخذها أساسا لسياستها .

سادتى :

يجب أن ينظر الى السياسة المالية للدولة من ثلاث وجهات مختلفة ، فهناك وجهة النظر الفردية ، ووجهة النظر القومية ، ووجهة النظر الدولية .

فكل الأعمال الفردية النافعة ، سواء كان مصدرها الأجانب أو المصريين ، لا يجب على الدولة أن تقبلها فقط ، بل يجب عليها أن تمدها بتشجيعها كذلك .

ومن جهة أخرى للسياسة المالية القومية حقوقها الدقيقة للغاية ، ولكن هذه السياسة لا تستطيع اتباع المبادىء الشديدة التطرف فى القومية دون أن تخل بالغرض نفسه الذى تسعى هذه السياسة له ، ذلك أن للمالية القومية ــ سواء أراد الانسان أو لم يرد أكثر من علاقة وثيقة واحدة بالمالية الدولية ، وذلك بحكم مبدأ الاتصال وتبادل المصالح وهو المبدأ الذى امتد الى جميع المشاكل العصرية .

وعلى ذلك يا سادتى وهذه الظاهرة الثلاثية المصالح قد تبدو متعارضة متباينة ولكنها فى الحقيقة متفقة لأنها يكمل بعضها البعض ، أقول هذه الظاهرة هى التى

تسود إدارة الشئون المالية العامة جيدا ، وأعتقد أنى فهمت ذلك تماما فإنكم يا رجال المال أو مفسرى النظريات المالية لا تعتبرون المالية عاملا ماديا فقط ، وأنتم مصيبون فى ذلك لأنه اليوم أكثر من أى وقت مضى تعتمد المالية على عامل أدبى ، عامل اجتماعى عامل إنسانى وانه لمن الخطأ أن يعتقد المرء أن المالية مادة جافة ، لا روح ، ولا إحساس فيها ، وإذا استعنت المالية عن ذلك فإنها لابد منتهية الى الفشل .

ونجد التاريخ والتاريخ الحديث جدا ، يأتى لنا بأدلة حاسمة على أن المالية يجب أن تستوحى مثلا أعلى إذا أرادت أن تؤدى مهمتها العادية فى الدولة ، وإذا أرادت أن تهتم بحقائق الضمير الإجماعى العميقة ، واذا أرادت ألا تصبح عدوة للشعب .

عدالة المتطرفين

تتساءلون مرة أخرى كيف ستكون السياسة المالية للحكومة المصرية ، أو أكثر تحديدا السياسة المالية للحكومة الوفدية ؟

وزيادة على هذا السؤال الذى تجهرون به أعتقد أن هناك سؤالا آخر يخالجكم وهو : كيف ستكون سياسة الرجال الذين كان الرأى العام فى الخارج يعدهم الآن متطرفين ؟

سأجيبكم على السؤال الأخير حالا : إن سياسة المتطرفين الذين هم نحن ستكون قبل كل شىء سياسة تجارب واعتدال . لا تأخذكم الدهشة ، لقد كنا متطرفين حقا ، ولكن تطرفنا كان هادئا ، تطرف قوم كانت لهم الشجاعة التى توحيها عقيدتهم التى لم يعتنقوها الا بعد تفكير طويل ، وبعد ضبط للنفس والعواطف ، عقيدة صهرتها التجارب ، وتأكدت وثبتت بالوقائع .

وليس هناك رجل أكثر اعتدالا ، من المتصرف الهادىء لأنه يعرف ويقدر المسئولية التى وراء كل عمل من أعماله ، وكل كلمة من كلماته ، وكل عزم وقرار من قراراته .

اعتقدوا تماما يا سادتى أن التطرف فى هذه الحالة ، ليس إلا الظاهرة الحيوية لإرادة يوجهها الضمير ويسيطر على أعمالها .

نظام مالى أكثر مرونة

قبل كل شيء لاشك أنكم واثقون بحالة البلاد المالية ، دون أن أجدنى فى حاجة الى الإلحاح فى هذه المسألة ، فميزانية أبوابها متوازنة ، رغم المرونة القليلة التى فى النظام المالى شيء جميل .

أما اننا سنقدم على موازنة الميزانية فى المستقبل دائما ، رغم التبعات الجديدة التى يستلزمها استقلالنا والأعمال التى تتطلب دفاعا صحيحا عن أراضينا ، وأما أننا سنتخذ كل الوسائل للاحتفاظ بهذا التوازن ـ فى روحه ولفظه ـ فهذا ما لا تشكون فيه وما يجب ألا تشكوا فيه .

ومن الواضح أن ما سيساعدنا على تنفيذ مهمتنا هو نظام ما ليتنا الذى سيصبح أكثر مرونة ، بعد أن أصبح ذلك ممكنا على أثر إلغاء الامتيازات .

وإذا كنا قد فزنا بقضيتنا فى مونترو فان ذلك لم يحدث لأن حقنا السياسى يعد أمرا معترفا به لا يقبل المناقشة فحسب ، بل إن الفكرة المالية كانت أساس نجاح المؤتمر ، وقد فهم مندوبو الدول الأجانب سريعا أن تقدم البلاد المادى والأدبى يتوقف على نظام من العدالة المالية ، وإن إلغاء طريقة الإعفاء من بعض الضرائب المالية يعد فى صالح الجميع ، المصريين والأجانب على السواء ، الإجانب الذين يخدم تعاونهم فى روح من التضامن والمساواة ، المصالح الشخصية المشروعة ، عندما يخدم مصالح البلاد .

الضرائب الجديدة

سادق :

من المفهوم أن ضرائب جديدة ستفرض وأنتم تريدون أن تعرفوا الى أى حد سيصل ثقل هذه الضرائب على النشاط المالى للأفراد والطبقات دون شك .

سادق :

هل هناك ما يستلزم أن أطمئنكم ؟

هل هناك ضرورة الى أن أكرر لكم ما قلته فى مجلس النواب من قبل عندما عرضت ميزانية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ ؟

قلت : إذا ذاك أننا إذا كنا قد نجحنا الى الآن فى تحقيق التوازن بين ميزانية الدولة وميزانية أفراد الشعب ، فإن ذلك كان بطريقة سلبية تماما ، لأننا لم نؤسس هذا التوازن على إنشاء ضرائب جديدة ، ولن يكون تحقيق مثل هذا التوازن حقيقيا فى الواقع إلا بعد فرض ضرائب جديدة ، ولكن أعلن اليوم ــ كما أعلنت بالأمس ــ أننا لن نقدم على فرض ضرائب جديدة إلا إذا رأينا أنها ضرورية ، محتملة سهلة ، وفوق كل شيء إذا كانت تؤكد المساواة والعدل .

ومعنى ضرورية أنها لن تفرض الا اذا دعت الضرورة الى ذلك .

ومعنى محتملة أن الذين يدعون الى دفعها يستطيعون دفعها دون أن يؤثر فيهم ذلك تأثيرا عميقا .

ومعنى سهلة أن فرضها لن يثير الحنق ولا النفقات التى تزيد على الضرورة .

أما عن المساواة ، فانكم تفهمون بسهولة لم يجب على الحكومة أن تجعل تحقيق هذه المساواة ــ بأعظم قسط من العدل ــ التزاما خطيرا من التزاماتها .

ان هذه الشروط المختلفة ضرورية لازمة حتى لا يهدم النظام المالى الجديد التوازن النفسانى والاجتماعى لمالية البلاد بإنشاء توازن رياضى خاطىء .

وعلى ذلك سنسعى الى توزيع عادل للضرائب بين كل طبقات الشعب وكل سكان مصر .

وبدون ذلك لن نصل الى شيء نافع مجد ، وبدون ذلك سنثير أزمات اجتماعية نريد بالتأكيد أن نتلافى نتائجها المشئومة .

فلننظر إلى ما وراء حدودنا ، ولتكن تجارب الآخرين ، ولتكن تلك الأحوال الصعبة الشديدة التى يكافح الكثير من الشعوب الصديقة بعضها بعضا ، ليكن لنا فى كل ذلك درس نافع ، ولا ننسى أنه بدون السلام الاجتماعى لا يحتمل وجود سلام سياسى .

نريد أن نتجنب كل تفريق فى المعاملة بين الطبقات المصرية المختلفة ، وكل تفريق فى المعاملة بين الأجانب والمصريين كذلك .

وإنى لأضطر إلى استعمال كلمة « أجنبى » رغم أن هذه التسمية كما قال صديقى ورئيسى رئيس مجلس الوزراء أصبحت أمرا لا يكاد يكون له وجود اليوم ، ومن الآن فصاعدا إذ يصبح المصريون والأجانب متساوين أمام القانون ، قدر لهم

أن يتعاونوا فيما بينهم بروح الصداقة الخالصة ، من أجل الصالح العام الذى يتوقف عليه نجاح الصالح الشخصى .

وانى لأعلم تماما أن مواطنى يثقون فينا ثقة تامة ، ولأنهم كافحوا الى جانبنا ولأن النتائج السياسية التى حصلت عليها مصر ، تعد نتيجة عملهم كما هى نتيجة عملنا .

على أنى أعلم أيضا أن ثقة أصدقائنا الأجانب بنا لا تقل عن ثقة المصريين بنا ، ومع ذلك . فان هذا أمر يتعرض له كل بشرى ، ومع ذلك فإنه يشوب ثقتهم لا شيء من القلق بل شيء من التردد أمام المجهول الذى قد يأتى به الغد .

سادتى :

اطمئنوا ، إنا نعرف مسئوليتنا القومية الى حد أننا لن نقدم على أعمال عاجلة بدون روية أو تبصر ، وإنا لنأبى على أنفسنا بشدة أن نقدم على أمر مفاجيء أو أى تطور سريع .

نريد أن نتقدم فى مراحل متتابعة حتى ينجح برنامجنا السياسى والاجتماعى والمالى معا .

ويجب أن يتزود وزير المالية بقوة التصور دون أن يتمسك بالأوهام والخيال الذى لا ظل للحقيقة فيه ، ويجب أن يقدم على أعماله مع الامتناع عن ارتكاب ما يعد جرأة لا فائدة منها .

وبالاختصار يجب ــ لتحقيق أغراض الاقتصاد الحديث ــ أن يعمل فى جو من الحقيقة ، وفى جو من الحياة .

الاعتدال فى المسائل المالية

وقد تحدث رفعة رئيس الوزراء مرارا عن الاعتدال الذى جعل منه أحد شروط النجاح لسياسة مصر .

وسيقول لكم وزير المالية بدوره إن نظاما ماليا بدون اعتدال يعد نظاما ماليا لا قيمة له .

وليس الاعتدال ضعفا ، ولكنه على العكس من ذلك قوة ، قوة تخدم الحرية والعمل الفردى ، والحكومة حين تدير حركة المالية العامة ، تدير حركة ثروة تعد

ملكا للجميع ولصالح الجميع ، وهو توكيل من الأمة فى إدارة شئونها نفس النموذج الأصلى الذى تأتى به كل العناصر التى تستطيع أن تنور الحكومة ، وتنتقدها ، وتشترك معها ، وبرؤوس أموالها ، وتعاونها الذى لا غنى عنه ، ذلك التعاون الذى يجب أن تعتمد عليه الحكومة بل وزارة المالية .

وللحكومة واجب آخر ، وهو أن تقلل من تدخلها فى شئون الأفراد الخاصة على قدر الإمكان ، لأن تكرار هذا التدخل يعد خطرا شديدا ، ولا يجب أن تعتمد الحكومة عليه ، إلا فى الأحوال الشديدة الضرورة ، عندما يكون الخطر شيئا لا يستهدف له الفرد وحده ، بل يستهدف له المجموع ، بل يستهدف له النظام الاقتصادى العام للبلاد .

أما تدخل الحكومة فى كل وجه ، وبغير وجه ، فإنه يعد من الوجهة النفسانية ذا نتيجة تبعث على القلق ، وهو أنه يشجع الكسل ، وله من الوجهة الاجتماعية خطر آخر ، وهو أنه يقلل من الجهود المختلفة .

وقد تدخلت الحكومة فى مسألة الديون العقارية ، لأن ذلك كان أمرا ضروريا بعد أن أرادت الحكومة ألا تعرض البلاد لأزمة أشد خطرا عليها من هذه الديون .

وقد فعلت الحكومة ذلك مرارا ، وفى أزمنة مختلفة .

ولكن المسألة كانت معقدة ، ولم تفلح التدخلات الأولى لاكتشاف حل مناسب حقيقة .

ولقد أتى تدخل الحكومة فى هذه المرات بحلول جزئية تركت الموضوع كما كان تقريبا ، بل إنه كان يثقل كاهل الميزانية أحيانا .

وقد سنحت لنا الفرصة ، بعد التجارب السابقة التى تدخلت فيها الحكومة ، فحققنا ـ بنظم الدين العقارى ـ اتفاقا كاملا وافق عليه البرلمان والذين يهمهم الأمر كذلك .

سادق :

وسط هذا الجو من الاستحسان ، لن نهتم لا تهامات لا يمكن الا أن يدهش لها المرء حين تأتى من نقاد لهم جانبهم الذى يمكن الطعن فيه ، نقاد لم يكن المرء ينتظر أن يراهم يدخلون فى معمعة الجدل والمناقشات ، فى شجاعة متأخرة عن أوانها .

قلت لكم الآن ان الحكومة ستتحمل أعباء جديدة نتيجة للاستقلال والأعمال التى يتطلبها الدفاع الصحيح عن أراضينا .

ولكن هذه المسائل ليست الوحيدة التى يجب علينا أن نؤديها ، فهناك سلسلة أخرى من الأعمال لا تقل عن ذلك ضرورة وهى أعمال ذكرت فى خطبة العرش وفى بيان الميزانية العام .

ويراد بهذه الأعمال أن تساعد على نمو الأحوال الاجتماعية فى البلاد ، وأن ترفع من مستوى طبقة الفلاحين .

ان لفلاحنا ــ الذى يعد عماد الثروة القومية ــ الحق زيادة على أى شخص آخر لا فى عناية الحكومة فقط ، بل فى عناية أصحاب رؤوس الأموال كذلك ، وهم الذين تعد مصالحهم معلقة بتحسين حالة الفلاح ، تحسينا يظهر فى زيادة قوة الانتاج .

ولتنفيذ هذه الأعمال ستحتاج الحكومة الى تعاون أصحاب المشروعات التجارية والصناعية الخاصة وهذا ميدان جديد علينا . وسيمدنا أصحاب هذه المشروعات بتعاونهم متشجعين بثبات نظامنا التام وما ليتنا السليمة وميزانيتنا المتوازنة وفى كلمة واحدة بالثقة ، التى تتمتع بها مصر الآن أكثر من أى وقت آخر فى الداخل والخارج معا .

وترون من هذا يا سادتى أن المستقبل يبشر بخير النتائج وأبعثها على التفاؤل ، ولن تخفى كبر المهمة التى يجب أن تنفذ ، ولكننا فى نفس الوقت نعتقد أن البلاد ــ بتعاون الجميع ــ ستحقق نموها المطرد فى أحوال منظمة ، وفى جو من النظام وهى أمور تعد ضرورية للنجاح التام .

وبهذا الختام المتفائل أنتهى من خطبتى التى كانت طويلة جدا كما أنتهى من استجوابكم الودى للغاية ، والآن اذا كان الصديق يشكركم من أعماق قلبه ، فإن الوزير يطلب إليكم أن تؤيدوه بثقتكم .



مصـــر العـــربية (١)

رغم قوة تيار المصرية (الفرعونية) التى انتشرت فى مصر فى فترة العشرينيات من هذا القرن إلا أن ذلك اختلف الى حد كبير مع حلول الربع الثانى من القرن العشرين ، وعلى وجه التخصيص مع بداية الثلاثينيات ، وكان وراء تزايد الصلات بين مصر والبلاد العربية وظهور الدعوة الى العروبة ، والفكرة القومية العربية ، عدد من العوامل الرئيسية والثانوية ، فى مقدمة هذه العوامل الأساسية ، يأتى ما انتاب كثير من المصريين بالإحساس باستقلال بلدهم ـ وان كان مشروطا ـ نتيجة معاهدة ١٩٣٦ ، فقد نعمت مصر بقدر نسبى من الحرية فى علاقاتها الخارجية بعيداً عن الهيمنة البريطانية على الدبلوماسية المصرية ، الى جانب ذلك التحاق العديد من الطلبة العرب بالجامعة المصرية (جامعة فؤاد الأول فيها بعد) ، والجامعة الأزهرية ، وإرسال المدرسين المصريين للتدريس فى بعض البلدان العربية التى كانت تحظى بالاستقلال مثل المملكة العربية السعودية واليمن وغيرها ، كما أن هناك عوامل ثانوية مثل تعدد الزيارات المشتركة فزار العديد من العرب مصر للانتجاع أو الاستشفاء أو السياحة ، وسافر بعض المصريين الى البلاد العربية مثل تلك الزيارة التى قام بها مكرم عبيد فى سنة ١٩٣١ لسوريا وفلسطين ولبنان والعراق ، وكانت آراؤه من هذا الاتجاه العربى الصريح فى عروبته ، لقد شعر

(١) دار الهلال : مجلة الهلال عدد ابريل ١٩٣٩ ، مقال لمكرم عبيد .

مكرم بعروبة مصر قبل ان يتمخض الى الوجود فكرة جامعة الدول العربية ، فبعد تلك الزيارات التى قام بها دعا الى وحدة عربية شاملة من المحيط الى الخليج فيما عدا الناحية السياسية ، على أن تكون لكل بلد عربى قوميته الخاصة ، وفى هذا الصدد يقول :

المصريون عرب

قبل بضعة أعوام سافرت فى رحلة صيفية إلى سوريا ، وتفضل اخوانى السوريون فى الشام ولبنان وفلسطين فشملونى بترحيبهم وتكريمهم فوقفت يومئذ وتحدثت عن الوحدة وقلت : المصريون عرب ، وأبديت رأيى فى هذه النظرية التى يؤيدها التاريخ ، فنحن معشر المصريين جئنا من آسيا ونحن أدنى الى العرب منذ القدم من حيث اللون واللغة والخصائص السامية والقومية .

وأنا على ثقة من أن الروح التى يتفرع عنها الإيمان بالحرية والتخلص من الضعف وإلى الروح يرجع الخلق وترجع التقاليد والشئون الاجتماعية ، وقد وحدتنا الحرية وقربت بيننا روح الجهاد لإنقاذ الوطن من العبودية ، وما كنا يوما ضعافا ، ولكن كيف السبيل الى مجاهدة مستعمر مسلح ؟ السبيل هو الإيمان بحب الوطن وحب الحرية فإن الحياة بدون الحرية سجن وموت .

إذن نحن فى جهادنا لإنقاذ أوطاننا والحصول على حرياتنا اخوان ، والنكبة توثق الالفة بين الضحايا فكيف بالأمم التى تجمعها رابطة اللغة والتقاليد والخصائص الاجتماعية الأساسية .

ان تاريخ العربية سلسلة متصلة الحلقات ، لا بل هو شبكة محكمة العقد ، واذا علمت أن رابطة اللغة والثقافة العربية فى هذه الأقطار أوثق منها فى أى قطر من أقطار الأرض ، وأن التسامح الدينى نشأ وترعرع ومازال موجودا بين أصحاب الأديان كلها فى الجارات الشقيقة ، أيقنت أن المقصود بقولى « المصريون » عرب هو هذه الوشائج ، وتلك الصلات التى لم تفصمها الحدود الجغرافية ، ولم تنل منها الأطماع السياسية منالا ، على الرغم من وسائلها التى تتذرع بها الى قطع العلاقات بين الأقطار العربية والعمل لقتل الروح العربية بين أبنائها والسعى للتفرقة ، واضطهاد العاملين لتحقيق الوحدة العربية التى لا ريب فى أنها من أعظم الأركان

التى يجب أن تقوم عليها النهضة الحديثة فى الشرق العربى ، فالشرق العربى فى حاجة الى الوحدة والتضامن أمام التيار الأوربى الجارف ، وأبناء العروبة فى حاجة الى أن يؤمنوا بعروبتهم وبما فيها من عناصر قوية استطاعت أن تبنى حضارة زاهرة ، وأن تخضع البلاد الأجنبية لها حقبة طويلة من الزمان .

نحن عرب ويجب أن نذكر فى هذا العصر دائما أننا عرب قد وحدت بيننا الآلام والآمال ، ووثقت روابطنا الكوارث والأشجان ، وصهرتنا المظالم وخطوب الزمان ، فأحدثت منا أمما متشابعة فى كل ناحية من نواحى الحياة .

نحن عرب ، فى هذا الجهاد القائم فى كل قطر من أقطار العروبة لا ستكمال الحرية وإحياء مجد الحضارة العربية وترقية شئوننا وقيادة الشباب إلى المثل العليا ، وتربية شعوبنا تربية صالحة تنزع عنا هول الأعوام الماضية وتدفعها إلى التماس الخير لها ، وتوقظها من سباتها ، وتشعرها بكرامتها ، وتنير أمامها السبيل فترى الحياة العصرية على حقيقتها ، وتعرف ما ينفعها وما يضرها ، فتأخذ منها ما يساعدها فى بناء حياة جديدة مؤسسة على مجد الماضى وما يمتاز به من قوة روحية وإيمان سماوى ، مرفوعة الأركان بخير ما أنتجه العصر الحاضر من رقى علمى وإنتاج صناعى .

نعم نحن عرب من هذه الناحية ، ومن ناحية تاريخ الحضارة العربية فى مصر وامتداد أصلنا القديم الى الأصل السامى الذى هاجر الى بلادنا من الجزيرة العربية ولهذا يجب أن نعمل متضامنين ونسعى الى المجد متعاونين . ونوثق الوحدة العربية التى تنهض على الاشتراك فى الأمانى والآلام ، وفى التاريخ واللغة والخصائص القومية .

فالوحدة العربية حقيقة قائمة ، هى موجودة ، لكنها فى حاجة الى تنظيم ، والغرض من التنظيم إيجاد جبهة تناهض الاستعمار ، وتحفظ القوميات ، وتوفر الرخاء وتنمى الموارد الاقتصادية وتشجع الإنتاج المحلى ، وتزيد فى تبادل المنافع ، وتنسيق المعاملات ، فكما أن أوربا خلقت شيئا معنويا ترتبط به ، وتلتف حول أغراض سكانها على اختلاف أممهم ، فكذلك نحن سيؤول مصيرنا إلى الالتفاف حول مثل أعلى يوفق بيننا ، ويمزجنا بعضنا ببعض كتلة واحدة ، وتصير أوطاننا جامعة وطنية واحدة ، أووطنا كبيرا يتفرع منه عدة أوطان لكل منها شخصيتها ، لكنها فى خصائصها القومية العامة متحدة متصلة اتصالا قويا بالوطن الأكبر .

وهذه النظرية « الوطنيات المتجانسة » يعيش الرجل لنفسه ، ثم لأسرته

وإقليمه ، وفى الوقت نفسه يعيش لوطنه وللأوطان التى تربطها بوطنه روابط لا انفكاك لها .

فلماذا لا يكون ممكنا تنظيم الوحدة العربية على هذه القاعدة ، والأدوات اللازمة للتنظيم موجودة ؟ أظن أن الزمن والجهود المشتركة ونضج الوطنيات المختلفة فى الأقطار الناطقة بالضاد ــ هذه كلها ستكفل التنظيم المنشود ، وأنا أرى أن هذا التنظيم قد بدأ فى السنوات الأخيرة فإن العمل لتوحيد الثقافة وتبادل المتاجر والمنافع وعقد المؤتمرات ، وتبادل الآراء ــ كل ذلك يؤدى الى توحيد الجهود ، والتضامن العربى العام القوى الأركان المتين البناء ، ويؤدى ذلك إلى الاستفادة من الجهاد المشترك الذى يقوم به العرب فى كل قطر من الأقطار العربية فى سبيل الحرية ، وتوطيد دعائم الاستقلال .

* * *



مكرم وسعد*

لم يترك مكرم عبيد مناسبة من المناسبات سواء فى ذكرى وفاة الزعيم سعد زغلول أو فى عيد الجهاد ، أو غيرها من المناسبات ، إلا وتناول مآثر أستاذه وأبيه الروحى . . وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على الوفاء بأجل صوره ، وفاء ابن سعد البار مكرم عبيد ، يقول فى هذه المناسبة :

عظمة سعد تلك هى الناحية التى تعودت وتعود الناس منى أن أنتحيها كلما كتبت أو خطبت عن سعد العظيم ، ولعلها هى الناحية الفخمة ، الضخمة من العظمة البشرية التى يروق للباحث أن يصورها لنفسه وللناس من بنى جنسه .

ولكن هناك ناحية متواضعة من العظمة وقد تكون ألصق بجوهرها من الصفات الأخاذة البراقة ، التى يحسبها الناس مقياسا للعظمة وعنوانا لها . تلك الناحية هى أن العظيم بين الناس هو أولا وقبل كل شىء إنسان من الناس ــ له ما لهم ، وعليه ما عليهم ــ ومن ثم كانت كل دراسة للعظمة فى الإنسان عقيمة ما لم تسبقها دراسة للإنسان فى عظمته ، بل رغم عظمته .

* مجلة الثقافة ، بمناسبة ذكرى سعد ٢٣ أغسطس ١٩٤١

وليس أحب الى نفسي ــ بعد كل هذه السنين التى مضت منذ أن مات سعد من أن أحيى أمام عينى وأعين من عرفوه وأحبوه ، تلك الناحية الشخصية أو الإنسانية منه التى ماتت حقا ، وخسرناها حقا ، ولو أنها كانت عاملا من عوامل تلك العظمة المعنوية الروحية التى لم تمت ولن تموت بل ستبقى لنا على الدوام ذكرا ، وذخرا . .

لقد كان سعد زغلول بين الناس إنسانا ، بكل ما فى هذه الكلمة من معان ، فكان يحيا الحياة أوفاها وأقصاها ، أشهاها وأضناها ، مستمدا من أنشودتها مختلف الألحان والألوان . . ولكأنى به وقد كان يأخذ من الحياة ما تهب ، لا يلبث أن يهبها فى دوره حيوية مما كسب ، ولذلك كان شعوره وتفكيره مليئين حياة متدفقين حيوية وحمية فكان لا يعرف الهوادة أو المهادنة أو الانحراف أو التخاذل أو التأرجح بين رأيين ، أو التوسط بين النقيضين ، وإذا ما احتك بشخص من الاشخاص أو اعترضته مسألة من المسائل ، ألفيته حاسم الشعور حاسم التقدير ، لا تسلك الحيرة الى قلبه أو الى عقله سبيلا ، فتراه يحب أو يكره ، يرضى أو يغضب ، يطرب أو يكرب .

ولقد كانت حياته العامة مرآة لتلك الحيوية التى تميزت بها حياته الخاصة ، فلا يمد يده الا ليصافح أو ليضرب ، ولا يرتضى الا أن يسالم أو يحارب ، نافرا من كل حل فيه شبهة التذبذب أو المساومة ، لأن مساومة الغير كانت تقتضى منه مساومة نفسه ، وهو بالطبع يميل الى المقاومة دون المساومة

وجملة القول أن سعدا العظيم كان سعدا الرجل ، اذا ما أحس إحساسا فلا توسط فى حساسيته أو تحمس فلا حد لحماسته ، وكان لفرط حساسيته المرهفة اذا ما بكى أو ضحك تشاركه عيناه بالدمع المنسجم : يبكى فيتطاير الدمى كالشرر المستعر ويضحك فيتساقط الدمع كالماء المنهمر .

تلك الناحية من شخصيته ــ أى ناحية القوة من حيويته ، والتناهى ــ؟ى حساسيته ــ جعلته محبوبا حبا يكاد ينقطع نظيره عند من يحبونه ، كما خلقت له أعداء يبغضونه ويخافونه ، ولكنهم ما كانوا ليجرءوا فيحتقرونه .

كان سعد إذن أقرب إلى الشباب منه إلى الشيخوخة فى حماسته ، وفى دفعته ولست أظننى عرفت رجلا كسعد فإنك لتراه شيخا هرما وتحسه شابا مستديما !

ولكن هل يعنى ذلك أن سعدا لم يكن من رجال السياسة ، التى تقتضى من صاحبها اعتدالا وكياسة ، فى غير شدة أو حماسة ؟

كلا فقد كان سعد يسكب على السياسة من ينبوع حيويته ما كان يسبغه على كل عمل يباشره ، فاذا ما هداه عقله إلى اتخاذ السياسة منهاجا له سلكها إلى أبعد حدودها ، فذهب فى الاعتدال والتطرف والمحاورة والمناورة مذاهب قد تخفى على السياسى المحترف نفسه .

ذلك لأنه لم يكن سياسيا متصنعا ، بل مقنعا فكانت له فى السياسة آراء وأساليب ليس أكثر منها جرأة أو صراحة ، وإذا كان غيره يخشى فى السياسة مجرد التلميح ، فقد كان هو يأبى إلا التصريح ، متحملا مسئولية رأيه ، ما دامت للوطن فيه مصلحة ماثلة أو محتملة .

ولكنى هنا أكلمك عن شخص سعد الرجل ، لا عن سعد الزعيم أو سعد السياسى .

ولقد رأيت أن شخص سعد كان محببا إلى القلب ، لأنه كان من أقدر الناس على الحب ، فبادلوه حبا بحب .

ولو أنك أدركت أيها القارىء أن الحياة لا تستحق أن تعاش إذا لم يكن لك فيها ما تحبه ، ومن تحبه ، لأدركت لماذا كنا نحب سعدا ، وقد كان كالوالد يحنو علينا جميعا فى منفانا يبكى إذا مرضنا ، ويبكى إذا افترقنا ، بل ويبكى إذا احتدمت المناقشة فاحتد فى القول علينا .

ولا يهولنك أن يبكى سعد العظيم أو سعد الرجل ، فلعل أجمل آية فى لإنجيل هى تلك الآية الحلوة القصيرة (بكى يسوع) فقد كان المسيح يسوع (أو عيسى) يبكى كما يبكى سائر الناس بل واكثر مما يكون ، اذا رأى ما يستدعى الرحمة ويستثير الحزن .

ولعل من أروع ، وأبدع ، ما روى عن النبى محمد قوله وهو يبكى إبنه ابراهيم (إن القلب ليجزع وإن العين لتدمع ، وإنا لفراقك يا إبراهيم لمحزونون) .

نعم لقد كان الباكى فى الحالين هو الرجل ، أو هو الوالد ، ولكن لا تنس أن الرجل هو هو المسيح ، وأن الوالد هو هو النبى .

والحق أن ما من عظيم إلا إذا كان عظيم القلب والعقل معا ، بل ما أرق وما ألطف الحجاب الحاجز بين القلب والعقل ، وبين الجسد والروح عند العظماء من بنى الإنسان ، الذين يلهمهم الله رسالة دينية أو وطنية أو إنسانية ، يؤدونها خدمة لله وللناس .

ذلك قليل من كثير عن سعد الرجل ، وتلك دمعة وفاء ، لا رثاء ، نبكى بها الرجل الذى كان فأصبح ، وكأنه لم يكن ، لولا أن سعدا الرجل الذى مات وقبر ، قد ترك بعده سعدا العظيم الذى عاش كلما ذكر .

* * *



الاستعمار المصرى[1]
بعد الاستعمار الأجنبى

الاقتصاد الحكومى والشعبى

لست أغلو يا حضرات النواب ، بل لعلى لا أدنو من الحقيقة ، إذا ما أكدت أن استقلالنا السياسى لن يقام له وزن ، أو يكون له أثر إذا لم يقترن باستقلالنا الاقتصادى ، وانه ما من سبيل الى الاستقلال الاقتصادى إلا إذا كان اقتصادنا الأهلى شعبيا لا حكوميا كما كان حتى الآن .

أما اقتصادنا الحكومى فقد بارك الله للحكومة فى خزائنها ، فميزانيتها موفورة لا تغيض ، واحتياطيها مستفيض ، وموظفوها جيش عرم ينافس صغارهم كبارهم فى ارتفاع المرتبات ، وفى ارتفاع الشكايات ، فالكل مهضوم ، ولا يهضم ، مظلوم ولا يظلم ، والكل يطلب المزيد ، وان تتفتح له الأبواب كلما أراد ، أو كان محسوبا على من يريد !!!

---

(١) ألقى مكرم عبيد بيانا فى مجلس النواب فى مقدمة عرضه لميزانية عام ١٩٤٢ . وهنا بعض ما قاله فى هذا البيان . فقد تولى مكرم عبيد وزارتى المالية والتموين فى سنة ١٩٤٢ واستطاع رغم الظروف الصعبة التى كانت تمر بها البلاد أن يذلل العديد من العقبات والصعوبات الاقتصادية وخاصة مشاكل التموين ــ فقد كانت الحرب العالمية الثانية على أشدها نذاك ــ فاصدر التعليمات اللازمة لحل مشاكل نقل الغلال وخلط الدقيق ثم توزيعه حتى استطاع اجتياز هذه المرحلة بنجاح منقطع النظير كما قام بعد ذلك بخطوة هامة وهى عقد اتفاق مع بريطانيا للحصول على الكمية الناقصة من الغلال على شريطة ردها من المحصول الجديد .

(٢) انظر : الأهرام ١٩٤٢/٥/١٥ و ١٩٤٢/٣/٢٠ والمصرى ١٩٢٨/٤/٢٨

كل ما نراه اذن من مظاهر الثراء والترف فى مصر ، إنما هو مستمد من اقتصادنا الحكومى الغنى السخى ، أما اقتصادنا الشعبى فأين هو؟ ؟

هل هو فى تلك البقرة الحلوب ، التى تدر لبنا وعسلا على غير أهلها ؟ أو هل هو فى الكارثة الاقتصادية التى يعانيها فلاحونا وعمالنا الذى يتكون منهم مجموع الشعب ، أو أكثر من ٩٠ ٪ منه ، والذين يعيشون بين ظهرانينا وفى جوارنا وكأنهم من دار غير دارنا ، ومن عصر غير عصرنا ، ومن مصر غير مصرنا .

الفلاح

والحق أنى ما مررت بقرية من قرانا ورأيت الفلاح يكاد يأكله العمل وغيره يأكل ، ويلبسه العرى وغيره يرفل ، ويضنيه العيش القذر والمأوى القذر ، والمرض القذر ، والماء القذر وغيره يتجمل فيجمل حتى لكأن المسكين يخرج من الجنة لكى يدعنا ندخل ، كلما شهدت هذه المزريات المفجعات وحاولت أن أقارن أو أوازن ، بين ما نرى فى مصر من مفارقات ، تولانى شعور أشد إيلاما من الحزن ، والأسى ، لأنه مقترن بالكثير من الخجل ، والكثير من الوجل ، فقد كنت أسائل نفسى : هل حقا قد حققنا لمصر استقلالها ، فى حين أن مصر الفلاحة ومصر العاملة — وهى تكاد تكون مصر الكاملة — فقد استعبدت للأرض ، وأصحاب الأرض — وأى استغلال ، وأية كرامة لشعب قتل الفقر فيه روح الاستقلال ، والاعتماد على الذات ، فلا يكاد يجد من القوت إلا ما يتناوله من موائد الأسياد قبل الفتات ؟ وأية دفعة فى ميدان الاقتصاد ، وأى اندفاع ، يمكن أن ينتظر من رجل لا يملك من حطام الدنيا ما يستحق مجرد الدفاع .

الاستعمار المصرى

وما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال ، اذا ما ظل فى كل عهد من العهود كبش الفداء ومحل الاستغلال ؟ فلنقلها اذن قولة صريحة يا حضرات النواب فقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى ، وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى .

وعندى أنه ما من سبيل إلى ذلك إلا أن يستقر النظام الشعبى الديمقراطى فى

مصر ، فكل وزارة من الشعب هى الى الشعب بحكم الطبيعة والمصلحة ، ولنحذر كل الحذر شر الانتكاس اذا ما انقلب النظام رأسا على عقب ، فرجعت البلاد الى النظام البيروقراطى الذى كثيرا ما حاولت أن تتملص ، فلم تتخلص منه . . وليس يشفع لنا أن نعتذر عن ديمقراطيتنا بأن كل انقلاب يقع ضدها إنما هو من فعل أقليم تتحكم فى الأكثرية من الشعب . . فالأقلية التى تتحكم هى فى نفس الوقت أقلية تحكم . . وكثيرا ما يستتب لها الحكم سنوات معدودات ، بل ويترك من بعده فى الأخلاق وفى المرافق مخلفات باقيات . . وفى اعتقادى أنه لن يستتب لمصر استقلال اقتصادى وسياسى طالما أن نظام الحكم فيها بين شد وجذب ، وسلم وحرب .

العقلية الديمقراطية

بل انى أذهب إلى حد القول إنه لا يكفى لاستقرار الديمقراطية فى البلاد أن تكون الهيئة الحاكمة — أو النيابية — ممثلة للأكثرية الساحقة من الشعب ، بل يجب على الدوام أن تتوافر العقلية الديمقراطية فى الهيئة التى تتوافر لها الأغلبية الشعبية ، حتى تسود الديمقراطية شكلا وفعلا ، وحتى يبرز فى برنامج الحكومة وميزانيتها الطابع الديمقراطى الصحيح .

واستطرد فى عرض أرقام الميزانية حتى قال : ولكنى لا أزعم وحاشاى أن أزعم اننا نحن الديمقراطيين المصريين قد بلغنا حد الكمال فتخلصنا كل التخلص من آثار العقلية الحكومية التى كان عليها آباؤنا ، وكانت سائدة فى البلاد جميعها قبل النظام البرلمانى ، كلا فما نحن إلا أبناء وقتنا وبيئتنا ، وتربيتنا ، وما زلنا فى بعض الاتجاهات العامة نتزلق من حيث لا ننظر ، ونحن من حيث لا نشعر ، إلى بعض المثل الحكومية البيروقراطية ، فترانا ندفع بأولادنا دفعا الى وظائف الحكومة ، ثم لا يهدأ لنا بال ، حتى نضمن ميزانية الدولة الأموال الضخمة ، والمشاريع الفخمة التى تنتهى كلها إلى الوظائف فالتوظيف .

حضرات النواب المحترمين :

من حقكم أن تحاسبوا هذه الحكومة الشعبية دقيق الحساب ، فتسألوها هل هى قد اتبعت فى برنامجها السياسى والمالى سياسة شعبية على النمط الذى تشرفت

بتبيانه مفصلا ، أم هى قد اكتفت بتلك الإصلاحات الدورية ــ والأفلاطونية ــ لمصلحة الفلاحين التى يتردد فى كل ميزانية صداها دون أن ينالهم منها إلا منفعة جزئية أو وهمية ، يعلو بين آن وآخر نفيرها فيكفيهم منها نعيرها .

وجوابنا على هذا التساؤل أعمال لا أقوال . . فحسب وزارة الشعب أنها أعفت الفلاحين فى عهدها السابق من السخرة وضريبة الخفر ، وأعفتهم فى هذه المرة من ضريبة الأطيان إعفاء تاما كلما بلغت الضريبة خمسين قرشا فأقل ، وإعفاء نسبيا سخيا ، إذا ما زادت عن هذا الحد فبلغت العشرة جنيهات كما سترون .

حسبنا من باب التمثيل هذه الأدلة على أننا نفعل ما نقول ، أو بالأحرى نحقق ما تمليه علينا طبيعة نظامنا وحقيقة ميولنا .

ونحن والاشتراكية

ولعلكم تتساءلون يا حضرات النواب هل هذه السياسة التى أسميتها شعبية هى سياسة اشتراكية ، أم مالية ، أم حرة ، أم محافظة الى آخر المصطلحات الحزبية المألوفة فى البلاد الأجنبية ، والجواب على هذا مستمد من طبيعة التطور النيابى فى مصر ، فنحن الآن فى دور التنازع بين الديمقراطية أو العقلية الشعبية ، والبيروقراطية أو العقلية الحكومية ، والقول بأن تحديد أجر العامل الحكومى بحيث لا يقل عن خمسة قروش يوميا ، أو إعفاء الفلاح من الضريبة إذا بلغت خمسين قرشا سنويا أو إلغاء السخرة أو ما شاكل ذلك من إجراءات القول بأن هذه الاصطلاحات تنطوى على اتجاهات اشتراكية فيه ظلم للاشتراكية ولنا ، فما هى إلا الألف والباء من قاموس العدالة الاجتماعية .

فلنعمل اذن فى حدودنا ، ولنبذل فى هذا النطلق أحسن جهودنا ، فما زلنا بعيدين ، وفى رأيى أنه يجب أن نكون بعيدين ــ عن كل تقسيم سياسى صناعى فلا نسبق الحوادث أو نقتحم الطريق الذى يرسمه لنا التطور البرلمانى الطبيعى .

وماتطورنا الاقتصادى الا مظهر أساسى من مظاهر تطورنا البرلمانى والاجتماعى ، ومن ثم يخطىء الناس اذا اعتقدوا أن الاقتصاد هو مجرد علم المال وما يلحق به من أوضاع ــ كلا ، فان الاقتصاد علم أصلى من علوم الاجتماع ،

وأن له آدابا ، كما أن له حسابا ، وأن رجل الاقتصاد على خلاف رجل المال هو الذى يحقق الاصلاح قبل أن يحقق الأرباح ، بل أن القاعدة الأولى والأخيرة لكل علم من علوم الاجتماع ، هو النفع قبل الانتفاع .

كلمة ختامية

حضرات النواب المحترمين :

لا أدرى هل أعتذر اليكم عن الاطالة المستفيضة فى هذا البيان على اعتبار أنى أثقلته عليكم ، أم هل أعتذر عن قصور فى التبيان ، على اعتبار أن خطاب الميزانية ان هو الا حساب سنوى يجب أن يقدم مفصلا اليكم ، ومهما يكن من أمر فان كشف حسابنا ، صفحة من كتابنا ، وحسبنا جزاء اذا رأيتم اللوم أن تعذروا ، أو اذا رأيتم التأييد أن تقدروا ، دون أن تشكروا ، فلا والله ما كنا لنستحق منكم أو من الأمة شكرا ، بل حسبنا نخدمها وأن نبذل فى سبيل شرف خدمتها نفوسنا وجهودنا ثمنا وأجرا ، والله لنا ، هو ولى العاملين .

* * *



عظمة الذكرى*

نشرت مجلة المصور نقلا عن مكرم عبيد بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لوفاة سعد . وقد قال فيها : « على أثر وفاة سعد ـ فى حفل تأبينه ، خطبت خطبة فى عظمة سعد ، وفى اعتقادى أنه لن يتاح لى فى أى وقت من الأوقات أن أصور مثل هذه الصورة الرائعة لعظمة إنسان ما ، ولا لعظمة سعد نفسه ... وذلك لأن سعدا وقد كان لى مثل أبى كان ماثلا إذ ذاك بشخصه ، وليس بمجرد ذكره ، فى قلبى فكان لسانى به يخفق قبل أن ينطق . ولما كان لكل فرد من بنى الإنسان ـ مهما يكن سقيم الخيال وضيع الآمال ـ فترة أو ساعة أو لحظة ينزل فيها الإلهام على نفسه ، فيبرز للناس فى صورة عمل ينطوى على حكمة ، أو حتى فى نظرة طاهرة أو بسمة . فقد كانت هذه الساعة التى تحدثت فيها للناس عن عظمة سعد هى ساعة من ساعات الوحى : كان سعد صاحبه وكنت كاتبه ! وأحسبنى قد أقمت فى هذه الخطبة الدليل مستمدا من حياة سعد على عظمة سعد . ولكن شاءت حكمة ربك ألا يطغى الإنسان ويتجبر ، وأن يكبر العظيم ولا يتكبر ... بل الله سبحانه قد شاء للعظيم أن يكون صغيرا فى عينى نفسه ، فجعل حياته سلسلة متصلة الحلقات من آلام نفسية مرهقة ، وآمال كبار هى أيضا مرهقة ، لأنها غير محققة ... وهكذا

* سنة ١٩٤٢ .

سلخ سعد العظيم الشطر الأكبر من عمره بين طبول الشهرة ، وفى نفسه ثورة ، وفى قلبه حسرة ! بيد أن الله فى رحمته قد جعل من الموت طريقا إلى خلود العظمة ، فمن كان عظيما حقا عاش فى الذكرى وخلد . وعندى أن الدليل الأوحد على عظمة الإنسان فى حياته هو عظمة ذكراه بعد مماته ! وهأنذا أسوق إليك الدليل على عظمة سعد بعد أن سلخت ذكراه عشرا ونيفا من السنين ، ففى كل عام تتجدد الذكرى بتجدد الحوادث ، بل لعلها تكيف الحوادث ولا تتكيف بها . . . ومن ثم ترى الناس فى الحادثات الجسام يستمدون من عظمته المتشعبة النواحى والاتجاهات حكمة فى هديها يسيرون ، أو عبرة بها يعتبرون . . فلتحى إذن ذكرى سعد ! فإن له ولنا فيها حياة مجددة وما الحياة المجددة إلا الذكريات المخلدة .

مات سعد

إذن قد مات سعد ! وهذه الحفلة الحافلة هى حفلة الزعيم فى موته . إى وربى وحفلته الأولى ! وهذه الجموع الحاشدة قد جاءت لتسمعه خطيبا محدثا ، لا وربى بل حديثا يروى ! وهذه العيون اللوامع قد أطبها بريق ناظريه ، لا وربى بل حرقة الذكرى ! وهذا السكون . وهذا الخشوع ، وهذا الجلال إن هى إلا مظاهر العزة والعظمة للعزيز العظيم فينا ، لا وربى بل ضريبة الموت فرض على كل مصرى أن يؤديها مرة بعد أخرى ! فقد مات من كان حيا فى كل قلب ، وأصبحت حياته شيئا يبلى ! وقد سكت من كان ناطقا فى كل لسان وأصبح الكلام فيه دمعا يسجى ! . . مات سعد !

سيداتى وسادتى : لقد دارت دورة الشؤم فشاءت أن أرثى سعدا باكيا نائحا ، وقد اعتاد لسانى ألا أذكره إلا شاديا صادحا ، فسامحونا إذا ألح بنا الألم فضاقت عنه مآقينا ، فقد حرمنا حتى سلوة البكاء عليه فى منيته ، وحتى نظرة الوداع الى جثته ، وحتى خطوة التشييع فى رحلته ! وقد كان والله يحنو على أشخاصنا فى محبته ، ويبكى على أمراضنا فى رحمته ، ولا يبغى بنا بديلا فى غربته ، ولكن قضى الله أن يموت سعد فلم يبق لنا من حياته الكثيرة الغزيرة المنهمرة ، سوى قطرة ماء تجود بها العيون فتسكب ، حتى تبل بها الأكف فتحجب ! .

إذن قد وقعت الواقعة التى طالما هادنا عليها القدر ، وانتزع الموت فى لحظة من

ضنت به الأجيال متعاقبة وتعبت فى صنعه وصوغة العظائم والعبر ، فكان لها عونا على الدهر وكان هو المدخر ! إذن قد نفذ السهم وحم القدر فى ذلك الذى كنا الى الأمس ننادى أنه اذا انطلق إليه السهم رد وانكسر ، وإذا التطم الموج بصخره عج وانحسر ، وإذا امتدت إليه يد الحوادث ارتد القدر ! عجبا ! هل تطاول القدر الى من كان فوق هامات البشر ، أم أن تلك العظمة الشامخة لما لم تجد علوا ترتفع إليه قد تواضعت فتدانت حتى ذلك المستقر ، سبحانك ربى بل قد أردت فقدرت ، فمنك الوجود وإليك المفر !

كيف يرثى سعد

أيها السادة : إن أبلغ ما يرثى به الميت دمعة كريمة تهدى له خفية . لا كلمة منمقة تبذل للناس جهرة ، فتلك للميت العزيز وحده ، وهذه للأحياء من بعده .

ولكن جرت عادة الأحياء ، والحياة لا تعرف يأسا ، أن يغالبوا الموت حتى بعد ظفره عسى . أن ينتزعوا بعض الحياة من الميت العزيز ولو فى قبره فإذا لم يظفروا ولن يظفروا بحياة فقيدهم ظفروا بحياة ذكره ، وبهذا تنتقم الحياة لنفسها وتسترد بعض حقها ، وفى هذا رحمة من الله الذى يميت ويحيى ، ويفجع ويعزى . لذلك لا يليق أن يؤبن فى سعد إلا ما فقدناه فيه وهو شخصه ! أما عمله ، أما ذكره ، أما أثره فهذه أمور ليس للموت سلطان عليها ولا يصح أن تكون محل تأبين ورثاء ، وهى من عناصر الحياة والبقاء . وكلما عظم الميت عظم ذكره ، وضرب بسهم فى الحياة بعد موته . بهذا يمتاز العظماء حتى فى موتهم فإن العظيم هو الذى يولد من عناصر الفناء فى شخصه عوامل البقاء فى بيئته .. فإذا مات لنفسه عاش لغيره !

عظمة شخصه

وأعجب ما فى عظمة سعد أن عظمة شخصه امتزجت بعظمة المجموع إلى حد يصبح من التعذر معه على بعض الناس أن يدركوا هل هو يعطى أم يأخذ ، وهل يوحى أم يوحى إليه ! غير أن الواقع الذى لا مريه فيه ، والذى يتمشى مع طبيعة الأشياء ، أنه كان يتبادل العظمة مع أمته فكانت تعطيه ويعطيها ، وتنميه فينميها ! غير أن العظمة قتالة لشخص العظيم وان كانت مصدر حياة لبيئته . اذ العظيم من

عظمت تضحيته ؛ وفنيت فى سعادة المجموع سعادته ؛ ولقد كان سعد عظيما فاختصته العظمة ببلواها كما اختصته بمزاياها ؛ واجتمعت فيه آلام أمة اجتمعت فيه آمالها ؛ ولم يكن الرئيس بغافل عن تكاليف تلك العظمة وثمنها الباهظ فقد كان والله يدفع ذلك الثمن مقسطا على سنى شيخوخته ومحتسباً على منيته ، فكانت لا تمضى سنة إلا ويؤدى ما فى ذمته من تضحية لبلاده ، مقاسيا آلام النفس والجسم من إساءة وامتهان وتشهير ، إلى اضطهاد ونفى ومرض ، إلى أن حانت منيته فسقط فى حومة الوغى ، دون أن يسقط علم الجهاد من يده .

ولا أرانى فى حاجة إلى التدليل على عظمة سعد ، فقد أحنى الخصوم قَبل الأصدقاء رؤوسهم لها ، واعترفوا له ميتا بما أنكروه عليه حياً ، ولا بدع فالموت ميزان الحقائق لأن حقيقته هى الحقيقة البشرية الوحيدة التى يصح أن تسمى مطلقة ، لا تشوبها ريبة ، ولا تحوطها شهوة . وليس أبعد عن قصدى من أن أحاول تحليل عظمته ، فالعظمة لا تحلل إلى عناصر أولية كالمادة ، إذ من مقتضيات التحليل أن ترجع الأمور إلى نصاب مشترك ، ومستوى واحد ، بينما العظمة هى التفرد والبروز ، والخروج عن نطاق المألوف والتسامى عن مستواه . .

ثم إن العظمة قبس من نور الله لا يفترض لأنه يوجد ، ولا يفهم بل يرى ، ولا يفكر فيه بل يحس به ، وقد كان يكفى أن نرى سعدا ونسمعه ، لنحس إحساسا يكاد يكون مادة بتلك الشخصية العظيمة المنيعة من كل حاسة فيه ، فتارة يبرق بها نور عينيه ، وأخرى تسكن بها كبرياء ملامحه ،وتارة يهدر بها صوته ويزأر بها غضبه ، وأخرى يجل بها صمته ، ويلين بها عذب ابتسامته ، وتارة تتدفق بها حماسته ، وأخرى تضن بها وداعته ، وتارة يجيش بها قلبه وينطق بها خياله ، وأخرى يدق بها منطقه ويستوى بها اعتداله ، وتارة يجللها مشيب رأسه ، وأخرى يزينها شباب قلبه ، وصفوة القول لقد كانت عظمته نارا ونورا ، وفكرا وشعورا ، وقوة فى وهلة وسكونا فى حماسة . . .

هذه مظاهر عظمته ، أما العظمة فى لبها وجوهرها فهى سر إلهى إذا تكشفت لأعين الناس جميعا لم تعد سرا ، وإذا كانت فى متناول كل إنسان لم تعد عظيمة . .

ولكن إذا لم يكن كل إنسان عظيما ، ففى مقدوره ومن واجبه أن يكون أمينا ، وإذا لم يكن نبيا فمؤمنا ، وإذا لم يكن قائدا فمجاهدا ، وإذا لم يكن كل مصرى سعدا ، فمن الشرف أن يكون مصريا .

قوة الخلق وقوة العاطفة

أيها السادة ، لا يتسع وقتكم ولا يمتد بى فكرى إلى الا لمام بشخصية سعد فى جميع نواحيها ، ولكنى أقتصر على سرد بعض صفاته البارزة التى كان لها الأثر الفعال فى حياته العامة ، شعبية كانت أو حكومية .

إن أظهر ما فى سعد أنه جمع بين قوة الخلق وحماسة العاطفة إلى حد يكاد يكون معجزا ، مع أن الذى ألفه الناس فى الحياة أنها تضن بهاتين الصفتين النادرتين ، ولا تجمع بين قوتين ، هما فى حكم المتعارضين فإذا ما حبت الحياة شخصا قوة العاطفة لم تعطه من قوة الخلق ما يعدل القوة الأخرى ، بل ترجح الواحدة على الأخرى حتى لا تصطدما فتتلاشيا ، هذه قسمة الحياة ، وقد اجتزأ الناس بها وقنعوا بنصيبيهم منها ، فاعتبروا عظيما من اختص بقوة العاطفة وسمو الخيال أو من اختص بقوة الشكيمة ورجاحة الرأى .

ولكن سعدا جميع بين العظمتين ، ووازن بين القوتين المتعارضتين . فكانت عاطفته تثور ، وعقله ينظم ، وخياله يصور ، وفكره يدبر ، وحماسته تبذر ، وسياسته تحصد .

وإننا إذا نظرنا إلى أى صفة من صفات سعد ، وتتبعنا تطوراتها رأينا هاتين القوتين المتعارضتين فى غيره ، متساندتين فى شخصه ، يشد بعضهما بعضا . .

على ما أنا مقدم عليه قد وصنعت رأسى فى يمينى » فأجابته : وضع « رأسى أنا فى شمالك » ! .

أم المصريين

منذ ذلك اليوم الذى تعاهد فيه الزوجان الحبيبان على حب مصر والموت من أجل أبنائها ، منذ ذلك اليوم الذى فيه تحركت أحشاؤ ها لحب مقدس جديد . أصبح الزوج أبا ، والزوجة أما ، فكان أب الشعب وكانت أم المصريين !

أما المثل الثانى الذى تجلت فيه بطولة سعد ، وشاركته فيه أيضا شريكة مجده وآلامه ، فكلكم تعرفونه وقد قرأتم وسمعتم عنه ، أعنى به نفيه إلى سيشل ، وقد كنا كلنا متحمسين للرفض والنفى من بعده ، أما هو فكان يسمع ويفكر ويزن ،

ولا عجب ، فقد كان النفى بالنسبة لنا نحن الشبان أول خطوة إلى المجد ، أما بالنسبة له فقد كان آخر خطوة إلى القبر ! وكان يعتقد كنا نعتقد معه أنه لن يرجع من نفيه حيا ، وبالرغم من كل ذلك قبل سعد طائعا مختارا أن يتحمل النفى ، وما أن قبل حتى انطلقت حماسته ، يغذوها قلبه ويحدوها فكره ، وأملى على التاريخ تلك الكلمات الخالدة « سأبقى فى مركزى مخلص لواجبى وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات » .

ثم نقلنا إلى المعسكر البريطانى فى السويس فوجدنا الرئيس فيه ثابتا كالصخر ضاحكا كالقدر ، وبينما كان هناك جاءه خطاب من حرمه المصون وتصادف أن كنت واقفا بجواره ورأيته يقرأ خطابا والدمع يترقرق من عينيه ، فغادرت مكانى احتراما لحزنه ، ولكنه استوقفنى وقال :

« أتعرف ما تقول ، إنها ترى أن واجبها نحوى ونحو مصر يقضى عليها أن تبقى فى مكانى ، لتواصل عملى وتحتفظ باسمى ، وتسعى الى غسل الإهانة التى لحقت البلاد بنفيى . فما قولك فى هذا ؟ » ولكنى لم أجبه مباشرة ، بل تخيلت تلك الزوجة المحبة التى كانت تدفع الجنود عن زوجها وترجو فى لهفة أن يأخذوها معه ، ثم تخيلتها تكتب ذلك الخطاب لزوجها ، وهى تقطع بيدها نياط قلبها ، وتشرب الكأس حتى ثمالتها حبا فى زوجها ، وأملا فى تقريب عودته ، واستبقاء مجده . . .

أحسست بكل ذلك ، فأكبرت تلك التضحية التى لا تقدر عليها سوى المرأة ، وأجبت بدون تردد محبذا قرارها ، مكبرا تضحيتها ، ولا زلت أذكر إلى الآن ذلك النور الذى شعت به عيناه اللامعتان وقوله فى حزم وشجاعة : « نعم حسنا فعلت ، وسأكتب لها محبذا رأيها ! »

مرحى أيها البطل فقد كنت أهلا لها ، وكانت أهلا لك !

أنتقل بكم إلى سيشل ، وأذكر لكم مثلا ثالثا وإن وعدتكم ألا أعدو المثلين ،

ولكن الحديث ذو شجون ، وإن لنا فى الذكرى عزاء وإن كان عزاء مرا ، كنا فى ليلة من ليالى يوليه سنة ١٩٢٢ وكان الرئيس متعبا مريضا منذ أيام ، وكانت قلوبنا هلعة عليه ، فتركنا بعد العشاء على أن ينام مبكرا عسى أن يختلس لنفسه ساعة من الراحة إذ كان لا ينام أكثر من نصف ساعة طول ليله ، وبينما نتأهب لدخول مخادعنا إذا بالرئيس يخرج إلينا ، فاقد النطق ، محتبس التنفس وهو يكاد يشرف على الموت . **ولا تسل كيف قضيناها ليلة سوداء نغالب الموت فيها ويغالبنا ، حتى انجلى وجه الصباح وبدأ الرئيس يسترد بعض قواه** ، فإذا به يطمئننا على نفسه ويؤكد لنا أنه لا يخشى الموت فى سبيل بلاده ، وأن فى موته فى منفاه حياة لأمته . . . ولم تكن هذه مجرد ألفاظ ، إذ مالبثنا أياما حتى وزنت ألفاظه بميزان الحوادث ، وامتحنت شجاعته امتحانا ما كان أقساه لولا أنه لاقى صخرة لا يلين جامدها . . .

فقد كان سعد لا يزال مريضا ، وقد جاءه تلغراف يعرض عليه أن يتنازل عن الاشتغال بالسياسة فى مقابل نقله إلى فيشى بأوربا فى أقرب فرصة !

صوروا لأنفسكم ما كنا فيه ، وما كنا نعانيه ، وتخيلوا شيخا مريضا فى منفاه ، يرى فى هذا النبأ باب الفرج بل باب الحياة ، ثم تأملوا جوابه فقد كان جوابه أخيرا جوابه أولا ، وهو الرفض بإباء وكبرياء !

إن للقوة أن تفعل به ما تشاء وقد فعلت ، وللمنية أن تهدد حياته وقد هددت ، ولكن للأمة كرامة قد حفظت ، وديونا قد أديت !

شجاعة رأيه

بقى لى أن أحدثكم عن شجاعة رأيه ، وهى أيضا ظاهرة من قوة أخلاقه وحماسة عاطفته ، وقد تجلت هذه الظاهرة فى صراحته وصلابته ، وهما صفتان متلازمتان لسعد فى جميع أدوار حياته ، وعليها بنيت أسس مجده . .

لقد كان رحمه الله حرا فى رأيه ، حرا فى ميوله ، حرا فى كل شىء فيه كأن الحرية جزء من طبعه ، وكان يكره التصنع فى الحديث والتكلف فيه ، يكره أن يتقيد بنظرية دون العمل ، أو يعمل دون النظر ، بل كان يتخير من النظر والعمل ما تمليه عليه حرية رأيه ، وما يراه صالحا لخطته .

ولا أحدثكم عن تلك الصراحة المتدفقة فى أحاديثه وخطبه وأعماله ، فقد كانت تتدفق فى كل شىء حتى فى ضحكته ، وفى نظراته ، وكنت تحس أنه يحب الصراحة ولا يخشاها ، أى أنه صريح لأنه حر ، ولأنه شجاع . . .

ولقد كانت صراحته وحرية رأيه ، وصلابته فى الحق ، من الهبات التى حباه الله إياها فوهبها لأمته خالصة لوجهها ، ولذلك إذا تتبعتم سعدا فى حياته العامة ، وجدتم أن الشاب الذى قادته صراحته إلى السجن فى الثورة العرابية ، هو الوزير الذى كان يقف للموظفين من الانجليز وقفة الرجل الشاعر بكرامته ، حتى قال عنه اللورد كرومر تلك الكلمة الكبيرة « إن سعد باشا علمنى كيف أحترمه » ، وهو الزعيم الوطنى الذى وقف فى جمعية الاقتصاد والتشريع تلك الوقفة الرهيبة ، معلنا فى صراحة الحق بطلان الحماية المفروضة على مصر ، وهو هو الرجل المسئول الذى كان فى مفاوضاته مع الانجليز يخاطبهم مخاطبة الند للند ، والحر للحر .

ولا حاجة بى لأن أعدد مواقفه فى ذلك الصدد فهى تجل عن الحصر ، وأغلبها منقوش على قلوبكم ، ولكنى أذكر لحضراتكم موقفه الأخير مع مستر ماكدو نالد مما قد لا يكون معروفا للجمهور ، ومما يصح إعلانه وقد أصبح فى حوزة التاريخ .

ذهب سعد إلى لندن مدعوا للمفاوضة معه ، وقبل الميعاد المحدد بيوم واحد وصله خطاب من مستر ماكدونالد يشير إلى أن المفاوضات ستدور بين الطرفين على أساس تصريح ٢٨ فبراير ، وأنه من الواجب ألا تتعدى النقط المحتفظة بها فى ذلك التصريح . فما كان من الرئيس إلا أنه رد عليه بصراحة وشمم أنه يرفض أن يدخل أى مفاوضة مقيد اليدين ، وإنه يجب أن تكون المفاوضات حرة من كل قيد أو شرط ، فانتهى الأمر بقبول مستر ما كدو نالد ذلك الطلب العادل ، ودارت المفاوضات بالطريقة التى عرفتموها . .

أما عن بقية صفاته وأخصها قوة إيمانه ، وثباته ، ونزاهته ، وأمانته فى القول والعمل ، ووفائه لاخوانه ، وغفرانه لخصومه ، ودماثة أخلاقه ، وجميع ما اتصف به الراحل العزيز من فضائل . فهى كلها أو جلها متفرعة من الصفتين البارزتين فيه ، أو قوة خلقه وقوة عاطفته ، وليس فى الوقت متسع لتفصيلها .

مقدرته السياسية

ولكنى أستميحكم عذرا فى الكلام عن مسألة وضعها بعض الباحثين من الأجانب موضع البحث ، وهى مقدرته السياسية .

هل كان سعد رجلا سياسيا ، أم كان مجرد زعيم شعبى أو وطنى ؟ وبعبارة أخرى هل كان سعدا قديرا فى السياسة ، كما كان قديرا فى غيرها ؟
أما عن السياسة الكبرى فنعم ، وأما السياسة الصغرى فلا !

لقد كان سعد رجلا حكيما مدبرا ، وزانا للأمور بصيرا بعواقبها ، وكان ككل رجل قوى يسيطر على الحوادث ولاسيطرة لها عليه ، وفى هذا كان سياسيا كبيرا ، ولكنه كما قال عن نفسه لم يكن رجل دس ممن يعملون فى الظلام ، ولا رجلا متقلبا ممن يميلون مع كل ريح ، ولا رجلا خنوعا ، ممن ينحنون أمام الأمر الواقع ويستسلمون لحكم الحوادث ، ولا رجلا هلوعا ، ممن تنحصر مهارتهم فى مجانبة الصدمات دون ملاقاتها وجها لوجه ، وفى هذا كله لم يكن سعد سياسيا صغيرا ، فكان لا يقيم وزنا لأمر وقع بل لأمر وجب ، ولم يكن لينتظر الحوادث بل كان سباقا إليها ، ولم يكن ميالا مع كل ريح ، بل كان هو العاصفة التى تكتسح ما فى طريقها ، ولم يكن رجلا مخاتلا ، بل كان يحارب خصمه وجها لوجه ولا يأنف أن يمد إليه يد الود إذا آنس منه الوفاء !

هذا هو سعد السياسى الكبير الذى اعترفت له الصحافة الانجليزية بالفضل الأكبر فيما نالته مصر إلى الآن من حرية ودستور ، والذى أدار دفة البرلمان والحكومة بحكمة ومهارة فائقتين ، وكانت كل كلمة تصدر منه فى بيت الأمة يرن صداها فى الدارين ، وتخترق البحرين !

فهلا يعد سياسيا كبيرا ذلك الذى تحطمت منذ ثمانى سنين على صخره كل سياسة ، فكان إذا تكلم يقول أنا الأمة والأمة أنا !

غير أن أشهى ثمرة من ثمار سياسته هي ثمرة الائتلاف . إن تاريخ الائتلاف لم يكتب بعد ، ولكن مما لاريب فيه أن سعدا كان مركز الدائرة وإن كان الفضل فيه موزعا على المؤتلفين جميعا . . .

ولقد عرف سعد بحكمته وسياسته ، التى اتفقت فى ذلك مع سياسة الأحزاب الأخرى ، أن يجمع بين الأحزاب دون المساس بمركزه ، ومركز خلفائه من الوجهتين الشعبية والسياسية .

والمعروف فى كل ائتلاف أنه يبنى على التوفيق بين المصالح المتناقضة وعلى شىء من المساومة فى المبادىء ، أما ائتلافنا فقد بنى على المصلحة المشتركة من الأحزاب التى لا تحتمل مساومة أو مناقشة ، وهذه المصلحة هى التى لا حياة للأمة من دونها ، وهى الدستور !

لست أغلو ، فإن الاستقلال هو مظهر وجودنا أمام الأجانب ، أما الدستور فهو مظهر وجودنا أمام أنفسنا . وإذا جاز لنا من باب التجوز أن نسكت على عدم احترام الناس لنا ، فلا يجوز مطلقا أن نجرد من احترامنا لأنفسنا . . .

كيف بكى الناس سعدا

أيها السادة : مات سعد فبكيتموه أحر بكاء ، وبلغتم فى أحزانكم إلى أعماق لم تصل إليها أفراحكم ، فأى شىء عجيب هذا الذى تضيفونه إلى سجل عجائبكم ؟! . . .

ليس عجيبا أن يبكى سعدا أولئك الذين اتصلوا به صلة القرابة والود ، فقد بكوا فيه أبا رحيما وصديقا حميما ، ولكن سعدا لم يبكه أصدقاؤه فقط ، بل بكته أمة بأسرها ، فكيف أولئك الذين لم يتصلوا به ولم يعرفوه ، حتى ولم يروه رأى العين . . . ما الذى أوجع هؤلاء الأطفال الصغار وهم بعد فى مرح الحياة فأبكاهم ؟ ومن ذا الذى لقنهم أنهم فقدوا أباهم ؟ وماذا دهى أولئك المارة الواهين فاندفعوا إلى نعش سعد يحتضنونه ويختطفونه ، وما الذى أوحى إليهم أنهم يحبونه وقد كانوا من قبل لا يعرفونه . . . ؟ !

لعلهم بكوه لأنه كان عظيما فى أمته ؟ كلا ، فالعظيم يعجب به ويصفق له ، وقد يؤسف له إذا مات ولكن لا يبكى عليه ، بل لا يبكى الناس إلا حبيبا أو قريبا . . .

إذن لامناص من القول بأن الناس بكوا سعدا لأنه كان لهم حبيبا ، ولكن كيف أحبوه ؟

إنما أحب المصريون سعدا لأنه فكرة سامية هى فكرة الوطنية المقدسة قد تغلغلت فيهم ورسخت فى أذهانهم ، فصارت حبيبة إلى قلوبهم ثم تمثلت الفكرة فى سعد ، وانتهى الأمر بأن أصبحت شخصا يحب فى حياته ، ويبكى عليه فى مماته !

إن الامة التى بلغت بها الوطنية مبلغ الحب فبكت على الفكرة فى شخص ممثلها ، لهى أمة عظيمة حقا ، كما أن الشخص الذى رؤى أهلا لتمثيل تلك الفكرة السامية هو عظيم حقا ، فإذا مات ممثل الفكرة بقيت الفكرة حية فى الأمة التى أوجدتها .

إن سعدا لم يمته

ولكن ماذا أقول ؟ إن لوعتنا على الإنسان فى سعد قد أنستنا سعدا فى خلوده ، وهو الذى أحببتموه وجاهدتم تحت لوائه . . .

إن سعدا هذا لم يمته ، بل قد بدأت لا نهايته ! إن سعدا هذا لم يمت ولن يموت إلا إذا قتلتموه بأيديكم !

فلا تسفحوا الدمع يا سادتى ، إن سعدا الذى أحببتموه فى قلوبكم لأنكم لازلتم تحبونه ، هو فى ذاكرتكم لأنكم ما فتئتم تذكرونه ، ولكنه يموت حقا فى اليوم الذى يموت فيه حبه وذكره فى نفوسكم ! حينئذ ــ ويا ويلنا إن حان هذا الحين ــ حينئذ غطوا وجوهكم واندبوا سعدا واندبوا معه أنفسكم ، فقد قتلتموه وقتلتم الخلود فيكم !

ولقد يقال إن المصريين أحبوا سعدا وسيحبونه دواما ، فلا محل للتخوف من موت ذكراه بعد أن بكاه أفرادهم ، ورثته جرائدهم ، وأبنه خطباؤهم ، وخلد اسمه تاريخهم ، فأى دليل أبلغ من هذه الأدلة على مبلغ حبهم له ، فإن كان هذا

مبلغ حبكم لسعد فدعونى أطمئنكم بأنه فى غنى عن مثل هذا الحب الهين الذى لا يكلفكم سوى دمعة تسفحونها . وكلمة تقولونها ، ونصب تقيمونها ، دعونى أصارحكم بأنكم بمثل هذا الحب لا تحبون سعدا بل تحبون زهوكم فيه ، ولا يبكيكم فقده بل فقد سلوتكم فيه !

تخيلوا رجلا له صبية صغار يتضورون جوعا وعريا ، وبدلا من أن يسعى لكسب قوتهم لا يجد برهانا على محبته لهم إلا أن يقعد معهم ويبكى على بلوته فيهم !

إنه يبكى بينما الأولاد يجوعون ! إنه يبكى وغدا يموتون !

لا يا سادتى ، إن الحب الحقيقى يبكى ولا يعرف ثقلا ، ويتألم ولا يفقد أملا ، ويذكر فيحى بالذكرى عملا ، فمن أحب سعدا فليتمم عمله . بهذا يخلد سعد فى ذكره ، وبهذا تطمئن عظامه فى قبره !

إن الوطنية الحقة هى الوطنية العاملة ، ولقد قيل لكم قول كريم « إن الأعمال بالنيات » وهذا حق ، ولكن من الحق أيضا أن نقول إن النيات بالأعمال ، فالحياة جهاد لا يعيش فيها إلا السابقون إلى العمل ، فمن نوى وعمل عاش وتضاعفت همته ، ومن نوى ولم يعمل مات واحتسبت عليه نيته !

الى العمل

أيها السادة : إن وطنيتكم بل ورجولتكم ، فى ميزان القدر . لقد مات سعد فهل مات رجل فى الأمة أم ماتت الأمة فى رجل ؟ وهل أصبحتم بعد موته حيارى فرادى ، لا يستقر لكم أمر ولا يجمعكم شمل وهل بلغت نكبتكم معه فى أنفسكم ؟ وهل كنتم به عظماء أم كان عظيما بكم ؟ !

أسئلة يرددها خصومكم بل وأصدقاؤكم ، وينصت التاريخ ليسمع بشأنها جوابكم ، ولقد أجبتم إجابة الأنفة والكبرياء بلسان وفدكم فكانت إجابته حازمة

بجدكم ، مصيبة بحكمتكم مطمئنة بثباتكم ، فإلى العمل ، إلى العمل ! ولتكن حماستكم عملا لا كلاما ، وليكن شعاركم سلاما لا استلاما !!

. . . . . مات سعد فعزاء لك يا سيدى (مخاطبا حرم الرئيس) فقد

عوضك الله عن زوجك بأولادك ، وعزاء لك أيتها الأمة الكريمة فإن نهضتك التى سرى بها ماء الحياة فى عروق الصغار من شهدائك ، لن تزداد إلا حياة فى موت شهيد ، هو أعظم الشهداء فخراً ، وأصفاهم طهرا وأكبرهم أجراً !!

سلام على سعد فى قبره ، سلام عليه فى ذكره ، سلام عليه فى شريكته ، سلام عليه فى أمته ! . .

* * *



فلسفة الصوم*

أهنئكم ومواطنى أجمعين ، وأهنىء بوجه خاص إخواننا فى الله وفى الوطن ـ إخواننا المسلمين ـ بهذا العيد المبارك عيد الفطر . . . أهنئهم لا لأنهم أفطروا ، بل لأنهم صاموا . . ذلك هو المعنى الأسمى من هذا العيد وتلك فلسفة الصوم ، وليس أعمق ، ومن ثم فليس أصدق من فلسفة الدين لأنها من وحى الروح ، أو قل هى من نبت الخلود لا الوجود .

وعندى أن الحكمة الأولى من الصوم ، ليست أن يصوم الإنسان لكى يعود فيفطر ، بل أن يفطر لكى يعود فيصوم . . وذلك لأن الصوم كما شرعته الأديان جميعا ، إن هو إلا الرحمة المتجسدة المتجددة ، وإذا كان الله قد أراد بالصوم أن نمتنع من أن نأكل فلأنه أراد أن نحس فى أجسادنا وفى أرواحنا الرحمة نحو الجائع الذى منع من أن يأكل ، أو قل إن الله أراد أن تصبح الرحمة فينا سجية ، لا هوية ولا مزية . وفضيلة لا فضلا ولا تفضلا . . .

لهذا وجب أن يتكرر الصوم ، طالما أن هناك فقيرا حرم قوت اليوم . ووجب أن تتكرر الرحمة ، لتتكرر النعمة ، للفقير وللغنى على السواء . وما من شك أن أجر الصوم أوفى وأعظم لمن تذوق لذة الإفطار ثم صام ، وتنعم بالعزة ثم ارتضى

* من خطبة ألقاها فى أكتوبر ١٩٤٣ على ضريح سعد زغلول بمناسبة عيد الفطر المبارك .

لنفسه أن يضام . . . ذلك لأن كثيرا من الناس إذا ما نعموا بلذائذ الحياة الدنيا شق عليهم أن يصوموا عنها ، أو يحرموا منها ، بل إن بعضهم قد يصوم قليلا أو طويلا ، فإذا ما أفطر وذاق مذاق الثروة أو الجاه أو السلطان ، فبعدا للصوم وبعدا للفاقه والحرمان !!

ذلكم خطر الإفطار على الفاطرين ، ولو أنه فى ذاته يزيد من أجر الصيام للصائمين . . .

* * *



نماذج من مرافعات مكرم(1)

لم يكن مكرم عبيد – ابن قنا – يعيش فى القاهرة حيث بريق الشهرة وتبوء المراكز العلمية والإدارية المرموقة ، بل كان كثيرا ما يقوم بزيارة قنا اما للاستجمام وزيارة الأهل والأصدقاء ، أو للمرافعة فى القضايا التى كان يتصدى فيها للدفاع عن الحق وتبرئة المظلوم . وكان بيت آل عبيد فى قنا موئلا لبعض التلاميذ المغتربين والذين يتلقون العلم فى مدينة قنا ، كما كان هناك بيت للطلبة ، وكان أحد المستشارين المرموقين فيما بعد ، طالبا بالقسم الداخلى بمدرسة قنا الثانوية تأثر بمرافعات مكرم عبيد أيما تأثر ، وربما كان اتجاهه الى الالتحاق بكلية الحقوق نتيجة تأثره بأسلوب مكرم عبيد وسحر بيانه وحدة ذكائه ، ولنترك هذا المستشار يقص علينا طرفا من هذه الذكريات :

كان مكرم باشا يتردد كثيرا على مدينة قنا اما فى مناسبات انتخابات مجلس النواب أو المرافعة فى محاكم الجنايات أو فى بعض الجنح الهامة كجنح المخدرات .

وفى سنوات ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ كثرت مرات مجىء مكرم إلى مدينة قنا وكنا ونحن طلبة عندما نسمع عن مجىء مكرم نذهب للقائه فى أى مكان للاستماع إلى بياناته وخطبه ومرافعاته وكانت مدينة قنا تغمرها البهجة والسعادة والحركة فى الأيام التى يقضيها ابنها البار كما لو كانت أيام عيد . ولما كانت بياناته وخطبه تلقى

(١) مذكرات مستشار مصرى بقلم المستشار ماهر برسوم عبد الملك دار العرب للبستانى ١٩٨٥ ص ١٤ – ٢٥

دائما فى المساء ، وكذلك بعض مرافعاته فى الجنايات ، فقد كانت محاكم الجنايات فى قنا تعقد جلستين إحداهما فى الصباح والأخرى فى المساء . لما كانت الأمور كذلك فقد كنا نحن طلبة القسم الداخلى أى بيت الطلبة نهرب من فوق أسوار تلك الفيلا العالية بالجلاليب أو البجامات لسماع الخطب السياسية أو المرافعات القضائية ، وكم من المرات ضبطنا ونحن عائدون ليلا إلى بيت الطلبة متسلقين الأسوار ورآنا المشرفون على ذلك البيت وعوقبنا عقابا صارما ، وخاصة نحن الذين كنا فى السنوات الأخيرة من المرحلة الثانوية .

وفى خلال عامى ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ كان من حظى الاستماع والاستمتاع بمرافعة مكرم فى ثلاث قضايا ، ومازلت أراه وأسمعه فى مخيلتى وأذنى حتى اليوم مترافعا ساحرا ضخما ذا جسم عملاق ورأس كبير رغم مرور أكثر من أربعين عاما . القضية الأولى قضية شيخ بلدتى المطاعنة ، والثانية قضية « اتلهى » والثالثة قضية عطيفى .

قضية شيخ البلـــدة :

اتهم شيخ البلدة السابق بإحراز مخدرات فى جيبه ـ وصور ضابط شرطة المطاعنة ـ أمير الصعيد كما كانت تسمى فى ذلك الوقت لوجود تفتيش للملك السابق فاروق مساحته ثمانية آلاف فدان ـ صور الواقعة التى حدثت فى شهر نوفمبر ١٩٤٣ على أنه أثناء وجود شيخ البلدة فى نقطة الشرطة ، اشتم الضابط رائحة الأفيون تنبعث من جيب عباءة الشيخ ، ولذلك أصبحت حالة الجريمة ـ وكانت جنحة فى ذلك الوقت ـ حالة من حالات التلبس ، فقام بتفتيش الشيخ وأخرج من جيبه قطعة أفيون ، وأحيل الشيخ فى الشهر التالى إلى محكمة جنح إسنا ، وقد وكل مكرم باشا فى الدفاع عنه ، ولما علمت بذلك هربت من المدرسة وذهبت إلى إسنا وفى المحكمة شاهدت وسمعت مرافعة مكرم بعد أن استمعت المحكمة إلى شهادة الضابط ناقشه مكرم باشا بالآتى :

س : كيف علمت أن المتهم يحرز أفيونا فى ملابسه ؟

ج : شميت الرائحة من جيب عباءته .

س : وما هى المسافة بينك وبينه فى ذلك الوقت ؟

ج : حوالى نصف متر تقريبا ، إذ كان جالسا أمام مكتبى ولم يكن يفصل بينى وبينه سوى المكتب .

س : ألم يأت المتهم بأية حركة تجعلك تشك فى أمره ؟

ج : لا كان جالس عادى .

س : عندما قمت لتفتيشه ألم يحاول المتهم التخلص من الأفيون ؟

ج : لا أبدا .

س : يعنى كل الواقعة أساسها حاسة الشم عندك ؟

ج : فعلا .

س : إذن شم ملابس سعادة رئيس المحكمة ، بعد إذن سعادته ، شم ملابس سعادة وكيل النيابة بعد إذنه أيضا ، شم ملابس كاتب الجلسة ، شم ملابسى أنا فقد أكون محرزاً مخدرات .

وأخذ الضابط يتنقل ما بين رئيس المحكمة ووكيل النيابة وكاتب الجلسة والمحامى مكرم نفسه . وذلك على مسافة ربع متر فقط ، وأخيرا قال :

ج : لا توجد مخدرات إطلاقا ، وأنا متأكد مما أقول .

وهنا كانت المفاجأة الرائعة !

لقد أخرج مكرم باشا من جيبه قطعة أفيون كبيرة الحجم وقدمها للمحكمة قائلا : على مسافة نصف متر شم الشاهد رائحة الأفيون من جيب عباءة المتهم ، ولكنه - أى الشاهد - لم يشم رائحة الأفيون من جيبى أنا على مسافة بعد ربع متر فقط . وجلس المحامى ، وهنا وقف وكيل النيابة طالبا إثبات إحراز الباشا لقطعة أفيون واتخاذ الاجراءات ضده طبقا للقانون . وهنا وقف مكرم وكانت المفاجأة الأخرى ، فقد أخرج من جيبه الآخر تصريحا من نيابة المخدرات بالقاهرة بإحراز قطعة أفيون لمستلزمات الدفاع والعدالة ، على أن يردها لمصدرها بعد الحكم فى جنحة المخدرات ، وصدر الحكم ببراءة الشيخ ، وعدت أنا إلى بيت الطلبة بقنا ، متحملا عقاب الهروب من المدرسة .

قضية اتلهـــــــى :

فى شهر فبراير سنة ١٩٤٤ حضر مكرم عبيد إلى مدينة قنا للمرافعة أمام محكمة الجنايات عن متهم بجناية قتل - وكانت الجلسة مسائية - وأثناء المرافعة الشائقة

لمكرم ، والآذان كلها مصغية منصتة ، والعيون كلها متجهة اليه ، ولا صوت يسمع إلا صوت الجميل الرخيم الرصين القوى ، وكأنه يقدم الترانيم والتسابيح والمزامير لإله العدل ، وهو يدلل على أن موكله لم يرتكب جريمة القتل ، قاطعه وكيل النيابة قائلا : ولكن تقرير الطب الشرعى مابيقولش كده يا باشا .

وفى الحال قال له مكرم ، الذى تضايق من المقاطعة : اتلهى « وثار وكيل النيابة وطلب من رئيس المحكمة إثبات تعدى المحامى عليه بالقول أثناء تأدية وظيفته .

وفى الحال أيضا قال له مكرم : أنا باقول لك : إتلهى ، يعنى اقرأه ـ اقرأ التقرير الطبى ـ تلاه يتلوه اتلهى . وابتسم الجميع ، لقد تلاعب مكرم بالألفاظ فى ذكاء وخفة دم نادرين ـ وتخلص بالحيلة من مطب أو تهمة التعدى على موظف عام أثناء تأدية وظيفته ، والتلاعب بالألفاظ من صور البلاغة .

قضية عطيفـــى :

وفى شهر مارس ١٩٤٤ حضر مكرم إلى مدينة قنا للمرافعة أمام محكمة الجنايات عن متهم بقتل اسمه عطيفى . كان الدليل الوحيد فى القضية هو كلمة نطق بها القتيل قبل أن تفيض روحه إذ سأله العمدة عمن قتله ، فقال له « عطيفى » ولفظ أنفاسه الأخيرة دون أن ينطق بحرف آخر .

وقد أثبتت تحريات المباحث وأقوال العمدة نفسه أنه فى مكان الحادث كان هناك شخصان ، عطيفى وهو المتهم الحالى ـ وضيفى وهو شخص آخر . قال مكرم من بين ما قاله فى تلك المرافعة الشائقة ـ وكانت الجلسة مسائية ، وقفزت أنا وآخرون من أسوار بيت الطلبة المملوك لأسرة مكرم عبيد بالجلاليب إلى محكمة الجنايات فى قنا لسماع مكرم عبيد نفسه ـ قال من بين ما قاله : « ان كلمة القتيل قبل موته بلحظة ، وهى دليل الاتهام الوحيد قالها وهوفى حشرجة الموت ، فى النزع الأخير . . يصارع الموت ، ولكن الموت صارعه وصرعه ، قالها وهو يخطو آخر خطوة فى طريق الحياة ، وأول خطوة فى طريق الموت ، صوته متهدج مضطرب وكلامه غير واضح ولسانه مشلول ، وقد ثبت وجود شخص آخر اسمه ضيفى والفرق اللفظى والسمعى بين عطيفى وضيفى فرق يسير هو عبارة عن حرف واحد

أو حرفين ، وربما قال إن الذى قتله هو ضيفى ولكن لهذه الظروف سمعها العمدة عطيفى ، فهل يكفى هذا الدليل المضطرب لكى يوضع حبل الموت أى حبل المشنقة حول رقبة المتهم ؟ وجلس المحامى .

وبعد دقائق نطق رئيس المحكمة بحكم البراءة ، براءة عطيفى . أليس من المبادىء الراسخة العادلة والمستقرة أن الشك يفسر لصالح المتهم ؟ أليست براءة ألف متهم خيرا من إدانة برىء واحد ؟

أليس من مبادىء العدل والعدالة أن ادرءوا الحدود بالشبهات ؟ كان مكرم باشا ساحرا فى مرافعاته ، وقمة فى البلاغة السياسية ، لا تمل سماعه ولو سمعته ساعات وساعات ، أعطاه الله جميع مواهب الخطابة والكتابة وخاصة السجع الجميل الفريد الذى يتميز به أسلوب مكرم . والذى سمعته أنا شخصيا فى بعض المناسبات فسحرنى ومازال يسحرنى حتى اليوم . وأذكر أنه فى خطاب سياسى فى قنا بمناسبة ترشيحه لمجلس النواب ، وفى الميدان الفسيح الذى يطل عليه منزل أسرته ـ بيت الطلبة الغرباء ـ قال من بين ما قاله ـ ونحن فى بيت الطلبة منصتون « أنا من قنا . . دمى من دمها ، وهمى من همها ، وحكمى من حكمها ، وقال عن منافسه فى الترشيح : هذا محكوم يريد أن يكون حاكما ، وأنا حاكم أريد أن أكون لكم خادماً » .

وعندما خرج من السجن فى سنة ١٩٤٤ إلى وزير المالية فى وزارة ائتلافية ، ارتجل كلمته الشهيرة وقد أخذنا نحن الطلبة نرددها جماعة فى نفس بيت أسرته ـ بيت الطلبة : « اللهم لا شماتة بل عبرة وتذكيرا ، اللهم لا انتقاما بل قصاصا وتطهيرا اللهم اجعلنا نحن المسلمين لك وللوطن أنصارا ، واجعلنا نحن النصارى لك وللوطن مسلمين . . اللهم سبحانك فيها رضيت وفيها أرضيت ، فقد سخرت لكم من يذكرنى عند ربى فجعلنى على خزائن الأرض أمينا ، بعد أن كنت فى زاوية من زوايا الأرض سجينا » .

* * *

التوازن الاقتصادى الاجتماعى*

«حضرات النواب المحترمين»

تقليد برلمـــــان

إنه لتقليد برلمانى حميد الأثر - ولو أنه لا يخلو من بعض الخطر - أن يتقدم وزير المالية باسم الحكومة الدستورية إلى البرلمان بخطاب مستفيض عن الميزانية، وقد هذبت حواشيه وأعدت بحوثه فى شتى نواحى الاقتصاد القومى.

أما أنه تقليد حميد الأثر، فيكفى فيه أنه قد ينير السبيل أمام ممثلى الأمة فى أمر حيوى ترتبط به مصائرهم كأفراد من الشعب، بل ضمائرهم كنواب قوّامين على مصالح الشعب.

وأما أنه لا يخلو من بعض الخطر، فإنى لا أرى ضيرا فى مكاشفتكم بإحساس خاص طالما انتابنى عند تحضير خطاب الميزانية - ذلك أن وزير المالية، حينما يخطب فى مسائل اقتصادية عامة يختلط فيها الفن بالسياسة، وقد تتغلب عليه النزعة الخطابية البحتة فيتقدم إلى البرلمان بخطبة .. أو النزعة المالية البحتة فيتقدم اليه بحسبة ... وكلا النزعتين أو الاحتمالين يخرجان بخطاب الميزانية عن نطاقه وعن

* بيان حضره صاحب المعالى مكرم عبيد باشا وزير المالية عن مشروع ميزانية الدوله لسنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ التى بمجلس النواب فى جلسات ١٤ و ١٦ مايو ١٩٤٥ المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٤٥

حكمته - إذ ما من حكمة لمثل هذا الخطاب إلا فى إبراز السياسة الاقتصادية التى تتوخاها الحكومة فى ميزانيتها ، يستوى فى ذلك ما تقرره وما تقدره .

ولما كانت الميزانية تشتمل على عنصرين أحدهما تقديرى والآخر تقريرى ، فالواجب الأول على الحكومة هو أن تبين للبرلمان الأسس الفعلية أو الاتجاهات الاقتصادية التى اعتمدت عليها فى تقديراتها ، حتى يتسنى للبرلمان أن يتبين وجه الصواب أو الخطأ فيها ، سيما وأن سياسة الحكومة فى تقدير ما ينتظر من تطورات ، هى بطبيعة الحال أكثر استهدافا للخطأ منها فى تقرير ما يقع تحت النظر من مشاهدات .

التوازن الحقيقى

حضرات النواب المحترمين

منذ قيام الحياة البرلمانية - بل منذ قيام النظم الحديثة فى الحكم المصرى - ألفنا أن نرى وزراء المالية المختلفين - وأنا واحد منهم - يتقدمون إلى الأمة عاما بعد عام بميزانيات يعلنون أنها متوازنة الدخل والخرج - ولقد كانت بالفعل متوازنة كعملية حسابية توازنت أرقامها .

ولكن هل توازن الأرقام هو التوازن الصحيح ، والتوازن المطلوب ، فى الميزانيات الحكومية الحديثة؟ وبعبارة أخرى ، هل التوازن الرقمى هو الاقتصادى ؟

إن الجواب على هذا السؤال يقتضى أن نتساءل أولا ما هى الميزانية ؟ والرد البسيط على هذا التساؤل هو أن الميزانية ليست إلا مرآة اقتصادية للواقع - ما يقع منه وما يتوقع بين عام وآخر - ومن ثم فالمقياس الحقيقى لموازنتها هو توازن أحكامها توازنا عادلا مع حكم الواقع ، فإذا ما اختل هذا التوازن لسبب أو لآخر - كما إذا أسىء تقرير الواقع الاقتصادى أو تقديره - كانت الميزانية غير متوازنة فعلا ، مهما يكن من توازن أرقامها شكلا .

ومعنى ذلك أن التوازن الصحيح هو أولا التوازن الاقتصادى أو الاجتماعى

العادل بين أحكام الميزانية ـ بغض النظر عن أرقامها ـ ثم يليه أو بالأحرى يصحبه التوازن بين هذه الأحكام وحكم الواقع ـ هذان هما الركنان الأساسيان لكل توازن .

التوازن الاقتصادي الاجتماعي :

فلا يعتبر الركن الأول قائماً ، أو التوازن الاقتصادى بين أحكام الميزانية موفوراً ، إذا ما اختصت مثلاً طائفة دون غيرها من طوائف الأمة بفرض ضريبة مجحفة شديدة الوطء عليها ، ففى هذه الحالة ينعدم التوازن الداخلى بين أحكام الميزانية لانعدام التوازن بين موارد الإيراد ، حتى ولو كان مجموع الإيرادات متوازناً مع مجموع المصروفات ، وكذلك إذا ما اعتمدت الميزانية لعمل ما مبلغاً غير يسير من المصروفات دون أن تراعى فيه الحاجة الفعلية إلى الصرف أو التوازن النسبى بين المصروفات ، ففى هذه الحالة أيضاً تعتبر الميزانية غير متوازنة حكماً ــ وإن توازنت رقماً ــ لاختلال التوازن بين أبواب الصرف ــ فكم يكون الأمر إذا ما أضيف هذا الاختلال بين أبواب الصرف إلى ما مثلنا عليه من اختلال فى أبواب الدخل ــ ما من شك أن مثل هذا الاختلال المزدوج يجعل الميزانية غير متوازنة توازناً عادلاً فى أحكامها الاقتصادية ، مهما توازنت الأرقام النهائية بين مجموعى الدخل والصرف من الناحية الحسابية .

وعلى هذا يصح القول إن الميزانية المصرية لم تكن متوازنة أصلاً ــ لأنها لم تكن متوازنة عدلاً ــ طوال المدة السابقة على إلغاء الامتيازات الأجنبية ، فقد كان عبء الضرائب المباشرة كله أو جله واقعاً على عاتق الفلاحين والزارعين المصريين وأصحاب الأراضى العقارية ، ولم يكن ميسوراً فرض الضرائب المباشرة على دخول الثروة المنقولة على غيرهم من المواطنين لامتناع فرضها على من يقابلهم من الأجانب المتوطنين ــ وبعبارة أخرى فقد كانت الميزانيات المصرية غير متوازنة بين المصريين والأجانب من ناحية ، وبين المصريين أنفسهم ، من ناحية أخرى .

ومن الحق علينا أن نصرح أن الميزانيه المصرية حتى فى عهدنا الحاضر لا تزال غير متوازنة فى أحكامها بين المصريين أنفسهم ــ على اختلاف بيئاتهم ــ لا دخلاً ولا خرجاً .

فمن ناحية الدخل أو الإيرادات لا تزال الضرائب على اختلاف أنواعها موزعة توزيعاً غير عادل ــ أو غير متوازن ــ بين مختلف الطوائف كالملاك والزراعيين والتجار والصناع وأصحاب المهن الحرة ، وبين المنتجين والمستهلكين عامة ــ كما لا يزال التوازن مفقوداً إلى حد بعيد بين الطبقات الثلاث فى الأمة من الموسرين والمتوسطين والمعوزين وبخاصة بين الطبقتين الأولى والثالثة ، بل لا يزال التوازن مفقوداً بين الأعباء المفروضة على مختلف الإيرادات للفرد الواحد ، وسنتناول تفصيلاً فيما بعد هذه الأمثلة وغيرها مما يتفرع عنها .

ومن ناحية المصروفات فلعل أبرز وأفجع مثال على اختلال التوازن فى مصروفات الميزانية المعتمدة لصالح المجتمع المصرى هو الفارق الجسيم بين ما يصرف على سكان المدن وسكان القرى لرفع مستوى معيشتهم أو مستوى بلادهم ــ وكذلك ليس هناك توازن نسبى بين ما يصرف على الموظفين فى مجموعهم والأهلين فى مجموعهم ــ وأخيراً فان هذا التوازن غير متوافر بين كبار الموظفين وصغارهم ، وبين بعض الأهلين وبعض .

ومن الناحية الاقتصادية العامة فلا يزال التوازن مختلاً ــ وقد ازداد اختلالا بطبيعة الحال أثناء الحرب ــ فى ميزاننا التجارى وفى اقتصادنا الأهلى عامة ، يستوى فى ذلك التوازن بين التصدير والتوريد وبين الزراعة والصناعة والتجارة أو بين رأس المال والعمل التوظيف الحكومى والعمل الحر ــ أو بين العاملين والعاطلين ــ إلى غير ذلك من الأمثلة مما سنعرض له بشىء من التفصيل خلال هذا البيان .

وخلاصة ما تقدم أن التوازن الاقتصادى الحق هو التوازن فى الأعباء ، والتوازن فى الفوائد ، والتوازن بين الأعباء والفوائد بالنسبة للدولة ــ فإذا لم تتوافر جميع هذه العناصر فى أية ميزانية كانت غير متوازنة عدلاً ، وغير متوازنة فعلاً ، ولو توازنت شكلاً . . .

ولعل المقياس العملى الوحيد للأعباء والفوائد هو مقياس الحاجة ، فبقدر حاجة أو طاقة كل طائفة يجب أن تقاس الأعباء التى تفرض عليها أو الفوائد التى تعود عليها ــ ولكن إلى جانب مقياس الحاجة يجب على الحكومة حينما توازن بين الحاجات أن تدخل فى اعتبارها مقياساً آخر هو الشعور بالحاجة . . . فقد تتساوى طائفتان أو أكثر من طوائف الأمة فى الحاجة إلى عناية مالية خاصة ولكن إحدى هذه

الطوائف قد تكون أشد إحساساً بهذه الحاجة من الطوائف الأخرى ــ لأسباب خاصة بها أو بالظروف التى تحوطها ــ ففى مثل هذه الحالة إذا لم تتسع الميزانية لسد جميع هذه الحاجات بطريقة كلية أو جزئية ، وجب أن تعطى الأولوية للحاجة التى تقترن أكثر من غيرها بالشعور بالحاجة ، فإن شعور أصحاب الحاجة بالحاجة يزيدها خطورة ، بل خطراً ، ويحتم على الحكومة لمصلحة العدالة الاجتماعية أو الأمن الاجتماعى أن تضعها فى المرتبة اللائقة بها بين الحاجات .

هذا إذا تساوت الحاجات ، أما إذا تفاوتت فى وزنها أو فى خطرها فهناك مقاييس أخرى غير مجرد الشعور بالحاجة يجب أن تقدرها الحكومات حق قدرها وتقيم لها وزنها .

حضرات النواب المحترمين :

قد يعترض البعض أن المقاييس التى أشرت إليها إن هى إلا مثل عليا لا يسعى إليها من يطمح إلى الكمال ــ والكمال حلم من الأحلام لا حكم من الأحكام فى شؤون هذه الدنيا ! ــ ولكنى أرى أن الحقيقة الواقعة لا تتفق مع هذا الاعتراض ، فان المقاييس التى أشرت بوجوب توافرها لموازنة الميزانية ليست إلا مبادىء أولية أو أسساً من أسس الاقتصاد لا غنى عنها ، بل لا مفر لنا منها ، إذا ما أردنا أن نبنى كياننا الاقتصادى على أسس قوية تستمد قوتها من مبادىء العدالة الاجتماعية . . . نعم إن بلوغنا حد الكمال فيها إنما هو مثل أعلى لا تسمو إليه أمة مهما تسامت ، ولكنى أقرر مع الأسف أننا فى الكثير من هذه الأوليات ــ ودعكم من الكماليات ــ لم نبلغ الحدود الوسطى ، كما أننا فى بعضها لم نبدأ حتى بالحد الأدنى .

ولكن قد يقال ولماذا لا تعالجون هذه الحالة بعلاج حاسم جرىء مهما يكلفكم هذا العلاج ؟ والرد الطبيعى على هذا التساؤل هو أن المسائل الاقتصادية قبل غيرها لا تحتمل الطفرة ولا تحل بالمعجزات . . . بل إن المعجزات التى يخيل لأصحابها أنها معجزات إنما هى عنوان العجز لا الإعجاز . . . لأن أول نتيجة لمثل هذه « المعجزات » العنيفة هى أنها تهز أركان البنيان الاقتصادى والمعاملات المالية هزة عنيفة ، وليس أكثر حساسية من الأسواق المالية التى لا تهضم ولا تفهم الانقلاب ، لأنها لا تفهم إلا الحساب ، ولا تقوم إلا على الحساب . . .

لابد إذن من التطور فى غير طفرة فى المسائل المالية . . . وإذا جاز لمصلح فى أى شأن من الشؤون أن يغامر فالمغامرة فى شؤون المال هى بعينها المقامرة . . . والمقامرة خاسرة حتى إذا ما أكسبت ، لأن الكسب فيها يغرى ولا يغنى . . .

ميزانية استثنائية (التوازن مع الواقع) :

هذا ، ومن ناحية أخرى ، فهناك الركن الثانى للموازنة وأعنى به التوازن مع **الواقع . . . إذ لا يكفى للموازنة الحقة أن تتوازن أحكام الميزانية مع مقاييس العدالة الاجتماعية ، بل يجب من توازن هذه الأحكام مع حكم الواقع .** ولعل أبلغ مثل على ذلك هو الوضع الذى نحن فيه ، فالظروف الاستثنائية التى نجمت عن الحرب تقتضى وضع ميزانية استثنائية مثلها ، إذ الاستثناء لا يعادله لمجرد المعادلة ــ فضلاً عن العدالة ــ **إلا الاستثناء** ، ومن ثم كان من غير المقبول عقلاً وعدلاً أن تطبق المقاييس العادية على الأحوال غير العادية ، فيسمح مثلاً بحرية التعامل فى السوق السوداء كما فى السوق البيضاء ــ ويعالج غلاء المعيشة الاستثنائى والمفاجىء فى تفاقمه بالوسائل العادية التدريجية التى تكفل رفع مستوى المعيشة فى فسحة من الوقت (بينما الجوع والعرى لا يمهلان ولا يهملان . . .) ــ أو تطبق مقاييس النقد العادية على حالة التضخم الاستثنائية ــ أو يوازن الميزان التجارى رغم امتناع أو تعذر التصدير والتوريد ــ أو تطبق الأجور العادية على أعمال غير عادية ــ إلى آخر ما نلاقيه ، ونعانيه ، يوماً بعد يوم ، بسبب ضرورات الحرب .

بل إنى أذهب إلى حد القول بأن الميزانية لا يكفى لموازنتها أن ترعى حالة الاستثناء القائمة ، **بل يجب أيضاً ــ شاءت أو لم تشأ ــ أن تدفع ثمن الأخطاء القائمة .**

نعم إنه من الميسور لأى مصلح اجتماعى أو اقتصادى أن ينادى بمحو هذه الأخطاء بجرّة قلم ، ولكن هذا اليسر ينقلب إلى عسر إذا ما حاول وزير المالية فى مشروع الميزانية أن يتجافى الواقع القائم ، والجاثم ، فى سبيل علاج نظرى لم يمهد له التمهيد الكافى من الناحية العملية .

والواقع ، **أن الأخطاء الاقتصادية أشد من غيرها خطراً ، لأنها أبقى من غيرها أثراً . . .** فهى ترتب للأفراد والجماعات حقوقاً مالية مكتسبة إذا ما عولجت **علاجاً مبتسراً فى غير رفق ، كان ضرر التعجل فى إلغائها أعظم من ضرر التريث فى إبقائها .**

حضرات النواب المحترمين

قد يبدو غريباً لأول وهلة أن أحدثكم عن الدستور فى بيان عن الميزانية . ولكن الواقع الذى لا شبهة فيه أن للاقتصاد دستوراً هو أس الدستور ــ بل لولاه لم يكن دستورا .

ذلك أن المال كان ــ كما لا يزال ــ قوام الحكومات والشعوب منذ أن قام الحكم على أسس نظامية ، وكان طبيعياً أن يقع التصادم يوماً ما بين فرض الجباية وفرض الكفاية ــ أو بين الحكومة والشعب فيما يراد أن يجبى ، وفيما يكفى أن يعطى ــ فلما أن وقع التصادم بالفعل أصر الشعب بادىء ذى بدء على ألا يدفع ، قبل أن يسمع ، ثم تطور به الإحساس بالوجود وبالكرامة فاشترط ألا يقفى ، إلا بما يرضى ــ ومن هنا نشأت القاعدة الدستورية الأولى ، أن « لا ضريبة بغير نيابة » . وعلى هذه القاعدة أقيمت دعائم النظام النيابى فى البلاد الدستورية العريقة فى نظامها الدستورى ، كانجلترا وغيرها .

ويجب ألا يؤخذ علينا ــ بل على العكس يحسب لنا ــ أن هذه القاعدة الاقتصادية لم يكن لها المقام الأول فى نهضتنا الدستورية ، فقد كان الدستور جزءاً ، لا يتجزأ من الحرية السياسية التى أقمنا عليها بنيان نهضتنا ، فلا عجب إذا ما اتخذنا منه وسيلة لتحقيق استقلالنا واستكمال حريتنا ، أكثر منه وسيلة لتنظيم شؤون بيتنا .

لم يكن فى هذا بدع ، بل البدع ألا يكون ، وليس أدعى إلى اغتباطنا من أن حياتنا النيابية قد تدرجت مع الزمن فى مدارج التطوّر السليم ، فإذاهى الآن تعنى أوفى العناية بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية من حياة الأمة ، دون أن تغفل مثقال ذرة الناحية السياسية التى لا تزال حتى الآن محور الدائرة فى حياتنا الوطنية .

والواقع أن ليس أدل على نضجنا الدستورى من هذا التطوّر الاقتصادى المحسوس فى حياتنا النيابية .

ولكم سرنى ياحضرات النواب أن لا أرى فى اختلاف أحزابكم خلافاً على دستورنا الاقتصادى ــ هذا الدستور الذى اصطلح على تسميته بالعدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات ، والبيئات ، والهيئات ، فلم يرضكم أن ينصف الموظفون

دون الأهلين ، أو العمال دون الفلاحين ، أو أن ترهق بالضرائب فئة دون أخرى ، وطالبتم ولازلتم ولا شك تطالبون بتحقيق ذلك العدل الاجتماعى ، أو التوازن الاقتصادى ، الذى أشرت إليه فى مستهل بيانى .

وإننا لعند رأيكم . . فلقد عنى زملائى وعنيت معهم ــ بقدر ما أسعفنا الحال وأسعفنا المال . . . ــ بتحقيق رغبتكم التى هى أيضاً رغبة الأمة ورغبتنا ، ولو أنى أعترف لكم فى غير تواضع كاذب بأن القياس هنا مع الفارق . . . ذلك أن الحكومة منكم ، وأنتم منها ــ لا شك فى ذلك ــ ، ولكن لا تنسوا أننا حكومة ، وأننا لا نكون حكومة جديرة بالحكم ، بل ولا نكون بشراً ، إذا لم تعلق بنا العقلية الحكومية ، إلى جانب العقلية الشعبية . . . ومن واجبكم ياحضرات النواب وأنتم المسؤولون عن حكمنا أن تراقبوا أعمالنا بحيث لا تطغى إحدى العقليتين على الأخرى . . . وليس هناك كما قلت أى تعارض ــ بل هناك كل المصلحة فى الجمع بين العقليتين ، فالعقلية الحكومية التى تعنى بتقوية الوظيفة أو الأداة الحكومية أكبر العناية ، إنما تنتج أبرك الثمرات إذا ما اقترنت بالعقلية الشعبية ، فجعلت العناية بالوظائف الحكومية لحساب الشعب لا على حسابه . . .

وسترون يا حضرات النواب فيما أقررنا من مشروعات اقتصادية أننا لم نغلب عقلية على أخرى ، ومن ثم لم تغلب فئة على أخرى ، بل عنينا بالفلاحين والزارعين ، كما عنينا بالموظفين ، والعمال وأصحاب الصناعات والتجار وغيرهم من مختلف الطوائف ، جاعلين نصب أعيننا تحقيق ذلك التوازن الاقتصادى الذى هو دستور كل اقتصاد .

ولعل أجمل ، وأكمل تعريف للتوازن الاقتصادى أو العدل الاجتماعى ذلك هو الذى كان عمر بن الخطاب رضوان الله عليه يحلف على إيمان ثلاث ثم يقول :

(والله ما أحد أحق بمال الدولة من أحد ، وما أنا أحق به من أحد ، والله ما من الناس من أحد إلا وله فى هذا المال نصيب ، فالرجل وبلاؤه ، والرجل وقدمه ، والرجل وحاجته . . . والله لئن بقيت لهم لنأتين الراعى بجبل صنعاء حظه من المال وهو فى مكانه يرعى . .) .

والحق يا حضرات النواب إننى لم أقرأ فيما قرأت من كتب الاجتماع والاقتصاد

الحديثة تعريفاً أو تحليلاً للعدل الاجتماعى أو الاقتصادى أجمع وأروع من هذه الكلمات الخالدات التى جاءت على لسان عمر رضى الله عنه ، فكانت دستوراً للاقتصاد فى كل أمة وفى كل عصر .

انظروا إلى القاعدة التى وضعها لتوزيع مال الدولة توزيعاً عادلاً بين الناس بحيث يكون لكل انسان فيه نصيب ــ مع مراعاة الرجل وبلائه (أى عمله) والرجل وقدمه (أى أقدميته وخبرته) والرجل وحاجته . . .

إذن ، عناصر الاستحقاق النسبى ، أو العدل الاقتصادى ، التى يجب تطبيقها على الموظفين والأهلين على السواء هى هى اليوم والأمس وإلى الأبد ــ العمل ، والخبرة ، والحاجة ــ لم يتغير منها شىء منذ أن أعلنها الخليفة العظيم دستوراً لحكمه ، ومن بعده للعالمين ، فمات عن الدولة وهو صفر اليدين من مالها ومن كل مال ، وكأنه يعود فيقول (والله ما أحد أحق بمال الدولة من أحد ، وما أنا أحق به من أحد . . .) .

فهل نحن اتبعنا ولو إلى حدّ محدود ذلك النهج الاقتصادى القويم ، وهل راعينا فيما أقررنا من مشروعات الحالة الاقتصادية الراهنة فى البلاد ؟

نظرة عامة إلى الحالة الاقتصادية :

حضرات النواب المحترمين :

أرى من حقكم وحق الرأى العام علينا أن نلقى نظرة ، وإن تكن عابرة ، على حالتنا الاقتصادية الراهنة قبل أن نعرض لما اتخذنا من وسائل لعلاجها ، فإذا ما تبينت الحالة الاقتصادية على حقيقتها ، وتعرفنا حاجات البلاد بالقياس إلى ثروتها ، أمكننا أن نتبين إلى أى حدّ قامت الحكومة بمهمتها الاقتصادية فيما أقرته فى الميزانية ، أو فيما أدخل عليها بعد تقديمها من مشروعات هامة استكمالاً للتوازن الاقتصادى فيها ــ فضلاً عن التوازن الرقمى .

ولا أرانى فى حاجة إلى كبير عناء فى تحليل الحالة الاقتصادية الراهنة ، فمن الواضح أن بعضها موقوت لأنه من أثر الحرب ، وبعضها مستقر ــ أو فلنتفاءل ونصفه بأنه مستمر غير مستقر ــ إذ هو مستمر من قبل الحرب وسيظل مستمراً حتى يوفقنا الله إلى وضع حد له ، أو فى القليل إلى الحد منه .

أما عن الحالة الموقوتة — أو المترتبة على الحرب — فلعل أبلغ دليل على اشتراك مصر اشتراكاً فعلياً فى الحرب قبل أن تعلنها بزمن طويل أنها تحملت من الحرب وويلاتها، لا فيما خسرته من رجال وأموال فحسب، بل فيما انتاب بنيانها الاقتصادى من تزعزع خطير، وحسبنا مجرد نظرة إلى ميزانياتها منذ بدء الحرب حتى الآن للاقتناع بأنها بمثابة ميزانيات حرب وضعت لمواجهة تطورات الحرب فعلاً، مهما يكن وضعنا من الحرب شكلاً.

والواقع أن مشروع الميزانية المقدم إلى حضراتكم قد جمع بين برديه كل مميزات هذه الحالة الاستثنائية، فهناك تضخم غير عادى فى النقد، وفى غلاء المعيشة، وفى ارتفاع الأجور، وفى أرقام الميزانية فى الدخل والخرج، يقابله انكماش غير عادى فى الاستيراد والتصدير، وفى المواد الأولية والسلع التجارية، وفى التجارة الحرة فى الداخل، وفى الأعمال الجديدة — إلى آخر ما تعرفون وتلمسون. وسنتناول هذه الحالة المترتبة على الحرب بالبحث التفصيلى فى الباب الثانى من هذا البيان.

أم الحالة الاقتصادية المستمرة التى لم يكن للحرب أثر فى تكوينها — مهما يكن أثره فى تلوينها — فهى التى تعنينا هنا لكى نتبين مدى الحاجة إلى التوازن الاقتصادى فى بلد اختل فيه هذا التوازن إلى أبعد الحدود.

مستوى الحرمان:

حضرات النواب المحترمين:

اعتادت الحكومات والبرلمانات المتوالية أن تندب حال الفلاح فى مصر، وأن ترسم صورة حالكة السواد لفقره الأسود، وكان المتشرف بالوقوف بينكم أحد الصائحين النائحين، حتى إنى لما رأيت الهوة السحيقة التى تفصل بينه وبين الطبقات الغنية فى مصر لم يسعنى إلا أن أنعى على المصرى استعماره لأخيه المصرى، ولكنى توقعت وتوقع معى الكثيرون أنه قد يفيد من حالة الرواج المترتبة على الحرب فتضيق بعض الشىء تلك الهوة الفاصلة بين الطبقات الفقيرة والطبقات الأخرى ... ولكن هذا الأمل لم يتحقق مع الأسف فى مصر وإن كان قد تحقق فى البلاد المحاربة نفسها، ففى انجلترا مثلاً حدد إيراد الأغنياء على ألا يزيد على

آلاف قليلة من الجنيهات فى العام بينما لم يجدّ نشاط الفقراء ، فزاد ذلك فى التقريب بين الطبقات المختلفة التى كانت متقاربة نسبياً من قبل . أما فى مصر فقد أطلق العنان من غير ما قيد لأغنياء الحرب ومستغليها فتضخمت ثروتهم ، إلى جانب تضخم المال المتداول ، مما أدّى إلى تفاقم غلاء المعيشة حتى بلغ الرقم القياسى لهذا الغلاء فى مصر ٢٩٤ فى حين أنه لم يبلغ فى انجلترا إلا ١٣١ وبلغ الرقم القياسى لأسعار الجملة ٣٣٣ بينما هو لم يزد على ١٧٠ فى بلاد الانجليز . . .

وكان من جراء ذلك ، أن أصبح الفلاح أقرب إلى المعدم منه إلى الفقير ، وان اتسعت فوق اتساع الهوة السحيقة بينه وبين الأغنياء .

قد يقال إن هذه نكبة طارئة عابرة وإن الحالة الدائمة قد لا تبلغ مدى النكبة . . . ولكن الواقع مع الأسف لا يسايرنا حتى إلى هذا الحد من التفاؤل المتواضع . بل ، على العكس ، فانى بعد أن أطلعت على الإحصائيات المقارنة وجدت أن الحالة أشأم من كل تشأوم منا ، وأن مستوى المعيشة بين فلاحينا ليس هو فى الواقع وحقيقة الأمر إلا مستوى الحرمان .

* * *



رب الأسرة

لن تكون الصورة التى نقدمها لمكرم باشا فى هذه الخطب كاملة ولا صادقة ، إذا لم تشمل نفحة من نفحات « مكرم رب الأسرة » .

وفيما يلى نفحة صادقة يتحدث فيها عن صاحبة العصمة السيدة المجاهدة النبيلة قرينته ، شريكة حياه وكفاحه ، وقسيمته فى النصر ، وفى الأسر . . . .

وقد نشرت هذه الكلمة فى مجلة « الاثنين » على أثر الإفراج عن مكرم عبيد فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ .

عائدة فى المعتقل

عائدة زوجتى فى الاعتقال ! . . لعل من يقرأ هذا الاستهلال ، يسند ما ينقصه من براعة إلى عقلية التبلد التى قد تنجم عن الاعتقال ! أو ليس من تحصيل الحاصل أن أصف زوجتى بأنها زوجتى ؟ — هذا تساؤل حق ، لو أن البلاغة انحصرت فى منطق اللفظ ، ولكنها على النقيض من ذلك أبلغ منطقاً فى معناها منها فى مبناها ، ولو أن منطق اللفظ قد يكون فى بعض الأحوال بليغاً فى ذاته . . . بل

إلى أذهب إلى حد القول بأن منطق اللفظ ، كمنطق اللحظ ، قد تكفى فى سحر بلاغته مجرد كلمة أو إشارة ، كما تكفى لسحر اللحظ مجرد نظرة . . .

وكلمة زوجتى بليغة فى التعبير عن كل المعانى التى أقصد إليها ، ولو أنها مجردة من كل النعوت البليغة . . . ولست أرانى ، لإبراز هذه المعانى ، فى حاجة إلى الرجوع إلى الدين لتبيان حكمة الخلاف فى خلق الناس أزواجاً ، أو أنه ــ تعالت مقاصده ــ رأى حسناً أن « يكون للإنسان معين نظيره » ــ ما بى من حاجة إلى إنطاق الدين ، وقد أنطق الله الدنيا بما لا سبيل إلى إنكاره حتى من الملحدين ! .

والزوجة فى الدنيا ــ بوصفها امرأة ــ هى نصف الدنيا ، على اعتبار أن المجتمع البشرى مكون منها ومن الرجل . ولكنها باعتبارها زوجة هى كل الدنيا للرجل . وذلك لأن للفرد دنيا غير دنيا المجتمع ــ وما دنياه إلا زوجته التى تتمثل فيها عائلته كزوج ، فضلاً عن أقربائه المقربين .

ومن الخطأ أن يظن أن العائلة هى مجرد شخص أو أشخاص يعولهم الرجل ، أو أنها مجرد وحدة طبيعية تتألف من الرجل وزوجته وأولادهما « إن كان لهما أولاد » . . . . كلا ، بل العائلة هى أولاً وقبل كل شىء وحدة روحية تسكن إليها النفس ، فوق أنها وحدة طبيعية يسكن إليها الحس .

وعائدة زوجتى هى كل عائلتى التى بأويها بيتى ، وهى من هذه الناحية كل دنياى الصغيرة .

ولكنى أعترف بأنى لم أحس هذا الإحساس وكل ما ينطوى عليه من معان وأحاسيس إلا بعد اعتقالى . . . فقد شغلتنى قبل الاعتقال دنيا المجتمع عن دنياى الخاصة ، أو قل إلى اندمجت روحاً وجسماً ، شكلاً وفعلاً ، ألماً وأملاً ، فى مجتمعنا المصرى حتى أصبحت دنياه كل دنياى . . .

والآن ، وقد أبعدنى الاعتقال عن دنيا المجتمع « فى الوقت الحاضر على الأقل » ــ فلم تبق لى إلا دنياى الخاصة ، أعيش فيها منقطعاً لها قانعاً بها .

ولما كانت إجراءات الاعتقال فى مصر ــ كما فى غيرها ــ تجيز بقاء الزوجة مع زوجها فى معتقله ، فقد سمح لزوجتى « شأنها فى ذلك شأن غيرها من زوجات بعض المعتقلين المصريين » بأن تزورنى فى المعتقل على أن تبقى مدة أقلها ثلاثة

أسابيع دون تحديد أقصاها — أى أن الأمر متروك للزوجة إذا شاءت أن تبقى فى المعتقل مع زوجها فلا يمكنها أن تبقى أسبوعاً أو إثنين ، بل مدة لا تقل عن ثلاثة أسابيع ولها أن تبقى بعد ذلك إلى أجل غير مسمى . . . . . ولقد أبت زوجتى أن تكتفى بالمدة الأولى المحددة بل أصرت على أن تبقى معى فى المعتقل — فتصبح معتقلة بإرادتها — إلى أجل غير محدد لا ينتهى إلا بانتهاء اعتقالى . . ولما كان التصريح لا يحدد أقصى المدة ، فقد كان بقاؤها معى داخلاً فى نطاق التصريح ، ولو أنه يعد ونطاق الطوق البشرى . . .

وهكذا شاطرتنى عائدة — زوجتى المحبوبة — اعتقالى فى السرو منذ ١٨ مايو سنة ١٩٤٤ « أى بعد أسبوع تقريباً من تاريخ اعتقالى » ، ظلت فى السرو حتى ٢٢ يونيو وانتقلت معى فى ذلك التاريخ إلى معتقل المستشفى الإيطالى ، رافضة أن تتركنى رغم إلحاحى عليها بأن ترحم نفسها . . . وإنى أكتب هذا بعد انقضاء بضعة شهور على اعتقالنا فى المستشفى — وهى لاتزال إلى جانبى تقاسمنى الاعتقال — وما أدراك ما الاعتقال بأمر مصطفى النحاس زعيم الحرية فى مصر !

تلك هى الوقائع موجزة ، فما هو المغزى الذى يستخلص منها ؟ . . لعل المغزى الأول والأسمى ، هو أن الاعتقال الذى جردنى إلى أجل من دنيا المجتمع قد أعاد إلى دنياى الخاصة وحبانى بها أضعافاً مضاعفة ، فكشف عن نواح من نفس زوجتى لم أكن قد استجليتها طوال العشرين سنة من زواجنا ، حتى لكأنى قد تزوجتها من جديد ، بعد أمد من الزواج مديد ! . . .

ولو أن هناك من يفسر الأحلام — أو لو أن الأحلام قابلة للتفسير ! — لكان الحلم العجيب الذى حلمته ليلة اعتقالى بمثابة نبوة تمزق حجب الغيب عما سيكون . .

ففى الليلة السابقة على اعتقالى حلمت فيما يحلم النائم أن زواجاً يعقد فى كنيسة ، وأن « العريس » هو أنا ، والعروس هى زوجتى عائدة ! . . . فصحت فى وجه القسيس ماذا أنت فاعل . . فإن هذه السيدة زوجتى منذ نيف وعشرين سنة فلا معنى لتزويجنا الآن . . . ولكن القس لم يعبأ بهذا الاحتجاج وأصر على عقد زواجنا من جديد !! ثم استيقظت وأنا تحت تأثير هذا الحلم العجيب الذى ظلت

وقائعه ومناظره ماثلة أمام عينى ، حاضرة فى ذهنى حتى أنى رويتها ، كما رأيتها ، لزوجتى وبعض الأصدقاء . . .

وما أسرع ما فسر الحلم ، ثم تحقق ، وما أروع ما قضى به القدر ثم ترفق . . . فقد قضى باعتقالى ثم أزوجنى من زوجتى زواجاً جديداً فى الاعتقال ، فأصبحت هى معتقلة كما أنا معتقل ، وازدوجنا فى الاعتقال وتزوجنا ، كما ازدوجنا فى الحرية وتزوجنا . . .

إيه أيها القس الفطن اللبيب ! . . لقد كنت رسولاً للقدر الرحيم فى ذلك الحلم العجيب . . فأصررت ثم أصررت على تزويجنا رغم زواجنا ، علماً منك أن وحدتنا هى على الدوام فى ازدواجنا ! . .

ولقد كان زواجاً جديداً فعلاً ، وزواجاً خليقاً بالمعنى الأسمى من الازدواج ، إذ ازدوجنا ــ أو امتزجنا ــ فى الفرح . . وفى الضراء دون السراء ! .

والواقع أن الزوجة إذا ما شاركت زوجها فى السعادة فقط كان لها فى شركة الزواج النصيب الرابح ، وكان للزوج عبثها الفادح ، وكذلك إذا ما هى أحبت زوجها ، لأنه هيأ لها نصيبها من السعادة والهناء ، فهى إنما تحب نفسها إذ تحبه ، فى حين أنها إذا ما قاسمته الآلام والأوجاع راضية بما قسم لها كان حبها لزوجها أكثر من حبها لنفسها ، وكان الزوجان روحاً واحداً لا جسداً واحداً فحسب .

ذلكم هو المثل الأعلى للحب ، والمغزى الأسمى للزواج .

وإنه ليسرنى ويؤلمنى معاً أن أعترف بأنى لم أكن أعرف زوجتى حق المعرفة ، ولم أكن أحبها كزوجة ــ لا كامرأة ــ ذلك الحب الروحى العميق الذى شعرت به نحوها فى الاعتقال ، أو بالأحرى فى زواجنا الجديد ، زواج الحلم والخيال !

ولقد قيل ــ لأن القائلين رجال ــ إن الشدة محك الرجال . . ولست أدرى لأى سبب وبأى حق استبعد من النساء نصيبهن فى الشدائد والآلام ، مع أنهن أقرب إليها ، وأقدر عليها ، من الرجال . . . فلقد رزقهن الله من الرحمة ما يجعلهن حانيات على الرجال ــ كما وهب الرجال من القوة ما يجعلهم قوامين على النساء ــ أو قل إن للمرأة قوة العطف وللرجل قوة العنف ، ومن ثم اختصت المرأة بقوة الاحتمال واختص الرجل بقوة النضال . .

ولقد أبرز لم الاعتقال ما انطوت عليه نفس زوجتى من رحمة تكاد ملائكية ، ومن قدرة على تحمل الآلام تكاد تكون مثالية ــ وفوق ذلك ــ وأجمل من ذلك فهى فى كل بساطة ، وفى غير تواضع ولا ترفع ، ترى أن وجودها معى فى الاعتقال أمر طبيعى ، وأن غير الطبيعى هو ألا تكون حيث أكون ! . .

وتعلل ذلك فى براءة بأنه ليس لها ولد ولا بنت ، وليس لها فى الدنيا غيرى لتعنى به ، فلا معنى إذن للثناء عليها ، لأنها « عملت بما عليها » ! .

وليس مؤدى ذلك أنها لم تكن تتألم . كلا ، بل كان ألمها مزدوجاً . لى ولها . . فكلما رأيتنى مريضاً أو متعباً ، رأيت الألم فى عينيها ، وإن حاولت إخفاءه وكلما اشتدت وطأة الاعتقال علينا ــ ولطالما اشتدت ! رأيت الدمع حبيساً فى عينيها ، وكلما اشتاقت إلى الأهل والأصدقاء ورأت نفسها حبيسة وهم أحرار طلقاء ، أو كلما تخيلت والدتها مريضة وهى ممنوعة من رؤيتها أو مكالمتها بالتليفون انزوت خلسة إلى أحد جوانب المعتقل لكيلا أرى ما يختلجها من البكاء .

ولكم رجوتها أن تستريح من هذا العناء فتغادر المعتقل ولو إلى حين ، ولكنها كانت ترفض رفضاً باتاً مؤكدة أنها لن تنام الليل بعيدة عنى . . وعلم الله أنى كنت أرجو منها مالاً أرجوه . . فلو أنها تركتنى بعد المرض الذى انتابنى ، لانتابنى منه فوق ما انتابنى ، ولكنى كنت من ناحية أخرى ، أتعذب لأجلها كما كانت تتعذب لأجلى ، لأن كلانا كان معتقلاً فى شخصه وشخص زوجه معاً ، ولم يكن النحاس ومن حوله يريدون من اعتقالى إلا اغتيالى . . ولذلك كنت أوثر أن أوفر عليها هذا العذاب الذى تطوعت فاستهدفت له ، بينما أنا عتيق الاعتقال وذو سوابق فيه ، فلا يهمنى ــ بل يشرفنى أن أعتقل ، ولكن يهمنى ويضنينى أن تعتقل هى : فتحمل صليبها وصليبى !!

ولكن عبثاً كنت أحاول ، أو أجادل فلا هى كانت تقبل ، ولا قلبى ، رغم عقلى كان يطاوعنى أن تقبل . . فلم يكن بد من أن يتحمل كل منا الألم دون أن يتأفف ــ وهل يتأفف من ارتضى التضحية لنفسه وتعفف ؟

كلا ، فما كان لها ولا لى أن نفرط فيما حبانا الله من نعمة زواجنا الجديد . . هذا الزواج ، أين منه زواجنا القديم الذى كان زواج الصبا بالصبا ، والهوى بالهوى ، فى حين أن الجديد هو زواج الروح بالروح وزواج القلب بالقلب .

نعم هو زواج جديد ، ومجيد ، قضينا منه فى المعتقل شهور العسل ! . ومن أدرانا هل هى شهور أم أعوام؟ ! فلتكن ما تكون ولتكن نهايتها نهايتى ، فستكون زوجتى إلى جوارى أرى فيها قبل أن أغمض عينى غمضة الأبد ذلك الوطن الذى أحببته ، وعشت ومت له .

ولكنى احس فى أعماق نفسى أن الله سيحفظنى ويحفظ على صحتى ، إكراماً لزوجتى تلقاء ما عانت ، وما ضحت ، أو فى القليل جبراً لقلبها وجزاء الحبها .

ولو أن أحداً رأى زوجتى وهى تمرضنى لا تنام الليل إذا لم أنم وتزعم أنها مستريحة وهى متعبة وتعانى فوق ذلك ما تعانى من حبس حريتها ، وانحراف صحتها ، لقال عنها ما قاله الطبيب الايطالى الذى ، يعالجنى (الدكتور جروس رئيس القسم الباطنى بالمستشفى) « أنها ملاك » وقال معى إنها ملاك لا يرى أنه ملاك !! .

ولكن ليس هذا مجال تفصيل لتضحيتها وبطولتها ، وحسبى أن أقول إنها شجاعة ووداعة معاً ، وأن هذه هى البطولة التى تتميز بها الأنوثة ، وتتنكرها عليها الرجولة .

اللهم احفظ زوجتى لى ، واحفظنى لوطنى ولها ، عسى أن أستكمل الوفاء لأمتى ورسالة الحب لزوجتى .

إن زوجتى هى مثال الوفاء ، الذى لا يرتجى شيئاً ، ولا يدعى شيئاً ، ولا يبالى شيئاً ، وحسبى أن أنظر إلى عينيها حين تضحك لتبدى لى سعادتها ، أو حين تضحك لتخفى عنى لوعتها ــ حسبى أن أنظر إليها ، لكى أؤمن فوق إيمان بأن من يعمل للدنيا ، كمن يعمل للآخرة ، يجب أن يكون شعاره أن لا رجاء بلا وفاء ، وأن الانسانية قوامها المحبة وأن الله محبة . . .

زيتون

« زيتون ، كلب صغير ، لطيف ، كان يجمع إلى الصفة الشائعة فى بنى جنسه ، وهى الأمانة ، ميزة أخرى هى قضاؤه مدة الاعتقال فى السرو ، وفى المستشفى الإيطالى ، مع سيده مكرم باشا . ثم حدث بعد الإفراج عن معاليه ببضعة أشهر أن غاب زيتون ، ويظهر أن يداً امتدت إليه فاختطفته ، فحزن لذلك مكرم باشا ، وخط بقلمه هذه الكلمات التالية فى توديع زيتون . . . وهذه هى :ــ

أى ولدى ولا ولد . . . أى وليد الروح دون الجسد !

لقد فقدتك حياً ، فمت عنى ولم تمت عن أحد !

أى صديقى ! إنها لقسوة كبيرة أن يعزينى فيك الأمل ، فلا أنا واجدك ، ولا أنا واجد عليك !

ولكنها الدنيا السالبة ، الناهبة ، قد شاءت أن يختطفك منى الخاطفون قبل أن يختطفك المنون . . .

أى زيتون ! هذه دنيانا نحن البشر الآدميين ــ غادرة حتى ولو قدرت ، ما كره حتى ولو صبرت !!

فلا يهولنك أن تغدر بك الدنيا ، فهى أضيق صدراً من أن تتسع لقلب كقلبك وأشد كفراً من أن تؤمن بحب كحبك !

أى زيتون ، لقد زاملتنى فى الاعتقال ، فكنت حراً فيه ، تمرح وتلعب ، فما أن تحررت معى من الاعتقال ، حتى اعتقلتك معى الدنيا فراحت بك ــ وبى ــ تلعب !

* * *



الجامعة العــربية (*)

كنت ولا أزال أحد المؤمنين بهذه الوحدة العربية على اعتبار أنها سبيل من أقوم السبل إلى الوحدة الوطنية . . . ولقد يرى القارىء فى هذا تناقضاً . . . أما أنا فعلى العكس أرى فى الوحدتين تقارضاً ولا تعارضاً . فمن هو المصرى الذى يتحمس مثلاً للوحدة بينه وبين أخيه السورى ثم لا يتحمس للوحدة بينه وبين أخيه المصرى ؟ ومن هو الوطنى الذى يحب وطنه الأكبر دون الأصغر ؟ ! إذن فلتكن العربية سبيلنا إلى الوطنية كما يجب أن تكون الوطنية سبيلنا إلى العربية . . . وعلى هذا الوضع وبهذا المعنى عملت ولازلت أعمل فى حدود جهدى المحدود على توثيق الجامعة العربية بميثاق ينطوى على وفاق أكثر منه على اتفاق . . . وكان من رأيى أن نترك العمل للطبيعة أكثر منه للصناعة ، عسى أن نتبين هل ستنجح التجربة كما نأمل أم سيصطدم الأمل بالفشل ؟

أيها الباحثون والمنقبون عن صلة الدم ، اطمئنوا فقد جمعنا دم أذكى من دم الأجداد وهو دم الجهاد والاستشهاد .

(*) انظر الأهرام : ١١ /١٠/١٩٤٤ حديث مكرم باشا عن الوحدة العربية لزيادة من التفاصيل ايضاً اعداد الكتلة التى صدرت فى ١٦/١٢/١٩٤٤ واهتمامها الكبير بتحركات عبد الرحمن عزام ومقابلاته لرؤساء الوفود العربية .



رثاء مجاهد شهيد

« وهى خطبة التأبين المؤثرة التى رثى فيها مكرم زميله وصديقه القديم الدكتور أحمد ماهر باشا فى دار الأوبرا الملكية فى ٥ أبريل سنة ١٩٤٥ » .

سيداتى ، سادتى :

ليس للأحياء فى الموت حيلة إلا أن يؤبنوا موتاهم . . . فيصوغوا فى عبارات ما تجود به عيونهم من عبرات . . جاعلين من الرثاء مجرد امتداد للبكاء . . ولعلهم فى حيرتهم ، وفى حسراتهم ، يرون فى الرثاء بعد البكاء محاولة أخيرة ــ وإن تكن يائسة ــ لاستبقاء الفقيد العزيز حياً بينهم ، بعد إذ انتزعه الموت منهم .

ولقد كان هذا شأننا نحن الذين بكينا أحمد ماهر فقيداً ، ورثيناه فاستبقيناه بيننا مجاهداً وشهيداً . . فلو أن ميتاً من أبناء هذا الجيل كانت مصر فى حاجة إلى رثائه ــ لأنها فى هذا الوقت بالذات أحوج ما تكون إلى استبقائه ــ لكان هذا الميت هو أحمد ماهر .

ولكنى أعترف بأننى إذ أؤبن أحمد ماهر أرانى متردداً بعض التردد فى مديحه ، ولو أنى لا أتردد لحظة فى استحياء روحه . . . ومرجع هذا التردد هو الفقيد العزيز نفسه فقد كان فى حياته يكره أشد ما يكره أن يواجه بالثناء ، ولا أخاله فى مماته إلا

متأبيا لنفسه الرثاء ... بل لعل أصدق ما يقال فى تأبين أحمد ماهر أنه يكره التأبين ...

ولكنا نستميحه العذر إذا ما أصررنا على تأبينه ، لا لنفسه بل لأنفسنا ، ولا لحاجته بل لحاجتنا ... وإذا كان فى ذكر محاسن موتانا فضل فالفضل للميت لا لنا — إذ أى فضل لنا فى أن نعترف بالفضل لغيرنا بعد أن مات هذا الغير عنا ، فرأينا أنفسنا — وياويلتنا من أنفسنا — فى مأمن حتى من خطر المفاضلة بينه وبيننا ...

لا يا سادتى — إنما الفضل أول الفضل — وإنما الفضل آخر الفضل — لصاحب الفضل حياً وميتاً — لأحمد ماهر الذى بلغ من فضله أنه تفضل حتى على الموت ، فأقرضه حياته قرضاً حسناً ، بدلاً من أن يتقاضاها منه الموت ثمناً ... وهكذا عاش أحمد ماهر ومات ولكنه لم يمت لأنه استحق الموت بل لأن الموت استحقه ، فلم يكن الموت حقاً أو ديناً عليه ، بل كان دينا له على الأحياء ، وكان حقه ...

أيها السادة

إنى إنما أظلم أحمد ماهر وأظلم تاريخ الحركة الوطنية إذا ما حاولت فى هذا المجال الضيق تحليل شخصيته كإنسان ، أو كوطنى ، أو كسياسى ولكن ليس معنى ذلك أن شخصية أحمد ماهر كانت فى يوم من الأيام لغزاً بشرياً عسير الحل على عارفيه ، بل على العكس فقد كانت .. شخصيته وحدة خلقية ، متعادلة التكوين ، متماثلة التلوين ، لا تتعدد ولا تتعقد ، ولا تتردد ...

ولعل مفتاح السر إلى شخصيته أنه كان واقعياً (أو عملياً) إلى أبعد الحدود ، وعاطفياً (أو خيالياً) إلى حد محدود ... وكان المميز الأول له بين زعماء الحركة الوطنية أنه أقام من عقله ميزاناً بين سامى الخيال وواقع الحال ، فكان رجل الحق والحقائق فى وقت معاً . ولقد كان رحمه الله من أقرب الناس إلى قلبى وفكرى فى نضالنا الطويل المشترك فى الوفد ، وإنى لأشهد له شهادة صدق إنه وإن كان لم يكن للوفد عنواناً فقد كان للوفد ميزاناً .. فمن من مرة طوال حياته السياسية استبد به الحق المطلق وحده فجمح به إلى عالم من صنعه أو من صنع الخيال ، أو استبدت به الحقائق القاسية وحدها فنزلت به إلى الاستسلام للذل ، تسليماً بواقع الحال ..

كلا ، ما كان لأحمد ماهر ــ هذا الميزان البشرى الرائع ــ أن يفقد فى أية أزمة من الأزمات توازنه الداخلى ، أو وزنه الخارجى للأمور بل على الضد من ذلك فقد كانت الأزمات نفسها حافزاً مدهشاً لمقدرته الغريزية فى التغلب عليها . . . . ولما كانت الأزمات السياسية لم تنقطع فى مصر منذ أن وجدت لمصر قضية فقد كان دور أحمد ماهر فى خدمة قضية بلاده دوراً رئيساً ، وأن يكن فى كثير من الأحوال خفياً . .

ويحضرنى فى هذه المناسبة أننى وزميلى أحمد ماهر ذهبنا إلى لندن . بعد انقطاع المفاوضات مع المستر هندرسون لتحاول وصل ما انقطع وكان من حسن الطالع أن التقينا بجلالة ملك العراق العظيم المغفور له الملك فيصل ، فأعرب عن رغبته السامية فى تأييد وجهة النظر المصرية لدى الحكومة البريطانية ، وكان عطفه على القضية المصرية تمهيداً أنبل التمهيد لقضية الوحدة العربية ، ولما اجتمعنا بجلالته أوضحت له أدوار المفاوضات وما تخللها من صعوبات ، ودافعت عن موقف المفاوض المصرى دفاعاً حاراً ، وترك لى زميلى أحمد ماهر جرياً على سنته النبيلة مهمة الكلام راضياً لنفسه الدور المتواضع ــ وهو دور الصامت المؤمن على كلام غيره فالتفت إليه جلالة الملك فيصل وسأله سؤالاً عارضاً فتكلم أحمد ماهر ، وتكلم طويلاً . . . ولما هممنا بالخروج همس الملك فيصل فى أذنى قائلاً « لو لم يتكلم أحمد ماهر لحسبته رجلاً عادياً . . . ولقد بدا لى من حسن تقديره وطريقة تفكيره ما يجعلنى أنصحكم باتباع نصحه فى جميع مفاوضاتكم ، ومداولاتكم ، فهو رجل نزيه الرأى متزن التقدير » .

وما كان هذا التقدير الكريم ليدهشنى ، فقد كانت الصفة البارزة فى أحمد ماهر نزاهة تقديره ، ونزاهة شعوره ــ ولم تكن نزاهة يده إلا مظهراً خارجياً من مظاهر نزاهة قصده .

ولقد كان لهذا الاتزان الطبيعى فى خلق أحمد ماهر ، بين تفكيره وشعوره ، أثره الحاسم فى إقامة التوازن العادل فى ناحيتين جوهريتين من نواحى نشاطه السياسى : ــ

(فأولا) إنه كان يرعى التوازن الدقيق بين ما هو كائن وما يجب أن يكون . . ومن ثم كان أحمد ماهر من أكثر الناس اعتدالاً فى تفكيره السياسى أو العلمى ، ولو أنه بفضل ناحيته العاطفية كان من أكثر الناس حماسة فى تفكيره الوطنى .

(وثانياً) كان الفقيد من المصريين القلائل الذين يقيمون التوازن العادل بين تفكيره وتفكير غيره . . فكان يرى الحقائق من ناحيتها ، ويقدر الاتجاهات من وجهتها .

ولقد كانت لهذه الموهبة الفذة فى تقدير الرأيين المختلفين أثرها فى تطورات حياته السياسية ، دون أن تجلب عليه ضررها ، بل ولا خطرها .

فقد كانت مقدرته على تفهم رأى غيره من الأحزاب سبباً من أكبر أسباب ائتلافه مع الأحزاب المختلفة . . ولكنه وإن لم يكن متعصباً لرأيه ، فقد كان مؤمناً به .

ولأنه كان مؤمناً ، كان بعيداً عن التذبذب ، ولأنه لم يكن متعصباً كان بعيداً عن التحزب .

قلت إن أحمد ماهر كان بين السياسيين المصريين واقعياً أكثر منه خيالياً ، وفى ذلك ما يعلل أنه كان فى معاملته لأصدقائه ولخصومه طبيعياً ، لا يصانع ولا يتصنع ، ولا يترفع ولا يتواضع — ومن عجب أنك حين تلقاه لأول وهلة لا تبدو لك سيماء زعامته ، ولا حتى مظاهر وطنيته — فهو يكره الظهور والتظاهر ، وإذا تحمس — وقلما يتحمس ففى غير فورة ، وإذا ثار — وقلما يثور — ففى غير ثورة — كل ما يعنيه إذا خطب أن يهز المشاعر ، دون أن يبالى إذا اهتزت أو لم تهتز له المنابر .

وإذا تحدث حديثاً عادياً فحديث المحقق ، لا المنمق ، وكل ما يدلك على النار التى تتأجج فى صدره — إذا كان الموضوع من الموضوعات التى تثير كوامن صدره — هو احمرار مفاجىء يبدو على جبينه وأساريره فيكشف عن سره ، أو ابتسامة خلابة تلوح بين آونة وأخرى على شفته ، فينعكس بريقها على عينيه .

ومع أن الناحية الواقعية كانت هى الغالبة فى أحمد ماهر بالقياس إلى الناحية العاطفية أو الخيالية ، فقد كان من حظ مصر أن أحمد ماهر لم يكن واقعياً فحسب ،

أو عملياً فحسب ، بل كان الخيال الوطنى الرائع يساوره ، وكثيراً ما يحاوره ، فيرتفع برأسه إلى العلا مع إبقاء قدميه ثابتتين على الأرض ، وبهذا وحده تجردت وطنية أحمد ماهر من الناحية الواقعية الجامدة ، وتجلت فى أروع صور الوطنية الروحية المجاهدة .

بقيت ناحية أخيرة من أحمد ماهر ، هى التى جلبت له وعليه ما جلبت من خير ومن شر ــ ولرب بعض الشر خير من بعض الخير ــ وأعنى بهذه الناحية جرأته الهائلة ــ أو جرأته القاتلة ــ وقد كانت وياللأسف قاتلة له ــ مثلها مثل كل فضيلة عزيزة فى مطلبها ، لا تسلم ولا تعظم إذا لم يرق على جوانبها ، دم صاحبها . . .

أحمد ماهر الشجاع الذى أماتته شجاعته ، هو هو بعينه أحمد ماهر الشجاع الذى أحيتنا شجاعته ، وهو هو أحمد ماهر الوطنى الصميم ، وأحمد ماهر الصديق الحميم ، وأحمد ماهر الخصم الكريم ، الذى فقدناه فى وقت يفتقد فيه الرجال ، فإذا لم يكتب لنا فى سبيل النضال عن وطننا ما كتب له من شرف القتل ، فليكتب لنا على الأقل مثله شرف القتال . . . . .

أيها السادة :

لقد مات سعد ، ومات أحمد ماهر ، ولكن مصر الخالدة حية فى الموتى من أبنائها ، كما هى حية فى المجاهدين من أحيائها .

* * *



الجـــلاء :

هل هى مسألة عسكرية أم سياسية ؟ (١)

عندما كان مكرم وزيرا للمالية النقراشى واستحث البريطانيين الجلاء من القاهرة والاسكندرية ، ذلك أثر عليه أثناء تقديمه الميزانية المصرية إلى البرلمان فى يوليو سنة ١٩٤٥ بأن لم يتم ادراج أية اعتمادات فى الموازنة لبناء الثكنات للقوات البريطانية فى مدن القناة . وكان هذا القول تحديا للمعاهدة التى تشترط من أجل جلاء القوات البريطانية من المدن المصرية إلى منطقة القناة أن تقوم الحكومة المصرية أولاً بجعل منطقة القناة صالحة لإقامة تلك القوات .

كان مكرم عبيد يرى أن الاحتلال لا يصح أن يعتبر مسألة ضرورة عسكرية بالمعنى المقصود منها . . وذلك للأسباب الآتية : ـــ

أولاً : من الناحية الدولية والسياسية : ـــ

ليس من المستساغ عقلاً ولا من المشاهد فعلاً أن تحتل قوة عسكرية أجنبية بلداً ما ـــ مهما تكن صورة هذا الاحتلال ـــ إلا فى الأحوال الآتية : ـــ

أ ـــ أن يكون البلد المحتل فى حالة حرب من الدول الأجنبية .

ب ـــ أو أن يكون قد حاقت به الهزيمة أثر الحرب .

جـ ـــ أو أن يكون خاضعاً لسيادة الأجنبى أو نفوذه .

(١) الكتلة : ٢٧ أكتوبر ١٩٤٥

وفيما عدا هذه الأحوال ، ليس ثمة أى مبرر عسكرى يمنع جلاء الجيوش الأجنبية عن بلد معترف باستقلاله . « أما القول بأن استقلالنا مقيد بقيود تضمنها المعاهدة المصرية الانجليزية فإن مصر لم ترتض هذه القيود إلا لأجل محدود ، ولقد انتهى هذا الأجل بانتهاء موعده المنصوص عليه فى المعاهدة وبانتهاء الظروف التى أدت إليه ثم بتغيير الظروف التى استحدثت عليه » .

ثانياً : من ناحية ميثاق سان فرانسيسكو : ـــ

لم يعد مفهوماً فى ظل أحكام هذا الميثاق أن تشترك دولتان فى توقيعه أو الانتفاع بضماناته ، ثم تظل احداهما محتلة احتلالاً عسكرياً بقوات أخرى .

ثالثاً : من الناحية الحربية ذاتها : ـــ

ما هى الحكمة العسكرية التى تقتضى إذلال مصر ببقاء قوة أجنبية قوامها عشرة آلاف عسكرى فى منطقة قنال السويس ، أو أية بقعة من بقاعها ؟ وما قيمة تلك النقطة العسكرية ، من الناحية العسكرية . . إلا أن تظل رمزاً للعنت والقهر ؟

رابعاً : من ناحية المعاهدة المصرية الإنجليزية :

لقد نصت المعاهدة على وجوب الجلاء عن المدن المصرية إلى منطقة القنال فى ظرف ثمانى سنوات ، ولكن هذه الفترة مرت دون تنفيذ حكم المادة ، فسقط الحكم والحكمة معا . . ولم يبق لدى الطرفين سبيل إلا أن يعودا فوراً ومنذ الآن إلى المفاوضة فى مسألة الجلاء التى هى من المعاهدة بمثابة الروح من الجسد ، وفى المسألة المصرية بأكملها التى أصبحت مطروحة على بساط البحث وهى المعاهدة أساساً .

* * *



فلسطين ١٩٤٥(١)

من الخطأ أن يظن الناس أن الوحدة العربية هى مجرد وحدة جنسية أو سياسية إنما هى أولاً وأخيراً وحده نفسية توحدت فيها الأحاسيس والنفوس فى مثل أعلى هى الحرية ، والحرية لا تعنى مجرد التمرد من القيود الاستعمارية ، بل تعنى كذلك التحرر من القيود المحلية التى تجعلنا نعتز بذواتنا قبل أن نعتز بأخواننا . . إننا نكره كل تعصب جنسى أو دينى ، فلسنا خصوما لأخواننا اليهود بل نحن خصوم كل فكرة استعمارية وان سميت بالصهيونية ، إذ كان من حق اليهود أن يستوطنوا فلسطين لأنهم سكنوها فى ألفين أو ثلاثة آلاف من الأعوام ، فما أحراهم إذا صح هذا القياس ــ أن يطلبوا فى مصر وطناً قومياً فقد سكنوها على عهد يوسف الصديق قبل أن يستوطنوا فلسطين .

أصدرت الكتلة عدداً خاصاً بمناسبة ذكرى وعد بلفور بعنوان (قضية فلسطين) فى ٢ نوفمبر ١٩٤٧ ، وكان مكرم عبيد (وهو وزير المالية فى وزارة النقراشى) أول وزير مسئول يدلى بيانا رسميا يحذر فيه وينذر فيه بصريح العبارة من أهداف الصناعة اليهودية والخطر الذى تبدد فيه المحاولات الصهيونية أسواق

* خطاب مكرم عبيد فى حفلة تكريم لوفد فلسطين بنادى الكتلة الوفدية ١٩ ديسمبر ١٩٤٥ .

الشرق العربي لاعترافها بمنتجات الصناعة اليهودية مما يؤثر على كيان العرب الاقتصادى ليس فى فلسطين وحدها بل فى جميع البلاد العربية وفى مصر على وجه أخص. انظر: الكتلة ١٨ مايو ١٩٤٥ نقلاً عن جريدة (الدفاع) بفلسطين فى مقالها الافتتاحى بعنوان منافسة شديدة.

وأيد مكرم عبيد الخطوة الخاصة بتكوين شركة عقارية هدفها النهائى إنقاذ الأراضى الفلسطينية من قبضة اليهود، وفى مجال تنفيذ هذا المشروع الحيوى الهام قررت الجامعة العربية الوليدة تشكيل لجنة برئاسة مكرم عبيد لدراسة واتخاذ التدابير للوصول إلى أهداف تلك الشركة، ومن ثم بدأ رئيس الكتلة فى مشاورة باقى الأعضاء الذين توصلوا إلى اتفاق بخصوص فتح باب الاكتتاب بمبلغ مليون جنيه بهدف إنشاء بنك عقارى زراعى لتحقيق عدة أهداف أهمها: —

أ — مساعدة عرب فلسطين فى إنقاذ أراضيهم.

ب — مواجهة خطر تزايد معدلات هجرة اليهود إلى فلسطين.

جـ — تقديم الأموال لمساعدة عرب فلسطين للوقوف فى وجه سياسة التهويد.

د — إذكاء روح التعاون العربى والمسارعة بتقديم كافة أنواع التبرعات والخبرة لمساعدة الفلاح الفلسطينى على التمسك بأرضه.

هـ — استصلاح الأراضى البور وزراعة الأرض الصالحة للزراعة.

و — وأخيراً إمداد الفلاح فى فلسطين بالبذور وأدوات الزراعة والسلف(*).

وقد ذكر مكرم عبيد أن الشركة جعلت من أهدافها أيضاً شراء الأراضى عند الضرورة ثم بيعها بعد ذلك للفلاحين وأحياناً تقوم بتأجيرها لهم بأقساط ميسرة مع الاهتمام بنشر التعليم الزراعى.

أما بخصوص وسائل الكتلة التى اقترحتها للقضاء على اليهود فقد انحصرت فيما يلى: —

١ — انشاء مصانع للذخيرة والأسلحة.

٢ — بث روح الجندية بين كافة الطبقات.

---

* انظر الكتلة: ١٩٤٦/٣/٢٩

أيضاً اهتمت الكتلة بالتنديد بالاستعمار وكشف دوره الواضح فى مساندة ودعم اسرائيل وقد عبر عن ذلك مكرم عبيد بقوله « لقد بدأ الاستعمار فينا بمحاولة التفريق وها هو ذا اليوم يتدرج من التفريق إلى التمزيق ثم عرج بعد ذلك على ذكر وسائل تلك القضية الهامة بقوله « فيا شعوب العرب الكرام هل تريدون العلاج حاسماً لهذا التمزيق ؟ إذن فليتعبر كل بلد منكم انه هو الوطن الفلسطيني الشقيق ولتقاسم فلسطين أحزانها جراحاً لا عويلاً ولا نواحاً » .

* * *



السياسة والقانون*

حضرات الزملاء :

أرى من واجبى أن أشكر لزميلنا المحترم الأستاذ النقيب هذه الدعوة الكريمة التى أتاحت لنا نحن المحامين ورجال القانون إذ نستمع إلى صوت السياسة فى حرم القانون بيد أنى إذا ما فرقت بين السياسة والقانون ، فانا هو تفريق بلا مفرق ، أسجل فيه الأمر الواقع دون أن أقره . . . إذ لو أن السياسة هو بعينه حرم القانون . . . بل انى لأسائكلم هل السياسه فى أسمى معانيها إلا شريعة للتعامل بين الدول ـ نصاً وتقليداً ـ شأنها فى ذلك شأن كل قانون عادى اشترع للتعامل بين الأفراد واستمد أحكامه من النصوص والتقاليد فى وقت معا .

ذلكم ولا ريب هو الحق النظرى المطلق ، ولكنه مع الأسف ليس هو الحق العملى المحقق . . . فلقد أسىء تطبيق السياسة بين الدول حتى أصبحت أوضاعها أبعد ما تكون عن أوضاع القانون بل أصبحت ميزتها وكل قوتها ، فى الاعتداء والتحايل على النصوص القانونية والتقاليد الوضعية وقد ترتب على ذلك أن السياسة لم تتورع فى أى عصر من العصور عن أن تواجه الناس فى غير ما حياء ، إما بالقوة

* النص الكامل للمحاضره التى القاها يوم ١٣ ديسمبر ١٩٤٦ بنادى المحامين الوطنيين .

وعيداً ، وإما بها ناراً وحديداً ، حتى أصبحت القوة بين الأمم هى التى تتحكم ، فتحتكم . . .

نعم إن القانون هو أيضاً تحميه القوة الفعلية آخر الأمر إذا ما انتهكت عدالته . . ولكن أين هذا من السياسة التى تحميها القوة بداية ونهاية لأعراض قد لا تمت إلى العدالة بسبب بل إنها تقاوم العدالة باسم العدالة معتمدة فى نهاية الأمر على القوة ، حتى ولو بدت للناس فى ثوب من السبك والحيلة ، وظناً منها أن ضحاياها قد يخدعون عن أنيابها ، بلعابها .

السياسة والقوة

وإذا ما قيل إن السياسة كما ألفها الناس لا تعدو مجرد المهارة أو التفنين فى الحيلة وإنها إذ تستجد الحيلة ، تستبعد القوة . .

فإن الجواب على ذلك هو أن الحيلة أنجح الحيلة فى السياسة الدولية ليست إلا مظهراً من مظاهر القوة المادية المقنعة . . . حتى لكأنها تشتق من الحول دون الحيلة ، فتحتمى ظهرها بالقوة إذا ما فشلت الوسيلة .

النص الكامل للمحاضرة التى القاها يوم ١٣ ديسمبر ١٩٤٦ بنادى المحامين الوطنيين .

تلكم هى السياسة حتى الآن ــ سياسة القوة المادية أولًا وآخرا . . وهى فى وضعها هذا تشبه القانون فى وضعه الأول ، فى عصور الهمجية الأولى ، حين كان قانون التعامل بين الأفراد هو قانون الفأس والبلطة . .

نعم إن الانسانية ، تفضل الدين وما أدى إليه من تغليب الغرائز الإنسانية فى الإنسان على غرائزه الوحشية قد خطت خطوات تدريجية فى سبيل إيثار القانون على القوة بين الأفراد ، حتى أصبح القانون الذى يحمى الأفراد جزءاً لا يتجزأ من نظام الحكم فى جميع الأمم المتمدنة ، وأصبح العدل فيها أساساً للملك .

نعم كان هذا شأن القانون بين الأفراد ولكن السياسة ــ أو نظام التعامل بين

الأمم لا تزال مع الأسف غير خاضعة لقانون إلا القانون الذى ترسمه فى عصورها الأولى وهى الذى أسميته مجوزاً بقانون البلطة . وما هو القانون فى شىء إلا إنه يبدأ من حيث ينتهى القانون . . أى أنه يبدأ بالقوة وينتهى إلى القوة . . أو قل إنه يبدأ بالسياسة وهى القوة المقنعة ، وتنتهى إلى الحرب وهو القوة المروعة .

انظروا إلى الحرب الأخيرة . . . فقد قيل إنها حرب شهرت لتغليب الإنسانية على الوحشية والديمقراطية على الدكتاتورية . . . ولكن ما هى هذه الإنسانية التى لا تسود إلا أن تقتل بنى الإنسان من الرجال والنساء والأطفال وما هى هذه الديمقراطية التى لا تنتصر إلا حين نتحرر ؟؟

لا ، لا ، دعونا من الضحك على عقولنا ، حتى لا ننخدع نحن البشر عن ميولنا ، ولنتعرف بأن القانون السائد بين الأمم هو القوة الوحشية بل هو وربك وحشية أفظع التى تسندها إلى الوحوش . . .

فالوحشية فى الوحوش تفترس إذا ما جاعت ، بينما الإنسانية فى الإنسان تفترس إذا ما طمعت هذه إذن هى السياسة ، وهذا (قانونها) . . . ولست أنكر أن الأمم قد حاولت فى العصور الأخيرة أن تشرع للتعامل بينها قانوناً دولياً على نمط القانون بين الأفراد ، ولكن كل هذه المحاولات القانونية لتنسيق الأنظمة الدولية قد انتهت إلى فشل ذريع فى الحرب الأخيرة كما رأينا إذ لم يعبا أحد بقانون أو عرف ، أو موضع دولى ، وانتهى الأمر إلى قتال زفى وحشيته كل قتال . . .

ولكن من حسن الطالع أن الإنسان إذ يرتكب الفعل ، لا يلبث أن يحسن فى ضميره ورد الفعل . . ومن ثم كان للحرب الأخيرة وفظائعها أثرها الجارح الدامى فى ضمير الإنسانية المعذبة فثارت ثورتها لكى تضع للسياسة قانوناً على أحكامه الأمم جميعاً ووضعت بالفعل قانوناً أسمته ميثاق سان فرانسسكو أو ميثاق هيئة الأمم المتحدة كما نظمت هيئة تنفيذية وأخرى قضائية لتشرف على تنفيذ هذا الميثاق وتطبيقه . . . فلنؤمل على أية حال خيراً ، دون أن يخدعنا الأمل عن العمل . . .

أيها السادة

لعلكم تتساءلون ، ما هى الصلة المباشرة بين السياسة وقانونها ــ أو انعدام قانونها وبين موضوع المعاهدة المصرية التى شرفتمونى بإلقاء محاضرة فيه . . والواقع أن هناك صلة أوثق الصلة ، بل كل الصلة ، بين السياسة ومشروع المعاهدة أو بين سياسة القوة التى لا تزال حليفتنا فى مفاوضاتها الأخيرة معنا متأثرة بها أو منقادة إليها وبين سياسة الحق التى نؤمن بها ونسعى إلى تحقيقها . . . ومن الخطأ أن نتجاهل الحقيقه المرة الواقعة وهى أن الحرب لا تزال قائمة بين الوطنية والاستعمار ، فما الاستعمار إلا حرب ضد وطنية الوطنيين وحرية الأحرار . . .

ولقد تطور الاستعمار جنباً إلى جنب مع السياسة . . . فبعد أن كان فى مراحله الأولى يمثل القوة السافرة التى تستمر بطريق الفتح والتملك ، تطور فى العصور الحديثة من التملك إلى النفوذ ، أو من القوة السافرة إلى القوة المقنعة . . . فبدأ أولاً باتخاذ شكل الحماية ولما أن ثقلت الحماية على كرامة البلاد المحمية تحول إلى مناطق نفوذ .

ولبسط هذا النفوذ على مناطق النفوذ طريقان أساسيان . . إما طريق الأمر الواقع ، كما نشاهده فى نفوذ روسيا على بعض دول أوروبا الشرقية ، وإما طريق معاهدات التحالف وهو الطريق الذى اختطته انجلترا مع بعض بلاد الشرق الأوسط ومنها مصر . . وليس التحالف فى ذاته عيباً إذا تجرد من القيود التى تجعل منه سبيلاً إلى بسط نفوذ دولة كبيرة على دولة صغيرة .

وما بى من حاجة إلى تبيان أن بريطانيا فى علاقاتها معنا قد حاولت بسط نفوذها على مصر من طريق التدريج الذى أشرت إليه فأعلنت أولاً الحماية على مصر ولما لم تقبلها بالثورة عليها استعاضت عنها بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فلما لم يرتضه الشعب فى مجموعه لجأت إلى طريق المعاهدات حتى انتهت معنا إلى معاهده سنة ١٩٣٦ التى ارتضتها الجبهة الوطنية ثمناً للاعتراف باستقلالنا ووضعنا الدولى ولإلغاء الامتيازات الأجنبية . . . وها نحن إلا أن بعد مضى عشر سنوات بلغنا فيها

المرحلة الحاسمة من تطورنا الوطنى ــ أصبحنا لا نرتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ التى اعتبرناها ملغاة ولا مشروع المعاهدة الحالى ولا أية معاهدة تحتفظ فيها بريطانيا بنفوذها العسكرى أو السياسى فى بلادنا فما كان لنا وقد استكملنا رجولتنا إلا أن نستكمل استقلالنا وحريتنا ، بما يتفق مع وضعنا الوطنى والدولى فى وقت معا .

أساس الخلاف فى المفاوضات الحاضرة

ولكى نتفهم الموقف الحالى فى المفاوضات على حقيقته ــ يجدر بى أن أبين قبل الدخول فى تفصيلات الخلاف على المواد المختلفة ــ أن أساس الخلاف بين الطرفين المصرى والبريطانى هو التعارض بين فكرتين أساسيتين . فان مصر ــ وإذا قلنا مصر فقد قلت السودان ــ تتمسك باستقلالها كاملاً ــ شكلاً وفعلاً ــ وبريطانيا تتمسك بنفوذها ، فعلاً فحسب بل شكلاً أيضاً فتصر على تسجيل هذا النفوذ فى نصوص وضعتها للمعاهدة . وفى عبارة أخرى فاننا وقد ذقنا الأمرين من الاكتفاء بالشكل دون الفعل ــ حتى كاد الفعل يضيع الشكل ــ لم نعد نرتضى أو نستسيغ أى قيد فعلى أو شكلى على استقلالنا فى حين أن بريطانيا تريد أن تحتفظ بنفوذها شكلاً وفعلاً لأنها قد تعلمت فى مدرسة الاستعمار أن الشكل والفعل يتمشيان جنباً إلى جنب ، فلا نفوذ استعمارى فى نظرها إذا لم تحتفظ بالشكل احتفاظها بالفعل : كما أنه لا استقلال حقيقى فى نظرنا إذا لم يجمع بين العنصرين الأساسيين من الشكل والفعل فى وقت واحد .

ومن هذا ترون أن الهوة لا تزال فسيحة بيننا ، فإذا لم تعدل بريطانيا عن موقفها فلا معاهدة بيننا : وإذا ما قبل البريطانيون أن يعقدوا معاهدة بين الحكومتين رغم أنف الشعب المصرى فإنهم لم يكسبوا إلا معاهدة ، ولكنهم لن يكسبوا منها عهداً ، ولا وداً :

سد الفراغ ؟

ولقد تكسفت النوايا البريطانية فى المفاوضات الأخيرة ، بحيث أصبحت واضحه لكل راء . إلا إذا لم يشأ أن يرى . . . فهى تريد لنفوذها أن يبقى وأن يطول ، ومن ثم جعلت المعاهد لعشرين سنة وتريد لنفوذها أن يظل مبسوطاً فى أوقات السلم فلا يكون مقصوراً على الحرب ، ومن ثم خلقت مجلس الدفاع المشترك للنظر فى شئون دفاعها فى جميع أوقات السلم ، فضلاً عن أوقات خطر الحرب فإذا ما نشبت الحرب شركناها بالجهد والدم ــ كل ذلك فى سبيل جلاء لن يتم إلا بعد ثلاث سنوات إذا تم . . فإذا تم ، ظل نفوذها بل ظلت حمايتها مبسوطة علينا بتخويلها حق النظر فى شئون دفاعنا براً وبحراً وجواً . وهو وضع يقتضى منا وقت السلم عتاداً ، ورجالاً ، ومالاً . . . تم دماراً وتضحية إذا ما أصبح الدفاع قتلا ؟؟

نخلص مما تقدم أن الانجليز كانوا صريحين جد الصراح معنا فى استبقاء نفوذهم على بلادنا وإذا كان هناك مأخذ يؤخذ علينا فهو أن البعض منا تنقصهم الصراحة مع أنفسهم كما تنقصهم مع غيرهم وما قضى بحاجة إلى نصوص المعاهدة الحالية بعد أن أعلنت الحكومة البريطانية مذكرتها الإيضاحية لها ، فأعلن المستر بيفن وزير خارجية بريطانية صراحة فى مجلس النواب البريطانى أن بريطانيا تصر على سد الفراغ فى مصر وتحتفظ به فى كل معاهدة تعقدها مع مصر وما هو سد الفراغ أيها السادة ، إلا الاستعاضة عن نفوذ بنفوذ من مثله ؟؟ أو سد الفراغ الذى يخلو ، بالوضع الجديد الذى يروق لهم ويحلو؟؟ هذه هى المعاهدة الجديدة فى مبدئها . . وفى المبدأ ما يغنى عن التحليل والتفصيل . . . فاذا ما أضفته إلى هذا التفسير الصريح لمبدأ التحالف مع مصر كما جاء على لسان وزير الخارجية البريطانية ، إلى التفسير الأصلح الذى جاء على لسان المستر اتلى ورئيس الوزارة البريطانية فيما يتعلق بالسودان أدركت كم نحن نخدع أنفسنا إذ نقبل مشروع هذه المعاهدة ، أو نحاول أن نؤوله لكى نقبله على زعم أنه يحقق لنا استقلالنا كاملاً فى حين أنه يبسط علينا النفوذ البريطانى كاملاً وعاجلاً .

المعاهدة والمواثيق السابقة عليها

حضرات السادة . . .

ليس يجدى أن نبحث المعاهدة على ضوء نصوصها أو ملابساتها الحاضرة . . فما الحاضر إلا مرحلة متممة للماضى ، ولن يلبث حتى يصبح هو الماضى لحاضر يليه ، ويستوحيه . . وهكذا دواليك فلا مندوحة لنا إذ من أن يرجع للماضى لكى نتفهم الحاضر . ولما كانت المعاهدة المعروفة قد سبقتها مواثيق أخرى فيجمل بنا أن نلقى نظره عامة على هذه المواثيق وما سبقها من نصوص ونستجلى الأغراض الحقيقة التى ترمى إليها بريطانيا فى مصر ، مهما تكن الضيغ المختلفة التى صيغت أو مقت بها ولقد حاولت بريطانيا أن تخلع على احتلالها العسكرى ونفوذها السياسى فى مصر ثوب القانون فبدأ بالحماية السافرة وتدرجت منها إلى الخطوات التالية . . . وفيما يلى تلخيص إجمالى للمراحل المذكورة ونصوصها وسيتبين لكم أن ــ بعد الموازنة والمقارنة ــ أن مشروع المعاهدة الحالى يرجع بنا إلى الوراء فى جوهره ، مهما يكن من مظهره . .

(فأولاً) إعلان الحماية : أعلنت بريطانيا الحماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ بعد إعلان الأحكام العرفية البريطانية على مصر فى ٢ نوفمبر وكان ذلك عقب أن أعلنت انجلترا الحرب على تركيا ، ولعله من المفيد أن أتلو على حضراتكم النص الرسمى الذى أعلنت به هذه الحماية المشؤومة وفيما يلى هذا النص حرفياً . . .

(يعلن ناظر الخارجية لدى حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر إلى حالة الحرب التى سببها تركيا ، فقد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية . . وبذلك قد زالت سيادة تركيا عن مصر ، وستتخذ حكومة جلالته لكل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها) .

انتهزت انجلترا إذ فرصه الحرب العالمية فاتخذت منها ذريعة ، وخديعة ، لإعلان الحماية على مصر وقد قاوم المصريون هذه الحماية الظالمة منذ إعلانها فاعتقلت السلطة العسكرية البريطانية الكثيرين من رجال الحزب الوطنى والشبان الوطنيين ، ونفت بعضهم إلى مالطة ثم عطلت الكثير من الصحف أو وضعتها

تحت الرقابة — ورغم ذلك أو بسبب ذلك لم تزدنا الحماية إلا نفوراً وسخطاً فنادى المصريون ببطلانها ، وكان قادة الرأى منهم يبنون هذا البطلان على أساس قانونى سليم : هو أن الحماية لا تكون قانونية إذا لم يقبلها الطرفان فى صورة ميثاق يبرم بين حكومتين إحداهما تكل للأخرى التصرف فى بعض حقوقها الداخلية والخارجية مقابل قيامها بالدفاع عنها ضد الاعتداء الداخلى أو الخارجى الذى قد تتعرض له . . . ولما كانت الحماية التى أعلنتها بريطانيا قد صدرت من جانب واحد ولم تكن مبنية على رضاء الحامى والمحمى فهى إذن حماية باطلة قانوناً — أى أنها إجراء باطل حتى من ناحية منطق الاستعمار ، إذا كان للاستعمار منطق غير القوة .

الثورة المصرية

ولكن الشعب المصرى فى مجموعه لم يكن يعنى بالوضع القانونى بقدر ما عناه وأضناه الوضع الوطنى ، فقد أحس المذلة كل المذلة فى إخضاعه للاستعمار البريطانى فى الوقت الذى لم يكن يطبق فيه مجرد نظام غير قانونى من الاحتلال الأجنبى ، ومن ثم لم تكد الحرب تضع أوزارها حتى هبت الأمة المصرية ثائرة لكرامتها ، وحريتها ، وكان إقدام المستعمرين على إعلان الحماية البريطانية هو الشرر الذى ألهب الثورة المصرية هذه الثورة المصرية ما هى ، ولكن لو أن عرفت ما هى ، لما كانت الثورة ثورة . . . وأؤكد لحضراتكم — أو للشبان منكم — أننا نحن الذين عاصرنا هذه الثورة كنا نشهدها — وكان كل منا بما أوتى من إحساس يتعدها ، دون أن يكون له سلطان على النار المشبوبة فى نفسه إلا أن يذكيها . . فاذا ما همد الإحساس فى نفسه راح الإحساس العام يغذيها . . . نعم فقد كانت قوة تضاءلت أمامها كل قوة . . تلك التى استمدها المصريون من آبائهم وأبنائهم فى وقت معا . . . فقد كانوا يستمدون وحى الثورة من الماضى وقد بناه آباؤهم مجداً ، ومن الحاضر وقد احتقره شهداؤهم لحدا . .

ولكنى لست أشيد بالثورة هنا لمجرد مغزاها الوطنى المجيد ، بل لأنها عنصر من عناصر بحثنا القانونى . . فإن القانون الدولى يعترف بأن صوت الشعب قد يسمع إما من طريق الحكومة القائمة وإما عن طريق الثورة الإجماعية التى يرفع فيها الشعب صوته عالياً دوياً ، بالطريق المباشر غير عابىء بالأنظمة الحاكمة أو المتحكمة .

ولقد كان أول من استمع هذا الصوت الثائر ، والمباشر ، وحسب له جد الحساب ، بعد بحث واستقراء للدوافع والأسباب ، هو الطرف البريطانى نفسه الذى نادى بإرسال بعثة من اللورد ملنر وبعض رجال السياسة البريطانيين (لتحقيق أسباب الاضطراب فى مصر) — على حد تعبيرهم — وكان للمصريين موقف رائع منها ، كما تعرفون ، جعلها تقول فى تقريرها بصريح اللفظ (لقد استنتجنا حال وصولنا أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع إلى النظام الذى كان متبعاً من قبل ولاباستيقاء الحماية التى صارت عنوان الاستعباد فى أذهان المصريين) .

تقرير ملنـــر

كانت الخطوة الأولى إذن التى خطتها إنجلترا بعد إعلان الحماية من جانبها ، وإعلان الثورة من جانبنا ، أنها حاولت أن تجد حلاً لهذا الموقف الخطير الذى كاد يودى بمكانتها وبسمعتها فى مصر وفى الشرق عامة . . فألفت كما قلنا لجنة ملنر التى وصفتها بأنها (لجنة خصوصية منتدبة لمصر) وأعطتها تفوضاً هذا نصه . .

(تحقيق أسباب الاضطرابات التى حدثت أخيراً فى القطر المصرى وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة فى تلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامى الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب السلام واليسر والرفاهية فيها ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتى فيها توسيعاً دائم التقدم والترقى ، ولحماية المصالح الأجنبية) .

كانت هذه مهمة اللجنة ، وقد حضرت فعلاً إلى مصر ، فقاطعتها الأمة مقاطعة إجماعية ، محيلة إياها على وفدها الموكل بقضيتها وعلى زعيم نهضتنا . . . سعد زغلول . .

بيد أن الذى يعنينا هنا هو التقرير الذى رفعته هذه اللجنة إلى اللورد كرزون وزير الخارجية البريطانية إذ ذاك وسجلت فيه تفصيلاً الرأى الذى انتهت إليه . . . وسنرى أنه هو الأساس الذى استقرت عليه السياسة البريطانية حيال مصر — منذ ذلك الحين حتى الآن — سواء فى تصريحاتها أو فى مفاوضاتها . . فى كثير من التنميق والتنسيق بطبيعة الحال . . معنية قبل كل شىء بالطلاء الخارجى . . وما أدرانا . .

بل لقد شاء الله فأدرانا . . ما هو الطلاء الخارجي . . فما من طلاء . . . يغني عن جلاء . . .

وإلى حضراتكم النص الحرفي لما جاء في تقرير لجنة ملنر ــ كما رفعته إلى الحكومة البريطانية ــ فرغم أنه قدم في سنة ١٩٢٠ إلا أنه يفتح أعيننا لما قد قدم لنا في سنة ١٩٤٦ . .

وفيما يلي بعض ما جاء فيه . . .

(وقد استنتجنا حال وصولنا أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بالرجوع إلى النظام الذي كان متبعاً قبل الحرب ، ولا بإصلاح إداري محض بل لابد من تغيير جوهري يناسب الأحوال الجديدة ولكن الهياج الذي ثار على (الحماية) زاد الصعوبة في إيجاد سياسة يقبل بها المصريون وتصان بها المصالح البريطانية . فان كلمة (الحماية) صارت عنوان الاستعباد في أذهان المصريين . وأصروا على أن معناها هو المعنى الذي فهموه لها فعاد الجدال في هذا الموضوع ضرباً من العبث واتضح لنا والحالة هذه أنه لا يمكن أن نصل إلى تسوية بالاتفاق ما لم تتخذ محطة أخرى .

ومن حسن الحظ وجدنا أن المحادثات غير الرسمية التي دارت بيننا وبين أناس من أقطاب مصر تقوى الأمل أن تسوية مثل هذه ليست مما يستحيل الوصول إليه على مبادىء جديدة فقد اتفقت كلمتهم على أنهم يرفضون كل حالة سياسية منحطة توجبها عليهم الحكومة البريطانية ولكنهم يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد بين الفريقين باختيارهما تقرر استقلال مصر وتنيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التي تراد من الحماية بالمعنى الذي نفهمه به نحن ، أكثر عملنا بعد ذلك في محض هذا الأمر الذي حسبناه محتملاً . وكان غرضنا دائماً أن نجد قاعدة لمحالفة توضع فوق كل المجادلات على الألفاظ والعبارات وتكون الحد الوحيد النهائي للعلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر .

إلى أن قال . . .

(أما المصالح البريطانية الجوهرية فهي أن المواصلات الامبراطورية العظيمة التي تخترق الأراضي المصرية يجب ألا تهدد بخطر سواء كان باضطرابات داخلية أو

باعتداء أجنبي وأن تكون ميسورة فى زمن الحرب وللأغراض الضرورية فى زمن السلم وألا تعود إلى مصر منافسة الدول التى نتنافس على التفوق فيها . وأخيراً ألا تجرى مصر المستقلة على سياسة خارجية تكون معابة للإمبراطورية البريطانية مجحفة بها .

إلى أن قال . . .

فالوقت ملائم لا قرار علاقات بريطانيا العظمى ومصر على قاعدة موافقة دائمة وهى قاعدة المعاهدة التى تقرر لمصر استقلالها وتضمن لبريطانيا العظمى مصالحها الجوهرية .

ومزية ذلك لبريطانيا العظمى فلأنه يحدد مصالحها تحديداً واضحاً ويقرها فى معاهدة يقبلها المصريون فلا ينازع فيها منازع بعد ذلك ، وأما لمصر فلأنه ينيلها ضمان بريطانيا العظمى سلامتها وإستقلالها ونصيحتنا لحكومة جلالة الملك هى أن تشرع بلا إبطاء زائد فى مفاوضة الحكومة المصرية لعقد معاهدة على المبادىء التى حبذناها ، وعندنا أن أضاعة هذه الفرصة مصيبة عظيمة .

أيها السادة :

إذا كنت قد عينت بنقل هذه الفقرات بنصها من تقرير لجنة ملنر فلا أرست لبريطانيا الأسس التى سارت عليها حتى الآن فى سياستها وفى مفاوضاتها ، مع مصر . فقد اقترحت اللجنة على الحكومة البريطانية المقترحات التالية :

أولاً ــ أن تستبدل بالحماية معاهدة تعقدها مع مصر

ثانياً ــ أن تتضمن المعاهدة نصوصاً أو اشتراطات هى ــ على حد تعبير اللورد ملنر (كل التأمينات والضمانات التى تراد من الحماية بالمعنى الذى نفهمها به نحن)

ثالثاً : ــ أن تكون هذه الضمانات متعلقة بالمسائل الآتية : ــ

أ ــ حماية المواصلات البريطانية فى مصر فى أوقات السلم .

ب ــ استبقاء الاحتلال أو ما يعادله من نفوذ عسكرى .

جـ ــ الدفاع ضد الاعتداء الأجنبى .

د ــ مطابقة السياسة المصرية الخارجية لسياسة الامبراطورية البريطانية .

وسنرى فى المشاريع التالية هذه الضمانات التى تحرص عليها بريطانيا قد نص عليها فى مختلف المواثيق والمعاهدات التى نالت تقدير لجنة ملنر ، وأن الروح السائدة حتى الآن فى المفاوضات الأخيرة هى التى تستوحى من هذا التقرير ومن هذه الضمانات .

وفيما يلى نظرة إجمالية إلى مختلف المواثيق والمعاهدات التى أعقبت تقرير ملنر . . .

المشروعات التالية لتقرير ملنر

١ ـ مشروع معاهدة كرزون (سنة ١٩٢١)

تضمن هذا المشروع :

١ ـ حماية المواصلات الامبراطورية ـ باستبقاء القوات البريطانية فى أى مكان ولأى زمان يحددان من آونة لأخرى ـ وتخويل بريطانيا حق المرور بمختلف قواتها فى مصر ـ ومنحها مالها من التسهيلات لإحراز الثكنات وميادين التموين ، والمطارات والترسانات الحربية واستعمال الموانى وتعيين الضباط الأجانب .

٢ ـ تعهد الحكومة المصرية بألا تعقد اتفاقات سياسية مع دولة أجنبية دون استطلاع رأى الحكومة البريطانية .

٣ ـ الدفاع عن سلامة الأراضى المصرية ، ومصالح مصر الحيوية إلى غير ذلك من شروط تتعلق بصندوق الدين والمندوب المالى واختصاصاته بصدد القروض وغيرها ـ وكذلك المندوب القضائى واختصاصاته .

وقد رفضت الحكومة المصرية وعلى رأسها المغفور له عدلى يكن باشا هذا المشروع وقطعت المفاوضات التى استمرت بضعه شهور .

(إن الحكومة المصرية رأت أن المشروع لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعاً . . . ولذلك لا يسعها قبول هذا المشروع) .

٤ ـ مشروع هندرسون سنة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٠

وقد عاودت الحكومتان المصرية والبريطانية الكرة للوصول إلى عقد معاهدة

تحالف بين البلدين وانتهت المفاوضات إلى الاتفاق على مشروع معاهدة بين وزارة الخارجية البريطانية والحكومة المصرية رئاسة رفعة مصطفى النحاس باشا ، وقد أدخل المشروع تعديلات جديدة على المشروعات السابقة ومنها :

١ ـ أن الحكومة المصرية وحدها مسئولة عن الأجانب وأن نظام الامتيازات لم يعد يلائم حالة مصر الحاضرة ولا روح العصر .

٢ ـ تحديد منطقة بجوار الإسماعلية للقوات البريطانية وتحديد عددها على أن تتولى الدفاع عن قناه السويس بالتعاون مع الجيش المصرى .

٣ ـ تبقى القوات البريطانية فى المنطقة المحددة إلى أن يتفق الطرفان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها بمفرده أن يكفل حرية الملاحة على القنال وسلامتها فإذا قام خلاف بعد عشرين سنة على ذلك يجوز عرضه للتسوية على عصبه الأمم .

٤ ـ مدة المعاهدة غير محددة ويجوز إعادة النظر فيها بعد عشر سنوات بالاتفاق بين الطرفين وبعد عشرين سنة بناء على طلب أى منها وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم .

وقد وافق الوفد المصرى على مشروع المعاهدة مبدئياً فيما يتعلق بمصر ولكن المفاوضات انقطعت بسبب عدم الاتفاق على السودان . . . ولم تكن هذه الموافقة المبدئية على مشروع سنة ١٩٣٠ إلا لأنها كانت أول سبيل عملى لتحقيق استقلالنا دولياً والتخلص من الامتيازات الأجنبية وبالرغم من ذلك فقد قطعنا المفاوضات فى سبيل السودان الذى هو من الوطن ، والوطن منه .

٥ ـ معاهدة سنة ١٩٣٦

وبعد بضع سنوات ، رأى الطرفان المصرى والبريطانى أن يبذلا مجهوداً أخيرا للوصول إلى عقد تحالف بينهما ، فتألفت مصر فى جبهة وطنية من الوفد المصرى برياسة رفعه النحاس باشا وبعض كبار المستقلين وتكونت من هذه الجبهة هيئة للمفاوضات كان للوفد المصرى فيها الأغلبية والرياسة . وانتهى الأمر إلى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، التى لا تختلف عن مشروع سنة ١٩٣٠ إلا فى تحديد عدد القوات البريطانية ومكان إقامتها ، وفى النص الصريح على وجوب .

٢ ــ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

لما لم تجد بريطانيا سبيلاً إلى تحقيق ما أشار به اللورد ملنر من عقد اتفاق يستبقى الحماية فعلاً مع إلغائها شكلاً ، عمدت إلى إصدار تصريح من جانبها هو تصريح ٢٨ فبراير المشهور ، الذى أعلنت فيه انتهاء الحماية البريطانية على مصر ، وقرنت ذلك بالشروط التالية :

أولاً ــ تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .

ثانياً ــ الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة .

ثالثاً ــ حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

رابعاً ــ السودان . . .

على أن تبقى هذه التحفظات قائمة حتى يبرم اتفاق بين الحكومتين بصددها .

٣ ــ مشروع تشمبرلين سنة ١٩٢٧

ولما لم يصادف تصريح ٢٨ فبراير من مجموع الأمة وعلى رأسها الزعيم الخالد سعد زغلول ، فقد رأت الحكومة البريطانية فى سنة ١٩٢٧ أن معاهدة تحالف مع مصير وقدمت مشروعات مختلفة للمعاهدة وكان المشروع النهائى يتضمن ما يلى :

أولاً ــ إذا هوجمت مصر فى حرب تقوم بريطانيا باتحادها بقواتها .

ثانياً ــ إذا هوجمت بريطانيا أو هددت بحرب ولو لم يكن لها أى مساس بحقوق مصر ومصالحها تبذل مصر داخل حدودها كل ما فى وسعها من مساعدة وتسهيلات بما فى استخدام الموانى والمطارات وجميع المواصلات .

ثالثاً ــ ترخص مصر لبريطانيا بأن تبقى فى الأراضى المصرية .

القوات المسلحة ما ترى بريطانيا ضرورة وجوده ــ وبعد انقضاء سنوات تحديد النقطة العسكرية فى مصر .

رابعاً ــ تعهد الحكومة المصرية بأن يكون تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى ، وأن تختار الضباط والمدربين الأجانب من الرعايا البريطانيين ــ ثم تعيين مستشارين ماليين وقضائيين واختصاصاتها الخ .

خامساً ـ التعهد بعدم اتخاذ أى موقف يخالف ويعارض السياسة البريطانية الخارجية .

سادساً ـ التشاور عند خطر الحرب المهدد لمصر أو قطع العلاقات معا لاتخاذ أنجح الوسائل لحل الإشكال .

وقد رفضت مصر شعباً وحكومة هذا المشروع ، وأبلغت الحكومة المصرية برياسة المغفور له ثروت باشا هذا الرفض للحكومة البريطانية فى خطاب رسمى جاء فيه :

إلغاء الإمتيازات والمحاكم المختلطة على أن تلغى بعد فترة الانتقال التى تحدد لذلك وقد تعهدت الحكومة البريطانية أن تبذل كامل نفوذها مع الدول ذوات الامتيازات فى مصر للوصول إلى إلغائها فى مؤتمر الامتيازات .. وفيما يختص بالسودان الذى بسببه انقطعت مفاوضات سنة ١٩٣٠ اتفق الطرفان على الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقى سنة ١٨٩٩ وعلى أن تستمر إدارة السودان مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين وأن يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين مباشرة السلطات المخولة له ومن غير مساس بمسألة السيادة على السودان . . .

مقارنــــة

أيها السادة

أظنكم قد تبينتم من هذا البيان الموجز أن مشروع المعاهدة الحالى ليس ابن يومه ، بل هو وليد سياسة قديمة مبيتة رسم خطوطها الأساسية تقرير لجنة ملنر بعد إعلان الحماية ثم بدت وتعددت مظاهرها فى مشروعات التحالف المختلفة التى انتهت فى آخر المطاف إلى معاهدة سنة ١٩٤٦ ..

ولعل أبرز ما يستخلص من المقارنة بين المشروعات المعاهدة السابقة ومشروع المعاهدة الأخيرة أن وجوه الشبه تتلخص فيما يلى : ـ

(أولاً) أنها جميعاً تخول بريطانيا حق الدفاع عن مصر عند الحرب ، والتشاور معها عند خطر الحرب لاتخاذ الإجراءات التى يرى أنها ضرورية .

(ثانيا) لم يحدد المشروعات السابقة مدة المعاهدة ولو أنها نصت على إمكان إعادة النظر فيها بعد عشرين سنة من تاريخ نفاذها (فاذا حصل خلاف يعرض الأمر على عصبة الأمم) بينما المشروع الحالى جعل مدة المعاهدة محددة بعشرين سنة ابتداء من تاريخ نفاذها .

ويلاحظ فيما يختص بالمدة أن معاهدة سنة ١٩٣٦ نصت على جواز إعادة النظر فيها باتفاق مع الطرفين بعد عشر سنوات من تاريخ عقدها ، ولم ينص مشروع المعاهدة الأخير على هذا الحق . . . ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد أنى طالبت فى اجتماع هيئة المفاوضات المصرية بجعل مدة المعاهدة الحالية عشر سنوات فلما لم يقبل دولة صدقى باشا طلبى اقترحت أن تكون المدة ١٥ سنة فرفض هذا الاقتراح أيضاً . . . فقلت إذن فلينص على حقنا فى إعادة النظر فيها بعد عشر سنوات كما هو الحال فى معاهدة سنة ١٩٣٦ فلم يوافق صدقى باشا قائلاً وما أطرف ما قال (إن مثل هذا النص يشعر بأن مشروع المعاهدة الأخير ليس مشروعاً ملائماً) .

أما وجود الخلاف بين المشروع الحاضر والمعاهدة السابقة فهى من أخطر ما يكون . . . إذ إن المشروع الأخير قد تضمن نصوصاً جديدة ترتب علينا التزامات لم يسبق لها مثيل ويجعل من مصر دولة تحت الحماية البريطانية بكل ما فى الحماية من معان .

ذلك أن مشروع المعاهدة الجديدة يحتم علينا :

أولاً ــ فى وقت الحرب أن تشترك شركة الدم مع حليفتنا فى الحروب التى تهاجم فيها فى البلاد المتاخمة ، على أن يستتبع ذلك إرسال الجيوش المصرية إلى تلك البلاد خارج حدودنا لكى نساهم بدم أبنائنا فى الدفاع عن حلفائنا . . هذا فى حين أن جميع المعاهدات أو المشروعات السابقة لم تفرض علينا إلا مساعدة انجلترا داخل حدودنا إذا ما اشتبكت فى الحرب الأخيرة حتى إننا رفضنا مجرد إعلان الحرب لمساعدة بريطانيا . . . أما الآن فلو أن المعاهدة الجديدة أقرتها البلاد ، فستكون أولى نتائجها اشتراكنا فى الحرب معها جنباً إلى جنب وإرسال جيوشنا إلى البلاد المتاخمة إذا اقتضى الأمر ذلك .

ثانياً ــ عند خطر الحرب فى البلاد المجاورة على إطلاقها يفرض علينا التشاور مع بريطانيا لاتخاذ الإجراءات التى يتفق على أنها ضرورة لمواجهة هذا الخطر .

ثالثاً ــ وفى وقت السلم تأتى ثالثة الأثافى ، وهى أن يكون لبريطانيا الحق فى النظر فى جميع شئون دفاعنا براً وبحراً وجواً ، وأن يتمثل هذا الحق فى مجلس دفاع مشترك من الطرفين يجتمع متى شاء من تلقاء نفسه ، لكى يقدم التوصيات اللازمة للحكومتين .

وسنرى فيما يلى من النصوص أن اختصاص هذا المجلس يشمل تنسيق شئون الدفاع المشترك أو قولوا شئون دفاعنا . . . بما فى ذلك من مسائل العتاد والرجال وتنسيق فن الدفاع والقتال . . . وكل هذا الثمن القاسى دفعته فى سبيل وعد بالجلاء بعد ثلاث سنوات على أن يستمر مجلس الدفاع قائماً وعاملاً سنوات عديدات ، تبلغ من السنين العشرين . . . أو قل إنما هى الحماية أصرح وأفصح ، من تلك التى طالب بها اللورد ملنر باسم الضمانات والتأمينات حقاً إنها لمهزلة هازلة ، لولا أنها مأساة قاتلة . . .

التحالف وميثاق الأمم المتحدة

حضرات الزملاء

لعل أول سؤال يجول بالخاطر ، هو هل من ضرورة للتحالف مع بريطانيا مع قيام الوضع الدولى الجديد ؟

والجواب على ذلك هو أنه ما من ضرورة ، ولكن ما من تعارض أو قولوا إن الوضع الجديد لا يستلزمها ، ولكن لا يمنعها . . . بل إن بعض المواد فى الميثاق تجيز صراحة الاتفاقات الإقليمية فقد جاء فى المادة ٥٢ . .

١ ــ ليس فى الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو توكيلات إقليمية تعالج من هذه الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولى ما يكون العمل الإقليمى صالحاً فيها ومناسباً ، مادامت هذه التنظيمات أو التوكيلات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

٢ ــ يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون فى مثل هذه التنظيمات كل جهدهم لتدبير الحل السلمى للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن .

٣ ــ على مجلس الأمن أن يشجع على الحل السلمى لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية ...) .

وجاء فى المادة ١٠٢ ...

(كل معاهدة وكل اتفاق دولى يعقده أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة بعد العمل بهذا الميثاق يجب أن يسجل فى أمانة الهيئة وأن تقوم بنشره بأسرع ما يمكن فى المادة ١٠٣ منه .

(إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به فى العبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق) .

إذن ميثاق الأمم المتحدة يسمح بالاتفاقات الإقليمية بل ويشجع عليها ، تحت شرط أساسى واحد يجب علينا أن نراعيه فى كل اتفاق نعقده مع انجلترا ... وهو أن لا نتعارض مع نصوص المعاهدة مع شروط الميثاق ... بل هناك ضمان جدى للدول الصغيرة فى المادة ١٠٣ التى تنص كما رأينا على أنه إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها الأعضاء فى اتفاقات خاصة فالعبرة بالالتزامات المترتبة على الميثاق دون غيرها .

ولما كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ قد أصبحت ملغاة لتعارض أحكامها مع الميثاق ولاعتبارات أخرى سأفصلها فيما بعد . فليس لبريطانيا علينا دولياً ولا محلياً أى سبيل لفرض معاهدة لا نرضاها ... فما بالك إذا ما تعارضت هذه المعاهدة مع أحكام استقلالنا ، فتعارضت مع حكم الوطنية المصرية علينا بل مع حكم الأوضاع الدولية كما نص عليها فى المادة الأساسية من ميثاق هيئة الأمم المتحدة ــ وهى المادة الثانية التى جاء فيها ما يلى حرفياً .

تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضاءها

إذن ، فاما تحالف تتمثل فيه المساواة فى السيادة بين مصر وبريطانيا وأما فلا تحالف وفى الحالين نحن فى حدود حقنا الدولى والقانونى فما بالك بحقنا الوطنى .

ومن الناحية السياسية فلعلكم قد قرأتم فى الصحف أن حكومة الولايات

المتحدة أشارت على حكومة مصر أن تتفق مع بريطانيا فى المفاوضات الحالية للوصول إلى معاهدة تحالف بينهما . . والواقع أن هذا حصل وقدمت مذكرة مكتوبة بذلك . . وإنى وإن كنت أرى فى هذه الخطوة رأينا من الناحية النظامية البحتة فقد كان الأولى بأمريكا الصديقة وأمريكا الديمقراطية الحرة أن تنصح صديقتها بريطانيا بأن تحترم استقلالنا كاملاً ، من غير ما يقيد ولا تحفظ ولا حد يحد من كرامتنا الوطنية التى لا تقبل حدوداً ، حتى ولو أسموا الحدود عهوداً . . . فالكرامة أو الوطنية أو الحرية إنما هى معان حية مستمدة من حياة الروح . . . تلك الحياة التى تأبى القيود والحدود ، وقد كتب لها الخلود . . . والحق أيها السادة أنه ليضنينى — كوطنى — وإن كان يعنينى كسياسى وكقانونى — أن أحدثكم عن الناحية القانونية أو السياسية من مطالبنا الوطنية . . . فو الله ، لو أن القانون والسياسة والمصلحة تألمت على وطنيتنا وكانت بعضها لبعض ظهيراً . . . لكفانا من الشعور الوطنى ضميراً ومن الجهاد الوطنى نصيراً ، ومن الاستشهاد الوطنى مصيراً . . . فما بالكم والقانون يجمعنا ، والسياسة تشجعنا ، والوطنية تدفعنا والله معنا . . .

التكييف القانونى لمشروع المعاهدة الحالى

حضرات الزملاء

لقد تبينتم من المقارنة بين مشروع المعاهدة الحالى والمشاريع السابقة أن الضمانات الأساسية التى حرص عليها اللورد ملنر وصفها بأنها الحماية بالمعنى الذى نفهمه نحن — أى البريطانيين — هذه الضمانات لا تزال محتفظاً بها فى مشروع المعاهدة الأخير . بل قد زاد عليها ضمان آخر هو فى ذاته حماية مستقلة بذاتها . . . وأعنى به مجلس الدفاع المشترك الذى سيظل باسطاً نفوذه أو قل حمايته على شئون دفاعنا براً وبحراً وجواً — واجناداً وعتاداً — وسيبقى ما بقيت المعاهدة .

يكفى هذا النص وحده ليجعلنا فى وقت السلم تحت الحماية . . . فإذا ما لاح خطر الحرب أضيفت إلى هذه الحماية حماية أخرى شر منها قد تؤدى إلى رجوع الجيش البريطانى إلى مصر إلى غير ذلك من الإجراءات السياسية والاقتصادية التى تربطنا بعجلة الامبراطورية فاذا ما قامت الحرب واندلعت نارها كنا لها وقوداً . . . وكان شبابنا لها جنوداً . . . وما بى من حاجة إلى تذكيركم — وأنتم رجال القانون —

أن القانون الدولى يعرف الحماية بأنها (الحماية متنوعة وليس لها صورة معينة وأحكامها تختلف كثيراً حتى قيل إنه ليس من حماية معروفة تشابه الأخرى فإن الكلمة قد تدل على علاقة تبعية تقرر باتفاق بين دولة تطلب المنعة ودولة تذب عنها ، على أنه يجب التمييز بين حالة الحماية « بروتكتوراه وحالة الـ protecton التى تتعهد فيها دولة قوية بالذود عن دولة ضعيفة من غير التسلط على أمورها الخارجية) .

هذا هو تعريف القانون الدولى للحماية . . . وهى لعمرى أضيق نطاقاً وأشد إشفاقاً علينا من مشروع معاهدة صدقى ــ بيفن الذى يفرض علينا حمايات متعددة متجمعة ، فى حماية مكشوفة ومقنعة . . . وهناك حماية أولى فى السلم ، وثانية فى خطر الحرب وثالثة فى الحرب .

هذا فيما يتعلق بالحماية على وادى النيل بجزائه الموحدين فى وحدة الوادى ــ أى مصر والسودان معاً ولكن المشروع الحالى أبى إلا أن يكبنا حتى فى وحدتنا ــ فسمح للسودان بتقرير مصيره منفصلاً عنا ، واستبق الإدارة الحالية دون تبديل أو تعديل (رغم أن النص الذى أقرته هيئة المفاوضات كان يقضى بالمفاوضة فوراً فى إدارة السودان) .

وأخيراً وليس آخراً فقد أقر المشروع اتفاقية سنة ١٨٩٩ وقضى بسريانها إلى أجل غير مسمى حتى يبلغ السودانيون مرتبة الحكم الذاتى وما يترتب على الحكم الذاتى من تقرير المصير . . وذلك بالرغم من أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد احتفظت الحق فى تعديل هذه الاتفاقية ، فى نص صريح كما سنرى .

ولكنى أستأذنكم فى الانتقال من الاجمال إلى التفصيل لكى نناقش مشروع المعاهدة مادة فمادة .

معاهدة سنة ١٩٣٦ ، من غير إعلان لحرب أو اشتباك فيها .

ولا عبرة بالقول إن انجلترا قد ألزمت بالدفاع عن مصر بقواتها الحربية عند الهجوم علينا وأن مقتضات التبادل النظرى تقضى بأن نبذل لها نفس المساعدة بجيوشنا ودماء أبنائنا إذا ما هو جمعت فى البلاد المتاخمة . لا عبرة بمثل هذا القول ، وحسبى أن أصحاب هذا الرأى لا يروق له من مبرر إلا التبادل النظرى : وقد

فاتهم أن أصحاب أهم عنصر فى التبادل هو التبادل الفعلى إذ هو وحده الحقيقى — وما من شك أنه ليس هناك أى تبادل حقيقى بين حرب أو حروب استعمارية متعددة تشترك فيها الامبراطورية البريطانية وحرب خاصة بمصر بالذات تهاجم فيها من عدوها . . فإن مثل هذا الاحتمال إذا ما قيس إلى احتمال اشتباك الامبراطورية البريطانية فى الحروب لكان بنسبة الواحد إلى المائة فلا تبادل أذن ولا شبه تبادل يقضى بقبول التزام نضحى بأبنائنا ونسفك دماءنا دفاعاً عن حلفائنا .

هذا هو الاعتراض الجوهرى على نص هذه المادة ، وإذا كان لى أن أستشهد دليلاً حاسماً على خطورة التقيد بهذا النص فليس أبلغ وأقطع من الدليل المستمدة من موقف الأمة المصرية فى الحرب العالمية الأخيرة ، فلقد رفضت مصر حكومة وشعباً أن تلبى ما طلبته الحليفة منا فى أوائل الحرب الأخيرة من إعلان الحرب والاشتراك فيها إلى جانبها وكان سندها الأول والأخير هو نص معاهدة سنة ١٩٣٦ الذى لم يلزمنا إلا بمساعدة الحليفة داخل حدودنا من غير ما إعلان للحرب أو اشتراك فيها .

بيد أن هذه الميزة الكبرى التى جنبتنا الحرب وويلاتها يفقدنا إياها مشروع المعاهدة الجديدة الذى يربطنا بعجلة الامبراطورية ويدفعنا رغم أنوفنا إلى الاشتراك فى حروب تشن عليها ولا مصلحة لنا فيها ، أو لاخطر علينا منها . فقد نصت المادة الثانية كما رأينا على أنه إذا هوجمت انجلترا فى البلاد المتاخمة لنا وجب علينا أن نبادر إلى نجدتها بجيوشنا — وجنودنا ، وفى خارج حدودنا .

وقد يقال إن هذا الإلزام مقصور على الحرب التى تقع فى البلاد المتاخمة لنا ولكن هذا وضع وهمى أكثر منه فعلى ، فالحرب الحديثة التى يندلع شررها فى أوربا ما أسرع ما تمتد نيرانها إلى جميع بقاع العالم ، وإلى الشرق الأوسط بوجه خاص كما رأينا فى الحربين السابقتين . ومعنى ذلك بصريح اللفظ أن مشروع المعاهدة الجديدة سيكلفنا ثمناً غالياً لدفعه من الدم المصرى الغالى لا لسبب إلا لأن انجلترا قد تعملت الدرس قاسياً فى الحروب الأخيرة حين فشلت فى حملنا على الاشتراك معها فى تلك الحرب ، فأرادت أن تسد الفراغ فى المعاهدة الجديدة فسده لمصلحتها دولة صدقى باشا ، حتى نكون معها على قدم المساواة — ويالها من مساواة فى مضمار الحرب والقتال ، والطعن والنزال .

وليت الأمر اقتصر على ذلك ، فإن دولة صدقى باشا رجع من لندن بنص جديدة لهذه المادة أدخل عليه تغيرا خطيرا وصفه بأنه تعديل الى أحسن ، ولو أنه فى رأيى إلى أسوأ فبدلا من أن نساعد بريطانيا إذا وقع عليها اعتداء مسلح فى البلاد المتاخمة ــ كما جاء فى النص القديم ــ أصبحنا طبقا للنص الجديد مضطرين الى الدخول فى الحرب لمساعدة فى حالة ما إذا أصبحت مشتبكة فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر) ــ وهو تفريق خبيث قد لا يبدو ظاهرا للعيان إلا بعد التعمق فى تفهم مدلوله إذ إننا طبقا للنص الجديد مضطرون إلا الاشتراك فى الحرب بجانب حليفتنا . لا عند الهجوم المباشر ضدها فى البلاد المتاخمة ، بل عند اشتباكها فى الحرب نتيجة الاعتداء على البلاد المتخمة ــ حتى ولو لم تكن القوات البريطانية مرابطة فيها . .

وجملة القول فإن انجلترا قد تلافت النقص الذى تبينته فى نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ ودفعت ثمنه غاليا فى الحرب الماضية حين امتنعنا بحق عن تلبية طلبها فى دخول الحرب معها . . أما فى المعاهدة الجديدة فليس لها أن تطلب بل علينا أن ننفذ . .

المادة الثالثة ــ مجلس الدفاع المشترك

أما الطامة الكبرى فى مشروع المعاهدة الجديدة التى ترتب علينا حماية مستمرة سلما وحربا ، فهى المادة الثالثة التى تفرض علينا مجلس دفاع مشترك بيننا وبين حليفتنا ــ ومؤلف من العسكرية ومن يضم اليهم من المدنيين من الجانبين ، على أن يختص هذا المجلس بالنظر فى المسائل التالية وتقديم التوصيات عنها للحكومتين :

١ ــ تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عن البلدين .
٢ ــ المسائل الخاصة بالدفاع المشترك برا وبحرا وجوا .
٣ ــ مسائل العتاد والموظفين العسكريين .
٤ ــ الأوضاع الفنية لتعاون الطرفين .
٥ ــ التدابير الواجب اتخاذها لتمكين القوات المسلحة للطرفين من أن تكون قادرة على مقاومة الاعتداء بطريقة فعالة .

وفى جميع هذه المسائل الخمس يجتمع المجلس من تلقاء نفسه من غير ما دعوة من الحكومتين وفى أى وقت من أوقات السلم فضلا عن الحرب .

وهنا اختصاص سادس للمجلس وهو أن يبحث الآثار العسكرية للموقف الدولى ــ وخاصة كل الحوادث التى قد تهدد أمن الشرق الأوسط . ثم يقدم التوصيات المناسبة فى هذا للحكومتين . . ويكون اجتماع المجلس فى هذه الحالة وحدها فقط بناء على دعوة من الحكومتين هذه هى البدعة الجديدة التى ابتكرها مشروع صدقى بيفين والتى لا نعرف لها مثيلا فى أية معاهدة سابقة . . لا عجب . . فما كان للانجليز أن يجروا فى أية مفاوضات سابقة ولا عجب . . على المطالبة بحق النظر فى شؤون دفاعنا ، فى الوقت الذى كنا نطالب فيه بإلغاء الحماية والاستقلال بدفاعنا وشؤوننا . . . ولكنهم بفضل صدقى باشا ما إذا طلبوا حتى كسبوا .

ومن الضحك المبكى أن صدقى باشا يقول انه نجح فى لندن فأدخل على المادة عبارة نصتها إذ المجلس استشارى . . وهى عبارة اضيفت للتعمية . . إذ أن نص المادة الأصلى صريح فى أن هذا المجلس على الحكومتين ولا يأمر وقد قرر صدقى باشا بدل المرة مرات ان هذا المجلس استشارى ولم يعارضه أحد فى هذا الوضع . . وإنما كانت المعارضة فى ملابسات ونتائج هذا الرأى المقول بأنه استشارى . . فما كان أغناه من السفر إلى لندن لتحصيل الحاصل . .

ومع ذلك فما قيمة القول إنه استشارى ــ ما دامت الدولة البريطانية من ورائه تطالب بحقها فى النظر فى شؤون دفاعنا مستندة فى ذلك الى نص صريح نحوها الاشتراك فى تنسيق دفاعنا واتخاذ التدابير الواجبة ، والتوصية بها مهما اتسع نطاقها من البر الى البحر الى الجو . . ومن الأجناس الى العتاد . .

وأخيرا فإن مجلس الدفاع انما هو الحكاية بأوضح وأفصح معانى الحماية . . وحسبنا أنه مجلس دائم يجتمع فى أى وقت من أوقات السلم أو الخطر الحرب أو الحرب ومن حقه التدخل فى شؤون دفاعنا ــ حسبنا هذا الوضع ودوام هذا الوضع من غير انقطاع مادامت المعاهدة طوال السنين العشرين ــ حسبنا هذا الوضع الذى يضعنا أمام احتلال عسكرى فنى ، وأمام حماية عسكرية بريطانية دفاعية ، وأمام إشراف دائم على جيشنا لأول مرة فى تاريخنا ، حسبنا هذا لضياع ماكسبنا من حرية واستقلال دفعنا ثمنها غاليا من دم وجهد ومال . .

مادة خطر الحرب

ولكأن صدقى باشا لم يشأ أن يترك لنا من غير ما قيد حتى الحالة التى تتأرجح بين السلم والحرب ــ وهى حالة خطر الحرب ــ فنص فى مشروعه على تخويل بريطانيا حق التشاور معنا فى حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى بلد من البلاد المجاورة لمصر بقصد أن تتخذ الحكومتان المصرية والبريطانية التدابير التى قد يعترف بضرورتها .

ومن طريف ما يذكر فى هذا الصدد أن هيئة المفاوضات المصرية قررت بإجماع الآراء استبعاد النص على خطر الحرب وكان منصوصا عليه فى المادة الثانية فلما ذهب صدقى باشا الى لندن وعاد منها راح يبشرنا بأنه قد أفلح فى نقل المادة الثانية الى المادة الثالثة . هكذا تقهقرنا فظفرنا . . نعم ظفرنا بخطر الحرب فى المادة الثالثة بعد أن قررنا استبعاده استبعادا تاما من جميع مواد المعاهدة تستوى فى ذلك المادة الثانية والمواد الباقية .

الجلاء ووحدة النيل

وأخيرا وليس آخرا يأتى برنامجنا الأصلى . . الجلاء ووحدة وادى النيل . . ففيما يتعلق بالجلاء قررت الهيئة المصرية فى مذكراتها المقدمة إلى الوفد البريطانى أن تكون مدة الجلاء سنة واحدة ــ وهى المدة المادية الكافية لإجلاء القوات والمنشآت البريطانية عن مصر طبقاً لرأى العسكريين ، ولكن صدقى باشا فى محادثاته الفردية . ومتى كانت غير فردية ؟ تبرع بسنة أخرى فجعل مدة الجلاء سنتين . ولما تبينا ذلك فى المذكرة التى قدمها لنا فى اجتماع هيئة المفاوضات لم يسعنى إلا أن أعترض وأعربت عن تخوفى من أن الانجليز قد تطمعهم هذه السنة الثانية فى سنة ثالثة . وفعلا وقع ما توقعت فإن صدقى باشا عاد من لندن بنص حدد فيه الجلاء بثلاث سنوات معدودات . استغفر الله بل قد كست لنا شهرين من السنوات الثلاث وحددت نهاية الجلاء فى أول سبتمبر ١٩٤٩ .

وإنى لأرى من واجبى لخطورة الأمر أن أصارح الأمة بأن المحكمة فى تحديد مدة الجلاء بما يقرب من ثلاث سنوات ترجع الى اعتبارات خاصة بالحالة الدولية ــ كما صرح بذلك المسئولون من الطرف البريطانى . ولا شأن لها مطلقاً بالاعتبارات

الفنية أو المدة الفعلية الكافية لتحقيق الجلاء ، وغير خاف أن هذه الحجة من الخطورة بمكان فهى مطاطة . وما أكثر ما نردد ، وتجدد .

السودان

بقى نص السودان ولعله أدهى وأشقى النصوص التى نكتبها فى هذا المشروع التعس الذى يتميز عن غيره بأن تجرد من أية ميزة تطمئن إليها النفس . فقد رأينا أثر هذا المشروع فيما فرضه على مصر من ويلات مجلس الدفاع المشترك وخطر الحرب والاشتراك فى الحرب . . وبقى علينا أن نترسم أثره المفجع فى الشطر الثانى من وادى النيل وهو السودان . . فإن نظرة واحدة إلى الوراء تكفى للمقارنة بين اتفاقى سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ ومشروع معاهدة سنة ١٩٤٦ .

ففى سنة ١٨٩٩ اتفق على الإدارة المشتركة فى السودان بيننا وبين البريطانيين ، فكانت نكبة أولى ونكبة إيجابية . .

وفى سنة ١٩٣٦ اتفق الطرفان على الاحتفاظ بحق تعديل اتفاقى سنة ١٨٩٩ مع استبقاء الإدارة وسلطة الحاكم العام حتى تجرى مفاوضات مقبلة بين الحكومتين .

وهكذا ترك مصير السودان معلقا ، حتى جاء المشروع الأخير على الأمل الأخير . . ذلك أنه نص على ما يلى :

أولا — حق السودان فى تقرير المصير بعد بلوغه مرتبة الحكم الذاتى . وتقرير المصير بعد الحكم الذاتى لا يمكن أن يعنى إلا احتمال الانفصال ، وتمزيق الوحدة الطبيعية بين شطرى وادى النيل وأبناء وادى النيل .

ثانيا — سريان معاهدة ١٨٩٩ الى أجل غير مسمى - وهكذا خسرنا فى سنة ١٩٤٦ ما حصلنا عليه فى سنة ١٩٣٦ من الاحتفاظ بحق تعديل هذه الاتفاقية .

ثالثا — عدم المفاوضة فى تعديل الوضع الحالى لإدارة السودان ، رغم أن النص المصرى كان قد تضمن إشارة صريحة الى وجوب المفاوضة فورا فى نظام السودان . .

رابعا — استعاض النص الصدق عن عبارة « على أساس وحدة مصر

السودان » بعبارة ملتوية من مبتكراته نصها « فى نطاق وحدة مصر والسودان » وقد حاولت أن أفهم لماذا استبدل الأساس بالنطاق فلم أظفر برد مقنع . . اللهم إلا التأويل الذى يتبادر الى الذهن وهو أن الاساس لا يحتمل إلا سيادة واحدة لابناء وادى النيل على وادى النيل فى حين أن النطاق يتسع لأكثر من سيادة واحدة وبلد واحدة . .

خامسا ــ التاج المصرى المشترك ــ كان النص المصرى يشير الى وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى . . ولكن صدقى باشا عاد من لندن بنص جديد ــ مديد ــ وهو تحت التاج المصرى المشترك . . مما يشعر بأن مصر والسودان وحدتان قائمتان تحت تاج مشترك بدلا من أن يكونا وحدة غير قابلة للتجزئة تحت التاج الواحد . . ويلاحظ أن هذه الفقرة الأخيرة ما أشرنا اليه من مدلول عبارة (نطاق الوحدة تحت التاج المشترك) .

سادسا ــ وهكذا خسرنا كل شىء فى السودان ، فخسرنا الوحدة بتقرير احتمال الانفصال ، وخسرنا الاحتفاظ بحق اتفاقية سنة ١٨٩٩ التى تخولنا الاشتراك فى الإدارة إذ بقيت الادارة على ما هى عليه الآن دون تعديل أو تبديل ، وخسرنا حتى ما احتفظنا به فى سنة ١٩٣٦ من الحق فى تعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ .

خسرنا إذن الوضع الفعلى ، والوضع الاحتمالى ، والوضعين القانونى والوطنى فى وقت معا .

كلا فلن نخسر مصرنا وسوداننا الا إذا خسرنا وطنيتنا ولن نفقدها الا إذا فقدنا رجولتنا . .

مدة المعاهدة :

هذه نظرة عابرة الى مواد المعاهدة وبنودها وقد أبى دولة المفاوض الأول إلا أن يفرضها علينا مدة تناهز ربع قرن أو عشرين سنة بالتحديد تحتسب من يوم التصديق عليها .

ولقد كان المشروع المصرى ينص على أن تكون مدة المعاهدة خمسة عشر يوما ــ بعد أن رفض اقتراحى بجعلها عشر سنوات ـ ولكننا ما أضحينا وأمسينا حتى جاء المفاوض الأول إلينا معلنا أنه قد عرض من بادىء رأيه ان تكون المعاهدة عشرين

سنة . . فكانت . . وقد خولت معاهدة سنة ١٩٣٦ الطرفين الحق فى إعادة النظر فى المعاهدة بالاتفاق بينهما بعد مضى عشر سنوات وقد طالبت بالنص على ذلك فى المعاهدة الحالية فرفض صدقى باشا قائلا ان هذا يشعر بأن المعاهدة غير ملائمة وقد يغض من قدرها . ولم يرد أن يقول ما خشى ان يقوله من احتمال اعتراض الطرف البريطانى اعتراضا يكشف عن نيتهم فى بسط نفوذهم أطول مدة ممكنة دون قطع أو انقطاع .

من حماية الى حماية

يخلص مما تقدم أن المعاهدة الجديدة تكاد لا تخلو من عيب ظاهر فى كل مادة من موادها . . ولعمرى لست أدرى ما الذى به ظفرنا . . بل إننى أدرى كم خسرنا وكم تقهقرنا . . حتى إن معاهدة سنة ١٩٣٦ التى اتفق الانجليز معنا على أنها لم تعد صالحة للبقاء لم تتضمن ما تضمنته معاهدة صدقى ــ بيفن فى تخويل الانجليز حماية صريحة على مصر كتخويلهم حق النظر فى شئون دفاعنا فى مجلس الدفاع المشترك والدائم مادامت المعاهدة . . ومن المحزن المؤسف أن دولة صدقى باشا ينعت هذا المجلس المبارك بأنه مجلس استشارى بحت ولا قيمة له ولا وزن ولعله قد نسى أو تناسى أن الانجليز حين عرضوه علينا أنذرونا بأنهم يعلقون استئناف المفاوضات على قبول هذا الاقتراح فإذا لم نقبله لن يعود اللورد ستانسجيت من لندن ولا مناص من أن تنتهى المفاوضات الى القطع .

اذن لقد خلصنا من نظام الحماية Protectorate الى حالة الحماية Protectionأو من حماية كنا ننكرها الى حماية يطلب إلينا أن نقرها ــ هذا إذا قبلناها ولكن لن نقبل . . بل سنعمل ثم نعمل ، حتى لا نجد من العمل مناصا وحتى يهيىء الله لنا خلاصا . .

* * *



عن مفاوضات صدقى - بيفين

مع تأليف وزارة صدقى فى ١٧ فبراير سنة ١٩٤٦ دخل مكرم عبيد ضمن المعارضة البرلمانية بعد أن كان قد انضم إلى وفد المفاوضة الرسمى الذى رأسه اسماعيل صدقى فى ٧ مارس ١٩٤٦ والذى ما لبث مكرم عبيد أن عارض بقية هيئة المفاوضات بشأن تكوين مجلس دفاع مشترك إذ عده « عودة للحماية قانونا وفعلا لأنه مجلس دائم يجتمع فى أوقات السلم والحرب على السواء بالإضافة إلى أن اختصاصاته تشمل جميع تدابير الدفاع وشئونه العسكرية والمالية والاقتصادية والسياسية . فهو مجلس ينعقد من تلقاء نفسه ومن غير ما دعوة من الحكومتين فى جميع الاختصاصات الخاصة بتنسيق الدفاع ولا يوجد نص صريح على أنه مجلس استشارى ولو أنه نص على أن المجلس يوصى ويشير على الحكومتين بما يراه .

ومع اشتداد المعارضة لموقف الوزارة من المفاوضات الجارية ، استقالت وزارة صدقى فى ٢٩ سبتمبر ١٩٤٦ ولكن الاستقالة رفضت بعد أن اعتذر شريف صبرى عن تأليف

الوزارة واشتد الخلاف بين مكرم وصدقى إن كان الأول يرى قطع المفاوضات فورا بينما رئيس الوفد وأغلبية أعضاءآخرين يعارضون هذا الرأى . . وقد رفض مكرم عبيد السفر مع صدقى إلى لندن فى ١٦ أكتوبر ١٩٤٦ وقوبلت معارضته بأقصى أنواع الإرهاب والقسوة من جانب البوليس ، حتى انتهى الأمر إلى استقالة صدقى رسميا فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ أمام ثورة الرأى العام كله ضد اتفاقية صدقى ــ بيفين رغم التوقيع عليها بالحروف الأولى ورغم إقرارها فى مجلس النواب ــ وهى الثورة التى كانت (الكتلة) ورئيس الكتلة الوفدية يذكيانها على الدوام .(*)

وفيما يلى نص الجواب الذى أرسله مكرم إلى صدقى ينشر فيه أرائه عن المفاوضات :

حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا رئيس هيئة المفاوضات المصرية

عزيزى دولة الباشا :

تحية واحتراماً ، وبعد ،

فقد أحسست بعد ظهر اليوم وعكة تمنعنى من حضور جلسة هذا المساء . . . ولما كانت هذه الجلسة قد خصصت للاستمرار فى بحث المشروع المقدم من الطرف البريطانى والتعديلات التى أدخلتموها دولتكم عليه وقدمتموها للطرف البريطانى أمس ، فلأهمية موضوعات البحث رأيت أن أساهم فيها مساهمة متواضعة بتسجيل

الملاحظات التى عنت لى فى كتابى هذا لتكون تحت نظر دولتكم وحضرات الزملاء المحترمين عند التداول فى الأمر بجلسة اليوم ، وأرجو أن يتاح لى فى الجلسة القادمة أن أفصل ما قد يحتاج إلى تفصيل من هذه الملاحظات الموجزة .

* انظر : أحمد قاسم جوده « فى مفترق الطرق » الكتله ١٨ مايو ١٩٤٦

ذلك أننى ، بعد الاطلاع على المشروع المعدل الذى قدمتموه دولتكم بالاتفاق مع معالى زميلنا وزير الخارجية إلى الطرف البريطانى لازلت أرى أنى مضطراً إلى أن أعود فأكرر أسفى لأن هذا المشروع لم يعرض علينا قبل تقديمه ، دون أن يكون ابداء هذا الأسف بطبيعة الحال أى معنى من معانى الانتقاص للمجهود المضنى الذى تبذلونه فى هذه المفاوضات . ولكن مبعث آسفى يرجع إلى الناحية الفعلية أكثر منه إلى الناحية الشكلية التى أثرت إليها أمس .

فقد تبينت بعد مراجعة النصوص التى وصلتنى اليوم أن هناك فارقاً جدياً بين التعديلات التى ادخلتموها دولتكم على المشروع البريطانى ، وبين المشروع المصرى الذى اقرته هيئة المفاوضات المصرية وقدم إلى الهيئة البريطانية قبل ذلك أول أمس .

وأول ما الاحظه على التعديلات سالفة الذكر هو أنها تضمنت فى المادة الخامسة منها نصاً يرتب علينا التزاماً فى وقت السلم لم ترتبه علينا حتى معاهدة سنة ١٩٣٦ — فقد خولت السلطات العسكرية المختصة فى الحكومتين الحق فى أن تحدد بالاتفاق بينها الشروط الفنية للتآزر ، والاجراءات التى تتخذ لتمكين قوات الطرفين المسلحة من مواجهة الاعتداء .

وهذه المادة وحدها تكاد تكون معاهدة قائمة بذاتها ، ترك الأمر فيها للسلطات العسكرية فى الحكومتين فى أوقات السلم — أى فى غير حالة الحرب — ، وما من شك أن التزاماً كهذا إذا نص عليه فى المعاهدة الجديدة يفتح سبيل التحكم أمام الطرف القوى ، استناداً إلى نص صريح فى المعاهدة يمكن أن يقال أنه لم يوضع عبثاً .

ولقد سبق لى فى أثناء الجلسات السابقة أن ابديت تخوفى من مجرد الاشارة فى مذكراتنا إلى التعاون الوثيق بين هيئتى أركان حرب الدولتين فى وقت السلم ، وانتهت المناقشة بيننا إلى الاتفاق على أن لا يشاء فى أية معاهدة بين الطرفين إلى مثل هذا التعاون الذى لا محل للنص عليه ، حتى إذا أخذنا بما قيل من أن مثل هذا التعاون قد يكون نتيجة طبيعية للتحالف ، هذا فضلاً عن أن المحالفات بين الدول

الكبرى لا تنص على شيء من هذا ، فما بالنا إذا كان الأمر بين دولتين تتفاوتا فى قوتهما العسكرية .

لذلك أجد نفسى مضطراً إلى تكرار ما ابديته ، ووافقت عليه الهيئة المحترمة من قبل ، من انه لا يجوز النص على التعاون بين أركان الحرب فى وقت السلم ، فكم يكون الأمر والنص الحالى يحملنا تبعات معينة لا سبيل إلى قبولها .

وهناك نص آخر فى المشروع المعدل سالف الذكر لا يقل أن لم يزد خطراً عن النص السابق ، واعنى به نص المادة الرابعة الذى يشير إلى ما تتخذه ، بعد تشاور القوات المسلحة للبلدين من الاجراءات اللازمة بالتعاون الوثيق بينهما بغرض تبادل المساعدة إلى أن يشرع مجلس الأمن فى العمل اللازم وذلك فى حالة اشتباك أحدهما فى حرب بغير استفزاز يمس مصر أو البلاد المتاخمة .

وما بى من حاجة إلى القول أن هذا التعديل الذى رأيتم دولتكم ادخاله على المشروع البريطانى يحمل مصر التزاماً بارسال قوة مسلحة خارج حدودها لمساعدة حليفتها ، ولعل دولتكم تذكرون أنى منذ اللحظة الأولى اعترضت كما لازلت اعترض ، على تحميل مصر أى التزام بارسال جيوشها للحرب خارج حدودها ، تنفيذاً للمحالفة ، ولا عبرة بما يقال عن المساواة فى الالتزام إذ لا مساواة فى الواقع بين دولة كبريطانيا متشعبة المصالح وتكاد أن تكون متصلة المنازعات والحروب وبين أمة سالمة كمصر ، ولقد وضعنا النص فى المشروع المصرى بحيث يؤخذ منه أنه ليس هناك التزاما مفروضا على مصر ، بل أن الأمر متروك لتقدير الحكومة المصرية حتى إذا ما رأت أن ترسل مثل هذه القوات خارج حدودها كان لها ما تراه ، ولكن دون أن تتقيد بقيد ما . . . ولما كان النص المصرى نفسه قد يحتمل التأويل فانى شخصياً لم أوافق عليه إلا بهذا التحفظ .

أما النص المعدل فى المشروع البريطانى فلا يترك فى نظرى أى مجال للشك فيما يفرضه علينا من التزامات ، ولذلك لا يسعنى أن أوافق عليه .

وبهذه المناسبة فقد أشير فى المشروع المعدل إلى أنه سيعد بروتوكول بشأن الاعفاء والميزات للجيوش البريطانية . . . وقد لفت نظرى ورود هذه العبارة فى المشروع المقدم من دولتكم . ومن رأيى أنه لا يصح أصلاً العودة إلى الامتيازات

العسكرية التى نصت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ . فهى قيود إضافية لا محل لها . ويكفى أن تعامل الجيوش البريطانية فى حالة الحرب المعاملة التى ينص عليها القانون الدولى .

وأخيراً ، فان المشروع المعدل سالف الذكر لم يتضمن أى نص على مسألة السودان ، ولعل دولتكم قد اكتفيتم بالنص المصرى الذى قدمناه فلم ترتضوا النصوص الخطيرة التى تضمنها المشروع البريطانى عن السودان ، والتى من شأنها أن تهبط بحقوقنا إلى أقل من مستوى معاهدة سنة ١٩٣٦ — إلى حد أنها ضنت علينا حتى بوظيفة الخبير الاقتصادى وبما له من كسب ضئيل ورد فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، كالاحتفاظ الشكلى بحق السيادة . . . الخ . الخ .

وإذا كان لى أن اتخذ من نصوص المشروع البريطانى المفصلة عن السودان مغزى يجب أن لا يفوتنا نحن المصريين ، فهو أن الطرف البريطانى لم يرد اغفال مسألة السودان ، فى صلب المعاهدة ، بل وتوسع فى النصوص الخاصة بها توسعاً يرمى به إلى توسيع سلطانه ، فى حين أننا فى النص الذى قدمناه جعلنا مسألة السودان فى بروتوكول خاص قائم بذاته على أن تحصل مفاوضات فى مسألة السودان فوراً ، أى بعد توقيع معاهدة مصر . . .

وتذكرون دولتكم أننى ابديت تحفظى بشأن هذا الوضع ولو أننا اتفقنا جميعاً على وجوب النص على وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى ، وحل مسألة السودان فى مفاوضات تبدأ فوراً ، ولو أنه لم يؤخذ برأيى فى وجوب جعل مسألة السودان ضمن المعاهدة المصرية .

أما بقية المواد الواردة فى المشروع المعدل فلا ملاحظة لى عليها ، إلا فيما يتعلق بمدة المعاهدة ، فقد جعلتموها دولتكم عشرين عاماً ، مع أن النص الوارد فى المشروع المصرى يحددها بخمسة عشر عاماً ، وذلك رغم أنى طالبت بأن تكون مدة المعاهدة عشر سنوات .

هذه هى الملاحظات التى رأيت من واجبى أن ابادر فأرسلها إلى دولتكم — بمناسبة اجتماع اليوم — عن المشروع المعدل . . . اما المشروع البريطانى الأصلى فقد اجمعنا على أنه غير مقبول أصلاً فى وضعه ، ويهمنى أن أشير هنا بوجه خاص إلى

المادة السادسة منه التى رتبت علينا التزامات فى وقت السلم « بانشاء وصيانة منشآت معينة فى الأراضى المصرية » وجعلها قابلة للتوسيع ، كما أشارت إلى التسهيلات والترتيبات الخاصة بأعمال تلك المنشآت ــ هذه المادة لا يمكن قبولها أصلاً إذ لم ترد حتى فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، والمقصود بها كما هو ظاهر التوصل إلى الاستعاضة عن الاحتلال العسكرى باحتلال فنى يستخدم له موظفون وخبراء عسكريون بريطانيون ، وهو ما لا يمكن قبوله بحال من الأحوال .

هذا عدا ما تضمنه المشروع من التزامات وردت فى معاهدة سنة ١٩٣٦ بصدد خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة ، ويحتم اتخاذ إجراءات استثنائية مرهقة كاعلان الأحكام العرفية . . . الخ ــ مما لا سبيل إلى التسليم به أو حتى مجرد البحث فيه .

هذا ما عنّ لى من ملاحظات رأيت ان ابديها حتى لا يفوتنى أن أساهم مع زملائى بنصيب فى البحث الذى يدور فى اجتماع الليلة راجياً لهم ولدولتكم أحسن التوفيق وأطيب الأمنيات .

وتفضلوا دولتكم وحضرات الزملاء المحترمين بقبول تحيتى واحترامى ،،،

المخلص

(مكرم عبيد)

منشية البكرى فى ٢٦ مايو ١٩٤٦

* * *

ثورتنا : كتاب حريتنا *

الثورة المصرية ، وما أدراك ما الثورة المصرية . . . بل قل ما أدرانا بها نحن الذين عشنا فيها ، وعاشت هى فينا . . حتى غمرتنا فاندمجت فيها مشاعرنا على اختلافها ما كان منها ظاهراً وما كان منها دفينا . . !!

ولكم أخذتنا الدهشة نحن أبناء الثورة المصرية ، لفرط ما اشتعل لظاها ، واتسع مداها . . . حتى رحنا نتساءل هل هى مجرد ثورة من الشعب الثائر فى مصر . . أم هى ثورة الشرق الناقم وقد تمثلت نقمته أشد ما تمثلت فى مصر . . أم هى ثورة الانسانية وقد تعذبت ، فى بلد سبق أن ولدت فيه المدينة وتهذّبت ، ثم طغت عليه المظالم البشرية ، ممثلة فى المطامع الاستعمارية . . ؟ !

تلك أسئلة ، لعل الجواب الوحيد عليها ، هو الذى نستمد منه كيان الثورة فى جوهرها ، أكثر منه فى مظهرها — وهو أنها ثورة وقال نهرو الذى بايعته الهند نبياً للوطنية فيها — فى حديث له أنه تعلم الوطنية من ثورتنا المصرية — تلك الثورة التى ارتفع فى مصر شعارها ، وامتدت نارها ، فأذكت روح الوطنية الكامنة فى الشرق

* ١٩٤٩

كله .. حتى أصبحت لا ثورة مصرية . بل ثورة شرقية ، جابهنا بها نحن أبناء الشرق جميعاً عسف المدنية الغربية ، لأنها مدنية بنيت على الاستعمار والاستهتار بالشرق والشرقيين ..

أى والله ، فياله من فرق أعمق الفرق ، بين مدنية الغرب ومدنية الشرق .. إذ أن مدنيتنا لم تكن إلّا نموذجاً للانسانية استمدت منه بلاد الغرب نفسها عوامل التقدم الانسانى ، ولو أنها ظلت خاضعة فى مطامعها الاستعمارية للنهم الحيوانى ، فحاولت أن تسلبنا كل شيء حتى الوطنية ، نحن الذين وهبناها المدنية .. !

الحق ضد القوة .. وثورة النخوة ضد الشهوة .. !

وإذا كانت الثورة الفرنسية قد سجلت لها فى التاريخ صفحة خالدة ، مع أنها مجرد ثورة من شعب معتز بقوته ، ضد بعض الأفراد المسيطرين والمستهترين من أبنائه .. فما بالك بثورة شعب أعزل من كل سلاح ، ضد امبراطورية من المسلحين الأقوياء من أعدائه .. ؟ !

لهذا كانت ولا تزال ثورتنا هى كتاب حريتنا ، ويا له من كتاب خالد ، ذلك الذى كتبناه بمداد من دمائنا .. حتى صح فينا القول الكريم ، أننا أوتينا كتابنا ، ولاقينا حسابنا .. وما لا قيناه إلّا برصيد من أرواح شهدائنا !!

ومن الخطأ أن يظنُّ الناس أن الثورة إنما هى مجرد فورة ... كلا فما كانت الثورة مجرد وثبة أو هبَّة عابرة ، بل هى عاطفة نفسية عميقة غائرة ، لا تتولد إلّا فى أعماق النفس .

يخلص مما تقدم جميعه أن ثورتنا الحديثة الوطنية إن هى إلّا ثمرة من ثمار المدينة القديمة المصرية .. ولئن كانت مصر قد تقلبت عليها الأحداث فيها بعد وعانت ما عانت من ظلم البشر ، وتقلبات القدر ، فانها لم تفقد ما تأصل فيها من قديم الشعور الذى خلفته لنا أثراً وياله من أثر ، وخلدته على جدران المعابد صوراً ويالها من صور ، بل عبراً ويالها من عبر .. !!

من ثورة إلى ثورة

ولما كانت الثورة كما ذكرنا هي وليدة الإيمان المتأصل فينا ، فلقد تهدأ زمناً ثم تعود فتثور على أي ظلم يلحقنا من أعادينا . . . ولهذا تجددت في أيامنا هذه ثورة سنة ١٩١٩ بعد مضى أكثر من ثلاثين سنة ، وتجددت معها الذكريات الغاليات التي ادّخرناها من ثورتنا الغابرة ، فكانت لنا ذخراً وياله من ذخر أبرزناه للعالمين في ثورتنا الحاضرة . . . ولا عجب فكلا الثورتين مصدرهما الأول واحد ، هو الوحدة ــ وحدة شعبنا ، بل وحدة حبنا ، بل وحدة حربنا ، بل وحدة ربّنا . . !

وإذا كان الغاصب المتوحش قد ثار ضد ثورتنا الحاضرة ، في عنف لم يسبق له مثيل ، حتى بلغ عدد القتلى والجرحى العشرات بل المئات من رجالنا ونسائنا وأبنائنا ، الذين لا ذنب لهم إلّا أنهم من أبر أبريائنا ، فلا يدهشنا أن تتطور عقلية المستعمر من الاستئثار ، إلى الاستهتار ، فتغلبه الوحشية الجارية في دمائه ، على ما اجتهد أن يخفيه من أهوائه ، حتى إنه راح يحارب من غير ما حرب ، ولم يحترم حتى تقاليد الحرب . . فغدر إذ قدر ، وقدر إذ غدر . . !!

وحدة الشعب :

وكما رأينا ثورتنا الحاضرة تجمع بين كل طبقات الأمة وهيئاتها ، فقد كانت ثورتنا الأولى تضم كذلك كل أبناء الشعب من فقرائه وأغنيائه ، وعامته وأقطابه ، وشيبه وشبابه . . بل لكم كانت دهشتنا وروعتنا حين فوجئنا بالمرأة المصرية تخترق ما كان موحداً من أبوابها ، وتمزّق ما كان مسدلاً من حجابها ، وتخرج إلى عرض الطريق في مظاهرات شعبية متراصة صفوفها ، متصاعداً هتافها ، إلى جانب أبناء الأمة جميعاً من رجال الدين الأقباط منهم مع المسلمين ، والقضاة والمحامين ، والأطباء والمهندسين ، والطلبة والمعلمين ، والعمال والفلاحين الكل تجمعهم جامعة واحدة هي أنهم كانوا للثورة متحمسين ، وفي وطنيتهم متنافسين . . . ولم يكن الأمر إذ ذاك مقصوراً على مجرد الحماسة في المظاهرات ، بل على العكس فإنهم

ما كانوا يقصدون من المظاهرات ، إلّا المجاهرة بمطلبهم الوحيد ، والأكيد .. وهو أن يتحرر الشعب ، ولو استشهد ومات فى حرب ، يالها من حرب ...

نعم ، فقد كان من أروع ما أظهرته الثورة من مظاهر السمو النفسانى فى هذا الشعب العريق فى نفسيته ، وفى وطنيته ، أنه ما أن حانت اللحظة التى كابد فيها ما يكابد ، حتى توحدت جهوده ، كما توحدت عهوده فى المعابد .. فكنت ترى علماء الأزهر الشريف يخطبون فى الكنائس ، وترى قساوسة الكنائس يخطبون فى الأزهر وفى المساجد ، رغم ما حاول الانجليز أن يبذروه بين العنصرين الكريمين والصميمين من الدسائس والمكائد ... !

إضراب عام

وكان ثمة مظهر آخر اكتمل به للثورة المصرية جلالها ، وبلغت إلى القمة قوتها واستفحالها ، وذلك هو إضراب الموظفين الذين لم يقتصر على يوم أو يومين ، بل امتد إلى عدة أيام ، حتى انتهى بالأداة الاستعمارية الغاشمة إلى الشلل التام .. بل لقد أضرب ضمن المضربين عمال السكك الحديدية أنفسهم ، فتوقفت حركة المواصلات ، مما اضطر الانجليز إلى أن يقودوا بأنفسهم القطارات .. وقد بلغ بهم الذعر من هذا الشعب الأعزل الذى لا يملك من السلاح ما يعتدى به أو يدافع ، أن سلطوا عليه من نوافذ المركبات فوهات المدافع ...

ولقد أضرب التجار جميعاً وهكذا كانت ولا تزال المدافع ، هى العوامل والدوافع .. !! وتألفت لجان من الشباب لتنظيم مقاطعة البضائع البريطانية ، حتى يطعنوا بذلك فى الصميم مصالح الانجليز ، حتى يطعنوا بذلك فى الصميم مصالح الانجليز التجارية ، التى هى أهم ما تعنى به عقليتهم التجارية ، والاستثمارية ... !

وفوق ذلك ، فقد عمد الفلاحون إلى تفكيك قضبان السكك الحديدية حتى يحولوا دون إمداد الانجليز بالمؤونة والعساكر ، وحتى يقضوا على أكبر عدد منهم ، كوسيلة للانتقام من غدرهم الماكر ..

كتائب الشعب

وهكذا راحت كتائب الشعب على اختلاف طبقاته ــ من أبنائنا الطلاب والعمال والفلاحين ــ ترفع أحجار أرضيات الشوارع كى تحول دون تنقلات الانجليز وتمنع ماكانوا سادرين فيه من فظائع .. هذا فضلاً عن رد عدوانهم بالسلاح ، وبمختلف وسائل الكفاح ولحسن الحظ ، لم تفكر الحكومة القائمة اذ ذاك فى الإشراف على التنظيمات الشعبية ، أو محاولة قلبها إلى كتائب حكومية . . .

بين زعامة الشعب ، وزعامة سعد . .

وقد تعجب أيها القارىء إذ أؤكد لك أن سعد زغلول زعيم الثورة كان هو أول المأخوذين بروعة هذه الثورة ، حتى إنه كان لا يتمالك نفسه من البكاء حينما يرى الألوف المؤلفة من شيبنا وشبابنا يتجمعون فى بيت الأمة هاتفين هتافاً يتصاعد إلى السماء ، مطالبين بالاستقلال التام ، أو الموت الزؤام !! .

إى وربى ، فقد نال الكثيرون منهم الموت الزؤام ، تاركين للوطن ميراثاً هو تحقيق الاستقلال التام ، ولا أقل من الاستقلال التام .

ومن الخطأ أن يقال إن سعداً هو الذى تعهد الثورة فمهد لها وأوجدها . . . كلا بل هى التى تعهدته ، فمهدت له وأوجدته ، فلم يكن هو الذى صنعها أو رفعها ، وإنما هى التى صنعته ورفعته . . .

بل إنى أعتقد أن السر أوحد السر فى عظمة سعد هو أنه كان بثورة الشعب عظيماً ، فخلقت منه زعيماً . .

ولكم حدثنى فخوراً بهذه الثورة حتى إنه قال لى مرّة « والله يا مكرم إن كل فخرى هو أننى مصرى ابا عن جد . . وإذا كنتم قد شرفتمونى بقيادة الثورة فاتخذتم منى زعيماً ، فو الله إن هؤلاء الشبان الثائرين من أبنائى ، هم هم زعماء الثورة وزعماؤنا !! » .

دورى المتواضع فى الثورة:

ولقد كان لى أنا شخصياً دور متواضع وفقنى الله إلى أدائه فى أثناء تلك الثورة . . وقد كنت إذ ذاك موظفاً نقلت من وظيفتى الأولى كسكرتير للمجموعة الرسمية بوزارة الحقانية إلى وظيفتى التالية كسكرتير للمستشار القضائى ، فلما قامت الحركة الوطنية بزعامة سعد ، قدمت إلى هذا المستشار الانجليزى مذكرة أطالب فيها بالمطالب الوطنية المصرية ، وقد كان لتلك المذكرة وقعها فى الأوساط المصرية ، بل فى الأوساط الخارجية كذلك ، حتى إن مستر فولك الأمريكى استخدامها للدعاية للقضية المصرية فى الأوساط الأمريكية الرسمية . . وقد تفضل فترجمها ترجمة بليغة إلى اللغة العربية المرحوم لبيب باشا عطية . .

وكان سعد إذ ذاك على رأس الوفد المصرى فى أوروبا ، وتفضل رحمه الله وخلد ذكراه ، فأظهر من التقدير الكريم لشخصى ما اعتززت به وسأظل أعتز به طوال حياتى ، حتى إنه قرر تعيينى عضواً فى الوفد المصرى قبل أن يرانى أو أراه . . . وعندما ذهبت لاستقباله حين عودته من أوروبا بادر إلى تحيتى وقبلنى إذ قبلت يده ، وظللت منذ ذلك التاريخ بمثابة إبن له ــ تلك النبوة العزيزة على قلبى ، التى أكرمنى بها فى حياته ، وبعد مماته .

لجنة ملنر:

ومن مفاخر الثورة المصرية ، التى كان لها أثرها الحاسم فى قضيتنا الوطنية ، تلك المقاطعة الإجماعية الحاسمة التى قاطع بها الشعب لجنة ملنر .

فلقد حاول الانجليز إذ ذاك ــ كما يحاولون الآن ، أن يقتلوا ثورتنا بما يقدمونه إلينا من مشروعات للمفاوضة ، وما يغروننا به من صور المقايضة أو المعاوضة ، ومن أمثال الدفاع المشترك ، وحلف البحر الأبيض وحلف الشرق الأوسط إلخ إلخ .

وفعلاً أرسلوا إلى مصر لجنة للتفاهم معنا ــ أو قل للتحايل علينا ! ــ وقد

اشترت هذه اللجنة باسم لجنة ملنر . . . ولكنها ما أن وصلت حتى قاطعتها البلاد مقاطعة ناجعة رائعة ، امتنع معها التجار وغيرهم من التعامل معهم . . مما اضطر اللجنة آخر الأمر إلى العودة فاشلة مخذولة إلى بلادها . .

الإنذار ثم النفى :

وأخيراً ، فلما فشلت كل جهود الانجليز فى إغراء المصريين بالتنازل عن حقوقهم الوطنية ، قدموا إلى سعد وزملائه إنذاراً بالامتناع عن الاشتغال بالسياسة . . سيما وأن السياسة أكرم السياسة قد أصبحت فى نظرنا نحن الثائرين هى الوطنية والحماسة . . .

ولقد اجتمع الوفد برئاسة سعد فى بيت الأمة للرد على هذا الإنذار البريطانى ، فلما حضرت إلى هذا الاجتماع أبديت رأيى حاسماً بوجوب الرفض البات ، وهنا أترك الكلمة للمغفور له عبد القادر حمزة باشا فى رسالته التاريخية السياسية التى نشرها فى كتاب له بعنوان (اذكروا سعداً وصحبه المعتقلين) إذ يقول فى صفحة ٨ ما يلى حرفياً : —

« وفى هذه اللحظة دخل الأستاذ مكرم عبيد فألقى فى الموضوع برأيه حاسماً قوياً وبه انتهت المعركة وأقفل الجدل ، قال وكأنه يخطب فى قوم يريد أن ينقل إلى صدورهم ما فى صدره من النار المتقدة : — لا جواب غير الرفض . إن العالم هنا وفى أوروبا يترقب الآن ما يفعله الرئيس ، فليأت الجنود ولينتزعوه بسلاحهم من داره كى يكون التضحية الماثلة فى كل وقت أمام أمته » .

وبعد كل هذا لم يبق إلاّ أن يقول الرئيس كلمته فتالله ما عشت لا أنسى نظرته إلينا إذ ذاك ، نظرة الجندى الفتى لا نظرة الشيخ التعب وهو يقول بصوت مملوء حزماً وقوة « شكراً لكم ، لقد أصبتم ما فى نفسى ، فلنكتب الجواب وليذهب به الرسول حالاً » .

وبناء على هذا الرفض نفينا إلى عدن وكنا ستة هم : المغفور لهم سعد باشا ، وفتح الله بركات باشا ، وعاطف بركات باشا ، وسينوت بك حنا — هذا فضلاً عن مصطفى النحاس باشا ، ومكرم عبيد اللذين لا يزالان على قيد الحياة ، وياله من قيد هذا القيد الذى وسمت به الحياة . . !

ولما صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ متضمناً التحفظات الخطيرة الهادمة للاستقلال من أساسه ، صدر أمر الانجليز بنقل سعد إلى سيشل ، فى نفس اليوم الذى صدر فيه التصريح ، حتى يوهموا المصريين أن التصريح مفروض عليهم إلى غير أجل ، وغير أمل ... ولكنهم نسوا أو تناسوا من هم المصريون الثائرون للوطن ، وعلى خصوم الوطن .. !

ولقد ظن المستعمرون أنهم إذ أبعدونا عن الوطن قد أبعدوا الوطن عنا ... ولكنهم خاب فألهم ، وطاش عقلهم ، إذ فاتهم أنهم وقد نفونا عن الشعب ، فقد بقى الشعب ... والشعب هو الثائر ، وهو وهو القاهر .. !

ولهذا ، فما أن أبعدوا الوفد الأول ، حتى تلاه الثانى ، فالثالث ... ولئن نسيت فلن أنسى ما قاله لى سعد عندما وصلنا نبأ محاكمة أعضاء الوفد الثانى وسجنهم فى ألماظة ... وكان من بينهم المغفور له مرقس باشا حنا ... فنظر إلىّ سعد والدمع يترقرق فى عينيه ، قائلاً : إن قلبى يتقطع يامكرم كلما ذكرت خطيبتك وقد سجن أبوها ، ونفى خطيبها ، فقلت له إذا ما هى تألمت فهى شابة ، ولها أسوة بأم المصريين وهى أمها وأمنا جميعاً ، وقد ضربت المثل أعلى المثل فى حبها للوطن ولك .

وهنا سال الدمع من عينيه ، فحولت وجهى عنه ، ولكنه عاد فنادانى وقال بصوته الجهورى القوى ، كل هذا يهون يامكرم فى سبيل الوطن ، وثق أن قلبى مغتبط وإن دمعت عينى ... فقلت له حفظك الله للوطن ولنا .

ولعلها خير خاتمة أختتم بها هذه الذكريات الغاليات الباقيات ، التى أدخرها من حب الوطن ذكراً لحبى ، وذخراً لقلبى !!

الوحشية المتجددة

ومن نكد الدنيا ، أننى ماكدت أختتم هذه الذكريات حتى عادت فتجددت فظائع القوات المحتلة ضد مواطنينا فى السويس ، فتساقط القتلى ، وتناثر الجرحى ، من رجالنا ونسائنا وأطفالنا ، بل قلها كلمة جامعة إنهم من أبطالنا .

ولست أدرى وأيم الحق إلى متى ندع هؤلاء الطغاة المستعمرين ، يقتّلون

أبناءنا ، ولا يستحيون نساءنا ، بينما ولاة الأمور فينا يكتفون بدور سلبى ، مع أنهم وحدهم الذين يملكون التنفيذ العملى ، والإيجابى . . .

ولو أنهم فعلوا لارتدع المعتدون عن عدوانهم ، وحسبوا لقوتنا حساباً . . .

ولكنهم لا ارتدعوا ، ولا امتنعوا . . . بل تمادوا فى بطشهم ، واندفعوا . . .

ومن رحمة الله بنا ، أنه إذا كانت حكومتنا هلوعة على مصيرها وخائفة ، فالشعب يؤمن أنه قد أزفت الآزفة ، ليس لها من دون الله كاشفة . . .

ولا آزفة تنقذنا من الحيرة ، إلّا العودة إلى الثورة !!

وضعنا الوطنى

إنى إذ أكتب هذا المقال على صفحات جريدة كبرى كالأهرام تميزت بفنها الصحفى والكتابى ، أرجو مخلصاً ألا يغريفى فن الكتابة ، فيغلبنى قلمى على ألمى . . وهو ألم أحسه بل يحسه أبناء الوادى جميعاً ، من جراء الاستعمار وظلم الاستعمار .

ولا يكفى الشعور بالألم فى مثل هذه الأوضاع الظالمة التى نعانيها لأن أظلم الظلم هو الذى يؤلمنا ، دون أن يعلمنا أن مجرد الألم لا يكون جديراً بكرامتنا ، ولا بوطنيتنا ، إذا لم نخلق من الألم أملاً ، ومن الأمل عملاً . . !

لهذا أرى من واجبى أن أصارح هذا الشعب المسكين ـ وأصارح معه الزعماء والمتزعمين ـ بخطوة النكبة الاستعمارية الجديدة ، التى شاءت رحمة الله أن يسخر المستعمرين الظالمين أنفسهم لكشف الستار عنها ، وتنبيهنا إليها ، ولو أننا مع الأسف لم نتخذ حتى الآن أى إجراء عملى لمقاومتها والتخلص منها .

بين الخداع والتحدى :

فالأول مرة فى تاريخنا الوطنى ـ أو فى مراحل نضالنا ضد الاستعمار ـ نرى المستعمرين يتحدوننا بأنهم باقون بجنودهم فى بلادنا بشكل أو بآخر متخذين من

* كتب هذا المقال فى جريدة الأهرام ١٩٥٠/١٢/٢٠

منطقة قنال السويس منطقة دفاعية فى وقت السلم وهجومية فى وقت الحرب — ومعلنين فى تورع أنهم لن يتركوا السودان تحت رحمة شعب آخر — ومن سخريات القدر أن يقصدوا بالشعب الآخر شعبنا فى شمال الوادى .

إذن فالوضع الاستعمارى الجديد قد تطور بهم وانحدر بنا ، حتى أصبحنا غرباء فى بلادنا ، وأصبح البريطانيون أقرب إلى السودانيين منا . . فلا جلاء ولا وحدة بعد الآن ، طبقاً للتصريحات الرسمية فى البرلمان البريطانى على ألسنة نوابهم ووزرائهم معا !!

هذا هو الوضع الجديد . . ومن نكد الدنيا أن المستعمرين كانوا فيما مضى يعدوننا مراراً وتكراراً بالجلاء عن بلادنا ، حتى أربت الوعود بالجلاء على ستين وعداً . . .

وهى وإن كانت وعودا زائفة ، فقد كان الدافع إليها أن بريطانيا « العظمى » كانت خائفة . . . أو قل إن الذى دفعها إلى تكرار وعودها بالجلاء هو خوفها من إثارة شعب الوادى ، ورغبتها فى استرضاء الرأى العام المصرى ولو بظاهر الوعد ، وأن أخفى الوعد باطن القصد ،، !

أما الآن فهم لا يتورعون عن مجابهتنا بالبقاء العسكرى فى أراضينا وتمزيق وحدة وادينا . . وبهذا قلبوا الوعد إلى وعيد ، دون أن يحسبوا حساباً لقضيتنا ، وما قد تنطوى عليه من مقاومة أو تهديد . .

التحايل على عدم الجلاء :

ولكن المستعمرين ، حتى ولو أعوزتهم الوسيلة ، فلا تنقصهم الحيلة ولهذا رأيناهم يتحايلون على عدم الجلاء بمحاولة ضمنا إلى الميثاق الأطلنطى — وما هى إلا صورة جديدة لتحايلهم السابق حينما اقترحوا إنشاء مجلس الدفاع المشترك — وحتى هذا الدفاع المشترك الذى رفضناه قد تطور بهم أخيراً من مجلس مشترك ، إلى قواد وجنود بريطانيين ، وغير بريطانيين يحتلون بالاشتراك مع جنودنا منطقة قناة السويس ، ويكون لنا فى هذا الاحتلال منصب القيادة ! . . أو عضوية ميثاق الأطلنطى بل ربما يتم الجلاء ولو بعض الجلاء ، بعد البحث والاستيفاء . . . إلى آخر ما يقال ، وأخطر منه ما لا يقال !!

ونحن مع كل هذا نسمع ونهجع !!

الوضـــع الوطـــنى :

ولقد يسألنى متسائل ما الدواء ، وقد استعصى الداء . .

والدواء فى رأيى هو أن تحقيق الوحدة والجلاء ، لا يتأتى بمجرد الهتاف والنداء . .

بل لقد حان الحين أن نصارح أنفسنا بمواطن العيب فينا ، وبالأسباب التى أدت إلى تكاسلنا فى نضالنا وتراخينا . . .

وفى رأيى أن هذه الأسباب تتلخص فى كلمة واحدة :

هى أننا قد انغمسنا فى مطامعنا . فآثرنا منافعنا على مواجعنا . . . أو فلنقلها صريحة إننا آثرنا مصلحتنا الشخصية أو الحزبية على المصلحة الوطنية وفاتنا أن لا سبيل إلى علاج ما نعانيه من الأوضاع الظالمة لبلادنا ، ولجهادنا إلا إذا آثرنا الوضع الوطنى على الوضع الحزبى ، حكومياً كان أو معارضاً .

وإنى إذا كنت مؤمنا بحزبيتى ، فلأنى أؤمن بأنها عنوان بل عربون لوطنيتى .

والحزبية الحقة هى التى تدرك أننا فى حرب مع الاستعمار . وأن الحرب تقتضى تجميع كل القوات ، وكل الكفايات ، لمواجهة الخصم المشترك .

ومن ثم أعود فأقول أن لا حل لقضيتنا القومية إلا على أيدى هيئة قومية ، تمثل الشعب تمثيلاً دستورياً صحيحاً .

يخلص مما تقدم جميعه أن قضية الجلاء والوحدة لا تحل بمجرد الاستمساك ، بل بالتماسك .

ولهذا يجب :

أولاً ــ أن تتفق جميع الأحزاب على ميثاق وطنى نجابه به المستعمرين بعد أن فشلت الحكومة الحالية والحكومات السابقة فى مفاوضاتها مع الحكومة البريطانية .

ويجب أن تحدد فى هذا الميثاق الوسائل الجدية إلى تحقيق أهدافنا .

ثانياً ــ يجب أن ندرك أن وضعنا الوطنى أقوى وأبقى من الوضع الدولى وأن حريتنا الداخلية أو الدستورية هى السبيل أوحد السبيل إلى حريتنا الخارجية .

ثالثاً – لا يكفى أن يجمعنا مجرد الدستور ، بل الشعور أوحد الشعور ولا سبيل إلى توحيد الشعور إلا بوضع برنامج عملى للجهاد الداخلى ينفذه الشعب على اختلاف طبقاته ، وتتحمل الأحزاب مسؤوليته ، بعد أن ننظم وسائله وأهدافه .

رابعاً – يجب أن نجرد أنفسنا من شهوة الحكم ، حاكمين كنا أو معارضين وأن نفهم أن لا حكم وطنياً حراً فى ظلال المستعمرين . . .

خامساً – يجب إلغاء القوانين الرجعية التى تمس حرية الفرد ، وحرية الاجتماع ، وحرية الرأى . . . لأن كل قيد على حريتنا الداخلية يقيدنا فى نضالنا عن حريتنا الخارجية .

سادساً – يجب تحرير الفقير من فقره ، كى يتمكن من المساهمة فى تحرير وطنه .

سابعاً – يجب أن ننسى أنفسنا ، ونذكر وطننا ، فلا حياة لنا إلا بحياة الوطن ، الذى نحيا به ، ويحيا بنا !!

مكرم عبيد

* * *



موضوع الحياة ...

حضرات الاخوان : —

تفضلت رابطة الشباب السودانى فدعتنى إلى إلقاء محاضرة تجمعت لى فيها أسباب الشرف . . . وإنه لشرف لو تعلمون عظيم أن يتاح لى أن أحاضر جمعاً ممتازاً من مواطنى المصريين السودانيين — مجتمعين جنباً إلى جنب ، مستمعين قلباً إلى قلب ! — وأن أتبادل وإياهم الرأى والشعور فى موضوع خطير ، لست اغلو إذا ما قلت إنه موضوع الحياة لنا جميعاً . . .

ولا أحسبنى فى حاجة إلى التدليل على حيوية هذا الموضوع لجميع أبناء الوادى ، إذ حسبه أن يتخذ من وحدة وادى النيل عنواناً . . . بل حسبه أن يتخذ من نادٍ دينى كريم منبراً وطنياً ينادى عليه بالتوحيد فى الوطن كما فى الدين إيماناً . . . بل قولوا حسبه أن يجعل من سوداننا مصراً ، ومن مصرنا سوداناً . . .

نعم ، فلو لم يكن فى وحدة وادى النيل الاّ عنوانها ، لكان من عنوانها بيانها . . . فما بالكم بما تنطوى عليه هذه الوحدة التاريخية من الوقائع ، وقد بلغت مبلغ الروائع فى دلالتها ، حتى إنها لتكاد تنطق برسالتها ، قبل أن ينطق بها لسان .

ومن عجب أن ينكر المستعمرون هذه الوحدة علينا ، وقد نادت منها الطبيعة ، قبل أن تنادى بها السياسة ، فأصبحت لنا نحن أبناء هذا الوادى شعاراً وطنياً ، بل مطلباً حيوياً ، لا يكاد يهنينا حتى يضنينا . . .

إى وربى . . . وكيف لا يضنينا مطلب التحرر التام من غاصبينا ، فى حين أن الاستعمار لا يظل قائماً بين ظهرانينا ، يقاسمنا بعض وادينا ، وينفث سموم التفرقة فينا ؟ . . .

بين الاستقلال والوحدة

ولكن هلَّا تساءلتم أيها السادة لماذا أصبح التعبير عن وحدة وادى النيل شعارنا المختار نحن أبناء الجيل الحاضر . . وقد كنا فى ثورتنا منذ سنة ١٩١٩ نعبر عن وحدة وادينا بتعبير آخر — له هو أيضا حكمته وعبرته — هو الاستقلال التام لمصر والسودان . . .

نعم ، فلن أنسى ما نسيت — وماحييت — ذلك النداء الذى كان يصعد إلى أعالى السماء فيخترقها دعاء . . . ثم يهبط إلى باطن الأرض فيخترقها دماء . . . نداء الاستقلال التام لمصر والسودان !!

بل إنى أكاد أستلهم أُذنىَّ رنين هذا النداء الرائع ، وقد اختلطت فيه أصوات الرجال والنساء ، والآباء والأبناء ، موحدة فى صَيْحة مُرعدة داوية ، لا هى بالساخرة ، ولا هى بالباكية — بل هى صيحة المؤمن المطمئنة الراضية ، الجبارةُ الحانية — صيحةُ الاستقلال التام ، أو الموت الزؤام . . .

ومن منا لا يستوحى ذاكرته وما وعت ، ويده وما وقعت ، من وثائق بتوكيل الوفد برياسة زعيمنا الخالد سعد ، فى السعى أنَّى وجد للسعى سبيلا ، إلى تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان . . .

ومن هنا إذا ما استوحى هذه الذكريات الخاليات ، الباقيات ، لا يستمطر العين رحمة بها دمعت ، حين شاهدت — ويا لهول ماشاهدت — أكبادا لنا ما كادت تمشى على الأرض حتى صرعت . . . فكان منها جَرْحانا ، وكان منها مرثانا ،

يتساقطون إذ يتساقط الرصاصُ البريطانى ، ويلفظُون الرُوحَ إذ يلفظون النداء بحياة الاستقلال المصرى السودانى . . .

تلكم كانت ثورة مصر فى سنة ١٩١٩ . . . ولقد تلتها فاستكملتها ثورة السودان الرائعة فى سنة ١٩٢٤ . . . ولم تكن الثورتان الا مظهراً واحداً لنفسية واحدة ــ هى صلة الوصل الروحية ، ورابطة الروابط الوطنية ــ بيننا وبين اخواننا فى السودان ، وما كان لمخلوق أن يفرق بين قوم جمعتهم أواصر الوطنية والايمان . . . بل ما كان لإنسان أن يفرق ما جمعه الله الخالق المنان . . !

بقى أن نستبين لماذا تغير ــ أو بالاحرى تطور ــ النداء بالاستقلال إلى النداء بالوحدة ؟ . . .

اختلاف الصيغة :

ويبدو لى ، أن الخلاف فى الصيغة إنما مرجعه خلاف فى التلوين ، أكثر منه فى التكوين . . .

ذلك اننا فى هذه المرحلة من تطورنا الوطنى لم نعد نكتفى بمجرد الاستقلال وقد حصلنا عليه ، فلم يكن بد من استكمال استقلالنا ــ وهو استكمال لم نصل بعد إليه . . . ومن ثمَّ نبتت على ألسنتنا صيغة الجلاء ووحدة وادى النيل ، لأن الجلاء الناجز عن البلاد لم يتحقق بعد رغم الاعتراف باستقلالنا ، وكذلك وادى النيل فقد اعتدت عليها السياسة الانجليزية شر اعتداء ، رغم حقنا الطبيعى والقانونى فيها .

وما من شك أن إصرارنا على عبارة وحدة وادى النيل فى شَطريه إنما هو مظهر من مظاهر الفعل القوى ضد الحكم الثنائى فى السودان ، وما انتهى إليه من وضع انفصالى لا يتفق حتى مع اتفاقية سنة ١٨٩٩ ـ التى أعلنت البلاد بطلانها وعدم التقيد بها ــ ومن ثم لم يكن بدٌ لاستكمال استقلال الوادى من المطالبة بتحقيق وحدته على أكمل وجه ، مع المطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن جميع أراضينا وموانينا

ذلك فيما أرى هو التعليل الواقعى والنفسانى لصيغة الجلاء ووحدة وادى النيل . . .

وفيما يلى على وجه التحديد العوامل الأساسية ــ القائمة منها والدائمة ــ التى تقوم عليها وحدة وادى النيل :ـ

أولا : النيل نهرا .
ثانيا : النيل شعورا .
ثالثا : وحدتنا الجنسية أو القومية .
رابعا : وحدتنا القانونية (وما أحاطها من محاولات بريطانية ومفاوضات بين مصر وبريطانيا .
خامسا : وحدتنا التاريخية .
سادسا : الضرورة الوطنية ، والسياسية ، والاقتصادية .

١ ــ النيل نهرا

أما أن نهرَ النيل هو عنصرُ الوحدة الأول بين شطرى الوادى ، فلقد يقال ــ بل قيل فعلا من بعض الأجانب ــ وماذا فى هذا من عناصر الوحدة ، والنهور تجرى بين البلاد المختلفة فى أوروبا وغيرها ، دون أن توحِّد بينها أو بين حكوماتها . . . !؟

والمغالطة فى هذا التدليل أظهر من أن تبين أو تفسر . . . فالنيل عندنا هو مصدر الحياة لوادى النيل ، بل إن وادى النيل هو فعلا وشكلا هبة نهر النيل ، حتى إنه بين حين وآخر ينكشف عن أراض جديدة تضاف إلى الأراضى القائمة ، ومنها جميعا يتكون الوادى . . . هذا إلى أن بلادَنا بلادٌ زراعية ، والزراعة مصدر الحياة فيها . . . فوحدة النيل هى إذن وحدة الحياة بين مصر والسودان ، أو هى وحدة النشوء ووحدة البقاء فى وقت معا ــ لأن النيل هو الذى أوجد ، وهو الذى يتعهد ما أوجد . . .

وإذا لم يكن بين الإقليمين الَّا مياه النيل وما تَبعته من حياة فى أراضينا ، لكان هذا العاملُ وحده كفيلا بإيجاد الوحدة بيننا ، والحِرص عليها منا ، بكل ما أوتينا من قوة . . . ولست أعنى بالقوة مجردَ القوة المعنوية ، بل هى القوة العسكرية المادية ، التى يجب إذا ما جد الجد أن يبذُلَها المصرى والسودانى ، ولو ببذل الروح ، دفعا لكل اعتداء عليها من أية سُلطة أجنبية تحاول السيطرة على وادى النيل ، أو تمزيق سلامته ، بتمزيق وحدته . . .

ولقد قامت الحروب وستقوم بين الأمم دفاعا عن استقلالها ، أو مصالحها ، ولكنى لا أعرف حربا مقدسة ، وحربا حيوية ، كتلك التى يشنها المصرى والسودانى – أو قولوا المصرى السودانى – إذا ما اعتدى معتدٍ على أى جزء من وادى النيل . . . لأن الحرب تكون إذ ذاك حرب حياة ، لا مجرد حرب استقلال ، أو استغلال . . .

هذا هو الوضع الصحيح لوحدة وادى النيل كما يجب أن يفهمها الأجانب جميعا . . . فما كانت هذه الوحدة كما يزعُم البعض مظهر استعمار ، أو استثمار ، أو مجردَ فخار . . . بل هى وحدة فيها البقاء ، ودونها الفناء . . .

أليس جميلا هذا الخيال المستمد من حقائق الحياة . . . والذى ينتهى إلى المثل الأعلى فى كل فلسفة ، وكل أدب ، وكل سياسة :

وهو « جعل إنسان غير محتاج للآخر » . . .

أما الاسم « النيل » فهو مشتق فى الغالب من الكلمة « نهال » بمعنى نهر ، فى اللغة السامية .

٢ – النيل شعورا . . .

ووحدة النيل شعورا هى عنصر الوحدة المعنوية بين أبناء النيل . . .

ولست فى هذا أتعمل أو أتخيل . . . بل أحلل التحليل العلمى الذى لا جدل فيه ولا دجل . . .

فما من شك أن الطبع وليد الطبيعة . . . وإذا جمعت بيننا وحدة الطبيعة ، فقد جمعت بيننا حتما وحدة الطبع . . نعم إن هناك وحدة اللغة ، ووحدة الدين ، ولكن هذه قد توحد بين البلاد المستقلة بعضها عن بعض . . أما وحدة الطبع ، مستمدة من وحدة الطبيعة ، فهى الوحدة الأصلية التى تجعل من أبناء البلاد شعبا واحدا ، فإذا ما أضيفت اليها العناصر الإضافية كالدين واللغة والمصالح الاقتصادية كانت الوحدة مكتملة الأسباب أصولا وفروعا . . .

ولقد أجمع علماء التاريخ والآثار وفى مقدمتهم المسيو ما سبرو على أن المصرى والسودانى متفرعان فى مجموعهما من جنس واحد ، وأصل واحد ، رغم أن الشمس لم توزع سخاءها عليهما بقدر واحد . . . !

ولنا عودة إلى هذا الموضوع بالتفصيل ، حينما نعرض لعناصر الوحدة فى الجنس بين المصريين والسودانيين . . .

اللهجة الاقليمية :

وبهذه المناسبة : فقد كنت منذ أيام قليلة أتحدث إلى بعض اخواننا السودانيين فراعنى من هذا الحديث لا وحدة التفكير ، فحسب ، بل وحدة التعبير . . . حتى إن لهجتهم فى الحديث لا تختلف عن لهجة أبناء الصعيد ، مما أخجلنى – وأنا رجل صعيدى « شجرت » – فجعلنى أعود معهم إلى القاف الصعيدية الجيمية ، بدلا من القاف الملطفة الألفية . . . التى تعودناها فى لغة عاصمتنا الرشيقة . . . !

ولما كان أهالى الوجه البحرى والصعيد شعبا واحداً ، وان اختلفت بينهما اللهجة الإقليمية ، فلست أرى فارقا – حتى من هذه الناحية الفرعية ، التفصيلية – بين الصعيد الأدنى فى مصر ، والصعيد الأعلى فى السودان ، ومن ثم لا أفهم معنى لتمسح بعض الكتاب المستعمرين باختلاف اللهجات الاقليمية فى مصر والسودان ، ولعله قد فاتهم أن الفارق بين شمال انجلترا وجنوبها فى اللهجة يكاد يكون فارقا فى اللغة . . . حتى إن من يذهب إلى يوركشاير ممن يتكلمون الانجليزية العادية لا يكادون يفهمونهم لأول وهلة . ! بل إن أهالى لندن نفسها تفرق بينهم لهجة (الكوكنى) واللهجة العادية . . . !

أفلا ترون معى أنهم يهزلون ، إذ يحاولون من التفريق الوهمى ما يحاولون ؟ . . . ولكن إذا ما عرف السبب ، بطل العجب وهى حكمة عربية شائعة ، ولكنها عميقة جامعة . . .

٣ – وحدتنا الجنسية

وأعنى بهذه الوحدة وحدة الدم معززة بوحدة الروابط التاريخية على اختلافها ، كوحدة الأصل ووحدة العوائد والتقاليد المدنية بين الإقليمين . . . أما ما سبق الإشارة إليه من وحدة الطبيعة والطبع فهى وحدة لا يحدها التاريخ لأنها وجدت قبل التاريخ وستبقى ما بقى . . .

ولا جدال فى أن وحدة النيل وعناصر الطبيعة ، مضافاً إليها وحدة الجنس ، كان لها الأثر المباشر فى إيجاد وحدتنا التاريخية التى غالبت الزمن فغلبته ، ولكن

بعض الكتاب الانجليز — وإن لم يسعهم إلا التسليم بوحده الطبيعة بين الاقليمين — يأبون الاَّ التشكك أو التشكيك فى وحدة الجنس ، وإن كان بعضهم يقصرون هذا التفريق الجنسى على جنوب السودان دون شماله . . .

ولعله من المفيد أن نحلل من الناحية التاريخية عناصر الجنسية المصرية — أى جنسية ساكنى هذا الشطر من الوادى — فان فى هذا التحليل ما يلقى ضوءاً وضاحاً على جنسية ساكنى الشطر الآخر منه ، ويحلل من ناحية أخرى مظاهر الوحدة القديمة ، والعريقة فى القدم ، بين الإقليمين .

والواقع ، أن علماء التاريخ يكادون يجمعون على أن المصريين الحاليين هم جميعا من أبناء القبائل العربية التى هاجرت من طريق البحر الأحمر إلى مصر قبيل عهد الملك مينا أول الفراعنة المصريين ، إذ لم يكن يقطن مصر قبل هجرة العرب إليها الاَّ بعض القبائل ذات اللون الأبيض النازحة من المغرب عن طريق ليبيا — وهؤلاء لم يتركوا وراءهم أثراً يخلد ذكراهم بين الآثار المصرية ، لأنهم كانوا ينزحون إلى مصر بطريقة غير مستقرة فى العصور المظلمة قبل التاريخ — ومن ثم لم يبدأ التاريخ المصرى القديم الاَّ بعد هجرة القبائل العربية إلى مصر والاستقرار فيها ، وكان من أول نتائج هذا الاستقرار على جانبى النيل أن نشأت المدنية المصرية القديمة وتكيفت اللغة والدين والعوائد والتقاليد بمقومات الإقليم وساكنيه ، فكانت مصر التاريخية وكان المصريون . . .

وليس أدل على وحدة الجنس فى مجموعه بين مصر والسودان مما أثبته هيرودوث من أنه يوجد جنوبى مدينة مروى على مسافة بضع مئات من الأميال جنوبى موقع مدينة الخرطوم الحالية قوم يعرفون « بالاتومولى » والإسهاج فرقة مصرية يبلغ عددها نحو ٢٤٠ ألف نسمة ، وكانت قد نزحت من مصر إلى السودان إبان حكم فرعون مصر ابسمتيك الأول وسكنوا هذه المنطقة الواقعة على النيل الأبيض ، ويقول المؤرخ الدكتور بدج انهم مصريون صميمون ومن القبائل غير الزنجية التى استوطنت السودان قبل عهد البطالة .

ولعل أظهر دليل على هجرة العرب إلى مصر من طريق البحر الأحمر هو أنهم استقروا فى أول أقليم صادفهم على ضفاف النيل — وهو الإقليم الذى نطلق عليه

الآن اسم مديرية قنا إذ هو اقرب الاقليم إلى القصير والبحر الأحمر — ومن ثم اتخذوا من طيبة (الأقصر) عاصمة لهم ، وكذلك كانت دندره وقفط وقوص وإسنا من مراكز العمران الأولى فى مصر القديمة .

صلة اللغة

وهناك دليل آخر محسوس على الهجرة العربية إلى بلادنا هو أن اللغة المصرية القديمة تعتبر من اللغات السامية ولذلك نجد بينها وبين اللغة العربية واللغات السامية الأخرى وشائج قرابة تدل على وحدة العنصر الأصلى ، وان اختلفت فى تطورها اختلافاً طبيعياً باختلاف الأقاليم وملابسات التطور .

وليس أدل على الصلة الوثيقة بين اللغة المصرية القديمة واللغة العربية بالذات من أن كثيراً من الألفاظ فى اللغتين تكاد تكون واحدة فى اشتقاقها ، فمثلاً كلمة (معى) باللغة العربية يقابلها فى اللغة المصرية القديمة م عاى (وننلفظها فى اللغة العامية معاى) وترجمتها الحرفية « فى يدى » وكذلك كلمة (معنا) يقابلها فى اللغة الهروغليفية (معانا) وكذلك كاف المخاطب فى (معك) يقابلها نفس الحرف (إك) فى اللغة المصرية القديمة .

ومن طريف ما يذكر هنا أن كلمة (سى) التى نستعملها فى لغتنا الدارجة بالاشارة إلى « سى فلان » — هى بالضبط الكلمة الفرعونية القديمة لأن كلمة (سى) فى الهروغليفى معناها رجل ، وكذلك كلمة « ست » فى اللغة القديمة معناها سيدة ولذلك مازلنا نقول الست فلانة . . .

ويلاحظ أن (سى) و (ست) يستعملان فى السودان كما يستعملان فى مصر من باب الأدب فى المناداة ومخاطبة الرجال والسيدات ، كما أن لفظتى « سيدى وستى » تستعملان من باب الامعان فى التوقير فى مناداة الجد والجدة .

وكذلك نرى المصريين الحديثين يحثون الحمير بلفظة « حا » أو « عا » دون أن يدركوا انها مشتقة من الكلمة المصرية القديمة « عا » بمعنى حمار . . .

ومن عجيب ما يذكر هنا - والشيء بالشيء يذكر — أن هناك تشابهاً غريباً فى اللغة بين مصر ونيوزيلاندا ، فالشمس مثلاً التى يعرفها المصريون القدماء باسم « رع » يعرفها أهل نيوزيلاندا الأصليون باسم « رع » أيضاً ، وكذلك لوحظ وجود

تشابه كبير فى صناعة آلات القتال المختلفة فى العهد الحجرى الأول وفى تقاليد الوشم ، مما يدل على وجود اتصال قديم فى الجنس أو على الأقل فى التقاليد واللغة البدائية — وقد حاول البعض تفسير هذه الظاهرة الغريبة بإسنادها إلى اسطورة قديمة ترجع إلى ما قبل التاريخ المعروف — وهى أنه كانت هناك قارة بين افريقيا وأمريكا فى المحيط الاطلانطى تلاشت بفعل العوامل الطبيعية فتفرق سكانها ما بين أفريقيا وأمريكا ونيوزيلاندا . . . ولعل هذا يفسر سبب التشابه الغريب بين الآثار الموجودة فى المكسيك والآثار المصرية ، مما جعل البعض يعتقدون ان الفراعنة قد كشفوا عن المكسيك أو استولوا عليها . . .

وسأتناول — عند البحث فى وحدتنا التاريخية — كيف تكون الجنس المصرى السودانى ، والأدلة التاريخية على وقت الجنس والقومية بينهما منذ عهد الفراغنة حتى الآن .

٤ — وحدتنــا القانونيــة

(وما أحاطها من محاولات بريطانية ، ومفاوضات بين مصر وبريطانيا)

حضرات الأخوان

أحدثكم الآن عن وحدتنا القانونية وهى بيت القصيد . . . ولو انى كنت ألقى هذه المحاضرة فى السودان الآن ، لما كان مجال الكلام فى وحدتنا القانونية بيت القصيد ، بل بيت السجين الشريد . . . !!

نعم أيها السادة ، لقد مدَّ الله فى عمرنا ، وفى صبرنا ، فرأينا مصرياً يحاكم فى السودان ، ويقضى عليه بالحبس مع المجرمين لا لسبب إلَّا لأنه اجترأ فارتكب جريمة — وأية جريمة ! — هى إلقاء محاضرة فى نادى الخريجين نادى فيها بوحدة وادى النيل ، وبالجهاد ، وسقوط الاستعمار . . .

أى نعم ، فانظروا إلى القاضى الانجليزى وهو يسأل مواطننا الأستاذ أحمد كامل قطب ، الذى شاءله الله أن يكون اسماً على مسمى فيصبح فى ميدان التضحية قطباً . . . كما شاء له الجهاد شرفاً على شرف فجعل من حبه لبلاده حرباً !! — انظروا إلى القاضى الانجليزى وهو يسأله : —

« هل تعترف بأنك حينما سئلت عما تقصد إليه من المحاضرة ، أجبت بقولك : لكى انبىء أبناء النيل بأن لهم الحق فى أن يعيشوا ، أحراراً ، وان الاستعمار الانجليزى لا ينبغى أن يبقى ؟ . . . » .

فأجابه المتهم معترفاً ومكرراً اعترافه جهاراً ، ونهاراً ، بأنه قال فعلاً ان من حق ابناء النيل أن يعيشوا أحراراً . . . !

فسأله القاضى سؤالاً آخر جال بخاطره عسى أن تتوافر للاتهام جميع عناصره ! - « وهل أشرت فى محاضرتك إلى الجهاد » ؟؟

فلم يكن من المتهم الجرىء إلا أن قال إنه إذا لم تنجح قضيتنا فسوف نجاهد مادمنا على قيد الحياة . . . وهكذا اعترف المتهم على نفسه وعلينا نحن أبناء الوادى بتهمة تودى بنا جميعاً إلى السجن والأصفاد ، هى تهمة الجهاد . . . !

حقاً إن شر البلية ما يبتليك ، وما يجتليك ، فى وقت معا . . .

ثم بقى سؤال أخير هو الحلقة الأخيرة فى السلسلة ، ولا أقول المهزلة . . . وهو « ولماذا هتفت بسقوط الاستعمار ؟؟ » .

فأجاب الأستاذ قطب بقوله اظن ان القاضى يهتف معى بسقوطه ايضا . . . إلى أن قال ومادام هناك احتلال غير مشروع فإن هناك استعماراً . . . وما أقوله ضد الاستعمار يقوله الانجليز الأحرار فى انجلترا » .

* * *



تحيتى الى الدكتور مصدق :

مصر وإيران . . بين المدنية والوطنية

إن أبلغ ما تثيره فى نفوسنا زيارة الوطنى الكبير الدكتور مصدق : أنها تعود فتؤكد صلة الوصل بين مصر وإيران . . . تلك الصلة الوثيقة ، التى ترجع بها الى العصور الأولى للمدنية الانسانية . . . فمنذ آلاف السنين كان الشعبان المصرى والفارسى هما المصدر الأول للمدينة ، فاذا بالتاريخ يعيد نفسه فاصبحا اليوم هما المصدر الاول للوطنية !

واذا ذكرت « الوطنية » ، فإنما أعنى بها الوطنية العاملة ، لا القائلة . . . أو بالأحرى هى الوطنية التى تقاطع فتقطع ، وتمنع فتجمع . . !

واذا كانت الحكومة الإيرانية قد ضربت لنا فى الوطنية مثلا عمليا بتأميم البترول ، وقطعه عن المستعمرين . . . فلقد حان الحين أن يؤمن كل فرد من أفراد شعبنا جهوده الفردية فى سبيل تكتل جهودنا الشعبية ، لمحاربة المطامع الاستعمارية . . سيما وقد تكشفت لكل ذى عينين العقلية الاستعمارية فى أقبح مظاهرها ، فتطورت ، أو تدهورت ، من شهوة تجارية رابحة . . إلى شهوة وحشية ذابحة . . حتى دفعها النهم الاستعمارى ، أو الاستثمارى ، الى استخدام المدافع القاتلة ، كوسيلة لإشباع مطامعهم الناهبة ، الأكلة ! . .

الى العمل اذن أيها المواطنون ويعلم ، أن للوطنية فلسفة عملية لا غنى عنها ، ولا مناص منها . . . وهى أن العمل الوطنى الوحيد الذى يعنينا ، هو العمل الشاق

الذى يعنينا ، حتى ولو تفانينا فيه ففنينا . . . وما ذلك إلا لأن الجهاد العمل الذى قد ينزل بنا الى حافة القبر ، هو هو الذى يعلو بنا الى مستوى النصر ، أعلى النصر !!

ولكم هو الدرس العملى الصادق ، الذى نستوحيه من زيارة الدكتور مصدق ، وحماسه الوطنى الدافق . . ولا عجب ، فما هو « مصدق » ، الا لأنه ها هو فصدق . . . وما من مسمى الا وله من اسمه نصيب !!

مكرم عبيد

* * *



ثورة الجيش التاريخية *

توجت بنجاحها الباهر ثورتنا الوطنية

أيها الاخوان المواطنون :

فى مثل هذه المناسبة الوطنية الكريمة لا أحسبنى أغلو إذا ما قلت أن أبلغ خطبة يتاح لأى خطيب أن يخطبها ، هى التى يخفق بها جناحه ، قبل أن ينطلق بها لسانه . .

ولا عجب ، فمهما تكن البلاغة اللفظية التى يترنم بها اللسان ، فإن السامعين لا يسمعون إلا إلى رنينها . . فى حين أن البلاغة العاطفية التى توحى بها العاطفة هى التى تخفق القلوب بحنينها ، وحتى بأنينها . .

ذلك لان مثل هذه البلاغة العاطفية ليست مستمدة من قلب الخطيب وحده بل من قلوب مواطنيه . . وبما أن الشعور الشعبى الموحد هو المقياس الأول للوطنية الغاضبة الثائرة ، فكل مستمع منكم غاضب لوطنه إنما هو خطيب صامت بوطنيته الثائرة ، والقاهرة !

من الذكرى إلى الذكر . .

لعلكم تذكرون اننا فى كل عام احتفلنا فيه بالذكرى ، كنا نترنح بين الذكرى والذكر . . ونتساءل متى ينتهى بنا الاستبشار بماضينا الى البشر حاضر البشر . .

---

* الأهرام ١٩٥٢/٨/٢٤ . ألقى هذه الخطبة فى مناسبة ذكرى سعد زغلول

ولقد شاء الله فى حدبه علينا ، ان يحقق لنا ما تمنينا ، فاذا بنا نجمع اليوم بين الاستبشار والبشر ، والذكرى والذكر ــ وما الذكرى الا لسعد الزعيم الخالد ، وما الذكر الا لجيشنا الباسل ممثلا فى محمد نجيب البطل القائد . !

ولقد قلت من قبل وما زلت أقول إن محمد نجيب وأعوانه الضباط الشجعان الأوفياء قد جعلوا من جيشنا شعبا ، وأن كل رجائى الى الله تعالت قدرته أن يعود فيجعل من شعبنا جيشا . . ولم يكن فيها رجوته متعملا ولامتخيلا ، بل مقررا للواقع ومسجلا . . فقد كان الشعب المصرى إبان ثورتنا المجيدة شعبا مناضلا ــ استغفر الله بل جيشا مقاتلا ــ يتقدمه أبناؤه المجاهدون المستشهدون ، الذين انتزعوا النصر أروع النصر ، من تراب القبر . .

ثورة الجيش على التاج هى تاج الثورة !!

وما دمنا فى صدد ثورة الجيش الشعبية ، فيجدر بى أن أقول إن التاريخ المصرى بل التاريخ العالمى نفسه لم يحقق ثورة توافرت لها أسباب الجد والمجد كهذه الثورة الأخيرة ، التى توج بها الجيش ثورتنا الوطنية ، بأن نزع التاج عن العابث الأول بوطنيتنا ، والممتهن لكرامتنا ، والساخر بسمعتنا فاروق الأول والأخير بإذن الله !!

ولقد تميزت هذه الثورة المجيدة ، والفريدة فى مجدها ، بأن جمعت بين شقيها المميزات الخطيرة التالية :

أولا : هى ثورة شعبية ــ وقد وصفها زعيمها محمد نجيب أبلغ وصف اذ قال « اننا من صميم الشعب . . وان العامل والفلاح هما عماد حركة الجيش » . فهى إذن كما قلت حركة شعبية تمثلت فى ثورة الجيش شعبا ، كما كانت ثورتنا الأولى حركة شعبية تمثلت فى ثورة الشعب جيشا . . !

ثانيا : هى ثورة عملية منتجة ــ أنتجت فورا أسمى غرض هدفت اليه ثورة ما ــ وهو خلع الملك عن عرشه . . أو قل تحطيم الاستبداد من رأسه ، والفساد من أساسه . .

ثالثا : وقد انتجت ثورة الجيش أغلى إنتاج بأرخص ثمن ، فلم تهرق نقطة دم واحدة فى سبيل الوصول الى هدفها الخطير .

رابعا : هى ثورة طاهرة ذات عبرة ظاهرة ، ما أحوجنا اليها . . . والفضل فى ذلك يرجع الى حكمة الجيش وقائده وضباطه البواسل فقد برهنت ثورتهم ان التطهير هو الخطوة التى لابد منها الى التحرير أكمل التحرير .

خامسا : معالجة التفاوت الخطير بين الطبقات — اقترنت الثورة الحاضرة باستنباط الوسائل العملية الى تحقيق الإصلاح الاجتماعى ، والاقتصادى ، الذى يعالج ما تعانيه مصر أكثر من غيرها من تفاوت خطير بين مختلف الطبقات كاد أن يعود بنا الى عهود الإقطاعات ، بل إن هذا الإصلاح يمهد السبيل سياسيا واجتماعيا واقتصاديا الى ما هو آت :

سادسا : هى ثورة نظامية لا افتعال فيها ولا ارتجال — لانها صدرت عن هيئة نظامية فلم تثور على النظام — بل ان الملك السابق نفسه كان يحاول ظلما وعدوانا ايهام الناس بأن الجيش هو الذى يحميه من الشعب !

فاذا ما ثار جيشنا النظامى على أى نظام قائم وعلى رأسه ملك جائم ، فمعنى ذلك أن النظام فاسد لا شك فى فساده ، وأن الثورة عليه جدية وحقيقية لا شك فيها ، ولا مطعن عليها .

اذن فلنقلها صراحة : حفظ الله الجيش ، ولا حفظ الله الملك !

يخلص مما تقدم جميعه أن ثورة الجيش — وهو من الشعب والى الشعب — إنما هى ثورة شعبية يفخر بها كل مصرى . . بل قولوا أن الجيش وضباطه البواسل فخرا أسمى الفخر — هو انهم بثورتهم الجريئة القوية قد استكملوا ثورتنا الشعبية ، فسجلوا لشعبنا وحدة هى العماد الأول والأخير لوحدة البلاد وأعنى بها وحدتنا فى الجهاد . .

وليفهم من لا يفهم من المستعمرين المستهترين أننا إذ نطالب بما توحى به الطبيعة والطباع ، فالنيل الواحد الذى يجرى فى وادينا ، هو هو الذى يجرى فى عروق بنينا . . بل إن الوحدة التى تجمعنا الى غير فرقة ليست هى مجرد وحدتنا فى محبة الوطن المشترك ، بل هى وحدتنا — ومعنا جيشنا — فى الدفاع ضد الخصم المشترك .

وانى أعود فأؤكد ما أعلنته من قبل ــ وهو أن وحدتنا ليست مجرد وحدة طبيعية تجمع بين أرجاء الوطن بلادا . . ولا هى مجرد وحدة عاطفية تجمع بين أبناء الوطن من صلبه أولادا . بل هى أيضاً وقبل كل شىء وحدة عملية إيجابية تجمعنا فى الوطن إيمانا فجهادا .

واجبنا نحو الجيش

لقد قام الجيش بواجبه نحونا فهل قمنا نحن بواجبنا نحوه ؟ . .
هذا هو السؤال ولا شك عندى ان الجواب عليه ميسور وموفور لدى أمة من الرجال .

فأولا : يجب تسليح جيشنا بأحدث وأصلح الأسلحة ــ ويجب على الحكومة ان لا تتوانى فى استيراد هذه الاسلحة ، وعلى الشعب إذا اقتضى الأمر المساهمة ماليا وعمليا فى توفيرها .

ثانيا : المبادرة بإنشاء مصانع للأسلحة فى مصر .
وما بى من حاجة الى القول ان توافر السلاح لدى جيشنا ، هو السلاح أمضى السلاح الذى تتسلح به حركتنا الوطنية تحقيقا لأمانينا ، فضلا عن الدفاع عن أراضينا ، اذن ، فالى السلاح ، ثم الى السلاح . . فهو سبيلنا الاوحد الى الكفاح .

ثالثا : يجب تحسين كادر الضباط والجنود لا فى المرتبات فحسب بل فى المعاشات أيضا بحيث يتقرر مبدأ المعاش المضاعف لكل من يموت أو يصاب بعاهة مستديمة تمنعه من العمل المجدى .

رابعا : تنشئة الشعب تنشئة عسكرية : بحيث يدرب أبناؤنا منذ بدء حياتهم الدراسية تدريبا عسكريا ، الى جانب التعليم المدنى ، على أن يعمم هذا النظام فى جميع مراحل التعليم وفى كافة أنحاء البلاد . . وعلى أن يشمل المصريين فى المدارس الاجنبية لا الحكومة فحسب وبذلك نستكمل وجودنا الحربى والوطنى فى وقت معا .

التطهير أسرع التطهير

لعله لا يدهشكم أن أنتقل بكم من حركة الجيش فى التطهير ، الى موقف الكتلة من التطهير . .

واذا كان التطهير هو حديث الساعة ، فلا أظنكم فى حاجة الى رأيى فيه ، وما رأيى إلا رأيكم انتم يا أبناء الكتلة الذين اتخذتم لكم فى الحياة شعارا تمثل فيه فكرتكم بل عقيدتكم ، وسجلتموه فى برنامجكم وفى جريدتكم — وهو أن « الكتلة الوفدية هى الوفد مطهرا ، وان الحكم فى عقيدتها يجب أن يكون منزها ومحررا » .

ويعنينى أو ما يعنينى أن أبرز أن التطهير هو الخطوة التى لا مناص منها الى التحرير .

إذن فمن الخبل أن يقول قائل إن من واجبنا البدء بالتحرير قبل التطهير فى حين ان التطهير هو الألف والباء من كتاب التحرير . ويجب أن يسير الاثنان معا ، جنبا إلى جنب .

ولكن الذى يعنينى هو أن الجيش وقد أخذ على نفسه رسميا وعلنيا مهمة التطهير عسكريا ، فلتعاونه الحكومة والأحزاب على التطهير مدنيا ، الله معنا فيها ، لأن الله مع العاملين .

وأعود فأقول أن الكتلة الوفدية — اذا ما ناصرت اليوم حركة التطهير ضد الملك السابق وحاشيته وضد المستغلين لنفوذهم من رجال السياسة من أى حزب أو هيئة كانوا — فلأنها كانت الحزب الوحيد الذى أقام على أساس التطهير وتحمل فى سبيله كل عنت واضطهاد حتى أنه لم يكتف بذلك بل ضمن البرنامج الاول لحزبه نصا صريحا فى المادة الرابعة منه ، وهو كما يلى « إصدار تشريع فى مصر على نمط التشريع المعروف فى بعض بلاد أوروبا باسم من أين لك هذا على أن يخضع للتحقيق والعقاب بمقتضاه الوزراء والموظفين وغيرهم ممن تدور الشبهات حول مصادر ثرائهم » .

وسنرى فيما يلى تفصيلا لموقف الكتلة الصريح والجرىء من تصرفات الملك السابق ، مما أدى الى سخطه علينا ، ويا له من سخط كريم أدى الى اقبال كريم من الشعب علينا !!

موقف الكتلة من تصرفات الملك المعزول .

اللهم لا شماتة ، بل عبرة وتذكيرا .

اللهم لا انتقام ، بل إصلاحا وتطهيرا . !

تلك حكمة انطقنى بها الله ضد خصومى السياسيين فيما مضى . . وكأننى كنت أتحسس خيوط القدر فيما أراد الله للملك السابق وما قضى . ويا لعدل ما قضى !

والواقع انه لما اتسعت الهوة الفاصلة بين الملك السابق وبين الشعب وازدادت عوامل السخط والتذمر بين سائر الطبقات ، نتيجة لحكمة الاستبدادى وسياسته الخرقاء واساءته لسمعة البلاد فى الداخل والخارج معا ، مما عانت مصر من أهواله فى الاعوام الاخيرة ما عانت . . كان « للكتلة » ــ حزبا ، وصحيفة ــ الشرف أول الشرف فى تنبيه الاذهان الى مفاسده ، ومفاسد حاشيته ورائديه من رجال العهد البائد . .

وقد كان نتيجة لهذا الصراع الذى حملت الكتلة لواءه ضد الملك السابق فى ابان طغيانه ، وصولجانه . . ان بدأ تحديه للكتلة ، وللمتشرف بخطابكم ، سافرا . . دون تستر أو مواربة . . وقد قبلنا التحدى ، ودفعنا ثمنه مصادر إثر مصادرة ، وحربا عوانا لا هوادة فيها ولا مهادنة !!

وبعد أن أورد أمثلة مما نشره فى « الكتلة » مضى فقال :

ومما يجدر بنا إبرازه ، أنى طالبت فى سنة ١٩٥٠ فى خطبة علنية بعدم أعفاء الملك والاسرة المالكة من الضرائب اصلا ــ مثلهم فى ذلك مثل افراد الشعب ــ كما طالبت الملك بوجوب تنازله عن جزء من مخصصاته . .

أمثلة التحدى من الملك السابق : ــ

لسنا فى حاجة الى سرد وقائع التحدى بيننا وبين الملك السابق . . فكل ذلك معروف للامة الكريمة من يوم أن آلت الكتلة على نفسها أن تناضل الفساد والمفسدين وتطهر الوطن من الظلم والظالمين .

ولكننا سنقتصر على ذكر أمثلة مما يتسع المجال لذكره من تلك الوقائع : ــ

(أ) لما كنت وزيرا للمالية سنة ١٩٤٥ عرض على المغفور له مراد باشا محسن ناظر الخاصة الملكية بتكليف من الملك السابق ــ أن تشترى الحكومة بالمتر عدة فدادين من حديقة (قصر القبة) ليستبدل الملك به تفتيشا كبيرا من أراضى

الحكومة ، ثم طالب أن تبنى الحكومة على نفقتها سورا كبيرا للقصر . . . فتكون نتيجة هذه الصفقة النادرة ، أن يسكن فى قصره مجانا ، ويعمره ويسوره ، ثم يضم الى ممتلكاته مئات الفدادين .

قد اعترضت على هذا المطلب ورفضته فى حينه ، فسعى إلى غيرنا من بعدنا . . . وفعلا كلف بناء هذا السور الحكومة مئات الألوف من الجنيهات علاوة على ضياع أطيانها — حتى إنه استولى فعلا على تفتيش حكومى بالمطاعنة مساحته ٨٢٧ فدانا بخلاف ٣٤٠٠ فدان وكسور بجهة الحامول — كل هذا مقابل الاستبدال الصورى بحديقة قصر القبة ومساحتها حوالى ١٢٦ فدانا .

والنتيجة الملموسة من كل هذا ان الملك السابق استولى فعلا على قصر القبة وجنائنه للسكن فيها مجانا ، كما استولى مقابل هذا المسكن المجانى على ٤٢٦٧ فدانا من أملاك الحكومة — فكانت صفقة ويا لها من صفقة تدعو الى التصفيق !!! ويسرنى ان الوزارة الحاضرة قد ألغت هذا التصرف المعيب .

(ب) وليس بعيدا عن الأذهان ذلك الحادث المشهود الذى دبره لنا الملك المعزول ، وشهد إخراجه بنفسه — ولأول مرة فى تاريخ المملكة الدستورية — على مسرح مجلس نواب سابق . . عندما قدمت مع بعض الزملاء استجوابا عن القضية الوطنية ، حملت فيه على الدفاع المشترك . . . وكانت تلك الحملة مما أسخط « الجنرال » الأكبر ، وأثار غضبه علينا . . .

ولعلكم تذكرون تلك المهزلة المسرحية التى مثلت فصولها فى معقل الحياة النيابية وما انهال علينا من شتائم ومساخر صمدنا لها ساخرين غير عابئين . . . وأبينا أن نغادر المنبر ، إلا بعد أن أتممنا الاستجواب ، وقلنا كل ما أردنا أن نقول . . .

. . . كل ذلك والملك المعزول يبتسم شماتة وغبطة . .

وقد نسى أنه أهدر بذلك كل التقاليد الدستورية فى مصر وغيرها ، اذ لا يصح دستوريا أن يحضر الملوك جلسات البرلمان الا فى حفلات الافتتاح . . . وفى انجلترا يحرم ذلك تحريما باتا . . .

(ج) ولعل حضراتكم تذكرون كيف استبعدت « الكتلة الوفدية » من الوزارة المؤتلفة التى ألفها الرئيس السابق حسين سرى سنة ١٩٤٩ وتمثلت فيها جميع الأحزاب ، وما بى من حاجة الى الدخول فى تفصيلات عرفت فى حينها ، وحسبى أن اسرد على مسامعكم ما رواه لى الرئيس السابق حسين سرى — حين زارنى فى منزلى فى نفس اليوم — من انه عرض ان يشترك مكرم عبيد رئيس الكتلة الوفدية فى الوزارة المؤتلفة . . . فرفض الملك السابق ، ثم عرض الرئيس السابق حسين سرى ان يشترك عن الكتلة الوفدية أى عضو من أعضائها غير « مكرم عبيد » . . . فرفض الملك ايضا ، ثم تبين لنا بعدئذ ان الانجليز كانوا من وراء الجنرال فاروق فى كل أولئك ، حتى أن أحد الوزراء البريطانيين السابقين قال لاحد أعضاء الكتلة الذى تصادف وجوده فى لندن حينذاك ان انجلترا عملت على استبعاد مكرم عبيد والكتلة لموقفهم من الدفاع المشترك . . .

(د) ثم جاءت بعد ذلك الانتخابات النيابية ، وما صاحبها من زيف صارخ ضد الكتلة الوفدية ، حتى عمدوا إلى إسقاط مرشحيها جميعا بغير استثناء ، لتتم الرواية فصولا ! . .

استكمال برنامجنا الحزبى :

أيها الاخوان :

كان لنا الشرف ان تنشر على الامة فى الاسبوع الماضى برنامجا مفصلا للكتلة الوفدية كان هو أول برنامج حزبى من نوعه ، حتى اننا تلقينا ممن لا ينتمون الى حزبنا رسائل كريمة بالتهنئة ، فضلا عما لقيه البرنامج من تأييد إجماعى من أعضاء الكتلة بالذات .

ولما كانت الحوادث تتطور سريعا ، فقد رأينا تمشيا مع التطورات الحاضرة أن نستكمل برنامجنا بالمقترحات العملية التالية التى أتشرف بعرضها عليكم حتى إذا ما وافقتم عليها أضفناها إلى مواد البرنامج الأصلى وعددها ٣٧ مادة — وفيما يلى المقترحات الإضافية :

١ — كل مسعى لحل القضية الوطنية يجب ان لا يتم الا فى ظلال الحياة النيابية ، بعيدا عن الاحكام العرفية أو الاوضاع الاستثنائية ، التى تمنع أو تعطل

راى الشعب فى قضية الشعب ــ هذا فضلا عما جاء فى البرنامج الأصلى من استبعاد المعاهدات الثنائية أو الرباعية التى تربطنا بعجلة الاستعمار .

٢ ــ يجب اتخاذ الإجراءات الإيجابية لمقاومة دستور السودان الباطل الذى لا يصح صدوره الا من ملك مصر والسودان ــ كما يجب إخطار الحاكم العام البريطانى ببطلان حكمه بعد إلغاء اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ .

٣ ــ يجب الاتفاق بين جميع الأحزاب والهيئات على اتخاذ خطة ايجابية وعملية لمقاطعة الاستعمار وتحقيق أمانى البلاد فى أقرب وقت مستطاع .

٤ ــ تعديل الدستور ــ لما كان الدستور مظهرا لإرادة الشعب وسيادته ، فيجب ان يكون لممثلى الشعب فى المؤتمر البرلمانى الحق فى تعديل اية مادة من مواد الدستور حتى يتمشى التطور الدستورى مع التطور الشعبى ــ على ان تعود الحياة النيابية مجردة من كل زيف انتخابى .

٥ ــ يجب تمشيا مع الوضع الديمقراطى ان تلغى رتب وألقاب العائلة المالكة ، كما ألغيت الرتب والألقاب الخاصة بأفراد الشعب .

٦ ــ يجب الحد من ملكية العائلة المالكة ــ شأنها شأن الشعب فى الحد من ملكيته ــ سيما وان العائلة المالكة تحت يدها من الأطيان المملوكة والموقوفة حوالى مليون فدان ــ أى ١/٥ الارض الزراعية جميعها فى البلاد .

٧ ــ يجب وضع نظام للتأمين على حياة الضباط والجنود ــ وهم أكثر الموظفين تعرضا للخطر بحكم عملهم .

٨ ــ يجب حماية لزراعاتنا من الآفات الدودية المبادرة بإقامة مصنع D. D. T. لإبادة الحشرات على اختلافها .

٩ ــ يجب وضع سياسة قطنية ثابتة ــ جريا على الخطة المتبعة فى أمريكا وغيرها بصدد المحصولات القومية الرسمية .

كما يجب أن تترك السوق حرة من كل تدخل حكومى معيب مصطنع وحسبنا ما أصابنا من جراء التدخل المعيب للمصلحة الخاصة لا العامة وقد كان له أسوأ الاثر فى سمعتنا الاقتصادية والثقة التجارية ببورصتنا وأوضاعنا المالية . ويا لها من فضيحة وزارية وتجارية أن يضارب الوزراء أو نسائهم فى بورصة القطن أثناء قيام الحاكمين بالحكم . . !

١٠ — يجب إنشاء مجلس القرية : للإشراف على كل ما يتعلق بالقرية من الشئون الصحية والإدارية والزراعية والتعاونية . على أن يشكل المجلس من موظف ممثل للإدارة وطبيب ممثل للصحة وثلاثة من أعيان القرية ينتخبون انتخابا حرا .

ويلاحظ بوجه خاص أن نظام مجلس القرية يغنينا عن نظام العمد فى جميع القرى .

١١ — يجب تحديد حد أدنى للأجير الزراعى ، شأن الفلاح فى الزراعة شأن العامل فى الصناعة .

١٢ — تشجيعا للصناعة المصرية ـ وبخاصة صناعة الحديد والسماد وغيرهما ، يجب المبادرة بإنشاء خزان أسوان واستغلال مساقط المياه توفيرا للتيار الكهربائى وهو أساس الصناعات .

١٣ — يجب أن تروى ريا صيفيا أراضى الحياض (وهى تبلغ حوالى مليون فدان من الجيزة إلى أسوان) ـ ويجب تحقيقا لهذا الغرض وزيادة الانتاج تعميم الآبار الارتوازية وكذلك يجب استنباط المياه فى أراضى الصحارى التى لا ينقصها الا الماء ، مع العلم أنه يوجد بشبه جزيرة سينا حوالى مليونين من الفدادين قابلة للإصلاح ، بواسطة الآبار الارتوازية والمناجم التى اكتشفت فيها ـ هذا فضلا عن الارضى الشاسعة فى الدلتا التى أشرنا فى برنامجنا الى وجوب استكمال إصلاحها .

١٤ — يجب تأميم العلاج ـ بحيث يتسنى لكل مصرى أن يعالج على حساب الدولة ، مهما بلغ فقره .

كما يجب إنشاء وحدات علاجية متنقلة لعلاج الفقراء فى قراهم ، سيما وان اكثر أهالى القرية لا يملكون نفقات السفر .

١٥ ـ تعميم الجمعيات التعاونية فى القرى لمحاربة الغلاء وإسعاف الفلاح .

١٦ ـ انشاء قسم خاص للدعاية فى الداخل وفى الخارج ـ ويحسن أن تتبعه إدارة المطبوعات ومصلحة السياحة ، والإذاعة ، وجميع أقسام الدعاية المختلفة فى مختلف الوزارات .

أيها السادة ــ هذه هى المقترحات العملية الجديدة التى أتشرف بعرضها على حضراتكم وعلى الأمة استكمالا لبرنامجنا الاقتصادى ، وما هى فى الواقع إلا بعض من كل ــ والكل لا يحيط به إلا ربك رب الكل .

القضية الوطنية ، والدفاع المشترك :

من حق هذا الوطن العزيز علينا ، وقد قطع الجيش فى تطهيره الداخلى شوطا كبيرا ومباركا ان لا تشغلنا مشاغل الحكم الداخلى عن رسالته الأولى ، وقضيته المقدسة . . . تلك هى تحرير هذا الوطن من غاصبيه حتى يوجد ، ومن ممزقيه حتى يتوحد .

ولما كانت قضية الوطن هى قضية الوحدة بين شطرى وادينا ، وجلاء المستعمر الاجنبى عن أراضينا ، فهى إذن للوطن قضية وجود أو لا وجود . كل إستهتار من المستعمرين بها إنما هو استهتار بوطننا ، ذلك الوطن الذى انتزع من الدهر ثوب المجد فى وقت كانوا هم فيه عرايا . حتى إنهم لم يجدوا من مقومات المدنية ما يتخذونه أساسا لمدنيتهم إلا ما تخلف عنا من بقايا ! .

١ ــ أما الجلاء ــ فقد نادينا ــ وسنظل ننادى ما حيينا ــ بأن يكون ناجزا ، وعاجلا ، وكاملا ، وشاملا . . . وأن تكون العلاقة بيننا وبين بريطانيا ــ كغيرها من الدول ــ علاقة حرة ، مستقلة ، غير مقيدة بأى قيد ، وفى حدود ميثاق هيئة الأمم وحده ، الذى يسوى بين أعضائه جميعا ، ولا يبيح لإحداها أن تحتل أراضى الأخرى ، بل ويبطل كل معاهدة أو اتفاقية سابقة بين هؤلاء الاعضاء اذا تعارضت نصوصها مع نصوص الميثاق .

الفشل فى إدراك الفشل :

ومن اسف أن عددا من السياسيين المصريين المتعاقبين لم يعموا على مقاومة المستعمرين ، بل كانوا فى سياستهم غافلين ، بقدر ما كانوا فاشلين ! . .

بل علهلم كانوا فاشلين ، حتى فى إدراك الفشل ــ وذلك بلا شك أخطر أنواع الفشل !!

وبذلك لان مجرد الفشل ، انما هو نقيصة سلبية . . . فاذا لم يدرك الفاشل انه قد فشل ، ثم راح ينتقل من فشل الى فشل ، دون أن يتبين مدى فشله المتكرر وخطورته ، انقلب عليه الفشل من نقيصة سلبية الى نكبة سالبة . . .

وقد كان من نتائج هذا الفشل المستمر والمتكرر، من هؤلاء الساسة الحاكمين المتعاقبين إن ازداد المستعمرون طمعا فى احتلالنا، واحتالوا عليه بشتى الحيل . . . فمن «دفاع مشترك»، أو «سد الفراغ»، الى «حلف البحر الأبيض» الى «مقترحات رباعية»، الى آخر هذا المعين الدافق من أشكال الاحتلال!

أما «الدفاع المشترك» فقد كان للكتلة، – ولا فخر – أثناء مفاوضات صدقى – بيفن شرف استنهاض هذا الشعب الكريم فى رفضه ومحاربته، وتنبيه الأذهان إلى مدى خطورته، وينهى بنا الى ان نقذف بأولادنا فى أتون الحرب وقودا، دون أن يكون لنا فى الحرب ناقة ولا جمل . .

ولئن نسينا فكيف ننسى ذلك المثل الصارخ الذى شهدناه فى الحرب العالمية الأخيرة، اذ بلغ عدد القتلى من الهنود اضعاف عددهم من الانجليز انفسهم، فلما تخلصت الهند من براثن الاستعمار، وصارت لهم حرية رفض المساهمة فى الحروب الاستعمارية، أراد المستعمرون أن «يسدوا هذا الفراغ» بجنود مصرية، وسودانية، تقاتل، وتقتل فى سبيل أغراضهم الاستعمارية!!

واذا كنا قد رفضنا – وسوف نرفض ما عشنا – هذا الدفاع المشترك، فلأنه يعنى أننا نحارب عن الاستعمار، بدلا من أن نحارب الاستعمار!!

هذا من الناحية الوطنية، وهى وحدها التى تعنينا بل إذا نظرنا إلى الأمر – من الناحية العسكرية البحتة فإن لنا أن نتساءل:

ما هى الحكمة فى أن يزج، فى هذا المعترك، وأن يفرض عليها هذا الدفاع المشترك بينما احاطت بريطانيا منطقة الشرق الأوسط بقواعدها العسكرية من جميع الجهات؟

فمن الناحية الغربية: قاعدة بريطانية عسكرية وإدارية فى ليبيا.

ومن الناحية الشرقية: قاعدة بريطانية مثلها فى الأردن، فضلا عن اسرائيل وعدن.

ومن الناحية الشمالية: قواعد عسكرية فى قبرص ومالطه – فضلا عن اليونان وتركيا اللتين انضمتا الى الحلف الأطلنطى أخيرا.

اذن ، فحتى من الوجهة العسكرية الفنية ليس هناك أى داع للزج بنا فى هذا الدفاع المشترك ، الذى لا معنى لا شتراكنا فيه ، اللهم إلا إصرار المستعمر على أن بريطانيا بعجلة الاستعمار ، ليكون له الكسب ولنا الخسارة فنبذل فى سبيل الاستعمار حياة الالوف المؤلفة من أولادنا الابرار . . . !

١ — محاولة فرض حماية رباعية على مصر :

ولما تبين للمستعمرين أن شعب وادى النيل مصمم على الجلاء والوحدة تصميما ، عادوا إلى التحايل على الأحتلال بمحاولة ضمنا إلى ميثاق البحر الأبيض . . . وانتقلوا إلى مرحلة أخرى ، أشد وأدهى ، ولو أنهم صبغوها بصبغة دولية ، بحيث يصبح الأحتلال دوليا ، بعد أن كان بريطانيا ، وجماعياً بعد أن كان فرديا . . . فتقدموا بما أسموه « المقترحات الرباعية » . .

ومن سخرية القدر أنهم تفضلوا علينا بأن اشركونا معهم فى احتلال اراضينا ، وأولونا شرف القيادة فى هذا الاحتلال المشترك ، مضافا اليه الدفاع المشترك !!

ولسنا بحاجة الى تبيان ما تضمنته هذه المقترحات من قيود أخرى ، تتصل بالطيران والمطارات ، ومختلف الإستعدادات ، التى تجعل من هذه المقترحات الرباعية ، حماية جماعية بعد ان ثرنا ثورتنا ضد الحماية المنفردة البريطانية !!

٢ — تمزيق الوحدة بين مصر والسودان .

لم يكتف الاستعمار البريطانى بما ارتكبه ضد مصر من مساوىء متعددة ، ومتجددة . . بل راح العدوان البريطانى يمتد ، ليفصل بين شمال الوادى وجنوبه — استغفر الله ، بل ليقسم السودان نفسه الى شمال وجنوب !!

الذكرى أطهر الذكرى

وبعد أن سرد بعض الذكريات الطاهرة عن الزعيم الخالد الذكر فى إجهاده فى منفاه خارج بلاده قال :

تلك بعض ذكرياتى عن سعد الميت الحى .. فاذا لم يتخذ أى منا ذكراه عبرة ليجاهد فى سبيل وطنه ، كان هو الحى الميت ... وحق لى أن أقول :

أيها الميت الحى ... أنت سعد !

وأيها الحى الميت ... أنت عبد !

فاذا لم يتح لك أيها الوطنى أن تكون فى خلودك سعدا ، فبربك لا تكن فى وجودك عبدا !!!

ولن نقبل نحن أبناء الوادى العبودية مقنعة أو الحرية مجزاة ، بعد أن علمتنا الثورة ، والخبرة المرة ، أن الحرية المغلولة ، ما هى إلا العبودية المعسولة !!

وكذلك لن نقبل تفريقا ولا تمزيقا ، فيا نحن أمة واحدة ، تجمعنا وحدة قائمة صامدة ، ورثناها عن ثورتنا ، وعززناها فى جميع مراحل نهضتنا ... ويا لها من وحدة تلك التى جعلت من المسلمين والمسيحيين فينا شعبا واحدا يجمعهم الله الواحد والوطن الواحد ...

فالى الامام . ثم الى الامام ... وهذه كانت ولا تزال هى كلمة الختام !!

* * *



الأسانيد التى توجب علينا اختيار الحكم الجمهورى*

لو أنى أنا شخصاً ناديت بالجمهورية من وحى فكرتى ، أو خبرتى ، لما كان لها الأثر الذى نشهده الآن فى مختلف الأوساط الشعبية ، فما من شك أن الاتجاه الشعبى فى تطورنا الحاضر إنما هو اتجاه جمهورى صميم ، وهو لحسن الطالع اتجاه عمل لا نظرى .

ولا عجب ، فقد ذقنا الأمرين من النظام الملكى طوال السنوات المتواليات ومع أننا فى مجموعنا كنا محبذين ، أو فى القليل مستسلمين للوضع الملكى الدستورى ، فقد شاءت حكمة الله أن يفتح أعيننا لمساوىء الملكية من طريق التجربة العملية . . .

وقد كانت حكمة ويا لها من حكمة إلهية تلك التى هيأت لنا من جيشنا الباسل سناداً ، بعد أن زعم فاروق أن له فى الجيش عماداً . . . فخلع الجيش الملك الذى زل بحريتنا ، وبكرامتنا ، وبسمعتنا ، إلى الحضيض الأدنى . .

والآن ، وقد خلعنا الملك ، فقد بقى علينا أن نخلع الملكية . . . . فننقذ مهرة الشعب عن طريق الجمهورية !

مساوىء الملكية داخليا وخارجيا : ـ

ليست الملكية فى وضعنا الحاضر مجرد نقيصة قابلة للإصلاح ، بل هى داء ستفحل ، ولا علاج له إلاّ أن يستأصل .

---

* ١٩٥٢

وإليك موجزاً لمساوئها الداخلية والخارجية معاً . . وما هى إلاّ بعض من كل كما سجلتها خبرتنا ومشاهداتنا .

١ ـ من الناحية الداخلية : ـ

الملكية هى استبداد يتنافى مع استقرار الحكم ، بل مع استقرار الدستور نفسه . .

فقد كان الملك السابق وأسلافه من وراء كل انقلاب دستورى رجعى ، ولكم عانينا وما زلنا نعانى أثر استبدادهم بنا وتحكمهم فينا . .

٢ ـ من الناحية الخارجية : ـ

الملكية هى أداة طيعة فى يد الاستعمار . . ومن المحزن أن الملك وأسلافه كثيراً ما كانوا سماسرة للاستعمار وبخاصة منذ أيام عرابى حتى الآن . .

٣ ـ من الناحية المالية : ـ

الاستئثار بأموال الدولة : ـ

فمئات الألوف من الجنيهات كانت من مخصصات الملك وأفراد عائلته ، هذا فضلاً عن الأطيان والتفاتيش فى الوجهين البحرى والقبلى وقد بلغت حوالى مليون فدان ، أى خمس الثروة المصرية . . ! ولهذا كانت الأسرة الملكية فى مصر أغنى الأسر الملكية فى العالم ! هذا فى حين أن الفلاح المصرى هو أفقر فلاح فى العالم !

٤ ـ من الناحية الخلقية : ـ

نشرت الملكية الفساد بأسوأ معانيه ، مما أساء إلى أخلاقنا داخلاً ، وإلى سمعتنا خارجاً ، ودفع بنا إلى الوراء منذ ثورتنا التاريخية ، فلا تطور ، بل تقهقر . . ولولا أن الله فى رحمته قد وهب الشعب المصرى منذ القدم المناعة أقوى المناعة ضد فساد الحاكمين ، لما احتفظنا بكياننا الوطنى والخلقى معاً . .

٥ ـ محاربة قضيتنا الوطنية بل دفعها إلى الوراء : ـ

فلا جلاء حتى الآن ، رغم تسليم المستعمرين فى مشروع صدقى ـ بيفن بالجلاء التام سنة ١٩٤٩ ، ورفضنا هذا الإرجاء للجلاء .

بل قد ذهب بهم الطغيان إلى حد الاستمساك بالدفاع المشترك واتخاذ قناة السويس قاعدة دفاعية لهم ـ هذا فضلاً عن احتفاظهم بطائراتهم الجوية وخبرتهم الفنية المزعومة ، إلى غير ذلك من المقترحات الرباعية التى أجمعت الأمة على رفضها . . .

ومن أسف ، أنه كان وراء هذا الطغيان الاستعمارى ، الطغيان الملكى ، الذى كان يطغى علينا بالتعالى ، ويتزلف إلى خصومنا بالتدانى !

٦ ـ عيوب الملكية من الناحية الدستورية نفسها : ـ

وفيما يلى بعض نصوص الدستور الملغى التى تجعل من الملكية الدستورية سلطة استبدادية فوق كل سلطة شعبية .

١ ـ الدستور منحة ملكية : ـ

طبقا لنصوص هذا الدستور الذى صدر بأمر ملكى يعتبر الدستور منحة ملكية ـ ولهذا جاء فى المادة الأولى منه ما يلى : ـ « مصر دولة ذات سيادة . . وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابى »

فلا سبيل إلى التخلص من هذه الملكية الوراثية إلاّ بحكومة جمهورية يكون الشعب فيها المورث والوارث معا !

٢ ـ الملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس « ٣٣ من الدستور »

ومعنى ذلك أن الملك فوق كل قانون ، وأن ذاته لا تمس مهما يكن من مساسه هو بالدستور والقانون معا !

٣ — الملك يصدق على القوانين ويصدرها :

« المادة ٣٤ من الدستور »

٤ — للملك حق حل مجلس النواب « مادة ٣٨ »

وتأجيل انعقاد البرلمان « مادة ٣٩ »

٥ — ولو أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه طبقا للمادة « ٤٨ » إلاّ أن المادة « ٤٩ » منه قد جعلت هذا النص وهميا إذ جاء فيها ما يلى : ـ **« الملك يعين وزراءه ويقيلهم »** ومعنى ذلك أن له أن يقيل الوزراء إذا لم يسايروا أهواءه . .

٦ — الملك يعلن الحرب الدفاعية من غير ما قيد ولا شرط :
فقد جاء فى المادة ٤٦ من الدستور ما يلى حرفياً : —
« الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية ، وهو الذى يولى ويعزل الضباط ، ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان » .
وقد فرقت هذه المادة بين إعلان الحرب الهجومية والحرب الدفاعية التى جعلت من اختصاص الملك وحده من غير ما رقابة برلمانية .

٧ — الملك يعلن الأحكام العرفية :
المادة « ٤٥ » : « الملك يعلن الأحكام العرفية ويجب أن يعرض الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاءها » فاذا وقع ذلك الإعلان فى غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان على وجه السرعة » .
ومعنى ذلك أن إعلان الاحكام العرفية من اختصاص الملك فى حين أن اختصاص البرلمان أن يقرر استمرارها أو إلغاءها .
٨ — « الملك ينشىء ويمنح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى ، وله حق سك العملة تنفيذا للقانون ، كما أن له حق العفو وتخفيف العقوبة » : المادة « ٤٢ »
الجمهورية ضرورة لابد منها : —
إذن ، فالجمهورية هى لنا ضرورة دستورية ، وخلقية ، ووطنية ، بل عالمية .

١ — الجمهورية ضرورة دستورية : —
أولاً : — لأنها تجعل من الشعب مرجعاً ومصدراً معاً ، إذ لا يكفى أن يكون الشعب مجرد مصدر للسلطات ، بل يجب أن يكون مرجعاً يرجع إليه بين حين وآخر ، كلما اقتضت الضرورة ذلك .
وهذه ميزة الجمهورية فان رئيسها يختار ويجدد انتخابه بالرجوع إلى الشعب بعد مرور عدد محدد من السنوات ، وبذلك تكون للشعب فرصة متجددة لفرض إرادته ، وتوكيد سلطته .
ثانياً — الجمهورية تنفى السلطة الاستبدادية الممنوحة للملك بالدستور كما رأينا ، بحيث تنفى التحكم والسخرة معا . .

٢ — الجمهورية ضرورة خلقية : —

لأن الشعب ، بحكم وضعه الجمهورى يكون له الإشراف الفعلى من الحاكم . . ولا علاج لفساد الحاكم إلاّ الرقابة من المحكومين عملياً وشكلياً معاً . .

ولا سبيل إلى تحرير البلاد إلاّ بتطهيرها من الفساد . .

فالخطوة الأولى إلى التحرير هى التطهير . . .

٣ — الجمهورية ضرورة وطنية : —

إذ لا سبيل إلى تحقيق أمانينا الوطنية وتحرير شعبنا من جميع المساوىء الاستعمارية إلاّ بإقناع المستعمر أن الشعب هو السيد الأوحد ، وأن الملك ليس سيد البلاد كما كان يزعم هو لنفسه ، أو يزعم المتملقون له . . . فمتى اقتنع الانجليز بذلك حسبوا للشعب حسابه وخشوا ثورتنا الجمهورية ، كما خشوا من قبل ثورتنا الشعبية . .

٤ — الجمهورية ضرورة دولية : —

أساءت الملكية إلى سمعتنا الدولية فى الخارج إساءة لم يسبق لها مثيل ، حتى أصبحت سمعتنا محل تجريح وتهزىء بين الدول وفى الصحف الأجنبية على اختلاف ألوانها . .

فالجمهورية هى إذن العلاج أنجع العلاج لإنقاذ سمعتنا ، وبناء وطننا من جديد على أساس كريم مستمد من صميم كرامتنا ، وعزيز قوميتنا ، وكامل وحدتنا .

وأخيراً ، فحتى من الناحية الشكلية فان وصف الملك بلغتنا العربية — بأنه ملك — معناه أنه يملك أفراد الشعب فيصبح الإنسان مملوكاً لانسان آخر !

هذا فضلاً عن أن تلقيبه بصاحب الجلالة فيه اعتداء على الله سبحانه وتعالى ، لأنه هو وحده جل جلاله ، فلا يصح أن تطلق هذه الصفة على إنسان ما .

ويلاحظ أن لقب الملك باللغات الأخرى معناه الحاكم . . فلا هو يملك ولا هو صاحب جلالة !

هذا من الناحية الشكلية فما بالك بالمساوىء العملية التى أشرت إليها فيما تقدم .

الحريات العامة وضماناتها فى النظام الجمهورى

إن الميزة الأولى للنظام الجمهورى المقترح بعد إلغاء الملكية ، ليست قاصرة على مجرد الإلغاء ، بل هى أولا وقبل كل شىء إنشاء وبناء . . .

وأول خطوة فى طريق الإنشاء هى تطهير البلاد من المساوىء الملكية ، ثم اتخاذ الاجراءات الايجابية والعملية لانشاء وتوطيد الحريات الجمهورية .

فلابد إذن ، من إعادة النظر فى الحريات والأنظمة الأولية التى نص عليها الدستور الملغى ، فقد كانت مقيدة بقيود شكلية وعملية معاً ، ويقتضينا واجبنا أن ندخل عليها فى مشروع الدستور الجديد تعديلات جوهرية تتفق مع المبادىء الجمهورية والسيادة الشعبية .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن المطالبة بالنظام الجمهورى لم تكن وليدة فكرة طارئة ، وإنما هى رد فعل لمساوىء قائمة وجائمة ابتلى بها الشعب المصرى ، ألا وهى مساوىء الحكم الملكى . . فالجمهورية هى لنا ضرورة أولية ، لا استكمالية .

ونورد فيما يلى بعض التعديلات الأساسية التى نرى وجوب النص عليها فى دستورنا الجمهورى النيابىّ ، بحيث لا يكتفى بمجرد إلغاء جميع القيود الاستبدادية على حرياتنا الأولية ، بل يجب أن ينص بنصوص صريحة لا تقبل التأويل ولا التبديل ، على الضمانات الفعلية التى تكفل عدم المساس بهذه الحريات : —

فأولاً — يجب إلغاء القيد الوارد فى الدستور القديم على الحريات الأولية ، وهو « التعلل بوقاية النظام الاجتماعى » . . .

فمثلاً قيد الدستور حرية الصحافة بهذا القيد فى المادة ١٥ فجاء فيها حرفيا ما يلى : —

« الصحافة حرة فى حدود القانون ، والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذار الصحف أووقفها أو إلغاؤها بالطريق الادارى محظور كذلك ، إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى »

وكذلك قيدت المادة ٢٠ حرية الاجتماع بهذا القيد نفسه . . .

وما بنا من حاجة إلى القول بوجوب إلغاء هذا القيد إلغاءً باتاً ، إذ هو يفسح للحاكم المتحكم مجال العبث بحريات أولية مقدسة ، استناداً إلى عبارة غير محدد فى مداها ، بل وفى مؤداها . . .

ويلحق بهذا القيد قيد آخر نص عليه الدستور القديم فى بعض مواده وهو أن تكون الحريات « فى حدود القانون » ــ وكان من الواجب أن ينص على أن يكون القانون فى حدود الدستور . . . حتى لا يقام وزن لأى قانون أو تشريع يتجاوز حدود الدستور ، استناداً إلى قانونيته دون دستوريته . . .

ثانياً ــ يجب ، صوناً لحرياتنا الأولية ومنعاً للتفريط فيها ــ أن ينص فى الدستور على أنه لا يجوز إعلان الأحكام العرفية إلّا إذا اشتبكت البلاد فى حرب ، على أن يحاط هذا الإعلان نفسه بالضمانات الدستورية الواجبة ،

ثالثاً ــ يجب ، تمكينا للفكرة النيابية الصحيحة ، إلغاء نظام التعيين الحالى لأعضاء مجلس الشيوخ ، والاستعاضة عنه بالنظام الانتخابى الذى يجمع بين التمثيل والكفاية .

رابعاً ــ يجب ، منعاً للتلاعب فى الانتخابات عن طريق تغيير الدوائر الانتخابية ومراعاة لميزانية الدولة ــ تثبيت الدوائر الانتخابية ، وتحديد عدد الأعضاء فى المجلسين ، بحيث لا يزيد عدد النواب على ٢٠٠ نائب ، وعدد الشيوخ على ١٠٠ شيخ .

خامساً ــ إلغاء حق السلطة التنفيذية فى حل مجلس النواب ، ما لم تتوافر الضمانات التى ينص عليها دستورنا الجمهورى .

سادساً ــ تشجيع اللّامركزية بقدر المستطاع فى المديريات والقرى ، وإعادة النظر فى النظام الإدارى بحيث يتفق مع الحكم الجمهورى .

سابعاً ــ الاستمرار فى العمل على إزالة الفوارق بين مختلف الطبقات بحيث ينفذ تنفيذاً عملياً ما نص عليه الدستور من المساواة بين أفراد الشعب فى الحقوق والواجبات .

* * *



قرارات الكتلة الوفدية (*)

اجتمعت الكتلة الوفدية وقررت إصدار البيان التالى بما اتخذته من قرارات : ــ

أيها المواطنون الأكرمون : ــ

الحمد لله عز سلطانه ، وجل حنانه ، فقد أنقذنا بفضل قوة أبطالنا مما طرأ علينا أو تسرب إلينا من ضعف ، ساقنا إليه أولئكم الذين ساموا من عسفهم شر ما عانينا من فساد وعسف . . . إلى أن شاءت رحمة الله أن يحقق للوطن نداء طالما نادينا به منذ سنوات وعبرنا عنه أصدق وأصرح التعبير ــ وهو أن مصيرنا أوحد المصير ، هو الله والوطن ، ثم الله والوطن ، ثم الله والوطن . . . .

ولقد أصررنا على موقفنا هذا كتابة وخطابة فانتابنا من الاضطهاد ما انتابنا . . . ولكن شاء لنا الله أن نبقى فنلقى ثوابنا . . فاذا بالتطهير يبدأ بالعزل . . . ثم يطالبنا نحن الشعب بالبذل بعد البذل . . إلى أن ننتزع من التطهير أنبل التطهير ، التحرير أكمل التحرير !!

أى نعم :

الحمد لله ، الملك العادل . . الذى أعز بالجيش مصر كنانته فى أرضه ، فاختار

---

* ١٩٥٢

لها شعباً عزيزاً أبت رحمته أن تستذله الجبابرة ، كما قضت مشيئته ألّا يعزه إلّا صفوة بنيه الأكاسرة . . .

والحمد لله إذ ترقى إليه دعوة الدعاة ، فاذا هو منها قريب مجيب . . وإذا هو جلّت آلاءه يحققها على يد البطل محمد نجيب . . .

وفيما يلى هذه القرارات : ـــ

أولاً : دستور الشعب : ـــ

إعادة الحياة النيابية فى موعدها مطهرة من كل زيف ، على أن يترك للبرلمان الجديد مهمة تعديل الدستور ، برفع القيود المفروضة على سلطان الشعب بما يتفق مع تطورنا الشعبى ، بعد ثلاثين عاماً من وضع الدستور الحالى .

ثانياً : التطهير الشامل مدنيا وعسكرياً : ـــ

لما كانت حركة الجيش المباركة قد استنت لنفسها وللشعب شعاراً هو التطهير ، فان الكتلة الوفدية تعود فتدعو إلى التطهير المدنى فضلاً عن العسكرى ، وتدعيم الهيئة القائمة على تنفيذ قانون (من أين لك هذا) بحيث يضمن للقائمين بأمره حيادهم واستقلالهم ، على أن يتم ذلك على وجه السرعة ، فيتم تطهير صفوف الأمة تطهيراً كاملاً وشاملاً .

ثالثاً ـــ إلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين : ـــ

لما كانت الحريات العامة هى مما تحرص عليه الكتلة الوفدية غاية الحرص ، فهى تهيب بالمسئولين أن يبادروا باتخاذ الاجراءات الكفيلة بإلغاء الحكم العرفى ، والرقابة الصحفية ، وإطلاق سراح باقى المعتقلين ، والمحكوم عليهم ، والمتهمين فى جرائم الرأى .

رابعا : إلغاء النظم الرجعية :

وتدعو الكتلة الوفدية إلى التخلص من النظم الرجعية التى فرضها علينا الاستعمار وأذنابه ، وفى مقدمتها نظام البوليس السياسى ، والقلم المخصوص ، والمصروفات السرية التى لا رقابة عليها لممثلى الأمة ، والتى ثبت استغلالها لمصالح المستغلين على حساب الشعب المسكين . . . . !

خامساً : إعادة النظر فى مخصصات الملك والأسرة الملكية : ـ

وتدعو الكتلة الوفدية إلى اعادة النظر فى مخصصات الملك والأسرة الملكية والمطالبة بخضوع ثرواتهم لكافة أنواع الضرائب التى يدفعها الشعب ، وهو مطلب سبق للكتلة الوفدية أن طالبت به تحقيقاً للعدالة الاقتصادية والاجتماعية ، ولمصلحة العمال وصغار المزارعين . . .

سادساً : أوصياء العرش :

لما كان الملك السابق قد عزله الشعب من العرش فان وصيته لا تكون محل اعتبار بعد عزله ، سيما وأن المادة « ٥٢ » من الدستور لا تخول لملك حق الايصاء على العرش إلّا عند خلوه بالوفاة . فاذا ما خلا العرش بعزله أو بتنازله بأمر الشعب فلا محل لقياس هذه الحالة على حالة الوفاة . . لأن الملك المتوفى يموت وهو مستكمل كافة سلطات الملك ومن بينها حق الإيصاء على العرش فى حين أن الملك المعزول يفقد بعزله حقوق الملكية فليس له بالتالى أن يوصى أو يعين مشرفين على العرش الذى عزل منه فيستمر إشرافهم على العرش ثمانية عشر عاما . . . !! ومؤدى هذا من الناحية العكسية أن ينتقل حق الإيصاء الأولى من الملك إلى المجلس المنحل ، مما ينطوى على إهدار النص الدستورى الصريح الذى ينص بان الإيصاء يصدر من الملك المتوفى ثم يعرض على المجلس المحلى المنحل . . .

هذا إذا كان المجلس المنحل مستوفيا شرائط الصحة فى انتخابه ، فكم يكون الأمر وقد أجمعت الأحزاب كلها على تزييف انتخابه ، حتى إن رئيس الحكومة التى استمدت وجودها منه أعلن قبيل الانتخابات أن لديه الأدلة المؤكدة على تزييف تلك الانتخابات .

سابعا : القضية الوطنية : ـ

تطالب الكتلة الوفدية بما طالبت به على الدوام ، من أن كل مسعى لحل قضية الوادى ، يجب أن يكون قومياً فى وسائله وأهدافه ، ولا هدف لنا الّا الجلاء الناجز ووحدة الوادى دون أن نرتبط بأيه معاهدة ثنائية أو رباعية تربطنا بعجلة الاستعمار

ولهذا تهيب الكتلة الوفدية بكافة طبقات الشعب فى وادى النيل أن يتعاونوا ، وأن يتكاتفوا ، فى سبيل هذه القضية الوطنية ، وأن يضعوها فوق كل اعتبار .

وأخيراً ، فان الكتلة الوفدية تعود فتؤكد ما سبق أن قررته فى جلستها الأخيرة وإذاعته فى الصحف عن الموقف الوطنى والدستورى معاً .

وهى كبيرة الأمل فى أن تقوم الوزارة بما يمليه عليها الواجب الوطنى والدستورى فى هذه الفترة التاريخية من حركتنا الشعبية .

رئيس الكتلة الوفدية

* * *



بين عيد الأضحى ديناً ...
وعيد التضحية وطناً !!*

اخوانى :

اليوم عيد الأضحى ، أو قل هو عيد للتضحية أضحى .. ويا له من معنى سام ـ سماوى ودنياوى معاً ـ ذلك الذى يجعل من التضحية عيداً ، سعيداً ومديداً ...

ولقد شاءت حكمة الله أن يتفق فى هذا العام عيد التضحية ديناً ، مع عيد التضحية وطناً ...

ففى مثل هذا اليوم ضحى سعد حياته بعد أن ذاق من العذاب أمرّه فى منفاه ، فعانى البعد عن حرمه وأهله ووطنه ، وذاق العذاب الجثمانى والنفسانى ، مرضاً بعد مرض .. دون أن يدركه ضعف مما قاسى ، ودون أن يدرك المستعمر ما قصد إليه من غرض حقير ، ويا له من غرض ... هو أنه ظن أن النفى عن وطننا سينفى عنا وطنيتنا ، وأن سعداً ستغلبه شيخوخته المعذبة المنكوبة ، على وطنيته المحببة المشبوبة ... وأن الأمة المصرية الثائرة وقد أبعدوا عنها زعيم ثورتها ستغلب على أمرها وتنسى ثورتها وزعيها معاً ، فتصبح فى حكم الذليلة المغلوبة ... !

هذا هو الغرض الذى رمى المستعمر إليه ، ولكن رحمة ربك شاءت أن ينقلب الأمر عليه ، فأصبحت التضحية لنا عيداً ، وله وعيداً ...

* الأخبار ١٩٥٣/٨/٢٤ . فى ذكرى سعد زغلول .

إذن ، فالحمد كل الحمد لك يا ربى ، أن جعلت من يوم تضحية سعد لحياته عيداً وطنياً يذكره كل وطنى فى ذكرياته ، بل ويتفق مع عيد الأضحى الذى يذكره كل المؤمن بالله فى صلواته . . .

ولما كان عيد الأضحى معترفاً به فى جميع الأديان السماوية ، فالحمد لله ثم الحمد لله الذى جمعنا فى التضحية راغبين ، وكاسبين . . . وكل عام وأنتم بخير يا إخوانى المسلمين والمسيحيين . . ماذا أقول بل يا إخوانى المصريين والمصريين !!

الذكرى ما الذكرى ؟ . .

مواطنى الأكرمين :

نحتفل اليوم بذكرى سعد زعيمنا الراحل ، أستغفر الله بل زعيمنا الماثل ! ـ إى نعم ، فهو ماثل أمامنا فى ذكره ، وإن كان منذ سنوات عديدات قد رحل عنا فاحتجب فى قبره . . .

هذه هى الذكرى عبرة الذكرى . . فهى للميت فى الدنيا نفسها حياة ثانية ، بعد حياته الأولى الفانية . . . بل قل إن حياة الإنسان فى ذكراه بعد موته إن هى إلاّ تمهيد لحياته الأخيرة ، وهى الحياة الأبدية الباقية . . .

سبحانك ربى ، كم أنت عظيم وكريم فى رحمتك . . . فأنت الرحمن الرحيم حتى فى الموت الذى يردينا فيبكينا ـ إذ إنك قد جعلت من موتنا سبيلا إلى الحياة الخالدة التى ننتهى إليها دون أن تنهينا . . ولولا أنك فى سمو حكمتك قد شئت للإنسان أن يتسامى بإنسانيته على حيوانيته ، وبحيويته حتى على منيته ، لما تيسر لنا نحن الأحياء أن ندرك أن الإنسان إذا ما مات ترحمه الوفاة ، ولو أنه وهو حى لم ترحمه الحياة . . !!

أى سعد . .

حسبك فخراً وذكراً ، أن نستخلص من ذكراك أنك ضربت لنا المثل علياً . . فضحيت فى سبيل حرية وطنك بحريتك معتقلاً ومنفياً . . ولم يكفك أن تكون على رأس الثورة زعيها شعبياً ، بل ضحيت بشيخوختك شهيداً وطنياً . . .

ماذا أقول ـ بل هل أنسى ما حييت أن الانجليز عرضوا عليك ونحن فى عدن أن تكون سلطاناً لمصر أو رئيساً للدولة فيها فى ظلال سيطرتهم ، وخيروك بين القبول والنفى ، فلما نفيت نفوك !! ومع أنهم هددوك بالنفى إلى مكان سحيق ،

فإنك لم تذعن لوعدهم ولا لوعيدهم ، بل رفضت أن تقبل مجرد الامتناع عن الاشتغال بالسياسة ، وقلت لهم ان السياسة أكرم السياسة لدى المظلومين ، هي الحماسة في محاربة الظالمين . .

ومن طريف ما أذكره في هذا الصدد أن هذا العرض الخبيث وقع منهم خلال فترة كنت أنا فيها مريضاً ، فلم أتمكن من القيام بمهمة الترجمة من الانجليزية إلى العربية كما كانت العادة في كل مقابلة تحصل بينهم وبينه ، ولهذا انتهزوها فرصة ، فأتى اليه واحد منهم يتقن اللغة الفرنسية وخاطبة بها مباشرة أثناء وجودهما منفردين في حديقة الدار ، فلما رجع سعد أخبرنا بهذا التطور العجيب في عقلية معتقلينا ، وقال لنا بصوت متهدج إنه يؤثر الموت ــ لا مجرد النفي ــ على قبول هذه الرشوة من المستعمرين .

حسبك هذه المعجزة من مفاخرك ياسعد ، بل حسنا نحن أبناء الثورة أنك كنت لنا أباً روحياً . . . وكانت حرمك وقد حرمها الله النسل أماً لنا . جميعاً ، فأطلق عليها أبناؤها من المصريين لقباً مستمداً من حنان الأمومة لم تحظ به امرأة من قبل ــ ألا وهو أم المصريين . . .

إي وربي ، إذا لم يكن لنا إلاّ هذه البنوة منك أباً ، ومن حرمك إماً ، فالحمد لله ثم الحمد لله أن زادتنا هذه البنوة أخوة فوق إخاء . . .

ويالها من أخوة شقيقة ورفيقة تلك التي تجمع بيننا نحن أبناء الوادي حتى في الفناء ، فوق الأخوة في الأصل والدماء . . .

إخوان في الوطنية والإيمان

إخواني المواطنين الأكرمين :

أي نعم يا إخواني ، فأنتم جميعا إخواني وطناً وجنساً ، بل إخواني نفساً وحساً . . . بل قولوا إن الرابطة الوطنية المقدسة التي جمعت بيننا نحن أبناء الوادي فجعلت منا وطنيين لا مجرد مواطنين . . هي هي التي تجعل منا فوق أخوة إخواناً ، لأننا في الوطنية إخوان إيماناً . . .

ولما كانت الوطنية من الايمان ، فنحن إذن ، مسلمين كنا أو مسيحيين ، إخوان في الله الواحد المنان . . .

إى والله ، هذه شهادتى أنا مكرم عبيد ، وهى شهادة صدق أُشهد عليها ربى ، إذ ينطق بها لسانى من وحى قلبى . . . بل هى شهادة رجل آمن بوحدة ربه ، كما آمن بوحدة شعبه ، والتوحيد فى الأديان المنزلة لا يكفى فيه أن يوحد المؤمنون الله ، بل يجب أن يتواحدوا هم فى الله . . . وكذلك شأن التوحيد فى الوطن ، فما وحدة الوادى إلّا الوحدة التى تتمثل فينا نحن أبناء الوادى ، بحيث نوحد الوطن ، ويتوحد فينا الوطن . . . ! وبحيث لا نكتفى بأن يجرى النيل ماءً سخياً فى أراضينا ، بل يجرى دماً نقياً فى عروق بنينا !

الوحدة ضد الخصم المشترك

إخوانى :

لقد حان الحين أن ندرك نحن أبناء الوادى جميعاً أن الوحدة التى تجمعنا إلى غير فرقة ليست هى مجرد وحدتنا فى محبة الوطن المشترك ، بل هى أيضاً وحدتنا فى الخصومة ضد الخصم المشترك . . . ومن ثم فهى وحدة جامعة ، ومانعة معاً . . .

أو قل إنها ليست مجرد وحدة الطبيعة التى تجمع بين أرجاء الوطن بلاداً . . ولا هى مجرد وحدة الجنسية التى تجمع بين أبناء الوطن من صلبه أولاداً . . بل هى أيضاً وقبل كل شىء وحدة عملية إيجابية تجمعنا فى الوطنية جهاداً . .

والجهاد ما الجهاد ؟ هل هو مجرد حاسة تغمر صدورنا ، أو حماسة تحرك شعورنا ؟ . . . كلا ، بل هو المقاومة العملية بجميع الوسائل التى اشترعها عدل الله لمقاومة الظلم والطغيان ، ضد الطغاة من بنى الانسان . . .

وإذا كان الجهاد لا يلقى من المستعمر إلّا الاضطهاد ، فأنعم به من اضطهاد ذلك الذى يزيدنا وطنية فوق وطنية . . بل دعونى أؤكد ما سبق أن أكدته فى مثل هذه المناسبة أنى ما أحسست طوال عمرى ، أن الوطن قريب إلى قلبى وفكرى ، إلّا عندما أبعدونى عنه إلى سيشيل ، فكانت أداةُ الفصل ، هى هى صلة الوصل . . . وكان المنع فى سبيله هو الجمع ، فإذا بالنفى أو البعد المانع ، هو هو القرب الجامع . . !!

ذلك لأنهم حينما أبعدونا عن الوطن ، عاش فينا الوطن ، وعشنا للوطن ، وبالوطن ، وان لم نعش فى الوطن !!

وإذا كان الاحتلال الأجنبي قد عمل على تعريق كلمتنا ، وتمزيق وحدتنا ، فقد شاء لنا الله فى حكمته ، بل حتم الوطن فى غضبته ، أن نثور على الاحتلال ثورتنا التاريخية المجيدة ، التى وحدتنا فى نضالنا ، وفى آمالنا ، وعلمتنا أن السبيل أقصر السبيل إلى تحقيق أمانينا هو الوحدة بين أبناء وادينا ــ تلك الوحدة التى حاول المستعمرون أن يمزقوها لكى يفرّقوا فيسودوا ، وشاء الله للمصريين أن يوثقوها ، لكى يحققوا فيسودوا . . .

ولئن ذكرت فكيف لا أذكر مظاهر هذه الوحدة الطاهرة التى جمعت بين مشايخنا وقساوسنا فى الجامع الأزهر ، وجمعت شهداءنا فى الدم الأطهر . . !

بل كانت هذه الوحدة الثائرة ، هى وحدها القاهرة ، فحسب المستعمرون لها حسابها ، وساروا بعض الشوط فى ركابها .

بين المقاومة ، والمساومة !

لابد إذن من تنظيم وحدتنا فى مقاومة المستعمرين ، وما بى من حاجة إلى القول إن مثل هذه المقاومة ، لا تقبل المطاولة ولا المساومة . . بل يجب أن تكون محل دراسة وتنظيم منا شعباً وحكومة ، بحيث نتفق عليها اتفاقاً إجماعيا ضد خصمنا المشترك ــ هذا الخصم الذى لن يزيده السكوت عليه إلّا تحدياً ، فتعدياً . .

ولقد شاهد المستعمرون بل لمسوا لمساً هذه المقاومة العملية إبان ثورتنا المجيدة التى هزمناهم فيها شر هزيمة ــ وكيف هزمناهم ؟ . . . . لم نهزمهم إلّا بفضل قوة هذا الشعب الثائر من أدنى الوادى إلى أقصاه . . . وتضحية هذا الزعيم العظيم فى منفاه . . . وعذاب هذا الشاب البرىء المستشهد فى قبره أو السجين فى بلواه . . .

ولقد خدع المستعمر نفسه فلم يحسب لنا حساباً حينما ظن أن الثورة قد هدأت فاطمأن ، أو سكنت فاستكن ، وفاته أن الثورة كامنة فينا ، وها هو ذا اليوم يرى طلائع الثورة تعود فى حزم وقوة ، فلنحذر نحن المصريين أول ما نحذر أى مظهر من مظاهر العودة إلى الجمود ، أو الركود ، أو حتى الهمود . . .

بل إنى واثق تمام الثقة أن المستعمر سيرى أننا قد جعلنا من شعبنا جيشاً ، ومن جيشنا شعباً . . وأن الوطنية التى جمعت الوطنيين حباً ، قد جمعت بينهم حرباً . . .

إخوانى :

جرت عادتنا فى كل عام أن نتناول بالتفصيل التطورات الهامة التى لها مساس بشئوننا الداخلية والخارجية معاً . .

وسأحاول فى خطابى هذا الإلمام بالشئون العامة التى فى متناولنا ، وكل مطلبى فى هذا الصدد أن يتيسر للوزارة الحاضرة المبادرة بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة الصحفية ، حتى يتيسر لنا الوقوف على جميع البيانات التى تنير أمامنا السبيل ، وتيسر البحث والتحليل .

وسأتناول فيما يلى التطورات الخطيرة التالية :

أولاً : إعلان الجمهورية بعد خلع الفاروق .

ثانياً : موقف المستعمرين من قضيتنا الوطنية .

ثالثاً : حاجتنا إلى الحياة الدستورية فى أقرب وقت مستطاع ، بما يتفق مع الحريات الجمهورية .

رابعاً : كلمة ختامية ، حول الموقف الداخلى والخارجى معاً .

١ ــ خلع فاروق ، ثم إعلان الجمهورية

إخوانى :

دعونى أحدثكم أول ما أحدثكم عن خلع فاروق وإعلان الجمهورية . . .

هذا ولو أنى أحس أنكم فى غير حاجة إلى أن أحدثكم عن وقائع خطيرة حاسمة ، تتحدث عن نفسها وقد بلغتْ كلُّ واقعة منها مبلغ الحدث ! . .

نعم ، نحن فى صدد أحداث تاريخية حاسمة غيّرت مجرى التاريخ ، فى مصرنا أم التاريخ . . . وجعلت رجال هذا العهد من كتّاب التاريخ لا من رواته ، وقد كتبوا بقلمهم من نار الصفحة الأولى من صفحاته . . ويبقى عليهم الآن أن يستكملوا هذه الصفحات ، حتى يكون كتاباً مبارك الغدوات والروحات . . . فى ظل ديمقراطية . جمهورية تجمع بين مختلف الضمانات والحريات . . .

وإذا كان لنا ــ بل علينا ــ أن نحمد الله على شىء ، فهو أن هيّأ لهذه الأمة الكريمة ثورة أخرى عسكرية استكملت بها ثورتنا الشعبية . . . بل حققت هدفاً مزدوجاً طالما سعينا إليه ، وعشنا ومتنا عليه ، ألا وهو الجمع بين الحق والقوة ، وما قوة الثورة الشعبية إلاّ قوة الجهاد ، وقوة الاستشهاد . . .

ولكن هذه القوة الباسلة الشعبية إنما هى قوة معنوية ، حاربها الاستعمار بقوته المادية ، ظننا منه أن قوتنا العسكرية التى كان يتزعمها فاروق الملك السمسار ، ستكون عند الحاجة فى خدمة الاستعمار . . .

ولكن الله جلت قدرته ، وتسامت قوته ، قد مهّد لجيشنا الباسل تحقيق ما عجز عنه غيره ، فجعل من الثورة جيشاً له قيادة . . . وكانت ثورتنا من قبل قد جعلت منا شعباً له إرادة ، ويا لها من إرادة تهدف إلى سيادة !

ولقد يتساءل المتسائلون : ماذا تغنى الإرادة إذا ما اقتصرت على المناداة بحق لا تصل به القوة المسلحة إلى درجة السيادة ؟

هذا السؤال الخطير قد تولى الرد عليه جيشنا الثائر ، وسيرى من لا يرى ، أو من لا يريد أن يرى ، أن الجواب سيكون عملياً لا قولياً . . . لأن الجيش يمثل أقصى ما نملكه من قوة عسكرية مزودة بالسلاح ، فوق ما نملكه من قوة شعبية سلاحها الكفاح ، ثم الكفاح ، ثم الكفاح . . .

هذه القوة العسكرية التى أرادها فاروق قوة مناصرة له وسالبة ، أو فى القليل سلبية ، قد جعل منها محمد نجيب وضباط القيادة فوق إيجابية ، خلصتنا أولاً من فاروق ، ثم خلصتنا من الملكية ، ثم كسبت لنا إيجابياً الحرية الشعبية فى الجمهورية . . .

وما الجمهورية إلّا الشعب ممثلاً فى جمهوره ، وفى كرامة شعوره ، لا فارق بين كبيرة وصغيرة ، بل الصغير فيه الكبير ، والكبير فيه الصغير ، إذ إن الفخر للأفراد فى أى نظام حر هو المصير أكرم المصير ، الذى مرجعه الضمير ، ولا شىء غير الضمير . . .

أيها الإخوان :

إذا كنا قد ألغينا الملكية ، وكسبنا الجمهورية ، فلأن خلع فاروق كان ضرورة لابد منها ، بل كرامة لا غنى عنها . . . ولكن بقى علينا أن نلغى كل أثر من آثار الملكية ــ تلك الملكية الغاشمة التى حاولت أن تلغى وجودنا فعلاً ، ثم تطرقت إلى إلغائه اسماً وشكلاً . . . حتى إننا لم نعد نرى فى مصر منشأة جديدة ــ مديرية كانت أو جامعة أو جامعاً ، أو شارعاً ، أو تمثالاً ــ إلّا وأطلق عليه وعليها اسم هذا الفرد أو ذاك من أسرة محمد على !!

فمثلاً ، جامعة القاهرة أصبحت جامعة فؤاد الأول ، والأخرى جامعة ابراهيم ، وفى الأسكندرية جامعة فاروق ، وفى أسيوط جامعة لم تنشأ بعد ، ولكن سميت مقدماً جامعة محمد على . . . هذا مع أن كل جامعة فى أوروبا أو فى غيرها أطلق عليها اسم البلد الذى وجدت فيه ، جامعات أوكسفورد وكمبردج ولندرة ومانشستر فى انجلترا ، وباريز وليون فى فرنسا ، وغيرها من الجامعات فى سائر الدول الملكية والجمهورية ، إذ ليس بينها أية جامعة تحمل اسم ملك من الملوك أو رئيساً من الرؤساء . . .

أما نحن المصريين ، فمن نكد الدنيا أننا أصبحنا لا نستحق فى نظر هؤلاء الملوك غير المصريين الذين تولوا الحكم فينا ، حتى مجرد التسمى بأسماء بلادنا ، ظناً منهم أنه يكفينا شرفاً اسم هذا السيد المزعوم من أسيادنا ، أستغفر الله بل اسم فاروق جلادنا . . !

وبما أن هذه العقلية قد تفشت فيهم ، ففرضوا أسماءهم فرضاً على مختلف مسمياتنا ، فلذلك اقترح على الحكومة الحاضرة المقترحات التالية : —

أولا : حذف أسماء الأسرة المالكة السابقة التى أطلقت على الجامعات والشوارع والمنشآت . . .

ثانياً : رفع جميع التماثيل المقامة للعائلة المذكورة ، غير المشكورة !

ثالثاً : إلغاء جميع النياشين والألقاب المتخلفة عن الملكية البائدة . . .

. . . وبهذه المناسبة فاننى أحمد الله ثم أحمده لأنى تجردت من الباشوية ومن نياشينها ، فلا أنا « باشا » ، ولا أنا « صاحب المعالى » . . . بل أنا مصرى فقط فى وجودى وفى مآلى . . . وياله من فخر ذلك الذى يجعلنى منكم ، ويشرفنى بكم فى آلامى وفى آمالى !!

هذا من الناحية الشكلية ، وبقيت الناحية الإيجابية العملية . . . إذ يجب أن ندرك أن النظام الجمهورى ليس مقصوراً على مجرد الإلغاء ، بل هو أولاً وقبل كل شىء الإنشاء ثم الإنشاء . . .

وأول خطوة فى طريق الإنشاء بعد تطهير الجو من مساوىء الملكية وبقاياها ، هى اتخاذ الاجراءات الحاسمة لإنشاء وتوطيد الحريات الجمهورية ، وتوكيد الضمانات الشعبية . . .

وجدير بالذكر فى هذا المقام أن الجمهورية لم تكن إلاّ رد فعل لمساوىء قائمة ، ومفاسد جائمة ، ولم تكن مجرد فكرة طارئة للتغيير ، مجرد التغيير . . . إذ التغيير هنا فَرَضَته مساوىء الملكية ، قبل محاسن الجمهورية ، فكم يكون الأمر وللجمهورية محاسن ذاتية ، تبدأ بالحرية ، وتنتهى إلى الحرية ، فيكون الشعب هو الحاكم بأمره ، والمتحكم الوحيد فى مصيره . . .

فلابد إذن من إعادة النظر فى الحريات والأنظمة الأولية التى نص عليها الدستور الملغى ، فقد كانت مقيدة بقيود شكلية وعملية معاً .

ومن واجبنا فى مشروع الدستور الجديد أن ندخل عليها تعديلات جوهرية بما يتفق مع المبادىء الجمهورية ، والسيادة الشعبية . . .

المبادىء الأساسية لدستور الجمهورية

وفيما يلى بعض المبادىء الأساسية التى يجب أن ينص عليها فى دستورنا أو نظامنا الجمهورى ، بحيث لا يكفى فيه إلغاء جميع القيود الاستبدادية على حرياتنا الأولية ، بل يجب أن يتضمن نصوصاً صريحة حاسمة على الضمانات الفعلية ، التى يكفل عدم المساس بهذه الحريات ، وعدم التفريق بين الطبقات ، بل يكون شعارنا فيه هو الإخاء والحرية والمساواة . . .

وإليكم بعض هذه المبادىء الدستورية الأساسية التى يعنينى أن أعلنها : —

أولاً : إلغاء كل قيد على الحريات الأولية ، كحرية الرأى والصحافة والاجتماع . . . ومن هذا القبيل يجب أن يلغى القيد على الحريات الوارد فى الدستور الملغى ، وهو عبارة : —

« إلاّ إذا كان ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى »

فان هذه العبارة المطاطة تفسح لأى حاكم مستبد المجال للعبث بالحريات المقدسة . . .

وكذلك يجب أن يلغى القيد الوارد على حرية الصحافة فى الدستور الملغى ، وهو عبارة : —

« فى حدود القانون » التى وردت بالمادة ١٥ لأن القانون قد لا يكون فى حدود الدستور !

ثانياً : يجب إلغاء قانون الاجتماعات لما تضمنه من قيود على حرية الاجتماع . .

ثالثاً : يجب النص على حَظْر إعلان الأحكام العرفية بتاتاً ، بحيث لا يجوز إعلانها إلّا إذا اشتبكت البلاد فى حرب فعلية داخل حدودها . . . على أن يحاط هذا الإعلان بالضمانات الدستورية والنيابية الواجبة ، وعلى ألّا تعلن الأحكام العرفية لمجرد قيام أسباب خطيرة يخشى معها اختلال الأمن ، لأن مثل هذه الخشية قد تسمح بالعبث فى التفسير والتأويل . . .

رابعاً : يجب إلغاء الحبس الاحتياطى فى جرائم الرأى ، كما يجب النص على عدم جواز المصادرة الإدارية للصحف أو إغلاقها أو تعطيلها إلّا بحكم قضائى . .

خامساً : يجب النص على أن إعلان الحرب ـــ دفاعية كانت أو هجومية ـــ لا يكون إلّا بموافقة البرلمان .

سادساً : يجب تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب ، حرصاً على الاستقرار النيابى ، ومنعاً للعبث بالدوائر الانتخابية . . . على أن تكون دوائر مجلس الشيوخ متناسبة مع هذا التحديد ، بحيث تكون الأغلبية منتخبة لا معينة . . وإلّا أهدرت الحياة النيابية من أساسها .

سابعاً : يجب أن يكون النظام الجمهورى برلمانياً ، لا رئاسياً .

ثامناً : يجب حظر حق إقالة الوزارة ، إلّا إذا قرر البرلمان عدم الثقة بها ، فاذا ما قرر البرلمان عدم الثقة بها ولم تستقل سقطت بحكم القانون من تلقاءنفسها . . .

تاسعاً : يجب حظر حق حل مجلس النواب ، إلّا بموافقة مجلس الشيوخ .

عاشراً : يجب النص على المساواة بين المصريين على اختلافهم وعدم التفرقة بينهم سياسياً أو اجتماعياً إو اقتصادياً .

حادى عشر : يجب النص على اللامركزية فى المدن والقرى . . . وإنشاء مجلس للقرية على نمط المجالس المحلية والبلدية . .

إثنى عشر : يجب النص على حظر استغلال النفوذ من الحاكمين ومن إليهم . . وتيسير محاكمتهم من المحكمة الدستورية .

ثالث عشر : يجب النص على الضمانات الانتخابية التى تكفل حرية الانتخاب وسلامته .

رابع عشر : تشجيعاً للصناعة المصرية ، وبخاصة صناعتى الحديد والسماد وغيرهما ، يجب المبادرة بإتمام مشروع كهربة خزان أسوان ، ودراسة المشروعات الأخرى استغلالا لمساقط المياه ، وتوفيرا للتيار الكهربائى وهو أساس الصناعات .

خامس عشر : يجب أن تروى ريا صيفيا أراضى الحياض ، وهى تبلغ حوالى مليون فدان ، ويجب تحقيقا لهذا الغرض وزيادة للإنتاج تعميم الآبار الارتوازية ، وكذلك يجب استنباط المياه فى أراضى الصحارى ، علماً بأنه يوجد فى شبه جزيرة سينا وحدها حوالى اثنين مليون من الفدادين قابلة للإصلاح بفضل الآبار الارتوازية والمناجم التى اكتشفت فيها .

سادس عشر : يجب إنشاء وحدات علاجية متنقلة لعلاج الفقراء فى قراهم ، سيما وأن أكثر القرويين لا يملكون نفقات السفر إلى المدن ليعالجوا فى مستشفياتها .

سابع عشر : يجب تعميم الجمعيات التعاونية فى القرى لمحاربة الغلاء وإسعاف الفلاح .

ثامن عشر : إنشاء قسم خاص للدعاية فى الداخل وفى الخارج ــ ويحسن أن تتبعه إدارة المطبوعات ومصلحة السياحة والإذاعة ، وجميع أقسام الدعاية المختلفة فى مختلف الوزارات .

تاسع عشر : وأخيراً ــ وليس آخراً ــ فإنه يعنينى أن أبرز بصفة خاصة أن القضاء سلطة مستقلة ، يتولى تنظيم شئونه بنفسه بواسطة مجلس ينتخب من بين رجاله ، ولا يجوز تعديل القوانين المنظمة لاستقلاله إلا بموافقة هذا المجلس .

أيها السادة

هذه بعض المقترحات العملية التي أتشرف بعرضها على الأمة استكمالا لوضعنا الدستوري ، والاجتماعي ، والاقتصادي ، وما هي في الواقع إلا بعض من كل — والكل لايحيط به الا ربك رب الكل . . .

قضيتنا الوطنية
وموقفنا من الاستعمار

يالالاستعمار ما أكذبه ، حتى في الاسم الذي به يتسمّى . . . فهو إذ يدمّر ، يزعم أنه يعمّر . . . وإذ يسلب ، يزعم أنه يجلب !!

ولقد عانينا نحن أبناء الوادي من أساليبه ، وأكاذيبه ، ما لا سبيل إلى حصره . . . وكان لله في ذلك كلمة ، بل رحمة بنا نحن المكذوب علينا . . . إذ اننا بقدر ما زادونا كذبا ، ازددنا ايمانا فوق إيمان بالحق الذي انتهى على الدوام إلينا . .

ولا عجب ، فكلما تمادى الكاذب في كذبه ، مهّد الله للصدق السبيل ناجزاً الى حربه . . ، فلم يكتف تعالت كحمته ، وتسامت قدرته ، بأن يجعل من الخير أداة لمحاربة الشر ، بل سخّر نفسه لمحاربة الشر . . .

وها نحن أولاء نشهد في أخريات ما شهدناه منهم ، ألعوبة استعمارية أخرى ، وليست أخيرة ، وهي أنهم أعدّوا منطقة قنال السويس لتكون قاعدة حربية ، هجومية ودفاعية . .

تلك هي الأكذوبة الكبرى التي ينادون بها اليوم ، بعد أن بلغ بهم التمادي في الكذب مبلغاً ظنوا معه أنهم يخدعوننا نحن المصريين ، « وما خدعونا ولكن كانوا أنفسهم يخدعون » . . ومن أساليب الخداع التي ابتكرها ، وتفننوا فيها ، أنهم أضافوا الى أكذوبة « القاعدة » ، أكذوبة « الخبراء الفنيين » . . . وفاتهم — أو بالأحرى لم يفتهم : — أن كلتا الأكذوبتين لا سند لها ، لا من معاهدة سنة الملغاة ، ولا حتى من مشروع معاهدة صدقي — بيفن أو ماتلاها من مشروعات .

فيما يتعلق بمعاهدة سنة ١٩٣٦ — حسبنا أن ننقل عنها النصوص الصريحة التالية : —

الفقرة الثانية من ملحق المادة الثامنة : (توزع القوات البريطانية التى توجد بقرب القنال كما يأتى : –

(أ) فيما يتعلق بالقوات البرية فى المعسكر ومنطقة جنيفة على الجانب الجنوبى الغربى للبحيرة المرة الكبرى .

(ب) وفيما يتعلق بالقوات الجوية ، على مسافة خمسة أميال من سكة حديد بورسعيد – السويس من القنطرة شمالا الى ملتقى سكة حديد السويس – القاهرة ، والسويس – الاسماعيلية جنوباً مع امتداد على خط سكة حديد الاسماعيلية – القاهرة ، بحيث يشمل محطة القوات الملكية للطيران بأبى صوير وما يتبعها من الأراضى المعدة لنزول الطائرات والميادين الصالحة التى يقتضى الأمر إنشاءها شرقى القنال لإطلاق النار وإلقاء القنابل من الطائرات) .

هذا هو النص الصريح فى معاهدة سنة ١٩٣٦ فيما يتعلق بتحديد المناطق التى لا يجوز للقوات البريطانية أن تتعداها ، وهى منطقة المعسكر وجنيفا فيما يتعلق بالقوات البرية ، ومنطقة أبى صوير فيما يتعلق بالقوات الجوية ...

فبالله من أين لهم ، وبأى حق ، يحتلون مناطق السويس والاسماعيلية ، وبورسعيد ، والقنطرة ، والتل الكبير وغيرها من الأراضى المصرية التى ضربوا فيها شرقاً وغرباً ، وشمالا وجنوباً ...

هذا اذا افترضنا قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فلم يكون الأمر وهى معاهدة ملغاة ، ولا يحق لهم أن يحتلوا شبراً واحداً من أراضينا .

... هذا فيما يختص بالمناطق المحتلة ، ويزيد الأمر وضوحاً فوق وضوح مخالفتهم لشروط المعاهدة الباطلة فيما يختص بعدد القوات ...

فقد نصت الفقرة الأولى من الملحق السالف الذكر على (أن لا يزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التى توجد بقرب القنال على عشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ...) .

وقد خالفوا هذا الشرط مخالفة صارخة لا تحتمل الشك ولا الجدل ، إذ اعترف رئيس وزرائهم المستر تشرشل فى تصريح أخير له بأن عدد القوات البريطانية فى منطقة القنال الآن يبلغ حوالى خمسة وثمانين ألفاً ...

فبالله خبرونى هل هناك إخلال أوضح ، وأفضح ، من هذا الإخلال البريطانى ، لتعهد بريطانى فى معاهدة يتمسكون بقيامها رغم بطلانها ... فلم

يكون الأمر وقد أتى هذا البطلان من جانبهم ، بمخالفتهم المتكررة ، والمعترف بها منهم . . .

هذا فضلا عن أن الجانب المصرى قد ألغى معاهدة سنة ١٩٣٦ إلغاء رسمياً ، وكان لى الشرف — كل الشرف — أن كنت أول المنادين بإلغائها فى البرلمان سنة ١٩٤٧ . . .

هذا هو الوضع فيما يتعلق بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهو لا يختلف عن الوضع الذى تضمنه مشروع صدقى — بيفن سنة ١٩٤٦ ، إذ نص على الجلاء الكامل عن مصر فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، ووقع على هذا المشروع وزير خارجية بريطانيا المستر بيفن ، وهو المشروع الذى رفضته أنا وبعض زملائى من المفاوضين المصريين ، لما تضمنه من نصوص تربطنا بعجلة الاستعمار . . .

ويستطرد بنا الحديث فى هذا المقام ، الى ما كان يبيّته لنا المستعمرون من توريطنا معهم فى دفاع مشترك . . .

فمن نكد الدنيا ، أنهم فى استهتارهم بنا ، لم يكفهم أن يستهتروا بأمانينا وميولنا ، بل أبوا آخر المطاف الا أن يستهتروا بعقولنا . . . فراحوا يعرضون علينا فى الوقت الذى نطالب فيه بالتحرر من كل قيد ، أن نربط مصير بلادنا ، وحياة أولادنا بالعجلة البريطانية الاستعمارية ، فنشترك مع المستعمرين فى دفاع مشترك ينتهى بنا الى أن نحارب عن الاستعمار ، بدلا من أن نحارب الاستعمار ! . . .

ويجدر بى فى هذا الصدد — وقد كان لى الشرف أن أكون أول المنبهين الى خطورة الدفاع المشترك — أن أشيد بالموقف الوطنى الذى وقعته الحكومة الحاضرة من الجانب البريطانى بصدد الجلاء عن مصر ، إذ رفضت أن تستمر فى مفاوضاتها معهم ما لم يعترفوا أولا ، وينفذوا فعلاً الجلاء عن أراضينا . . .

وأبلغ من ذلك دعاء الرئيس اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية فى وقفة بجبل عرفات ، إذ اتجه الى الله تعالى داعياً أن يطهِّر بلادنا من أعدائنا الانجليز . . فكان دعاء جريئاً ، من رئيس حكومة مسئول . . . وقد شاركه فى مثل هذا الموقف الوطنى الجرىء زملاؤه الأكرمون من ضباط الثورة ، وعلى الأخص البكباشى جمال عبد الناصر نائب رئيس الجمهورية ، واللواء عبد الحكيم عامر قائد القوات المسلحة ، إذ أعلنوا فى تصريحاتهم المتعاقبة أنهم على أتم استعداد للتضحية والفداء. فى معركة الكفاح ضد المستعمر ، فإما الجلاء ، وإما الفناء . . . .

هذه خلاصة موقفنا – شعباً وحكومة – من الاحتلال البريطانى ، وقد استندنا فى بيان بطلانه الى أدلة رسمية حاسمة ، واعترافات بريطانية صريحة . . . ولم يبق الا أن نشير فى دهشة بالغة – الى موقف الانجليز الأخير فى الاسماعيلية ، والإنذار الذى أرسلوه الى الحكومة المصرية بصدد اختفاء العسكرى « ريدجن » من معسكر القوات البريطانية بالاسماعيلية . . . ففضلا عن بطلان هذا التصرف فى ذاته ، فهو باطل أيضا فى ملابساته ، إذ ليس للقوات البريطانية أن تقيم أصلاً بمنطقة الاسماعيلية ، فالبطلان إذن ليس قاصراً على اختفاء العسكرى البريطانى فحسب ، بل على وجوده ووجودهم فى منطقة لاحق لهم أن يوجدوا بها ، طبقاً للمعاهدة الباطلة التى يتذرعون بها . . .

الوطنية نور ونار

إخوانى

لعل أبلغ ما أختتم به الكلام عن قضيتنا الوطنية ، هو أن خصمنا المشترك – وما هو إلا المستعمر – لن يزيده السكوت عليه إلا عناداً واستهتاراً ، بل إنه لن يحسب حساباً لوطنيتنا الا إذا جعلنا من نورها ناراً . . .

ولو أنه فطن لأدرك أن النور الذى يشرق ، هو هو النار التى تحرق !!

ولا تحسبوا أيها الإخوان أننى أعمد إلى بلاغة لفظية يترنم بها اللسان ، أو بلاغة عاطفية يخفق بها الجنان ، فنحن أحوج ما نكون الى البلاغة العملية التى يكون عمادها الإجراءات الوطنية الإيجابية . . .

وفيما يلى بعض ما نشير باتخاذه من هذه الإجراءات :

(أولاً) : بما أن المفاوضة مع المستعمرين قد فشلت فى تحقيق أمانينا ، بل حتى فى الاحتفاظ بما اعترفوا به من حقوق لنا كانت بين أيدينا ، فلم يبق أمامنا من سبيل إلا ما أوحت به ثورتنا المصرية المجيدة ، من تضافر الجميع على مقاومة المستعمر مقاومة إجماعية . .

ولتكن مقاومتنا الوطنية فى سبيل حقنا مقاومة حكومية وشعبية ، إيجابية وسلبية معاً .

(ثانياً) : يجب أن نستبعد أى قيد سياسى يفرض على قضيتنا الوطنية ، أو شئوننا الاقتصادية ، بعد إذ تبين أن فى مثل هذه القيود السياسية أو الاقتصادية

تعارضاً مع حقوقنا الوطنية الخالدة ، بل مع التطورات الدولية نفسها . .

ولا بدع ، فقد تضمن ميثاق هيئة الأمم نصوصاً صريحة تحرم على أية دولة من الدول الأعضاء في الهيئة أن تحتل أراضى أية دولة أخرى عضو بها ، أو أن تتخذ أى مظهر من المظاهر التى تتنافى مع المساواة فى الحقوق والحريات ، التى هى عماد الميثاق .

(ثالثاً) مطالبة الجامعة العربية والدول الشقيقة بمناصرتنا مناصرة رسمية عملية فى قضيتنا الوطنية ، وإصدار تصريح منها برفض مبدأ الدفاع المشترك على اختلاف صوره ، مما يزيدنا مودة فوق مودة ، وأخوة فوق أخوة . .

(رابعاً) : وأخيراً — وليس آخراً — فإنى أرى أن خير موقف تتخذه مصر فى قضيتها الوطنية ، هو الحياد ، ولا شيء غير الحياد ، حتى نفرغ للمهمة الأولى العالقة بوطنيتنا ، بل بصميم كرامتنا — وهى مهمة تحرير هذا الوطن من غاصبيه حتى يوجد ، ومن ممزِّقيه حتى يتوحَّد . . .

كلمة خاتمة

اخوانى ومواطنى الأكرمين .

إذا كان لنا من ذكرى سعد عبرة ، فهى عبرة تستدر من العين العَبَرات ، إذا ما اكتفينا منها بالخطابة وتنميق العبارات . . ! .

كلا — بل العبرة القائمة ، والدائمة ، التى نستمدها من الذكرى الخالدة لسعد الخالد ، هى أنه ما من قوة تغلب الظلم العنيف ، إلا الحق العفيف ، حتى ولو تسلَّح به الضعيف . . .

فيا بالكم ورجل الحق هو أقوى الأقوياء الذى لا تغلبه قوة على أمره ، إذ هو لا يستمد القوة من غيره ، بل من خلجات صدره ، وخطرات فكره . . .

بل إن مثل هذا القوى بوطنه ، وبإيمانه ، حتى إذا ما غُلِب على أمره ، فلن تغلبه قوة ما على قدره . . بل إذا ما غُلِب على قدره ، فلن تغلبه قوة على قبره !! .

* * *

أيها المواطنون .

تلك بعض ذكرياتى عن سعد الميت الحى . . . فإذا لم يتخذ أى منا من ذكراه عبرة ، فيجاهد فى سبيل وطنه ، كان هو الحى الميت . . . وحق لى أن أقول : —

أيها الميت الحى . . . . . أنت سعد ! .

وأيها الحى الميت . . . . أنت عبد ! .

فإذا لم يُتَحْ لك أيها الوطنى أن تكون فى خلودك سعداً ، فبربك لا تكن فى وجودك عبداً !! .

ولن نقبل نحن أبناء الوادى العبودية مقنعة ، أو الحرية مجزأة ، بعد أن علمتنا الثورة ، والخبرة المُرَّة ، أن الحرية المغلولة ، ما هى إلا العبودية المعسولة !! .

فإلى الأمام . . . ثم إلى الأمام . . . تلك كانت ولاتزال هى كلمة الختام ، ، .

* * *



المبادىء التى يقترحها مكرم

لحكم البلاد على أساسها فى العهد الجديد *

اقترح الأستاذ مكرم عبيد ضمن خطبه بذكرى سعد زغلول أن تحكم البلاد فى عهدها الجديد على أساس المبادىء التالية :

أولاً – إلغاء كل قيد على الحريات الأولية ، كحرية الرأى والصحافة والاجتماع . . .

ومن هذا القبيل يجب أن يلغى القيد على الحريات الوارد فى الدستور الملغى ، وهو عبارة :

(إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى) فان هذه العبارة المطاطة تفسح لأى حاكم مستبد المجال للعبث بالحريات المقدسة .

وكذلك يجب أن يلغى القيد الوراء على حرية الصحافة فى الدستور الملغى ، وهو عبارة :

(فى حدود القانون) التى وردت بالمادة ١٥ لأن القانون قد لا يكون فى حدود الدستور !

* مجلة الصباح ١٩٥٣/٩/٢٦

ثانياً ــ يجب إلغاء قانون الاجتماعات لما تضمنه من قيود على حرية الاجتماع .

ثالثاً ــ يجب النص على حظر إعلان الأحكام العرفية بتاتاً ، بحيث لا يجوز اعلانها إلا إذا اشتبكت البلاد فى حرب فعلية داخل حدودها . . . على ان يحاط هذا الإعلان بالضمانات الدستورية والنيابية الواجبة ، وعلى ألا تعلن الأحكام العرفية لمجرد قيام أسباب خطيرة يخشى معها اختلال الأمن ، لأن مثل هذه الخشية قد تسمح بالعبث فى التفسير والتأويل .

رابعاً ــ يجب إلغاء الحبس الاحتياطى فى جرائم الرأى ، كما يجب النص على عدم جواز المصادرة الإدارية للصحف أو إغلاقها أو تعطيلها إلا بحكم قضائى .

خامساً ــ يجب النص على أن إعلان الحرب ــ دفاعية كانت أو هجومية ــ لا يكون إلا بموافقة البرلمان .

سادساً ــ يجب تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس النواب ، حرصاً على الاستقرار النيابى ، ومنعاً للعبث بالدوائر الانتخابية . . . على أن تكون دوائر مجلس الشيوخ متناسبة مع هذا التحديد ، بحيث تكون الأغلبية منتخبة لا معينة . . وإلا أهدرت الحياة النيابية من أساسها .

سابعاً ــ يجب أن يكون النظام الجمهورى برلمانيا ، لا رياسياً .

ثامناً ــ يجب حظر حق إقالة الوزارة ، إلا إذا قرر البرلمان عدم الثقة بها ، فاذا ما قرر البرلمان عدم الثقة بها ولم تستقل سقطت بحكم القانون من تلقاء نفسها .

تاسعاً ــ يجب حظر حق حل مجلس النواب ، إلا بموافقة مجلس الشيوخ .

عاشراً ــ يجب النص على المساواة بين المصريين على اختلافهم وعدم التفرقة بينهم سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً .

حادى عشر ــ يجب النص على اللا مركزية فى المدن والقرى . . . وإنشاء مجلس للقرية على نمط المجالس المحلية والبلدية .

ثانى عشر ــ يجب النص على حظر استغلال النفوذ الحاكمين ومن إليهم . . . وتيسير محاكمتهم من المحكمة الدستورية .

ثالث عشر ــ يجب النص على الضمانات الانتخابية التى تكفل حرية الانتخاب وسلامته .

رابع عشر ــ يجب المبادرة باتمام مشروع كهربة خزان أسوان ودراسة المشروعات الأخرى .

خامس عشر ــ يجب أن تروى ريا صيفياً أراضى الحياض ، وهى تبلغ حوالى مليون فدان ، ويجب تحقيقاً لهذا الغرض وزيادة للانتاج تعميم الآبار الارتوازية ، وكذلك يجب استنباط المياة من أراضى الصحارى .

سادس عشر ــ يجب إنشاء وحدات علاجية متنقلة لعلاج الفقراء فى قراهم .

سابع عشر ــ يجب تعميم الجمعيات التعاونية فى القرى لمحاربة الغلاء .

ثامن عشر ــ إنشاء قسم خاص للدعاية فى الداخل وفى الخارج ــ ويحسن أن تتبعه إدارة المطبوعات ومصلحة السياحة والإذاعة ، وجميع أقسام الدعاية المختلفة فى مختلف الوزارات .

تاسع عشر ــ وأخيراً ــ وليس آخراً ــ فانه يعنينى أن أبرز بصفة خاصة أن للقضاء سلطة مستقلة ، يتولى تنظيم شئونه بنفسه بواسطة مجلس منتخب من بين رجاله ، ولا يجوز تعديل القوانين المنظمة لاستقلاله إلا بموافقة هذا المجلس .

* * *



فــن الحكمــة

استطاعت جريدة الكتلة التي أصدرها مكرم عبيد فى فبراير ١٩٤٥ لتكون لسان حال حزب الكتلة أن تحقق رقماً قياسياً فى التوزيع منذ اليوم الأول لصدورها ، وكان مجلس تحرير « الكتلة » يضم نخبة ممتازة من الكتاب المرموقين من أهمهم عباس محمود العقاد وكذلك عناصر شابة مثقفة مثل جلال الدين الحمامصى وأحمد قاسم جودة وفريد زعلوك وأحمد لطفى حسونة مما طبع سياسة الحزب بطابع الدفاع عن القضايا الجماهيرية ، كذلك أعطت الجريدة اهتماماً واضحاً للجماعات الأيديولوجية وفى هذا المجال اهتمت بنشر مقالات لأحمد حسين رئيس مصر الفتاة أيضاً بعض كتابات للشيخ حسن البنا المرشد العام للأخوان ثم أخيراً بعض المقالات عن الاشتراكية لإسماعيل مظهر وعدة مقالات للكاتب الاشتراكى المعروف سلامة موسى .

وكانت جريدة الكتلة تتصدرها كلمات مأثورة يكتبها مكرم عبيد تحت عنوان « حكيم » وكانت هذه الكلمات تسرى بين الناس سرى الأمثال يتناقلونها ويرددونها ويتمثلون بها لأصالتها وبلاغتها . وتمكن صاحبها من الأداء التعبيرى كأقوى وأجمل ما يكون الأداء العربى البليغ وأن يقول حكمة تصادف تصوير الواقع وهداية الراشد واستمر صدور الكتلة حتى ٢٣ مايو ١٩٥٠ وكان مجموع أعدادها ١٦٧٠ عدداً . وفيما يلى بعض من هذه الحكم .

الحياة الدنيا

أيتها الحياة الدنيا ، أين من حياة السماء العليا بل أين أنت أيتها الحياة الحاضرة ، من حياة الآخرة تلك التى تتخذ من الموت سبيلا إلى البقاء ، وهو سبيلنا إلى الفناء .

أيتها الحياة الدنيا نهايتك الفناء ، والحياة العليا بدايتها البقاء .

دعـــاء

اللهم غنى عن الغنى
اللهم لا ميلا مع الهوى بل ميلا عن الهوى
اللهم لا تنصفنا على حساب مواطنينا ، بل انصف مواطنينا على حسابنا
اللهم لقد أكرمت شخصى باعتقالى فاكرم اومة باعمالى
اللهم دينا عن الدنيا ، فارفع دنيانا إلى مستوى الدين
اللهم ابعد عنا الشيطان الغرور ، لتصغر نفوسنا دون صغار ولتكبر دون استكبار ، ولنكبرك أنت على الدوام تكبيرا
اللهم لا استغلال للحكم ولا محسوبية ولا فوضى ، بل نزاهة فى الحكم وحكمة وتدبيرا
اللهم لا انتقاماً بل قصاصاً وتطهيرا
اللهم لا شماتة بل عبرة وتذكيرا

مكرم عبيد

السبيل إلى الغاية

ما هو السبيل إلى الغاية ؟

سؤال سألتنى إياه مجلة « الاثنين » الفرار ، الجواب عليه ان هذا السؤال على بساطته الظاهرة ، هوللأحياء محور الحياة ... فهو قائم ما قامت ، ودائم ما مادامت ، إذ الحياة نفسها إن إلا سبيل إلى غاية ، وبداية إلى نهاية ...

بل ليت الأمر كان بمثل هذا اليسر ، فى حياة يختلط فيها اليسر بالعسر ... فمن منا يدرى إذ كان أى مسعى فى مساعيه ، هو السبيل أم هو الغاية ! ..

فإنك لترى الإنسان يهدف من وراء مسعاه إلى غاية معينة ، فاذا ما تحققت انقلبت الغاية نفسها سبيلاً إلى غير تلك الغاية ، وهكذا دواليك .. ما دام الإنسان هو الإنسان ... لا يكاد ينتهى فى مطمح حتى يتطلع إلى مطمح ، فكلما جنى فى وراء مطمحه ربما ، لم تنفلح له غاية حتى يعود فيبرح . خذوا مثلاً ذلك الرجل المادى ، الذى ينظر للحياة بمنظار المادة والثراء .. فيتخذ من الثراء سبيلاً متجدداً إلى الثراء ، ويرى فى الاستزادة منه فيبدأ فى الهناء ...

كيف نقلل لديه هذه الشهوة الجامحة ، إلى تكديس الألوف فوق الألوف والملايين فوق الملايين ، حتى لكأن الشهية لا تضم عينه إلا مع الأكل ، فلا يقنع بما يجمع ، بل ينتقل به الطمع فى مطمع إلى مطمع !!

وهذا الوزير ، صاحب الحلم والسلطان ... الذى تجمع به السلطة إلى ديكتاتورية يكاد ينسى معها أنه انسان .. وانه إذ يشتهى مزيداً من السلطان على غيره فى بنى الإنسان ، إنما يصبح هو ذاته أول عبد فاضح لشهوة السلطان !!

... لكن ــ وبالرحمة الاستدراك ، فى موضوع الحياة وكله أشواك ــ نعم ، ولكن قد شاءت رحمة ربك وحكمة الخلاق له خلقه أن يجعل الانسان طموحاً إلى الخير ، بقدر ما هو طموح له الشر !

فهذا الرجل الوطنى — مثلاً — الذى يناضل عن عقيدة فى سبيل وطنه ، فيطلب له استقلالاً ، لا يرضيه إلا أن يطلب لاستقلاله استكمالاً ، فاذا ما استكمله تفتحت أمامه سبل الخدمة الوطنية على اختلاف أنواعها . فلا يقنع باستقرار يستقر معه كيان الوطن ويبقى ، بل يطمح إلى مزيد من المجد يتطور له ويرقى . . . وياله فى غاية ، غاية المجد ، تلك التى تتشعب إليها السبل ولو انتهت إلى اللحد !!

فبالله أيها القارىء الكريم ، هل من منار يهدينا ايا هو السبيل ، واية هى الغاية ؟ ! هل هو الجهد ؟ أم هل هو المجد ؟ أم هل هو اللحد ؟ بل ما اللحد نفسه إلا سبيل إلى الخلد ؟ وما إدراك ما الخلد ؟

أو فانتقل معى فى الدنيا إلى الدين . . . فانك لترى فيه أن الغاية أسمى الغاية ، هى لله سبحانه . . . وان السبيل سواء السبيل هدياً أو وحياً ، هو الله سبحانه ، . . . فاهدنا اللهم سواء السبيل . . . واجعلنا بنى يتتقى فى غاية ، نهدف إلى ذلك السبيل الكريم ، فهو هو الغاية ، وهو السبيل !!!

الاستعمار هو الرشوة القائمة والدائمة

الرشوة إن هى إلا شراء الذمم والاستعمار إن هو إلا شراء الأمم . فلا عجب أن يكون الاستعمار هو الرشوة القائمة الدائمة ، لأنه هو الرشوة المتحكمة الحاكمة . . . بل هو الرشوة الظالمة فى الظلام إذ هو يتحكم فى المحكومين من طريق رشوة الحكام . . !

ياله من رشوة تحمل كل معانى القسوة — تلك التى يلجأ إليها الاستعمار حيال الشعوب المغلوبة ، تثبيتا لقدمه ، وإشباعاً لنهمه . . . فهو أولاً يغلب الشعب الضعيف على امره ، ثم يحاول أن يغلبه على طهره . . . أو قل هو أولاً يحاول أن يغلب الوطنى على وطنه ، ثم يغلبه على شهوات بطنه . . ! وهى رشوة ما أيسرها ، وما أقذرها . . !

الرشوة ، الرشوة . . اتصبر وفقاً بالرشوة وأنتم أنتم الذين حاولتم أن تحركوا فينا كل أسباب الشهوة ، وتقتلوا فينا كل دوافع النخوة ؟ !

لا لا فلولا أن الله أبقى لنا بقية . ولولا أن مصر خلقت لنا مصرية . . . ولولا تقاليد ورثناها ، وآداب تعلمناها وعلمناها ومدنية أنجبتنا وأنجبناها . . . لولا ما بقى فى نفوسنا من موقظات النخوة ، لما قاومنا ما ينذلون من رشوة بعد رشوة !

قسوة الوفاء

لكل فضيلة خطوة ، ولها أيضا قسوة . . . ولولا قسوة الفضل على صاحبه ، لسهل الفضل على غير الفضلاء .

وللوفاء قسوة ما أروعها من قسوة . فهو يحتم عليك كل الوفاء دون أن يقابله من مثله ولو بعض الوفاء . . .

وما ذلك إلا لأن الوفاء فضل فى ذاته ، ولا بنتائجه ولا بمقدماته ولو لم يكن هذا شأن الوفاء ، لكن الأوفياء تجار يستوفون عن بضاعتهم ثمناً أو اجراً ولرأينا الوفاء ينحدر من مدنية التضحية . ولإنكار الذات ، إلى مرتبة العوض والجزاء .

وليس أدل على قسوة الوفاء ، حتى ولو كان فى سبيل الحق والدين ، من أن يعانى الاضطهاد فى تأديته رسالته ، كل رسول من الرسل ، أو نبى من الانبياء . .

وإذا كان هذا شأنه الوفاء فى سبيل الدين ، فما بالك به فى سبيل الدنيا . . . فلولا قسوة الوفاء على الأوفياء لما اضطر وطنى إلى بذل حياته فى سبيل وطنه ، بحيث لا يبلغ غاية الوفاء ، إلا إذا بلغ مرتبة الشهداء . . .

هى اذن قسوة — وأية قسوة . . : لولا أن رحمة الله شاءت ان ما قد يكون عند الناس قسوة يكون عند الله حظوة . . .

وهذه الحظوة هى الفداء ارحم الفداء فيمن فقدنا من أبنائنا الشهداء . . .

جناية الخلق على الخالق . . . والدنيا على الدين
الوطن والدين . . . والعزه ورب العزة

الجناية الكبرى هى الجناية القديمة القائمة ، بل الدائمة ، التى يجنيها الخلق على الخالق . . . فتراهيم فى عينهم . . . وفى عمايتهم يحاولون أن يخلقوا الخالق سبحانه وتعالى من جبلة كجبلتهم ، وان يصوروا منه صورة كصورتهم ، بل ويجعلوا من دينه تجارة كتجارتهم !

فبدلاً من أن يرتفعوا بدنياهم إلى مستوى دينهم ، نجدهم يتنزلون بالدين وفضائله العليا ، إلى مستوى الحياة الدنيا ، فيتجرون بالدين فى العاجلة ، بغية الثواب أو خشية العقاب فى الآجلة ، ظناً منهم أن الدين تجارة رابحة فى الدارين ــ يكسبون من درائها الأجرين !!

بل إن البعض قد بلغت بهم التفاهة إلى حد التوهم فالإيهام بأن الله يكتفى من الإيمان بالمظهر والعفوان ، دون الجوهر والبنيان . . فيرتضى من المؤمن مجرد ألفاظ يتمتم بها شقشقة من لسانه ، حتى ولو لم تقترن بخفقة من جفائه بل إنهم فى جهالتهم يحسبون أن الله ــ تعالى عما يصفون ــ إذ يتطلب العبادة ممن خلق ــ إنما يكفيه من المستعبد أن يكون عبداً ينفى غضب سيدة ، لا بالصلاح والتقوى بل بالذلة والملق ! . . .

إلا أن الله محبة ورحمة ، وعزة ونعمة ، ولا سبيل إلى تكريم الخالق إلا فى خلقه وما كان لمخلوق من البشر أن يستحق مكانه بين المؤمنين بالله والمعذبين ، إذا ارتضى لنفسه أن يكون عبداً لبشر مثله بحر له بين أيديهم البخور ويقدم لهم القرابين والشعوب كالأفراد ، إذا لم يتحرروا من عقلية العبودية ثم من رنينتها . ويرتفعوا إلى مستوى الحرية ثم إلى عزتها ، فليس لهم أن يطمحوا إلى شرف القربى من الله رب العزة وقد تجردت نفوسهم من كل عزة !

هذا ، ولما كان الدين إيماناً ، والإيمان محبة لله رب الكون غير المنظور ، فليس فى نطاق المقدور ، ولا فى نطاق الشعور أن يستطيع إنسان محبة غير المنظور إذا لم تكن له قدرة على محبة المنظور . . . والمحبة لابد لها ان تولد فتنمو حتى تسمو ومن لا يبدأ بحب ذريه ، لن يندرج إلى حب أصدقائه فمريديه ، فمواطنيه ، فبنى الإنسان أخيه ، ما لله خالقه وباريه ومن أحب الخالق فقد أحب الخلق فيه .

أيها المصريون :

لقد قيل عن آبائكم إنهم كانوا فى دنياهم يعيشون فى الآخرة ، ولكن هذا لم يكن ليمنعهم أن يكونوا أحراراً أمجاداً ، بل وأسياداً ، فى الحياة الحاضرة . . . وأنتم مازلتم أنتم شعب الدين والعاطفة والمثل العليا ، فإياكم أن يقبلوا لأنفسكم ولوطنكم صغاراً فى الدنيا ، وإلا فقد أضعتم الدنيا والدين ، وأصبحتم بالوطن وبالله غير مؤمنين . . . !!

الحُكْمُ

الحُكْمُ فن جميل . . . ولعله أحوج الفنون الجميلة إلى فتنة الجمال ، حتى يبدو للمحكومين جميلاً حين يحنو ، ومقبولاً أو فى القليل محتملاً حتى يقسو !!

ولما كان الجمال فى وحى الخيال ، فلا عجب إذا ما احتاج فن الحكم إلى سمو الخيال . . . حتى يسمو على ما يحوطه فى صغائر هى أقرب إلى الكبائر ، وفى كبائر ما أشبهها بالصغائر . . .

وأعلم أنه لن تقوم لى قائمة بين الناس إذا لم يرع ما يحرصون عليه من فنون وفى شئون ، فى وقت معا . . . فالحكم ، كالحياة ، إن هو إلا مزيج من أعمال ، مستمدة فى آمال ، مستمدة فى مثل عليا وفى خيال . . . ومهما يبذل الحاكم للمحكومين فى أعمال تلو الأعمال فلن يرتقبوا أى أعمال إذا لم تكن فى الطراز الذى يبغون عليه الآمال ، ايا كان مستوى هذه الآمال . . .

لهذا كان الحكم لدى الناس سياسة ، وكانت السياسة لديهم حكماً ، وان لم تكن مع الأسف حكمة . !

بين الزواج السعيد...
والزواج المفيد.. !!

ليس من الميسور للمتكلم ــ إلا إذا ملك ناصية الكلام فى التعبير ، مضافاً إلى حسن التقدير ــ أن يفرق فيما يقوله بين الطريف ، والسخيف . . . سيما وأن الفارق بينهما يرجع إلى التكييف الشكلى ، فضلاً عن الوضع الأصلى .

ومن الطريف شكلاً ، والسخيف فعلاً ، ما قاله أحد مندوبى الدول فى مجلس الأمن : من أن التحالف بين مصر وانجلترا مثله مثل الزواج . . . الذى قد يكون مفيداً ، دون أن يكون سعيداً . . . !

ولعله قد فات جنابه أن هناك نوعاً آخر من الزواج بين الأفراد ــ ومن التحالف بين الأمم ــ هو النوع المفيد لطرف واحد ، على حساب الطرف الآخر . . . مثل هذا إذا كان زواجاً ، كان من النوع التجارى . . . وإذا كان تحالفاً ، كان من النوع الاستعمارى . . !!

ولقد أثبتت التجارب ، فى الحرب وفى السلم معاً ، أن التحالف بيننا وبين انجلترا ، الذى أردناه سبيلاً إلى استقلالنا ، قد اتخذت منه هى سبيلاً إلى استغلالنا . . . فكان لها منه الفائدة الرابحة ، وكان لنا منه الصائحة . . .

وكذلك كان شأن الاتفاق الثنائى بيننا فى السودان ، فقد كان لانجلترا منه ما أرادت ، فاستفادت وما أفادت !!

هذا هو الاستعمار الذى يصفونه بأنه يعمر ، بينما هو يدمر . . . وبأنه يفيد ، بينما هو لا يفيد أحد الطرفين ، إلا لكى يضر الآخر ، فيضيع ما يضيع ويبيد ما يبيد . . !

وأخيراً ، فإذا كان لنا رجاء إلى حضرات الأقوياء ، فهو أن يتركوا للضعفاء على الأقل حرمة العاطفة . . . فلا يسخّروا لغة الحب والزواج وما إليهما من جميل

العواطف ، لاستخدامها فى وصف الاستعمار الطامع المانع ، السالب الخاطف . . .

وليعلموا ، أن لا مقارنة هناك ولا قياس . . . بين زواج العواطف ، و (زواج) التحالف . . . !

فالزواج بين الأفراد ، إنما جوهره الامتزاج ، لا مجرد الأزدواج . . . والاتفاق بين الأمم ، إنما جوهره التوافق فى المصلحة والتآلف ، لا مجرد التحالف . . .

فإذا ما تجرد هذا أو ذاك من جوهره ، كان هو الانجار أو الاستعمار فى مبناه ومظهره . . .

بل قل إن المظهر ، إذا ما أريد به التضليل عن الجوهر ، فلن يكون لذلك من أثر إلا تعريض الخادعين إلى مختلف الأوضاع المزرية ، وأهونها السخرية !!

الفيصـل . . .
بين الألم والأمل . . !

أيها الوطنى :

هلا سألت نفسك ، ما الفيصل بين الألم الذى تعانيه . . والأمل الذى ترتجيه . . !

أذن ، فاعلم أن الفيصل هو العمل الذى تعمله ، والجهد الذى تبذله ، إلى أن يحقق الوطن أمانيه . . . أو ينتهى بك الأجل إلى المجد الخالد الذى تبتغيه . !!

الدستور عقيدة ... !

الإرادة إرادة الأمة ... والسيادة سيادة الأمة ... والسلطات مصدرها الأمة .. !

هذا هو حكم الدستور .. ولو أنه كثيراً ما يكون مجرد حكم على ورق ... وبخاصة إذا ما أخذت الحكومات بشهوة الحكم ، ناسية أن حكم الشعب من حكم الله ... وأن الله حكم فوق كل حكم ، وعدل فوق كل ظلم ، لا مناص من أن يسرى على كل من خلق ، وكل ما خلق . !!

ومهما يكن من أمر الحاكمين ، فلكى يكون الدستور للأمة إرادة .. وللأمة سيادة .. يجب أن يكون ، أولاً وقبل كل شيء للأمة عقيدة . !!

من وحى القلوب ...
إلى أبناء الجنوب .

أى وفد السودان :

دعونى أحدثكم حديثاً ، ليس هو حديث الخطيب إلى سامعيه بل حديث المواطن إلى مواطنيه والأخ إلى أخيه ...

يد القـــدر :

ولعل أول ما يجول بخاطرى ، حول رحلتكم المباركة ، هى أنى أرى فيها دفعة إلى الأمام من يد القدر ... ذلكم القدر الربانى الذى يأخذ بأيدينا نحن المسيرين من بنى البشر ... فيستقر بنا إلى مستقر هو نعم المستقر ... وهل من مستقر للإنسان سوى عدل الله ، يلجأ إليه المظلوم فى لهفته إلى مأمون المقر .. ويتهرب منه الظالم ، دون أن يجد لنفسه المهرب أو المفر . !!

عبرة وأية عبرة :

وهل من عبرة أروع من تلك التى يستمدها الظالم والمظلوم معا ، من المعانى التى تنطوى عليها رحلتكم الميمونة ؟ . .

ألا فارجعوا معى بالذاكرة إلى بضعة شهور مضت . . ظن المستعمرون أنها مضت فانقضت . . . فاذا هى تعود بكم أخيراً إلى مقر داركم . . . وتجمعكم وايانا ، بعد أن خيل إليهم أنهم حرمونا حتى من جواركم . . .

الذكر والذكرى :

ألا فلنذكر ، ولنشكر . . .

وليذكر المتحكمون فى جنوب الوادى بحكم القوة والاستعمار . . أن الله الواحد الغفار ، إنما هو ايضا المنتقم الجبار . . . وأن الاستعمار فى عالم يستضئ بنور الحرية ، إنما هو ظلام مستمد من جنح الليل ، وما كان لجنح الليل أن يدوم ، بل لابد أن يعقبة وضح النهار . !!

وحدة النضال :

إى ابناء الجنوب . .

إننا نتمثل فيكم ، كما تتمثلون فينا ، وحدة وادينا . .

ولكم يخطىء من يظن ان وحدة الوادى إنما هى وحدة النهر أو السهول أو الجبال . . . أو هى مجرد وحدة الرجال . . . كلا ، بل هى أيضاً ، وحدة الجهاد والنضال . . !

بل قل ، هى وحدة النفس ، فوق وحدة الجنس . . .

وما كانت وحدة النفوس فى نضالها مجرد كلمة رنانة . . . بل هى إيمان وأمانة . . بل قل هى الوطنية العاملة ، والتضحية المقدسة ، التى يجب أن تكون لنا دنيا وديانة . !!

واجبنـــا :

إذن ، فواجبنا هو أن نتوحد رجالاً . . فنتوحد آمالاً . . فنتوحد أعمالاً ونضالاً . . . فنتوحد استقلالاً . !!

الظلام سياج الظلم .. !

الاستعمار فى الشرق يعتمد فى ظلمه على الظلام ... أو قل على الإبهام ...

ذلك لأن الظلم منهم ، سياجه الظلام .. والضعف منا ، سياجه الأوهام . !!

وما أسرع ما يتبدد الظلم ، ومعه الوهم .. إذ ماشع قليل من النور ، فأضاء الفهم .. !

تلك حكمة ربك فى خلقه ... فالظلام الكثيف يبدده النور الخفيف . !!

الحب الجامع ... غير المانع . !

ياله من حب جامع ، غير مانع ، ذلك الحب العجيب الذى يجمع بين مشاعر الأبوة والأمومة ، والبنوة والأخوة ، فيجعل من قلبك قلب الوالد والولد ...

ذلك الحب المتفرد ، والمتعدد ، الذى يتعدد فى حبك لمواطنيك ، ويتوحد فى حبك للبلد ... فاذا ماسما بك هذا الحب ، توحد فى إيمانك بالله الواحد الأحد .. !

اللـــه

الله الذى لا إله لنا سواه ؛ هو هو الله الذى لا نراه ؛ ولو أن كل حاسه فينا تحسه ...

وهو الذى أسكن الإنسان فسيح الأرض ، على أن تسكن السماء نفسه ...

وهو الذى من تراب الأرض أوجدنا ... ومن تراب القبر أصعدنا ... فجعل من موتنا عن الحياة الحاضرة ، سبيلنا إلى الحياة الآخرة ... حتى لكأن مهد الانسان هو رمسه ...

وهو هو ، تعالت كلمته وتسامت مراميه . . . الذى لا يطلب إلى الانسان إلا أن يتقيه ، حتى يقيه مما يرديه . . . وهل يردى الإنسان إلا ردسه . .

وحدة الدين فى الأديان ...
من وحدة الواحد الديان .. !

قتل الإنسان ما أكفره . . . فلو أن الناس على اختلاف أديانهم لم يخلطوا الحكمة المستمدة من دنياهم .. لاحتفوا جميعاً بمولد النبى الأمى الكريم الذى استمد الهدى من الله فهداهم . . .

وكثيراً ما يسألنى بعض المتطفلين ، على موائد الدين .. كيف تقرأ القرآن الكريم .. ونقتبس الحكمة من آياته وأنت من المسيحيين؟ . . .

وجوابى على هذا السؤال :
أننى ــ كما اقرأ الأنجيل : اقرأ القرآن وأستشهد بآياته ، وأتعظ بعظاته .. لأننى اؤمن بوحدة الدين وجوهر بنيانه . . . كما اؤمن بالواحد الديان ، سبحانه فى كمال علمه وجلال صفاته . .

أيها الموحدون :
توحدوا فى الله قلباً . . . كما توحدتم فيه ربا . . . واتقوا الله فى الله .. إذا كنتم من المؤمنين حقاً بوحدة الله . . .

مشروع القرش

كشروع القرش جليل بمعناه ، أكثر منه بمبناه ، فهو المثل الحى على الكبير الصغير ، والصغير الكبير .

ولو أن الناس اتخذوا من هذا المثل الأعلى منهاجاً عملياً لحياتهم العامة والخاصة لهان فى هذه الدنيا كثير من شرورها ومثلها الدنيا ، واختلفت ، أو فى القليل تلطفت ، حروب الطبقات وحروب الأمم .

الصغير هو الكبير ، والكبير هو الصغير ، تلك هى المساواة الحقيقية أيا كان لونها أو عنوانها ، ديمقراطياً كان أو اشتراكياً ، وإذا كان مشروع القرش قد أثبت من ناحيته الاقتصادية أن لا غنى عن القرش لأى مشروع ، فكذلك من الناحية الاجتماعية لا غنى للمجموع عن الفرد ، أو للفرد عن المجموع .

وفى الديمقراطية فى صميم أحكامها إلا أن يندمج الفرد فى الجماعة وينعدم الفارق بين حكامها وخدامها .

مثلنا فى العراك ...
مثل السمك فى الشباك .. !

ترى ، ما الذى طرأ على الروح المتوثبة فينا ، والمتميزة لجهادنا فى سبيل استقلال بلادنا . .

أو لاترون معى ــ أيها المواطنون الأعزاء ــ أننا فى معاركنا الداخلية أشبه بالسمك يرتطم فى شباك . . فيحسب نفسه فى عراك . . !

فاذا كان هذا هو الجهاده ، أو ما انتهى إليه فى نظرنا هدف الجهاد ؛ فهنيئا بالصيد للصياد . !

حكمة الهجرة ...

لو أننا نحن المؤمنين بالله ــ مسلمين كنا أو مسيحيين تفهمنا وترسمنا المغزى الكريم والرحيم ، من الهجرة . . . لكانت لنا فيها العبرة أقدس العبرة . . !

أى محمد صلى الله عليك وسلم ــ لولا أنك أبيت أن تستسلم لنفر من أهلك ، ومن كانوا من حولك ، فغادرتهم وهاجرت . . . ولولا أنك أسلمت وجهك لله وبه استجرت . . . لما كانت رسالتك بتوحيد الله ، لمن كفروا بالله . . .

أما أنتم أيها المصريون والسودانيون .

فلقد آمنتم بالله موحداً . . . ولم يبق عليكم إلا أن تؤمنوا بوحدة الوطن ، فلا ترتضوه مقسماً ومبدداً . . !

واذكروا مادام لكم الذكر ، أن السيد المسيح قد ذاق من العذاب أمره . . . ثم اعقبه النبى محمد كاشفاً للحراب صدره . .

فى حين أنه لا يطالب إلى المؤمن بوطنه ، إلا أن يكرس للوطن عمره . . . فاذا ما جاهد واستشهد فى سبيل جهاده ، اقتطع من أرض الوطن قبره . . ومن الخلود ذكره . !

الاستقلال والعبودية

الاستقلال :

الاستقلال حالة نفسية ، قبل أن يكون حالة سياسية ! فإذا كان المصرى غير مستقل بنفسه ، وفى نفسه ، فقد انهار الركن الركين من الاستقلال السياسى لبنى جنسه !! . . .

العبودية :

والعبودية كالحرية وحدة لا تتجزأ ، فمن كان عبداً لسلطان شهوة فى نفسه ، أو كان عبدا لسلطان أفراد من بنى جنسه ، فلا يجديه ــ ولا يهنيه ــ أن يكون حراً إزاء سلطان الأجنبى ! . . .

بل تزيده هذه الحرية مهانة فى أعين الناس ، لأنه وقد عرف الحرية فى مبناها ، فقد ارتضى العبودية فى معناها ! . . .

وليس أذل من عبد رضيت نفسه العبودية ، ثم راح يفاخر برضاها !! . . مثل هذا العبد ، مثل جارية مسترقة ، لا يعنيها من الحرية ، إلا أن تجرر أذيالها وتختال بحلاها !! .

هل من ساعة ؟!

أى بنى الوطن :

هل من ساعة نختلسها من العمر اختلاساً ، فنحياها ولو إحساساً كمواطنين فى وطننا ، لا كأغراب . . .

ساعة نخترق فيها بأبصارنا حجب الظلام لمخيم المقيم ، ونستمتع من النور ولو بالسراب . . .

ساعة تتفتح فيها أكمام النفس ، لضوء الشمس وقد سدت عليه المنافذ والأبواب . . .

ساعة نسترجع فيها تلك السنوات الخالدات ، التى شاهدنا فيها أمنا العجوز وقد نهضت ، فانتفضت إلى فتاة فتانة الأسباب عريقة الأنساب ، خالدة الشباب ! . . .

ساعة من تلك السويعات الرائعات التى اقتضناها من يوم الحساب وعلمنا فيها الأقوياء علم الحساب . . .

ساعة نبذل فيها معا بعض ذلك الدمع الحبيس ــ دمع النفوس ــ نكسبه مليا ، ماء طهوراً سخياً ، عسى أن يزيل ما قد علق بالنفس من وشب ، وبالجهد من تعب ، وبالإيمان من ريب وبالوطن من عذاب يتلوه عذاب ! . . .

ساعة ننفض فيها عن أرواحنا وحشة الحرب وغبار الفناء ، لنقضيها فى سلام وفى طهر مع سكان السماء مستلهمين وحى الشهداء ، متناسين كبائر ــ أو صغائر ــ الحياة والأحياء ، مؤكدين للآباء الذاهبين أنهم قد خلقوا من بعدهم أبناء ، فإذا هم ذهبوا ــ أو ذهبنا ــ فمصر خالدة إلى غير ذهاب !! . .

ساعة وقد يهون العمر إلا ساعة ! . . .

التضحيـة

إذا كانت الوطنية من الإيمان ، فالإيمان مظهره التضحية والحرمان .

وأول مرتبات التضحية ، هى تضحية الشهوة ، شهوة المال ، وشهوة السلطان ، ولست أعنى بالسلطان مجرد الحكم بل التحكم ــ تحكم الأقوياء فى الضعفاء ، والأغنياء فى الفقراء ، والعلماء والمتعلمين فى عقول الجهلاء وقلوب البسطاء ــ بل ياويلة الإنسان من تحكم شهوات النفس فى النفس ، وتحكم العاصفة فى العاطفة . . . فلو أنه راض نفسه على التضحية فى سبيل وطنه حاكماً كان أو محكوماً ، لرأيناه يقوى دون أن يستعبد ، ويغضب دون أن يحقد ، ويتمنى دون أن يحسد ، ويكسب أبرك الكسب مما يفقد . . فوالله لو ضحينا فى سبيل مصر حتى الحياة فلن تغيض فى صدورنا ينابيع الحياة ، ولن تشيخ فى أبصارنا مصر الفتاة . .

وحدة النيل

فى وادية ، وفى بنيه

بقلم المجاهد الكبير صاحب المعالى مكرم عبيد باشا

أحلام اليقظة :

فى سكون الليل . . . وفى لحظة من تلك اللحظات الهادئات ، الهائنات ، التى يسكن فيها ضجيج الحياة من حولك ، فلا تسمع إلا همسات نفسك ، مجردة من نزوات حسك . . .

فى مثل تلك اللحظة الروحانية الصافية ، تتحلل روحك من قيودها الجثمانية الفانية ، فتصعد بك إلى السماء على أجنحة من خيالك . . . وتنسيك متاعبك وآلامك ، فى نشوة من آمالك . . !

فى مثل تلك اللحظة ، كثيراً ما تساور الإنسان أحلام هى أحلام اليقظة ــ وما أدراك ما أحلام اليقظة ــ تلك التى تنسج من الخيال البشرى إلهاماً ، لا أوهاماً . . .

ولئن نسيت ، فلن أنسى كيف ساورتنى هذه الأحلام المبدعة ، الممتعة ، فى ساعة اختلستها من ظلام الليل خلال رحلتنا المباركة إلى السودان . . . فخرجت من غرفة نومى ، كى أستمتع بنسيم الهواء ، وخرير الماء . . ورحت أرقب النيل يتهادى حول الباخرة التى أقلتنا من حلفا إلى الشلال ، أو قل من الجنوب إلى الشمال ، وكلى إحساس بما توحيه الطبيعة من معان يتنافس فيها الجمال مع الجلال . . .

ومن العبث أن أحاول تصعد شعورى للقارىء الكريم ، مستوحياً ذاكرتى . . فالذاكرة قد تذكر ، ولكن الروح هى التى تحس وتشعر !

وكل ما تعيه ذاكرتى حتى الآن ، هو ما كان من تزاحم المشاعر فى صدرى ، والأفكار على خاطرى . . . فما أن سارت بنا الباخرة فى مجرى النيل ــ باسم الله مجراه ومجراها ــ حتى أحسست أن مشاعرى تجرى مع النيل فى مجراه . . فلا تكاد تتلاقى فتصطدم ، حتى تعود فتلتئم . . شأنها شأن الأمواج من حولى ، وقد كانت تضطرم ثم تعود فتنسجم !!

ولعلك تسألنى أيها القارىء الكريم ، فيم تضاربت ، ثم تقاربت مشاعرى !!

أما التضارب ففى وضعنا الوطنى الذى شاءت له الطبيعة توحيدا ، فشاء له المستعمرون تمزيقا وتبديدا وثم تضاربت مشاعرى بين الحب والغضب . .

وأما التقارب ، ففى النيل السعيد . . الذى ينادى بوحدة واديه ، ووحدة بنيه . . رغم ما عمد إليه المستعمرون من الحيلولة بين أبناء مصر والسودان ، مفرقين بين النيل وبنيه . . . أو قل بين أصحابه وذويه ، وفصيلته التى تؤويه !!

دعنى إذن أيها القارىء الكريم ، أرسم لك الصورة التى ارتسمت فى ذهنى ، من وحى الطبيعة ، ومن صنع الانسان فى وقت معا . . عسى أن تتبين كيف تجنت الانسانية المصطنعة فى الانسان ، على الطبيعة الموحدة فى الواحد المنان .

وحى الطبيعة :

أما وحى الطبيعة ، فقد كان يكفى فيه أن ألقى نظرة على النيل ، ومجرى النيل ، وشواطىء النيل ، لكى أفهم فوق فهم كيف وحد النيل بين واديه ، فوحد بين بنيه . . . هذه المياه الدافقة الجارية . . . وهذا الطمى الأحمر الأسود المستمد من طين الأرض . . وهذه المراكب الشراعية المنتشرة على صفحة الماء . . . وهؤلاء الملاحون الذين يطربهم خرير النيل ، فيجاوبونه بألوان من الغناء . . هذا هو النيل فى حلفا ، كما هو النيل فى قنا .

وهذا الطمى المبارك من أرض السودان ، أو الصعيد الأعلى ، أليس هو هو الطمى الذى ينعم به مصر فى صعيدها الأدنى ؟ !!

هذه إذن طبيعتنا . . وهذه تربتنا . . بل هذه ثروتنا !

ثم هذه القرى المبعثرة على شاطىء النيل ، من وادى حلفا إلى الشلال . . اليست هى بذاتها شكلاً ، وأهلا ، القرى المصرية القائمة على شاطىء النيل من أسوان إلى القاهرة ؟!

وإذا كانت تلك وحدة النيل فى واديه ، فمثلها أيضاً وحدة النيل فى بنيه . . . فهذا السودانى الذى رأيناه فى حلفا أليس هو صنو أخيه المصرى فى جسمه ، وفى رسمه وفى قسمات وجهه . . وفى بسمته ، وغضبته . . . وفى لغته ، ولهجته . . . حتى إنه بلفظ « القاف » « جيما » كما يلفظها أهل الصعيد . . ويتفق مع أخيه المصرى فى عباراته ، وإشاراته ونبراته . .

نعم ، فما نحن فى حاجة إلى عالم من علماء الجنس ، لنثبت ان المصرى والسودانى ينتسبان إلى جنس واحد ، ويتفرعان من أصل واحد . . . بل حسبنا مجرد المظاهر المحسوسة ــ منظورة كانت أم مسموعة أم ملموسة ــ لكى نقتنع بأن أبناء النيل الواحد إنما هم وحدة فى الطبيعة وفى الطبع ، وفى الأصل وفى الفرع !!

وإذا كانت الشمس قد سخت على أبناء السودان وصعيد مصر فاسودت أو استمرت بشرتهم ، فالأجسام والملامح ، والأخلاق ، والعادات ، وكافة الصفات الطبيعية الموروثة قد وحدت بين أبناء الوادى ، كما وحدت الطبيعة بين أراضى الوادى .

وما الأصل فى الطبيعة والطباع إلا النيل الذى أكرمناه فأكرمنا ، أجداداً ، وأحفاداً . . .

تلك كانت مشاعرى ، وتلك كانت خواطرى ، حينما نظرت إلى الناحية الطبيعية من وحدة وادى النيل ووحدة أبناء النيل .

ولكن غبطة نفسى لم تلبث أن تبددت ، حينما انتقل بى فكرى من وحى الطبيعة إلى ظلم الانسان ، أو قل من صدق الطبيعة إلى زيف الصناعة . . .

فهذه الوحدة التى خلقها الرحيم الرحمن ، قد مزقها ظلم الانسان لأخيه الانسان . . فرأينا المستعمر بقوته المستعمرة أو قل بقوته المتجبرة المدمرة ، يفصل بين مصر والسودان . .

وعلى أى أساس من الحق أو شبه الحق يستند لا أساس إلا القوة الغاشمة ، الظالمة ، التى اتخذت لنفسها فى السودان شكل القوة الحاكمة . .

وأنى لأذكر هنا ــ عسى أن تنفع الذكرى ــ أننى حينما كنت مع اخوانى أعضاء بعثة المحامين فى حلفا ، اتصلت نيابة عنهم بالممثل الانجليزى للحاكم العام فى السودان ، وأخطرته بأننا نريد استئناف رحلتنا إلى الخرطوم أو عطبرة ، فرفض رفضاً باتاً السمح بدخولنا . . .

فقلت له : « كيف ذلك ومصر والسودان بلد واحد ؟ . .

فأجابنى غير متورع ــ « هذا رأيكم ، ولكنه ليس رأينا !! »

قلت : « وما قولك فى المعاهدة التى وقعتموها بامضائكم ، واعترفتم فيها بحق دخول المصرى فى السودان من غير قيد ولا شرط . اللهم الا قيد المرض أو الاجرام ، وما كنا بالمرضى ولا المجرمين . . . » .

فلم يجد جواباً على ذلك إلا قوله ؛ « إنى هنا أنفذ التعليمات . . وقد صدر لى الأمر بمنع دخولكم . . . » !!

أيها القارىء الكريم . .

إذا ما سقت إليك هذا الحديث الأليم المرير ، فلأنى أعتقد أن للمظلومين فى المرارة حلاوة ، وفى الشدائد طلاوة . . وإذا ما شاء الظالم فى كفره بالعدالة تمزيقاً

للوادى وتفريقاً ، فحسبنا أن يشاء الله للمظلوم توفيقاً ، وأن تشاء الطبيعة لوحدتنا ــ رغم عنت الظالمين ــ تحقيقاً ، وتوثيقاً . !!

أحمد ماهر

أخى أحمد !

إنى أبكيك صديقاً ، وأبكيك خصماً ، فما عرفت خصماً كنت إذ أحاربه أحبه ، وكان إذ يحاربنى يحبنى ، أكثر من أحمد ماهر . .

وما الخصومة النبيلة ، والصداقة النبيلة ، إلا ناحيتان لصورة واحدة ، هى الوطنية النبيلة . . .

الجرىء فى الحق

الجرىء فى الحق ، هو أجبن الناس اندفاعاً ، وأشجعهم اقتناعاً . . . فليس الجرىء فى الحق من لا يخشى الاجتراء على الناس ، بل هو الذى يخشى الناس أن يجرأوا عليه ! . . ذلك لأنه يستمد جرأته من مناعته ، التى تمنع الألسنة من الامتداد إليه ، والتطاول عليه . . .

والجرىء فى الحق كالجرىء فى الحرب ، قد تراه مجروحاً ، ولكنك لن تراه مجرحاً !!

الكرامه

الكريم على الناس ، هو الكريم على شخصه . .

وإنه لتفريق من غير مفرق ، أن يفرق الناس بين الكرامة القومية للبلاد ، والكرامة الشخصية للأفراد ، أو الكرامة الحزبية للجماعات ، إذ الكرامة كل لا يتجزأ . .

ومن هانت عليه نفسه وكرامته ، هانت عليه أسرته ، وهانت عليه حزبيته ، وهانت عليه أمته !!

ومن ثم كان أشد الناس تفريطاً فى حقوق بنى جنسه ، هو المفرط فى حق نفسه !

ولقد قيل فى مأثور الحكم والأمثال ، أن سيد القوم خادمهم ، ولكن هذا المثل لا يصح فى مغزاه ، ولا فى مبناه ، إذا ما اتخذ الخادم لنفسه نفسية الخدم . . . بل الشرط الأول والأساسى ، فيمن يخدم الناس ليكون بينهم سيداً ، أن لا يخدمهم بحيث يكون بينهم عبداً !

الاستبداد :

. . . يخطىء الظن ــ والواقع ــ من يحسب أن الاستبداد هو الأصل فى الاستبعاد !

كلا ! فلولا الاستخذاء ، والرضا بالمذلة ، لما وجد الاستبداد . . ولولا العبيد لما وجد الأسياد !!

تواضع العظيم

كان سعد يقول ــ كلما رأى الناس يهتفون بين يديه ، ويغدقون الثناء عليه ، اللهم احفظنى من الغرور .

فليكن هذا شعارنا نحن المصريين ، فلو أن كل عامل لوطنه ، أو لفنه ، أدرك أن بداية النجاح هو الإحساس بالقصور ، وأن نهاية الفشل هو الغرور ، إذن لقال مع سعد اللهم قنى شر الغرور !

نعم ، فما شيطان الغرور ، إلا الشيطان الغرور !

النزيه

النزية من نزه نفسه حتى عن النزاهة ، وكان عفيفاً حتى عن الإحساس بالعفة . فكانت العفة فى نفسه دون حسه .

إنى أعرف انساناً كان نزيها ، وكان يعتقد فى نفسه النزاهة إلى حد المفاخرة بها ، وإلى الإعلان عنها . . وكان أخطر ما فى فقره أنه كان يفاخر بالفقر ، مما دل على أنه كان فقيراً حقاً ، ولكن إلى الفخر !! والفخر والفقر لا يجتمعان إلا إلى فرقة ، فما الفخر إلا مادة من مواد الثراء والترف ، ولذلك كان الفقر مع الفخر إنما هو فقر مع الترف ، لا فقر مع الشرف !!

الأزهــر

هو معهد دينى عالمى ، ولكنه مصرى ! . .

نشأ فى تربة مصر ، ونما فى عبقرية مصر !!

فمن لم يكن له فيه نصيب الدين ، فإن له فيه نصيب مصر !!

وعلى كل مصرى أن يغار عليه غيرته على كل ما يمت إلى مصر بالقلم ، أو بالعلم ، أو بالدم !!

كلانا على دين به هو مؤمن ولكن خذلان البلاد هو الكفر

التضحيــه

التضحية فضيلة لا فضل ــ أو لها بذل ــ وآخرها بذل . . . ولكى تجتمع فى التضحية كل معانى البذل ــ يجب أن تبذل نفسك لها ، ثم تبذلها هى نفسها !

ومن ثم ، فإذا ما ضحيت ، وجب عليك ألا تعلن عما أقدمت عليه من تضحية ، بل تضحى بالتضحية ذاتها . . وأما إذا فاخرت بها ، أوأعلنتها . . أو تمنيت ولو مجرد التمنى أن يصفق الناس لها ، فإنك إنما تقبض ثمن التضحية فخراً ، ولو لم تقبضه أجراً !!

السياسة

كثيراً ما تكون السياسة فى انعدام السياسة .

القوى والضعيف قد يلتقيان فى انعدام السياسة عندهما !

فالقوى قد يكون أقوى من أن يحتاج إلى سياسة ، والضعيف قد يكون أضعف من أن تكون له سياسة !

الاتكال والتوكل

الجهاد هو العمل المستمر المتواصل ، من غير تباطؤ ولا تواكل ومن الخبل ألا يفرق بعض الناس بين الاتكال على الله والتوكل ، أو بين الاصطبار والانتظار ، فإن الصبر فضيلة إيجابية لا سلبية ، وإذا قيل إن الصبر مفتاح الفرج ، فأية قيمة للمفتاح من غير فتاح ؟!

وما الاتكال على الله إلا أن نعمل ، ثم نتكل على الله فى أن ينجح العمل ومن ثم كان الله مع العاملين ، لا مع الخاملين ولا المتواكلين . . .

معنى الجهاد

أنا رجل مخضرم ، عشت فى الجهاد ، وللجهاد ، ومن أسف بعد الجهاد ! فهلا سألتم أنفسكم ما هو الجهاد ؟ ألا فاعلموا أن الجهاد حرب أشد من الحرب ، لأن الانتصار فيه لا يتم بمجرد الانتصار على خصومكم ، بل أولاً وقبل كل شيء بالانتصار على أنفسكم !

فالمجاهد إذا ما انهزم أمام شهوته ، أو مصلحته ، فقد كتبت عليه الهزيمة أبد الدهر أمام خصمه ، مهما يكن من ضعف شأنه وضآلة خصومته . . .

ذلك لأن سلاح المجاهدين هو الحق ، ومن لم يكن فى نفسه على حق ، فأنى له أن يستمد من نفسه سلاحاً يناضل به عن الحق ، أو يطالب الغير باحترام الحق ؟ !

أخيال : أم خبال ؟

على كل لسان ، وفى كل نظرة ، تساؤل أبلغ من السؤال . . . أخيال فى الأمر أم خبال ؟ . .

ولا يخدعنك التقارب اللفظى بين الخيال والخبال . . . فإن لم يكن بينهما فى اللفظ فارق إلا نقطة ، فإن بينهما فى المعنى سقطة أيما سقطة ! !

دعــاء

اللهم لاشماتة بل عبرة وتذكيرا !

اللهم لا انتقاماً بل قصاصاً وتطهيراً !

اللهم لا استغلالاً للحكم ولا محسوبية ولا فوضى ، بل نزاهة فى الحكم وحكمة وتدبيراً . . .

اللهم لا تنصفنا على حساب مواطنينا ، بل أنصف مواطنينا على حسابنا . . .

اللهم غنى عن الغنى !

اللهم لا ميلا مع الهوى ، بل ميلا عن الهوى !

اللهم دينا عن الدنيا ، أو فارفع دنيانا إلى مستوى الدين !

اللهم اجعلنا نحن المسلمين لك وللوطن أنصاراً ، ونحن النصارى لك وللوطن مسلمين !

* * *



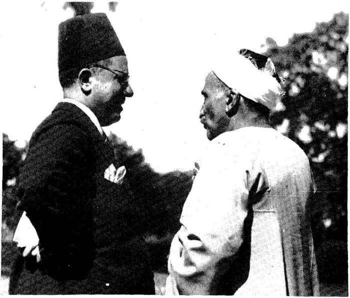
مكرم عبيد

رحلة حياة

بالصورة والوثائق



مكرم عبيد
فى سن الثامنة



مكرم عبيد أثناء حوار مع أحد الفلاحين فى بلدته قنا



مكرم عبيد يترافع



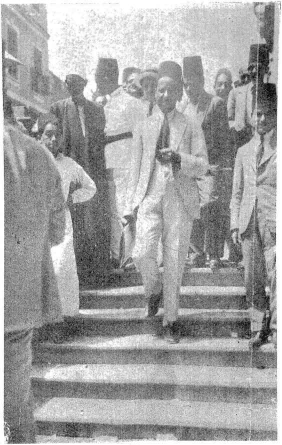
حفل زفاف عبيد فى ١٣ نوفمبر ١٩٢٣ فى فندق هليوبوليس بالاس بمصر الجديدة . وكان سعد زغلول على رأس المدعوين



مكرم عبيد بعد حلف اليمين كوزير للمالية وإلى جانبه جلال الدين الحمامصى .



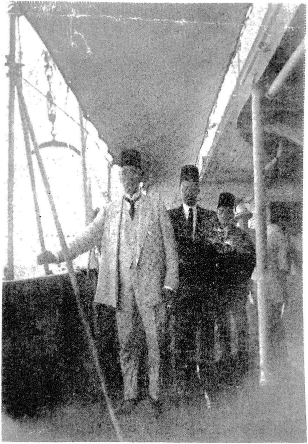
مكرم عبيد يحتضن الطفلة منى
مكرم عبيد فى منزله بمنشية
البكرى .



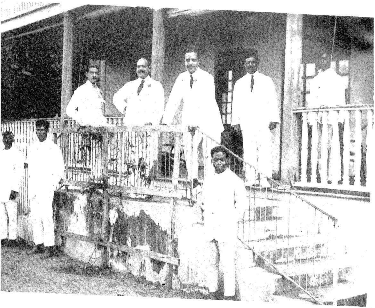
بعد أن ترافع فى محاكمة مدير
محررى جريدة السياسة .



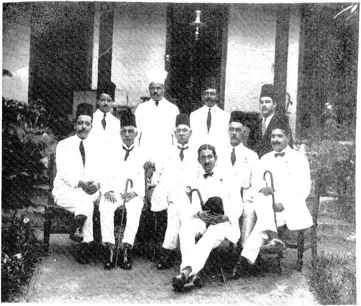
فى مصيف رأس البر مع السيدة حرمه



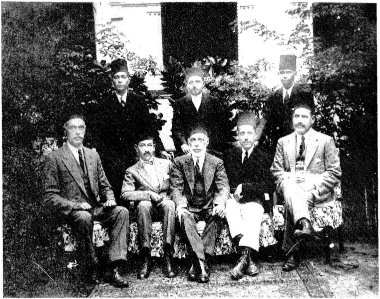
مـع سعد زغلـول فى السفينة التى
نقلتهمـا إلى المنفى فى سيشل [عن
جريدة لومند اسلليسترية]



في المنفى في سيشل



مكرم عبيد مع سعد زغلول
ومصطفى النحاس وعاطف بركات
وسينوت حنا فى المنفى بجزيرة
سيشل



المنفى فى مومباسا فى ١١ يونيو ١٩٢٣



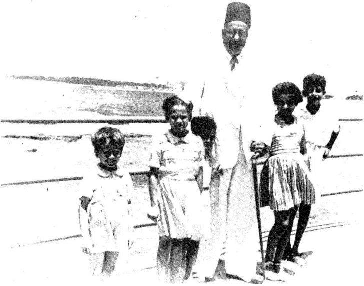
مكرم عبيد فى مكتبه مع تمثال سعد
زغلول فى منزله بمنشية البكرى



مكرم عبيد مع رئيس الوزراء
مصطفى النحاس سنة ١٩٣٦ .



مصطفى النحـاس يشارك فى حفـل
زواج شقيقة مكرم عبيد .



مكرم عبيد فى سيدى بشر ممسكا بيد
الطفله منى مكرم عبيد ابنة شقيقه



مكرم عبيد اثناء المرافعه فى إحدى
القضايا السياسيه



مكرم عبيد يرحب بالزعيم الإيرانى
محمد مصدق وبينهما زكى العرابى
رئيس مجلس الشيوخ



مكرم عبيد بين جميل مـردم رئيس
وزراء سوريا الأسبق وعبد الرحمن
عـزام اول امـين عـام للجـامعـة
العربية



مكرم عبيد بين على ماهر وعبد
الرازق السنهورى ومصطفى مرعى
وإبراهيم المنياوى

١٦ صفحة

٥ مليمات

الاربعاء ١٢ مايو سنة ١٩٣٧ - ٢ ربيع الاول ١٣٥٦ - ٤ بشنس ١٦٥٣

السنة الثالثة والستون - العدد ١٧٩١٣ - 1937 5 12

دار الاهرام : ١٤ شارع مظلوم باشا بمصر

مؤسسا الاهرام سنة ١٨٧٥ : سليم وبشارة تقلا

العنوان التلغرافي : الاهرام بمصر - تلفون : ٤٦٤٦٤ (عشرة خطوط)

صاحب الامتياز : جبرائيل بشارة تقلا - رئيس التحرير : أنطون الجميل

الأهرام

الاشتراكات { في القطر المصري من سنة ١٢٠ / في الخارج (رسوم مخفضة) عن سنة ٣٠٠ / في سائر الاقطار الخارجية عن سنة ٤٨٠

الاعلانات { في القاهرة : ادارة « الاهرام » (قسم الاعلانات) / في الاسكندرية : مكتب « الاهرام » شارع فؤاد الاول رقم ١ / قسم الاعلانات شارع النبي دانيال رقم ٢٦

مصر والسودان

عودة البعثة العسكرية المصرية ومهمتها

عادت البعثة العسكرية المصرية امس من السودان بعد ان مضت هناك بضعة اسابيع باحثة في الداخلية ولاة الامور في مهمتها الخاصة بعودة جانب من الجيش المصري الى السودان.

ولقد كانت هذه البعثة موضع الحفاوة والاجلال في السودان ولا غرو فانها ليست بالغريبة عنه ولا بالبعيدة منه، بل ان ارض السودان وسماءه لتهش عرفانا بها وحنانا اليها، وان السودانيين ليرون في اعضاء هذه البعثة جماعة من بني عمومتهم واخوانهم ...

...

البقية صفحة ٢ عمود ٢

الاحتفال اليوم بتتويج ملك الانجليز وملكتهم



جلالة الملكة اليصابات



جلالة الملك جورج السادس

بيانات طريفة عن حفلات التتويج البريطاني

يحتفل اليوم بتتويج صاحبي الجلالة ملك الانجليز والملكة بعد الاستعدادات الهائلة التي بدأت لهذا الغرض منذ وفاة الملك جورج الخامس في يناير سنة ١٩٣٦ ...

... ١٩١١ حين احتفل بتتويج الملك جورج الخامس ...

احصاءات عجيبة

... جاءوا من الولايات المتحدة الامريكية ...

... خمسة عشر مليونا من الجنيهات

البقية صفحة ٣ عمود ٨

التتويج البريطاني

ومغزى حفلة اليوم

في هذا النهار تخفق الراية البريطانية في اربعة اقطار الكرة الارضية ... الملك جورج السادس يتوج في لندن حسب التقاليد الكنسية التي ما حافظ على امثالها غيرهم من الشعوب ...

...

البقية صفحة ٣ عمود ٣

وصول جلالة الملكة الوالدة الى باريس



جلالة الملكة الوالدة عند وصولها الى محطة باريس وقد ظهر الى جانب جلالتها محمد يسري بك السكرتير الاول للمفوضية المصرية في باريس

وصول جلالة الملك الى باريس





عبد الحميد بدوي باشا يوقع الوثائق في الجلسة الختامية لاعمال مؤتمر مونترو وقد ظهر الى يساره مكرم عبيد باشا وواصف غالي باشا ومن خلفهم الى اليسار المسيو فيلهان من اعضاء سكرتيرية الوفد المصري

جلالة الملك عند وصوله الى محطة باريس قادما من لندن

منذ ٥٠ سنة

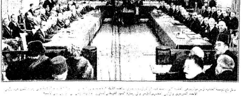
الاهرام في ١٢ مايو سنة ١٨٨٧

حديث اليوم

...

أخبار داخلية

...



احتفال نيوزيلندا بالتتويج أمس

لان الوقت فيها يتقدم ١٢ ساعة عن وقت لندن

لندن في ١١ مايو - لمراسل الاهرام الخاص - ... يبلغ الفرق في الوقت بين انكلترا ونيوزيلندا ... احدى عشرة ساعة ونصف الساعة ...

...

٥ مليمات
12-5-1937 _ ١٧٩١٣
الاعلانات
الاشتراكات
الأهرام
Al-Ahram
EGYPTIAN DAILY PAPER FOUNDED 1875
Al-Ahram
QUOTIDIEN EGYPTIEN FONDÉ EN 1875

مناظر مأدبة النحاس باشا والتوقيع على معاهدة مونترو



























Al-Ahram
QUOTIDIEN EGYPTIEN FONDÉ EN 1875

مناظر مأدبة النحاس باشا و

من اليمين : رفعة النحاس باشا واحدى المدعوات السويسريات وواصف غالى باشا ومدام دى تيسان عقيلة رئيس الوفد الفرنسى ومكرم عبيد باشا جالسين الى مائدة الطعام فى مأدبة رفعة النحاس باشا



VERDICT EXPECTED TO-DAY IN THE ROBINSON CASE

The Daily Mirror

NET SALE MUCH THE LARGEST OF ANY DAILY PICTURE NEWSPAPER

20 PAGES

FRIDAY, NOVEMBER 2[illegible], 192[illegible] — One Penny

RESIGNATIONS SEQUEL TO ARRESTS IN EGYPT

Al-Ahram
EGYPTIAN DAILY PAPER FOUNDED 1875

...وقيع على معاهدة مونترو



منظر لجانب من مأدبة العشاء التي اقامها رفعة النحاس باشا لوفود الدول
ويرى من اليسار : السيدة حرم مكرم عبيد باشا والمسيو بوليتيس والسيدة
حرم النحاس باشا والمسيو موتا رئيس الاتحاد السويسري ثم المسيو هانسون





عبد الحميد بدوى باشا يوقع الوثائق في الحفلة الختامية لاعمال مؤتمر مونترو وقد ظهر الى يساره مكرم عبيد باشا
وواصف غالي باشا وظهر خلفهم الى اليسار المسيو قيدمان من اعضاء سكرتيرية الوفد المصري



مع الزعيم الهندى جواهر لال نهرو .

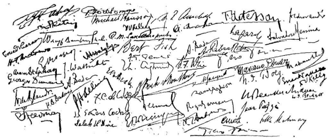
THE MONTREUX CONFERENCE—II

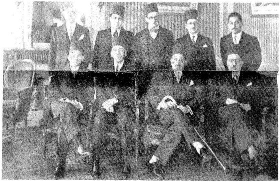
Continued from Page Nine

services to the country. Order and tranquillity replaced chaos and insecurity. It would be unjust to Egyptians to suppose that they abstain from paying their homage to the Mixed Court institution which owes its existence to the great Khedive Ismail and his famous statesman, Nubar Pasha. But as these Courts have been founded to face a given situation they must disappear with the situation which created them. Originating as they do from the Capitulations, they cannot conceivably survive their abolition.

No sovereign and independent country can afford restrictions to its Capitulary Powers with a view to inviting them to a Conference at Montreux in order to proclaim the irrevocable abolition of the Capitulary regime and the organisation of the system provided for by the Annex of Article 13 of the Anglo-Egyptian Treaty. This Conference met on 12th April, 1937, and its work lasted till 8th May, on which date a Convention was signed by the delegation presided over by H.E. Mustapha El Nahas Pasha as well as by the delegations of twelve Capitulary Powers.

This Convention consecrates the acceptance by the Powers of the complete abolition of the Capitulations in every way. Henceforth, foreigners in Egypt





مكرم عبيد مع بقية أعضاء وفد مصر فى مؤتمر مونتريه . وفى الصف الأول من اليسار
إلى اليمين على الشمسى ، واصف غالى ، مصطفى النحاس .

AL-KOTLA
30 RUE MANSOUR
Cairo

الاشتراكات
مصرية ٢٤٠ قرشاً
وللخارج ٦٢ قرشاً

الإعلانات : يتفق عليها مع الإدارة
٣٠ شارع منصور - القاهرة
تليفون ٤٦٤٤٣ - ٤٦٤٤٢
مكتب الاسكندرية
٢ شارع انطونيادس ت ٢٩٥٣٧

الكتلة

لسان حال الكتلة الوفدية

صاحب الامتياز : مكرم عبيد باشا
مدير التحرير والإدارة : حلمي مراد

الثلاثاء
٢٩ محرم سنة ١٣٦٨
٣٠ نوفمبر سنة ١٩٤٨
٢٠ هاتور سنة ١٦٦٥
العدد ١٢٥٥
السنة الخامسة

٨ صفحات

جريدة المبدأ النزيه والخبر الصادق والأدب الرفيع

١٠ مليمات

مصر تستقبل مجاهدها الكبير مكرم وزملاءه استقبال الظافرين

عشرات الألوف من أبناء الوادي يحتشدون في محطات الأقاليم والعاصمة لتحييهم

استقبالات متلاحقة

امتناع المحامين بالاستثناء

من الساعة السابعة

كتل بشرية

السودانيون .. فتعالت الهتافات بحياة مكرم باشا طويلاً

وشباب الهيئات

تحية عضاء البعثة

نريد كلمة





المجاهد الكبير مكرم عبيد باشا يشق طريقه بصعوبة فالقاوسط المستقبلين

نقيب المحامين

شباب الكتلة الوفدية

في نقابة المحامين



المحامون الوطنيون عند خروجهم من محكمة مصر في ... لاستقبال معالي مكرم



مكرم عبيد مع بعض قيادات حزب
الكتلة . ومن بينهم السيد سليم
وزير الدفاع الأسبق



مع أعضاء الكتله الوفديه



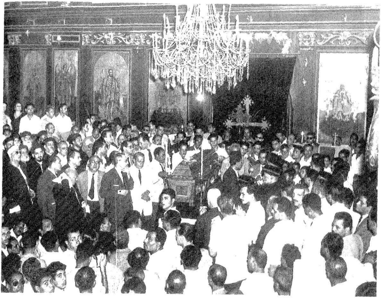
شباب الكتله يستقبلون مكرم
عبيد بنادى الحزب



مكرم عبيد مع شباب الكتله الوفديه



المواطنون يحملـون جثمان مكـرم
عبيد إلى الكنيسه



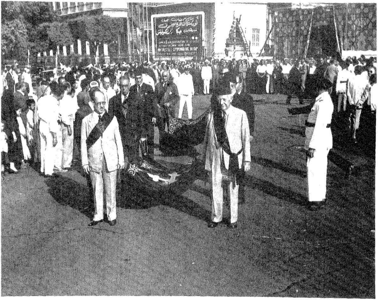
بعد الصلاة على الجثمان



مشهد من الجنازه يتقدمها رجـال
الدين .



كل طوائف الشعب المصرى
اشتركت فى تشييع مكرم عبيد إلى
مثواه الأخير



عبد الرحمن الرافعى يشارك فى
جنازة مكرم عبيد



انـور السادات والـوزير السـابق
محمد أبو نصير أثناء الصلاة على
جثمان مكرم عبيد



انور السادات نائباً عن الرئيس
جمال عبد الناصر فى تشيع الجنازه

أنور السادات يؤبن مكرم عبيد يوم وفاته

أيها الأخوة :

لقد رحل عنا اليوم رجل عزيز علينا من رجالاتنا ، ألمنى المصاب ، كما ألم كل فرد ، وكما ألم الشعب بأسره فان مكرم عبيد الذى يرقد الآن طالما كافح ودافع عن حقوق هذا الشعب .

مكرم عبيد ذو الشخصية المتعددة ، لامع فى القانون ، لامع فى السياسة ، لامع فى الخطاب ، لامع فى الكتابة عن أجل وطنه .

لقد أحببناه جميعاً ، وأعززناه جميعاً ، واليوم ونحن نودعه نقول له إننا باقون على العهد باقون على التضامن ، باقون على الأخوة ، باقون على الكفاح من أجل هذا الشعب ، من أجل كل فرد فى هذا الشعب .

أيها الأخوة :

أن المصاب لفادح ، ان المصاب لعظيم ، وواجبنا أن نؤدى حق الفقيد ، علينا بأن نظل مخلصين للطريق الذى سار فيه ، وإننى حين أودعه أقول :

يا أيتها النفس المطمئنة لرجعى إلى ربك راضية مرضية فادخلى فى عبادى وادخلى جنتى » .



الشيخ احمد حسن الباقورى وزير الاوقاف وهو يلقى خطبته فى كنيسة فنا وجلس الى جواره الاستاذ مكرم عبيد



اختطف المشيعون التابوت
وفتحوه لإلقاء نظره اخيره على
الجثمان



أحد شيوخ الازهر الشريف لم
يستطع أن يسيطر على انفعالاته
حزنا على وفاة مكرم عبيد

حضرة الأستاذ الفاضل مكرم عبيد

تحيتكم الطيبة الخيرة وإني أقدر العواطف الكريمة التي أبديتموها في خطابكم حق قدرها . وأرى مطالعتنا منذ اشرف ما تخدمون البلاد وتحتملون من أجله من الواجبات . ولا يسعني لمقابلتها إلا موافقتكم في تأجيل حضوركم . بل أفضل مع إخواني أن تبقوا في مركز تخدموه من عمل للإصلاح مثل تلك العواطف الشريفة . وتقدمون منكم للوطن رجالا يخدمونه بمعرفة الحق والشعور بالواجب . وإلى العلم مكارم الأخلاق

جميع إخوانكم يهدونكم أزكى السلام

سعد زغلول

جبل طارق في ٢ ديسمبر ١٩٢٤

عزيزتي عايدة

كنت احب ان ابادر في اخبارك بما علمته من الباشا من صفات خطيبك مكرم بك الذي رأيته
عنه ارقى منزلة من الحب والاحترام ولا يفتك عند كل مناسبة ان يذكره بكل ود
واعزاز ولكني كنت في تعب عقب وصولي وفي شغل شاغل من الحالة التي وجدته بها
صحيًا . اما الآن فقد خف التعب كثيرا ولله الحمد وصحته [illegible] وا [illegible]
مستبشرا . والباشا يرى في خطيبك الدرجة من الحب والاعزاز [illegible] ما يسرك
ان تعرفيه من غير [illegible] هذا الباشا منذ ان ابدأ [illegible] ولا [illegible]
الآن [illegible] جميعا [illegible] السياسة [illegible] ولا يذكر احد [illegible]
[illegible] الكلام . [illegible] ان [illegible] كما [illegible] وادى قلبه [illegible]
[illegible] واذاك الدرس [illegible] الاوان [illegible] ذكر [illegible] قلبه [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] . جعل الله [illegible] الغائب والاولاد
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] والدتك [illegible] واخواتك الاعزاء والسلام

صفية زغلول

(العدد الثالث) قنا في يوم الثلاثاء ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٠ — ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٤٩ (السنة الأولى)

الجهاد الأدبي

جريدة اسبوعية أدبية جامعة

صاحبها ومديرها مصطفى احمد المربوعي

الادارة بشارع المحطة بقنا

الاشتراكات
٥٠ قرشا في السنة
٣٠ « عن ستة شهور
الاعلانات يتفق عليها
مع ادارة الجريدة رأسا

رئيس التحرير المسؤل
عبد الحميد علي اسماعيل
المراسلات
بإسم مدير الجريدة
العنوان التلغرافي
الجهاد بقنا



حضرة صاحب المعالي المجاهد الكبير
الأستاذ مكرم بك عبيد

Complete Independence

versus

The Milner Scheme

(Or THE ZAGHLUL-ADLY ISSUE)

BY W. MAKRAM EBEID,
Member of the Egyptian Delegation
(B.A. Oxon. and Professor at Sultanieh
Law School, Cairo)



H. E. SAAD ZAGHLUL PASHA
(President of the Egyptian Delegation
and Mandatory of the Egyptian People)

LONDON:
Published by W. Makram Ebeid, Cairo, Egypt, and printed by
The Caledonian Press Ltd., 74 Swinton Street, Gray's Inn Road, W.C.1
1921

UNION INTERPARLEMENTAIRE

COMPTE RENDU

DE LA

XXVI[E] CONFÉRENCE

TENUE A LONDRES

DU

16 AU 22 JUILLET 1930

PUBLIÉ PAR LE BUREAU INTERPARLEMENTAIRE

LIBRAIRIE PAYOT & C[ie]
LAUSANNE — GENÈVE — NEUCHATEL
VEVEY — MONTREUX — BERNE
1931

Mr. Makram Ebeid (Egypt).—— Mr. President, Gentlemen, the amendment I have the honour to submit for your consideration on behalf of the Egyptian Group is: ——

"That the Council of the Conference study and report to the Conference at its next sitting what effective measures may be taken by or through the Inter-Parliamentary Conference against the overthrow or transgression of parliamentary regime in any country, ainst the people's will; and this with a view to securing the uninterrupted evolution of parliamentarism in the interests of human progress and peace."

٢٧ منشية البكري في ١١ مايو ١٩٤٦

حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدقي باشا

رئيس هيئة المفاوضات المصرية

عزيزي دولة الباشا

تحية واحتراماً، وبعد فقد أحسست بعد ظهر اليوم وعكة تمنعني من حضور جلسة هذا المساء.

ولما كانت هذه الجلسة قد خصصت للاستمرار في بحث المشروع المقدم من الطرف البريطاني والتعديلات التي ادخلتموها دولتكم عليه وقدمتموها للطرف البريطاني أمس، ولأهمية موضوعات البحث رأيت ان اساهم فيه مساهمة متواضعة بتسجيل الملاحظات التي عنت لي، في كتابي هذا، لتكون تحت نظر دولتكم وحضرات الزملاء المحترمين عند التداول في الأمر بجلسة اليوم، وأرجو أن يتاح لي في الجلسة القادمة أن أفصل ما قد يحتاج الى تفصيل من هذه الملاحظات الموجزة.

فاني أني، بعد الاطلاع على المشروع المعدل الذي قدمتموه دولتكم بالاتفاق مع معالي زميلنا وزير الخارجية الى الطرف البريطاني، لازلت أراني مضطراً الى أن أعود فأكرر أسفي لأن هذا المشروع لم يعرض علينا قبل تقديمه، دون ان يكون في ابداء هذا الأسف بطبيعة الحال أي معنى من معاني الانتقاص للمجهود المضني الذي تبذلونه في هذه المفاوضات، ولكن منبعث أسفي يرجع الى الناحية الفعلية أكثر منه الى الناحية الشكلية التي أشرت اليها أمس.

فقد تبينت بعد مراجعة النصوص التي وصلتني اليوم أن هناك فارقاً جداً بين التعديلات التي ادخلتموها دولتكم على المشروع البريطاني وبين المشروع المصري الذي أقرته هيئة المفاوضة المصرية وقدم الى الهيئة البريطانية أول من امس.

وأول ما الاحظه على التعديلات سالفة الذكر هو أنها تضمنت في المادة الخامسة منها نصاً يرتب علينا التزاماً في وقت السلم، لم ترتبه علينا حتى معاهدة سنة ١٩٣٦. فقد خولت السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين الحق في أن تحدد بالاتفاق بينهما الشروط الفنية للتآزر والاجراءات التي تتخذ لتمكين قوات الأطراف المسلحة من مواجهة الاعتداء. وهذه المادة وحدها تكاد تكون معاهدة قائمة بذاتها، اذ ترك الأمر فيها للسلطات العسكرية في الحكومتين في أوقات السلم – أي في غير حالة الحرب، وما من شك أن التزاماً كهذا اذا نص عليه في المعاهدة الجديدة يفتح سبيل التحكم أمام الطرف القوي، استناداً الى نص صريح في المعاهدة يمكن ان يقال انه لم يوضع عبثاً.

ولقد سبق لي في اثناء الجلسات السابقة ان ابديت تخوفي من مجرد الاشارة في مذكراتنا الى "التعاون الوثيق" بين هيئتي اركان حرب الدولتين في وقت السلم، وانتهت المناقشة بيننا الى الاتفاق على ان لا يشار في اية معاهدة بين الطرفين الى مثل هذا التعاون الذي لا محل للنص عليه، حتى اذا اخذنا بما قيل من ان مثل هذا التعاون قد يكون نتيجة طبيعية للتحالف، هذا فضلاً عن ان المحالفات بين الدول الكبرى لا تنص على شيء من هذا، فما بالنا اذا كان الأمر بين دولتين تتفاوتان في قوتهما العسكرية.

لذلك أجد نفسي مضطراً الى تكرار ما أبديته ووافقت عليه الهيئة المصرية من قبل، من انه لا يجوز النص على التعاون بين اركان الحرب في وقت السلم، لكون الأمر والنص الحالي يحملنا تبعات معينة لا سبيل الى قبولها.

وهناك نص آخر في المشروع المعدل – النص الذي لا يقل، ان لم يزد، خطراً عن النص السابق، واعني به نص المادة الرابعة الذي يشير الى ما تتخذه، بعد التشاور، القوات المسلحة للبلدين من الاجراءات اللازمة بالتعاون الوثيق بينهما بعد تبادل المساعدة الى ان يشرع مجلس الأمن في العمل اللازم، وذلك في حالة اشتباك احدهما في حرب بغير استقرار يمس مصر أو البلاد المتاخمة.

وما من حاجة الى القول ان هذا التعديل الذي رأيتم دولتكم ادخاله على المشروع البريطاني يحمل مصر التزاماً بارسال قوة مسلحة خارج حدودها لمساعدة حليفتها. ولعل دولتكم تذكرون انني منذ الجلسة الأولى اعترضت، كما لا أزال أعترض، على تحميل مصر أي التزام بارسال جيوشها للحرب خارج حدودها تنفيذاً للمحالفة، ولا محل لما يقال عن المساواة في الالتزام، اذ لا مساواة في الواقع بين دولة كبريطانيا – متشعبة المصالح، وتكاد تكون متصلة المنازعات والحروب، وبين امة مسالمة كمصر، ولقد وضعنا النص في المشروع المصري بحيث لا يؤخذ منه ان ليس هناك التزام مفروض على مصر، بل ان الأمر متروك لتقدير الحكومة المصرية حتى اذا ما رأت ان ترسل مثل هذه القوات خارج

٥

حدودها، لأن لا أتوقع - ولكنه يمكن أن تتقيد بغيرها...

ولما كان النص المصري قد يحتمل التأويل، فإن شخصياً لم أوافق عليه إلا بهذا التحفظ... أما النص المعدل في المشروع البريطاني فلا يترك في نظري أي مجال للشك فيما يفرضه علينا من التزامات، ولذلك لا يسعني أن أوافق عليه.

وبهذه المناسبة فقد أشير في المشروع المعدل إلى أنه سيعد "بروتوكول" بشأن الإعفاء والمزايا للجيوش البريطانية... وقد لفت نظري ورود هذه العبارة في المشروع المقدم من دولتكم، ومن رأيي أنه لا يجوز إطلاقاً العودة إلى الامتيازات العسكرية التي فرضت علينا معاهدة ١٩٣٦ من قيود إضافية لا محل لها، ويكفي أن تعامل الجيوش البريطانية في حالة الحرب المعاملة التي ينص عليها القانون الدولي.

وأخيراً فإن المشروع المعدل سالف الذكر لم يتضمن أي نص على مسألة السودان، ولعل دولتكم قد اكتفيتم بالنص المصري الذي قدمناه، فلم ترتضوا النصوص الخطيرة التي تضمنها المشروع البريطاني عن السودان، والتي من شأنها أن تهبط بحقوقنا إلى أقل من مستوى معاهدة ١٩٣٦، إلى حد أنها ضمنت علينا حق

سيطينة الخبير الاقتصادي، وما إلى ذلك من كل شيء ورد في معاهدة ١٩٣٦، كالاحتفاظ الشكلي بجيوش السيادة الخ....

وإذا كان لي أن أتحدث عن نصوص المشروع البريطاني المتعلقة بالسودان مفصلاً فيجب ألا يفوتنا خطورتها المصرية، ومفاد الطلب البريطاني لم يرد إغفال مسألة السودان في صلب المعاهدة بل توسع في النصوص الخاصة بها، توسعاً يرمي به إلى تدعيم سلطانه، في حين أننا في النص الذي قدمناه جعلنا مسألة السودان في "بروتوكول" خاص قائم بذاته، على أن تحصل المفاوضات في مسألة السودان فوراً - أي بعد توقيع معاهدة مصر....

وتذكرون دولتكم أنني أبديت تحفظي بشأن هذا الوضع، ولعلنا اتفقنا جميعاً على وجوب النص على وحدة وادي النيل تحت التاج المصري، وحل مسألة السودان في مفاوضات تبدأ فوراً، ولعلنا لم نأخذ برأيي في وجوب جعل مسألة السودان ضمن المعاهدة المصرية.

أما بقية المواد الواردة بالمشروع المعدل فلا ملاحظة لي عليها إلا فيما يتعلق بمدة المعاهدة، فقد جعلتموها دولتكم عشرين عاماً، مع أن النص الوارد بالمشروع المصري يحددها بخمسة

عشر عاماً، ومن رغبتي طالبت بأن تكون مدة المعاهدة عشر سنوات.

هذه هي الملاحظات التي بدت لي عن الاطلاع الأول على دولتكم بمناسبة اجتماع اليوم عن المشروع المعدل... أما المشروع البريطاني الأصلي فقد أجمعنا على أنه غير مقبول أصلاً في وضعه، ويرى أن أشير هنا بوجه خاص إلى المادة السادسة منه التي رتبت علينا التزاماً في وقت السلم بإنشاء وصيانة منشآت معينة في الأراضي المصرية "وبصفة خاصة التوسيع، كما أشارت إلى الشرق، والترتيبات الخاصة بأعمال تلك المنشآت. هذه المادة لا تحتمل قبولاً أصلاً إذ لم ترد حتى في معاهدة ١٩٣٦. والمقصود بها حتماً هو التوصل إلى الاستعاضة عن الاحتلال العسكري باحتلال فني يستخدم له موظفون وعمال عسكريون بريطانيون - وهو ما لا يمكن قبوله بحال من الأحوال.

هذا عدا ما تضمنه المشروع من التزامات وردت بمعاهدة ١٩٣٦ بصدد خطر الحرب أو قيام حالة دولية مفاجئة، كتيسير اتخاذ إجراءات استثنائية مرهقة، كإعلان الأحكام العرفية الخ... مما لا سبيل إلى التسليم به، وأرى أنه يجرد الجيش فيه

هذا ما عنّ لي من ملاحظات رأيت أن أبديها حتى لا يفوتني أن أساهم مع زملائي بنصيب في البحث الذي يجري في اجتماع الليلة. راجياً أن يكون لدولتكم أحسن الترتيب وأطيب الأمنيات.

وتفضلوا دولتكم، وحضرات الزملاء المحترمين، بقبول تحيتي واحترامي،

المخلص

[illegible]

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٠/٣٤٧٧

I.S.B.N 977 - 01 - 2427 - 3

هـذا الـكـتـاب :

مكرم عبيد فى عيده المئوى



اقـرأ لهـؤلاء :

د . مصطفى الفقى	فؤاد سراج الدين
د . سعد الدين ابراهيم	ابراهيم فرح
أحمد بهاء الدين	د . يونان لبيب
خالد محمد خالد	محمد عبد الوهاب
عباس محمود العقاد	حفنى محمود

.. فى منزله عايشت السياسة من خلال الاجتماعات التى لم تنقطع .. كان المنزل منتدى سياسى كبير يرتاده السياسيون ، والطلبة وغيرهم من مساعديه ، وتغطى جدران المنزل مجموعة من الصور التى تعرفت من خلالها على من لم أعاصرهم من رجال السياسة .. أعضاء الوفد والمنفيين إلى سيشل وعلى رأسهم سعد زغلول ، لقد كانت كل ذرة هواء فى هذا المنزل نستنشق فيها رائحة السياسة .

لقد نشرت « المكرميات » الأولى فى الأربعينيات وكان مكرم عبيد لازال ملء الأسماع والأبصار وهذه « المكرميات » ستعيد مكرم عبيد مرة أخرى ليملأ الأسماع والأبصار ، فهو أحد الرجال الذين وهبوا حياتهم لقضية وطنهم ، فقد عاش فى كافة الحقب السياسية ورغم تغير العهود وهو موضع تكريم من الجميع على اختلاف انتماءاتهم السياسية .

إن هذه « المكرميات » الجديدة قد غلب عليها الطابع العلمى سواء فى الإنتقاء أو فى التبويب أو فى فلسفة الاختيار ، فما يكتب بعد وفاة صاحب المكرميات بما يقرب من ثلاثين عاما [١٩٦١] وبعد هدوء العواطف الحاره تجاهه يكون أكثر موضوعية مما كتب عنه فى حياته .

منى مكرم عبيد

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب